

السَّامِيُّ وَالْعَرَفِيُّ

١٩٨٧ - ١٩٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٨٦)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ٨٦

تنظيمات وعنف أمام القضاء

٢٢ يوليو ١٩٩٣ - ١٦ أغسطس ١٩٩٣

الجزء الثانى

- * لا أول مرة في التاريخ الدفاع يطالب مع النيابة بتوقيف أقصى العقوبة
عبد الحليم مندور الشعب
٢٣٨ #٩٣/٠٦/٢٢
- * نزع قرار الاتهام في قضية السطو على محلات الذهب
عبد الحميد شعير
٢٤٣ #٩٣/٠٦/٢٣
- * القاهرة: اعدام متطرف دين بقتل ضابط شرطة
الحياة
٢٤٦ #٩٣/٠٦/٢٤
- * تنفيذ الاعدام في الا رهابي حسن شحاتة قاتل شهيد الشرطة النقيب خاطر
الا هرام
٢٤٧ #٩٣/٠٦/٢٤
- * محكمة الا ستئناف غير مختصة بنظر الاشكالات
الا هرام
٢٤٨ #٩٣/٠٦/٢٤
- * الا رهابي " حسن شحاتة " يطلب الصفح من زوجته واولاده
محمد السمان
٢٤٩ #٩٣/٠٦/٢٤
- * تنفيذ حكم الاعدام في قاتل النقيب علي خاطر
جمال كمال الجمهورية
٢٥٠ #٩٣/٠٦/٢٤
- * تنفيذ الاعدام في متطرف ثان في مصر
الشرق الاوسط
٢٥٢ #٩٣/٠٦/٢٤
- * القاهرة : تنفيذ احكام الاعدام سيستمر
الوسط
٢٥٥ #٩٣/٠٦/٢٧
- * المحكمة العسكرية تستمع لمرافعة النيابة في قضية السطو على محلات الذهب
الا هرام
٢٥٧ #٩٣/٠٦/٢٧
- * استمرار حبس ارهابي اتوبيس الهرم السياحي
الا هرام
٢٥٨ #٩٣/٠٦/٢٧
- * القرار يصدر هذا الا سبوع في التماسات المحكوم عليهم في قضية ضرب السياحة
الا هرام
٢٥٩ #٩٣/٠٦/٢٨
- * المحامون ينسحبون من المحاكمة العسكرية
الشعب
٢٦٠ #٩٣/٠٦/٢٩
- * اعدام ١٠٠٠ ارهابي
صابر شوكت
٢٦١ #٩٣/٠٧/٠١
- * احالة ٧ ارهابيين لمحكمة امن الدولة العليا في حادث مقتل حارسى السكة الحديد
الهام شرشر
٢٦٤ #٩٣/٠٧/٠١
- * اخلاء سبيل ١٠ متهمين في احداث مسجد الرحمة باسوان
الا هرام
٢٦٥ #٩٣/٠٧/٠٢

- *إحالة ٥٠٠ الى القضاء العسكرى بينهم متهمون غير مصريين
احمد الشيخ
السياسى
٢٦٦ #٩٣/٠٧/٠٤
- *إحالة ٢٥٠ ارهابيا الى القضاء العسكرى فى نهاية الا اسبوع الحالى
الا هرام
٢٦٧ #٩٣/٠٧/٠٥
- *مفاجأة فى قضية " الشيخ جابر"
صالح رجب
العربى
٢٦٨ #٩٣/٠٧/٠٥
- *حبس الا رهابى المقبوض عليه فى ديروط ١٥ يوما
الهام شرشر
الا هرام
٢٦٩ #٩٣/٠٧/٠٥
- *المحكمة تشاهد شريط تسجيل المناظرة بين فرج فودة وعلماء الدين
عبدالغفار رشدى
الا هرام
٢٧٠ #٩٣/٠٧/٠٦
- *الدفاع يشترط حضور ارهابى محكوم عليه بالا اعدام فى قضية الشريف
الا هرام المسائى
٢٧١ #٩٣/٠٧/٠٦
- *المحكمة تشاهد شريط فيديو للمناظرة الدينية
احمد الا سوانى
الجمهورية
٢٧٢ #٩٣/٠٧/٠٦
- *الصفى وابو العلا امام نيابة امن الدولة العليا اليوم
جمال عبدالرحيم
الجمهورية
٢٧٣ #٩٣/٠٧/٠٨
- *تحقيقات موسعة مع الصفى وابو العلا
نجوى عبد العزيز
الوفد
٢٧٥ #٩٣/٠٧/٠٨
- *حيثيات المحكمة الا دارية العليا فى احالة قضايا الا رهاب
فاروق الشاذلى
اخبار الحوادث
٢٧٦ #٩٣/٠٧/٠٨
- *محكمة الا استئناف ترفض اشكالات وقف الا حكام العسكرية
فاروق الشاذلى
الا اخبار
٢٧٩ #٩٣/٠٧/٠٨
- *٢٩ شاهد فى قضية تنظيم "الشوقيون" المنشق
طاهر قابيل
اخبار الحوادث
٢٨٠ #٩٣/٠٧/٠٨
- *عرض الصفى وابو العلا على النيابة
الا اخبار
٢٨٣ #٩٣/٠٧/٠٩
- *تنفيذ الا حكام ضد الا رهابيين امر بسجن الا استئناف
جمال كمال
الجمهورية
٢٨٤ #٩٣/٠٧/٠٩
- *اعدام الا رهابيين السبعة فى قضية ضرب السياحة
الا هرام
٢٨٦ #٩٣/٠٧/٠٩
- *اخر يوليو تنفيذ الا اعدام فى المتهمين بمحاولة اغتيال الشريف
الا هرام
٢٨٨ #٩٣/٠٧/٠٩
- *النيابة تجرى معاينة تصويرية لوكر الصفى وابو العلا
نجوى عبد العزيز
الوفد
٢٨٩ #٩٣/٠٧/٠٩
- *اعدام المتهمين السبعة فى قضية ضرب السياحة
الوفد
٢٩٠ #٩٣/٠٧/٠٩

- * ٢٣٠ متهما جديدا امام المحاكم العسكرية .. الا سبوع القادم
٢٩١ عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٧/٠٩
- * اعدام ٧ متهمين فى قضية السياحة
٢٩٢ الشعب #٩٣/٠٧/٠٩
- * تنفيذ حكم الا اعدام فى ٧ متهمين فى قضية ضرب السياحة
٢٩٣ الا اخبار #٩٣/٠٧/٠٩
- * التحقيق مع ٩٥ ارهابيا كونوا تنظيما داخل السجن
٢٩٤ السعيد الشيطى الجمهورية #٩٣/٠٧/٠٩
- * تم اعدام ٧ ارهابيين
٢٩٥ فاروق الشاذلى الا اخبار #٩٣/٠٧/٠٩
- * اعترافات التنظيم الا رهابى المسئول عن محاولات التفجير بالقاهرة
٢٩٨ احمد موسى الا هرام #٩٣/٠٧/١٠
- * حبس الا رهابيين مجدى الصفتى وابو العلا ١٥ يوما
٢٩٩ احمد موسى الا هرام #٩٣/٠٧/١١
- * حبس مجدى الصفتى وعبد الله ابو العلا
٣٠٠ خديجة عفيفى الا اخبار #٩٣/٠٧/١١
- * غير صحيح ...
٣٠١ الجمهورية #٩٣/٠٧/١١
- * المحكمة تعالين السلاح المستخدم فى الحادث
٣٠٢ عبدالغفار رشدى الا هرام #٩٣/٠٧/١١
- * المحكمة تستمع لمرافعة النيابة اليوم
٣٠٣ جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٧/١١
- * الا رهابيان الصفتى وابو العلا خططا لعمليات ارهابية
٣٠٥ احمد موسى الا هرام #٩٣/٠٧/١٢
- * المحكمة تستمع اليوم الى مرافعة النيابة فى قضية فرج فودة
٣٠٦ الا هرام #٩٣/٠٧/١٢
- * الدفاع يدفع بعدم اختصاص محكمة امن الدولة طوارئ
٣٠٧ جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٧/١٢
- * استمرار تحقيقات النيابة مع الصفتى وابو العلا
٣٠٨ الوفد #٩٣/٠٧/١٢
- * الصفتى : سافرت الى ليبيا بجواز سفر مزور ..
٣٠٩ جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٧/١٢
- * النيابة تطالب باعدام المتهمين باغتيال فرج فودة
٣١١ عبدالغفار رشدى الا هرام #٩٣/٠٧/١٢
- * احالة ٥ متهمين الى محكمة امن الدولة العليا فى احداث طما
٣١٢ خديجة عفيفى الا اخبار #٩٣/٠٧/١٢

- *الا رهابيون ارادوا اختيار من يعيش ومن يموت
جيهان فهم
٣١٣ #٩٣/٠٧/١٣
- *رفض التماسات المتهمين في محاولة اغتيال الشريف
الوفد
٣١٥ #٩٣/٠٧/١٣
- *مصر: رفض التماسات المتهمين في محاولة اغتيال الشريف
الحياة
٣١٦ #٩٣/٠٧/١٣
- *احالة قتلة رقيب الشرطة بسوهاج لمحكمة امن الدولة
السيد المعبدى
٣١٨ #٩٣/٠٧/١٣
- *النيابة تطالب باعدام عشرة متطرفين في قضية فرج فودة
الحياة
٣١٩ #٩٣/٠٧/١٣
- *النيابة تطالب بتوقييع عقوبة الا اعدام على المتهمين
الا هرام المسائى
٣٢٠ #٩٣/٠٧/١٣
- *المتهمون استهواهم حب البطولة والسلطة قتل المسلم يتساوى مع الشرك بالله
عادل معوض
٣٢٢ #٩٣/٠٧/١٤
- *تنفيذ احكام الا اعدام في قضية وزير الا اعلام في خلال ساعات
الا هالى
٣٢٣ #٩٣/٠٧/١٤
- *المتهمون اهدروا دماء الا برياء
جيهان فهم
٣٢٤ #٩٣/٠٧/١٥
- *مصر : استعدادات لا اعدام في محاولة اغتيال الشريف
الحياة
٣٢٥ #٩٣/٠٧/١٥
- *حان وقت القصاص العادل
عبد الحميد شعير
٣٢٦ #٩٣/٠٧/١٦
- *اقوال ومشاعر السبعة الذين نفذ فيهم الا اعدام في قضية السياحة
الشعب
٣٢٨ #٩٣/٠٧/١٦
- *مبارك رفض التماسات قضية صفوت الشريف ..
عماد محبوب
٣٣٠ #٩٣/٠٧/١٦
- *النيابة العسكرية تبدأ التحقيق مع تنظيم "طلائع الفتاح"
الا هرام
٣٣٢ #٩٣/٠٧/١٦
- *الملف الا سود للارهابيين
سامى ابوالعز
٣٣٣ #٩٣/٠٧/١٨
- *اعدام الا رهابيين الخمسة استغرق ٣ ساعات ونصف
الا هرام
٣٤٠ #٩٣/٠٧/١٨
- *تنفيذ الا اعدام في الا رهابيين الخمسة في قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف
الا اخبار
٣٤٢ #٩٣/٠٧/١٨
- *اعدام الا رهابيين الخمسة المتهمين بارتكاب حوادث الا انفجارات
الوفد
٣٤٣ #٩٣/٠٧/١٨

- *تنفيذ الاعدام فى الا رهابين الخمسة تلقوا التمويل من الخارج
جمال كمال الجمهورية
٣٤٤ #٩٣/٠٧/١٨
- *رئيس المحكمة يأمر بزيارة الا هالى للمتهمين لمدة ساعة قبل كل جلسة
اسامة هيكل الوفد
٣٤٦ #٩٣/٠٧/١٨
- *انقضاء الدعوى الجنائية ضد المتهم فى قضية "فودة"
الوفد
٣٤٩ #٩٣/٠٧/١٨
- *القاهرة تؤكد اكتمال تنفيذ الاعدامات وفقا لاحكام المصادرة من المحاكم العسكرية
الشرق الا وسط
٣٥٠ #٩٣/٠٧/١٨
- *تنفيذ شرع الله باعدام ٥ ارهابيين
الاذلى
٣٥٣ #٩٣/٠٧/١٨
- *القضاء العسكرى المصرى يبدأ التحقيق فى قضية تنظيم طلائع الفتح الا سلامى
الحياة
٣٥٦ #٩٣/٠٧/١٩
- *دفن جثث ٤ نفذ فيهم حكم الاعدام
الحياة
٣٥٧ #٩٣/٠٧/١٩
- *اعادة محاكمة مجدى الصفتى وابو العلا
المنعم الجمهورية
٣٥٨ #٩٣/٠٧/٢٠
- *بدء اعادة محاكمة قائد "الناجون من النار"
الحياة
٣٥٩ #٩٣/٠٧/٢٠
- *مواجهة الصفتى وابوالعلا بقرار الاتهام الصادر ضدهم
الا هرام
٣٦٠ #٩٣/٠٧/٢٠
- *قرار الاتهام فى قضية تنظيم "طلائع الفتح"
الوفد
٣٦١ #٩٣/٠٧/٢٠
- *تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى قاتل ضابط امن الدولة بالفيوم
جمال حسين
٣٦٥ #٩٣/٠٧/٢١
- *تنفيذ حكم الاعدام فى الا رهابي المتهم باغتيال المقدم احمد علاء الدين
الا هرام المسائى
٣٦٦ #٩٣/٠٧/٢١
- *حفظ التحقيق مع ٢١ متهما فى احداث ببا
الاذلى
٣٦٧ #٩٣/٠٧/٢١
- *النيابة تقرر حبس ٢٥ ارهابيا بالا سماعيلية
الا هرام المسائى
٣٦٨ #٩٣/٠٧/٢٢
- *المحكمة تستمع لباقي شهود الا ثبات فى قضية تنظيم " الشوقيون " المنشق
الاذلى
٣٦٩ #٩٣/٠٧/٢٢
- *القصاص
الاذلى
٣٧٠ #٩٣/٠٧/٢٢
- *القاهرة تمت تنفيذ كل احكام الاعدام ٥٥
الحياة
٣٧٥ #٩٣/٠٧/٢٢

- *توبة خصبة لزراعة العنف
احمد هريدى
الحقيقة
٢٧٦ #٩٣/٠٧/٢٤
- *التنظيم وراء محاولة اغتيال جنديى المعادى وحرس سفارة عمان
جمال عبدالرحيم
الجمهورية
٣٧٩ #٩٣/٠٧/٢٤
- *القاهرة: مواجهة المتطرفين مستمرة والخطة الامنية الجديدة نجحت
الوسط
٣٨١ #٩٣/٠٧/٢٥
- *تساؤلات حول احكام اعدام الا رهابيين فى قضايا المحاكم العسكرية
جمال كمال
الجمهورية
٣٨٤ #٩٣/٠٧/٢٥
- *المحكمة العسكرية استمعت الى ٣ شهود اثبات
عبد الحميد شعير
الا هرام
٣٨٦ #٩٣/٠٧/٢٦
- *تجديد حبس جابر امير الا رهاب بامبابه
جيهان فهم
الا اخبار
٣٨٧ #٩٣/٠٧/٢٦
- *النيابة العسكرية تطالب باعدام المتهمين لا نهم مفسدون فى الا رض
عادل السروجى
الا هرام المسائى
٣٨٨ #٩٣/٠٧/٢٨
- *النيابة المصرية تطلب اعدام ٢٢ متهما فى قضية سرقة محلات الذهب
الشرق الا وسط
٣٨٩ #٩٣/٠٧/٢٨
- *حبس ٥ من اعضاء التنظيم الا رهابى المتهمين فى قتل ناظر مدرسة موشا
الا هرام المسائى
٣٩٠ #٩٣/٠٧/٢٨
- *مصر : النيابة العسكرية تطلب الا اعدام ل ٢٢ متطرفا
الحياة
٣٩١ #٩٣/٠٧/٢٩
- *الدفاع قضية الشوقيين يشيد بسعة صدر المحكم
الا اخبار
٣٩٢ #٩٣/٠٧/٢٩
- *طرائف فى محاكمة "الشوقيون"
اخبار الحوادث
٣٩٣ #٩٣/٠٧/٢٩
- *رئيس لجنة الفتوى بالا زهر يشهد غدا فى قضية فودة
الشرق الا وسط
٣٩٦ #٩٣/٠٧/٣١
- *قرار الا اتهام خلال ٤٨ ساعة فى قضية تنظيم "طلائع الفتح"
فاروق الشاذلى
الا اخبار
٣٩٧ #٩٣/٠٨/٠١
- *احالة قضي زينهم للقضاء العسكرى هذا الا سبوع
الا اخبار
٣٩٨ #٩٣/٠٨/٠٢
- *الدفاع يدين حادث الا رهاب فى قضية السطو على محلات الذهب
احمد راضى
الوفد
٣٩٩ #٩٣/٠٨/٠٢
- *الدفاع يستغنى عن شهادة صقر
الشرق الا وسط
٤٠١ #٩٣/٠٨/٠٢
- *القاهرة: جلستان عاصفتان لمحاكمة الشوقيين" والمتهمين فى قضية فودة
الحياة
٤٠٢ #٩٣/٠٨/٠٢

- *الدفاع يطلب براءة المتهمين وبطلان الا جرائم
على الصفتى
٤٠٤ #٩٣/٠٨/٠٣ الجمهورية
- *الدفاع يشيد بالقضاء العسكرى فى قضية السطو المسلح
احمد راضى
٤٠٥ #٩٣/٠٨/٠٣ الوفد
- *اتهام عسكريين .. وقرار الا اتهام خلال ساعات
عماد محجوب
٤٠٧ #٩٣/٠٨/٠٣ الشعب
- *قرار الا اتهام فى قضية تنظيم "طلائع الفتح" منتصف اغسطس الحالى
حسين فتح الله
٤٠٩ #٩٣/٠٨/٠٥ الا هرام
- *قرار الا اتهام اليوم فى قضية تنظيم الطلائع
الاخبار
٤١٠ #٩٣/٠٨/٠٥
- *الا شغال الشاقة ٥ سنوات لعضو بتنظيم الجهاد
الا هرام المسائى
٤١١ #٩٣/٠٨/٠٥
- *اسرتى رفضت الا اختلاط بى .. وزوجتى طلبت الطلاق
سناء عبد المعطى
٤١٢ #٩٣/٠٨/٠٥ الا هرام
- *قواعد الا سلام راسخة منذ ظهوره ولا تحتاج الى تاويل
عبد الحميد شعير
٤١٣ #٩٣/٠٨/٠٥ الا هرام
- *فى قضية فرج فودة : استكمال اليوم مرافعة الدفاع
الا هرام
٤١٤ #٩٣/٠٨/٠٥
- *الدفاع فى قضية " الشوقيون " يصف اعترافات المتهمين امام النيابة بانها باطلة
الا هرام المسائى
٤١٥ #٩٣/٠٨/٠٥
- *المحكمة العسكرية تؤكد ادانتها للمساس بالدين الا سلامى
احمد راضى
٤١٦ #٩٣/٠٨/٠٥ الوفد
- *الدفع ببطلان الا اتفاق فى قضية "فودة"
نجوى عبد العزيز
٤١٧ #٩٣/٠٨/٠٥ الوفد
- *تاجيل نظر قضية "فودة" لجلسة "الثلاثاء"
نجوى عبد العزيز
٤١٨ #٩٣/٠٨/٠٦ الوفد
- *الدفاع يفجر مفاجات فى قضية فرج فودة
خالد يونس
٤١٩ #٩٣/٠٨/٠٦ الشعب
- *توجيه ٨ تهم لا أعضاء التنظيم تصل عقوبتها للاءدام
فاروق الشاذلى
٤٢٠ #٩٣/٠٨/٠٦ الاخبار
- *سلاح الا رهاسى "عونى" سبق استخدامه فى حوادث زينهم واسيوط
جمال عبدالرحيم
٤٢١ #٩٣/٠٨/٠٦ الجمهورية
- *اعلان المتهمين فى قضية طلائع الفتح بقرار الا اتهام الا سبوع القادم
عبد الحميد شعير
٤٢٢ #٩٣/٠٨/٠٨ الا هرام
- *غدا استئناف مرافعة الدفاع فى قضية د.فودة
الا هرام
٤٢٣ #٩٣/٠٨/٠٩

- *غدا ٠٠ الا انتهاء من مرافعة الدفاع فى قضية "الشوقيون"
عبد الحميد شعير
الا هرام
٤٢٤ #٩٣/٠٨/٠٩
- *انتهاء مرافعات الدفاع غدا فى قضية تنظيم الشوقيين المنشق
طاهر قابيل
الاخبار
٤٢٥ #٩٣/٠٨/٠٩
- *حبس قاتلى اللواء الشيمى باسيوط
سعد زغلول سراج
الاخبار
٤٢٦ #٩٣/٠٨/٠٩
- *النيابة تواصل التحقيق فى اغتيال مساعد مدير أمن قنا
عبدالله محمد
الوفد
٤٢٧ #٩٣/٠٨/١٠
- *الدفاع فى قضية فرج فودة يدفع ببطلان الاجراءات
جيهان فهم
الاخبار
٤٢٨ #٩٣/٠٨/١١
- *المحكمة تسمح للمتهم الا ول بالحديث لا كثر من ساعة
الاخبار
٤٢٩ #٩٣/٠٨/١١
- *فى قضية اغتيال فرج فودة : صفوت الشريف عبد الغنى ليس اهلا للفتوى
جمال عبدالرحيم
الجمهورية
٤٣٠ #٩٣/٠٨/١١
- *الدفاع يستعرض شهادة محررة "الوفد" فى قضية فودة
الوفد
٤٣١ #٩٣/٠٨/١١
- *النيابة تطلب من السجون الا فراج عن ٢٤ متهما فى قضية المجموعة الثانية للتنظيم
فاروق الشاذلى
الاخبار
٤٣٢ #٩٣/٠٨/١١
- *الا فراج عن ٢٤ متهما من تنظيم "طلائع الفتح" ومقتل مساعد شرطة امام . منزله
الشرق الأوسط
٤٣٤ #٩٣/٠٨/١١
- *محكمة امن الدولة العليا تصدر احكامها فى قضية المحجوب بعد غد
عادل دسوقي
الحياة
٤٣٥ #٩٣/٠٨/١٢
- *اغسطس ساخن فى القضاء العسكرى
فاروق الشاذلى
اخبار الحوادث
٤٣٧ #٩٣/٠٨/١٢
- *٥٣ متهما فى قضية طلائع الفتح امام المحكمة .. الا حد
الاخبار
٤٤٠ #٩٣/٠٨/١٢
- *الحكم فى قضية المحجوب .. غدا
الشعب
٤٤٦ #٩٣/٠٨/١٣
- *اغلاق ملف اشهر قضايا الا اغتيال السياسى
الا هرام المسائى
٤٤٧ #٩٣/٠٨/١٤
- *براءة المتهم من قتل "المحجوب" ومرافقيه
نجوى عبد العزيز
الوفد
٤٤٩ #٩٣/٠٨/١٥
- *قضية زينهم والتفجيرات والجزء الثانى من طلائع الفتح
فاروق الشاذلى
الاخبار
٤٥١ #٩٣/٠٨/١٥
- *الا شغال الشاقة والسجن ل ١٠ متهمين لحيازة متفجرات والتزوير
الا هرام
٤٥٤ #٩٣/٠٨/١٥

*مصر : تبرئة المتهمين باغتيال المحجوب وعبد الرحمن يريد اللجوء الى بريطانيا
الحياة #٩٣/٠٨/١٥ ٤٥٥

*معاقبة ١٠ متهمين بالا شغال الشاقة والسجن لمدد تتراوح بين ١٥ سنة و ٣ سنوات
عبدالغفار رشدي
الا هرام #٩٣/٠٨/١٥ ٤٥٨

*سيارات .. ومشروعات وصفقات "الشبح" وحديث لم ينشر لرفعت المحجوب
ضياء الدين داود
العربي #٩٣/٠٨/١٦ ٤٦١

*مذكرة لمكتب التصديقات للطعن في احكام قضية المحجوب
الا هرام #٩٣/٠٨/١٦ ٤٦٣

*فكرة ...
مصطفى امين
الا اخبار #٩٣/٠٨/١٦ ٤٦٤

*احكام .. قضية المحجوب .. حق الا لغاء .. وقراءة للبيان ..
محفوظ الا نصارى
الجمهورية #٩٣/٠٨/١٦ ٤٦٥

نهاية الفهرس



المصدر : الشعب

للنشر والذخائر والصحف والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ / ٧ / ٢٢

قوانين وكواليس
المحاكم العسكرية:

أول مرة في التاريخ

الدفاع يطالب من النيابة بترقية

أقصى قسوة

شهادة من النيابة عن المالك السري

بقلم: د. عبد الحليم مندور

التجديد للواء أحمد
عبد الله.. وإعادة الليثي
للخدمة وترقيته قبل
الحكم بالإعدام..!



قضت حكمة الخالق سبحانه وتعالى أن من يكتم الشهادة فإنه اثم قلبه.. وعلمنا رسول الحكمة والانسانية صلى الله عليه وسلم أن الساكت عن الحق شيطان أخرس.. وأن الدين النصيحة.. ونهج صاحباه وخليفته الصديق أبو بكر والفاوق عمر -عليهما رضوان الله- نهج معلمهما ومعلم البشرية عليه صلوات الله في حكم العباد والنزول على ارادة أمة الاسلام.. وتقبل المشورة والنصح، بل والتقويم من المسلمين إذ اقتضى الأمر.. حين خطب أبو بكر المسلمين يوم ولّى أمرهم: فإن رأيتموني على حق فأعينوني وإن رأيتموني على باطل فسدّدوني.. وزاد عمر فقال: قوموني.. فلما شهر الاعرابي سيفه قائلاً لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا.. لم يغضب عمر.. بل حمد الله أن وجد في أمة محمد من يقوم عمر إذ اعوج.. لكن يبدو أن زمن هؤلاء الناصحين المخلصين لحكامهم وأيام كان الحاكم تحيط به جماعة من الخلفاء والشرقاء.. هذا الزمن قد ولّى فلم يعد يصل إلى بلاط الحكام الا المنافقون المتسللون عبر الأبواب الخلفية.. المتسلقون لجدار كل حاكم.. المتطفلون على موائد كل حاكم.. فالذين زينوا لرئيس الجمهورية إحالة قضايا المدنيين إلى المحاكم العسكرية.. وأشاروا عليه بأجراء محاكمات افتقدت كل الضمانات الدستورية والاجرائية.. وأخلت بأصول المحاكمات الجنائية.. وهدمت أبسط قواعد العدالة وحقوق الانسان.. هؤلاء الذين زينوا الحقائق لرئيس الجمهورية.. ونقلوا اليه أن المحاكمات العسكرية استوفت كل شرائط اامدالة القضائية، وجعلوه يصرح في مجلة أكتوبر بأن القضاء العسكري هو اعدل وأعظم قضاء، مشيراً بذلك إلى المحاكمات التي روت ظمأ الظالمين إلى دماء المواطنين المسلمين باعدام ٢١ مواطناً.. أصدر قاض واحد فيها ١٥ اعداماً وهو رقم لم يصدره قاض في تاريخ مصر والعالم.. هؤلاء المستشارون لو خلصت مشورتهم وصدق نصيحهم لرئيس الجمهورية لنصحوه بعدم إحالة قضايا المواطنين المدنيين إلى القضاء العسكري، والامتناع عن التصديق على الأحكام الصادرة باعدام ٢١ مواطناً، والأشغال الشاقة المؤبدة لحوال مائة مواطن آخرين والكف عن تنفيذ هذه الأحكام. ونحن لا ننتقل في هذا من دفاع عن ارهاب أو تحبيذ للخروج على القانون فنحن ضد الارهاب أيا كان مصدره.. ونحن ديمقراطيون بالفطرة والمولد.. نقس الشرعية ونعشق الحرية.. شغلنا الشاغل الدفاع عن الضمانات الدستورية وحقوق الانسان. ومن هذا المنطلق فنحن نسط بين يدي رئيس الجمهورية.. والمدافعين عن المحاكمات العسكرية والمروجين للخروج على الشرعية.. ما خرجت به تلك المحاكمات عن الضمانات الدستورية والشرعية الاجرائية، والأصول المرعية في المحاكمات الجنائية..

أولاً: أن القضاء العسكري غير مختص بنظر جرائم أمن الدولة بعد صدور القانون ١٠٥ سنة ١٩٨٠ الذي عقد الاختصاص بنظر جرائم أمن الدولة لحاكم أمن الدولة وحدها دون غيرها، ونص على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه، فأبطل بذلك حكم المادة السادسة من القانون العسكري التي كانت تسمح لرئيس الجمهورية بإحالة جرائم أمن الدولة إلى القضاء العسكري.

ثانياً: أن المادة السادسة من القانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية قبل إلغائها، كانت تعطي رئيس الجمهورية حق إحالة جرائم قانون العقوبات إلى القضاء العسكري بقرار تنظيمي عام يتصف بالتجريد والعمومية، ولا تعطيه حق إحالة قضايا يعينها أو متهمين بأشخاصهم، وهو ما جاء به تفسير المحكمة الدستورية، بينما قرارات رئيس الجمهورية بإحالة القضايا الصادرة فيها أحكام اعدام جاءت قرارات انتقائية انتقى بها رئيس الجمهورية قضايا معينة وأشخاصاً بذواتهم، إخلالاً بالتجريد والعمومية الواجبة في القرارات التنظيمية.

ثالثاً: أن المادة السادسة من القانون العسكري تخالف المادة ١٦٦ من الدستور التي تحظر على رئيس الجمهورية التدخل في القضايا وشئون العدالة.



رابعاً ان إحالة رئيس الجمهورية القضية رقم ٢٤ سنة ١٩٩٢ إلى المحكمة العسكرية بالاسكندرية قد خالف قانون الإرهاب الذي حدد اختصاص محاكم أمن الدولة بالقاهرة وحدها -دون غيرها- بنظر الجرائم التي ينطبق عليها قانون الإرهاب.. وقواعد الاختصاص في النظام العام في المواد الجنائية مخالفتها تبطل الحكم وتعدمه.

خامساً: ان المشرع العسكري حين وضع القانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ حدد نطاق تطبيقه من حيث الأشخاص في أشخاص عسكريين فقط في المادة الرابعة، وحدد نطاق تطبيقه من حيث الجرائم في الجرائم العسكرية التي تقع في التكتلات أو على ممتلكات عسكرية، وأخرج من اختصاص المحاكم العسكرية الشخص العسكري إذا شاركه في الجريمة شخص مدني.. وبذلك اقتصر تطبيق القانون العسكري على العسكريين وحدهم ولجرائم عسكرية صرفة.

سادساً: ان المادة السادسة التي أعطت رئيس الجمهورية حق إحالة جرائم قانون العقوبات إلى القضاء العسكري، أوجبت تطبيق قانون العقوبات وقانون الإجراءات في نطاق هذا الاختصاص الاستثنائي للقضاء العسكري، وأخضعت القاضي العسكري لما يخضع له القاضي الجنائي العادي والزمته بما يلتزم به من إجراءات في المحاكمة، فانصب الاستثناء على الاختصاص فقط ولم ينصرف الاستثناء إلى القانون الواجب التطبيق. فظل قانونا العقوبات والإجراءات الجنائية هما الواجبا التطبيق، ومن هنا كان يتعين على القاضي العسكري عرض أوراق المحكوم عليهم بالإعدام على مفتي الديار المصرية قبل الحكم بإعدامه، التزاماً بقانون الإجراءات الجنائية. وكان يتعين على النيابة العامة أو العسكرية عرض القضية بعد الحكم فيها بالإعدام على محكمة النقض، ولو لم يطعن المحكوم عليه بالنقض طبقاً لقانون محكمة النقض وما استقرت عليه أحكامها من بطلان الحكم وانعدامه إذا لم تعرض أوراق المحكوم عليه على المفتي.. ولا يخضع المحكوم عليه بالإعدام لتصديق رئيس الجمهورية المنصوص عليه في قانون الأحكام العسكرية، حيث ان ذلك مقصور على العسكريين في الجرائم العسكرية الذين ينطبق عليهم القانون العسكري، أما المحكوم عليهم في جرائم قانون العقوبات من المدنيين المحالين إلى القضاء العسكري طبقاً للمادة السادسة، فانهم يخضعون لقانون الإجراءات الذي يوجب إحالة أوراقهم إلى المفتي، والمتهمون المحكوم عليهم بواحد وعشرين إعداماً كلهم من المدنيين المحالين بقرار رئيس الجمهورية، الأمر الذي يجعل الحكم بإعدامهم والتصديق على هذه الأحكام باطلين بطلاناً مطلقاً ينحدر بهما إلى مرتبة العدم.

سابعاً: وقعت جميع إجراءات المحاكمة باطلة لعدم إعلان المتهمين المقيمين في الخارج، رغم ثبوت محال إقاماتهم في تحريات المباحث والتحقيقات.

ثامناً: ان المحكمة العسكرية تعجلت الفصل في القضايا تعجلاً لا يمكن ان يتبع للدفاع دراسة القضايا الدراسة الكافية والثانية التي تمكنه من اداء واجبه الدفاعي، فضلاً عن ان المحكمة حققت الدعوى من وجهة نظر الاتهام، فاستمعت إلى شهود الإثبات من الضباط، ورفضت سماع أي شاهد نفي، أو تحقيق أي دفاع للمتهمين في قضية العائدين من أفغانستان، وهي أغرب تهمة وجهت إلى متهم في تاريخ القضاء المصري، حيث كان الإعدام جزاء العودة من أفغانستان.

تاسعاً: ان المحكمة في قضية السياحة منعت الدفاع من دخول المحكمة في اليوم المحدد للمرافعة، والمتفق عليه بين المحكمة والدفاع. وقد سجل الدفاع وجوده ومنع المحكمة له في دفتر بوزارة الأمن، وشهد بذلك أحد حضرات المستشارين الذين تصادف وجودهم، وأجبرت المحكمة المتهمين على حضور محامين عسكريين منتدبين عنهم. مع رفضهم لهؤلاء المحامين وإصرارهم على حضور المحامين الموكلين عنهم.

عاشراً: في قضية صفوت الشريف قدم الدفاع طلب رد المحكمة عن نظر الدعوى، لأن رئيس الجلسة سبق له الحكم في قضية العائدين من أفغانستان بإعدام المتهم مصطفى حمزة لذات الاتهامات الموجهة إليه في قضية صفوت الشريف، بما يفقده صلاحيته للفصل في الدعوى لسبق إبداء رأي في شأن ذلك المتهم، فضلاً عن أن المباحث قدمت في تحقيقات الدعوى قائمة بأسماء الشخصيات التي زعمت المباحث أن المتهمين ينوون اغتيالهم، ومن بين هذه الأسماء اسم القاضي رئيس الدائرة مما



۲۲ یونیو ۱۹۹۲

التاريخ :

حاصلتنا.. تستهدف الدفاع عن أهم القيم الباقية من مؤسسات مصر.. القضاء.. قلعة العدل والحرية والأمان أيضا.. أمل هذا الشعب في مستقبل نحتكم فيه جميعا إلى القانون والدستور.. بلا محاكمة استثنائية.. أو حكم طوارئ.. مستقبل يخضع فيه الحاكم والمحكوم لإرادة الشعب وتغييره الحر عن اختياره لمن يخدمه -ولا يتسدد عليه- من مواقع الحكم.. نريد مستقبل شوري ديمقراطي يعيد للإنسان كرامته وحقه في العدل والاختيار.. ينصف المظلوم ويقتص من الظالم أيضا كان.. ومن هنا.. نواصل حديثنا.

المجالس العسكرية.. عرفها الكثير من نظم العالم، ولكنها حددت نطاق عملها في أشخاص لهم الصفة العسكرية، أو نطاق مكاني أي أن تقع الجريمة ضد مواقع عسكرية.. ولم يجرؤ أحد على أن يسميها محاكم عسكرية فقد ورد اسم «المجالس» في النظم الفرنسية والانجليزية والألمانية، والأمريكية والإيطالية «الفاشية» التي حكم أحد مجالسها بإعدام الزعيم الليبي الناصر عمر المختار.. ورغم أن مصر تعتبر من أوائل الدول الدستورية في العالم إلا أنها لم تضمن أيًا من دستورها الدائمة أو المؤقتة أية إشارة إلى المجالس العسكرية حتى جاء دستور عام ١٩٧١ وأوضع تفصيليًا مكونات السلطة القضائية، المادة ٦٥ «تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات، المادة ١٦٦ تقول «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم مغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا وشؤون العدالة، المادة ١٦٧ قانون السلطة القضائية يحدد كيفية تعيين القضاة والهيئات القضائية واختصاصها وطريقة تشكيلها ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم، المادة ١٦٨ القضاة غير قابلين للعزل وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً.. ولم ترد كلمة عن القضاء العسكري..

القاضي الطبيعي الدستوري

في الدستور الحالي تناول الفصل السابع من الباب الخامس تنظيم

ومن غريب أنها هي التي فصلت في طلب ردها، ومن الأغرب أن لدينا قضاء جنائيا شامخا قادرا على إقامة العدل وتحقيق الردع الذي يمكن أن يحققه القضاء العسكري.. بشرعية أكمل وعدالة أعمق.. فقيم القضاء العسكري؟ تلك كانت مأساة الشرعية الاجرائية والضمانات الدستورية التي تكفل عدالة المحاكمات الجنائية.. ذلك أن أحكام الإعدام التي أصدرتها المحاكم العسكرية.. كانت أحكاما بإعدام الشرعية.. وجنازة للحرية والديمقراطية.. بل إعدام لشعب بأسره.. رخصت حياته.. وهان وجوده.. وبات يتهدده قرار إحالته إلى المحاكم العسكرية.. حيث الإعدام ينتظره دون محاكمات شرعية ولا ضمانات دستورية.. ولا عزاء لزوجته الارملة وطفله اليتيم وأمه الثكلى.. بل تهليل وتضليل من خصوم الحرية.. أعداء الانسانية.. المتشدقين بالديمقراطية.



المحكمة العسكرية في حين أن الدستور يعطيه الحق في أن يحيل جيرانهم بوصفها، فيقدم كل من يرتكب الفعل (كذا) - بعد القرار الجمهوري - إلى المجالس أو المحاكم العسكرية، كان يحيل كل القضايا التي نص عليها قانون الأرباب بأوصافها ومرتبتها. أما حالة س. ه. ع. إلى اللواء أحمد عبد الله فهو باطل. باطل وهو ما ستفصل فيه المحكمة الدستورية.

هم ييكى... ويضحك

هاج مندوب جمعية الحقوقيين الدوليين عندما رأى بين المتهمين حدثاً طفلاً - أقل من ستة عشر عاماً - مصطفى عبد السلام أمين - كل تهمة الانضمام إلى جماعة غير شرعية. وقد حكم عليه بالسجن ١٠ سنوات، فسأل ألا تعرفون أن هناك قوانين خاصة بالأحداث... وأسقط في يد الرجل عندما رأى أحمد عبد النبي حجي خمسة عشر عاماً بين المتهمين أيضاً. وكان قد حقق معه بتهمة توزيع منشورات، وأخلت نيابة أمن الدولة سبيله في أبريل عام ١٩٩٢، ثم أتوا به مرة أخرى أمام المحكمة العسكرية ليحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات.

* بدأت جلسات المحاكم العسكرية علنية، وانطلق ممثل الادعاء مطالباً بإعدام المتهمين، وعندما بدأت المرافعات وسماع الشهود تحولت إلى جلسات سرية، وعادت لها العلنية عند النطق بالحكم. «يكسا المريب أن يقول خذوني».

* استبعدت المحكمة العسكرية هيئة الدفاع، وانتدبت - بمعرفتها - محامين عسكريين أيضاً اتفقوا مع النيابة وطالبوا المحكمة بتوقيع أقصى العقوبة على المتهمين. وقد أوردت المحكمة هذه العبارة في وضوح تام، وقالت «إن المحامين المنتدبين قد شجبوا الأفعال المنسوبة إلى المتهمين، ووافقوا النيابة على الاتهامات، وطالبوا المحكمة بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين منقولة نصاً من الحثيثات وليست نكتة من عهود غابرة أو روايات محاكم التفتيش...!!

هنا... لن سيكون التجديد...!!

بالقطع التجديد لن ترضى عنهم القيادات التي أحالت القضايا، والتي سبق لها أن رفضت أحكام القضاء الطبيعي. وقد أثنى الرئيس حسني مبارك على أحكام المحاكم العسكرية التي تضمنت إعدامات بـ «الزوجة» وأرقاماً قياسية في الانتاج كما وزناً (منتهى الرضا)، والغريب أن اللواء محمد وجدي الليثي الذي ترأس المحكمة العسكرية بالأسكندرية - كان قد أنهت خدمته العسكرية برتبة عميد، ومن أجل هذه القضية أعادوه، ورفقه إلى رتبة لواء، ونصبوه للفصل في قضية ضرب السياحة... وأعلن حكمه بإعدام ٦ والسجن لمدة أخرى لباقي المتهمين وقال «كذباً» إن حكمه صادر بأجماع الآراء ليكون حكم الإعدام صحيحاً لا بد أن يكون بالأجماع - وفقاً لقانون العقوبات وكانت المفاجأة أن الحكم صدر موقفاً من اللواء الليثي، ومن العقيد شامل على رمزي فقط. ولم يوقعه العميد حامد السيد حسن. ولا أحد يعرف من أين جاء بكلمة الأجماع... والمؤكد أنه ليستحق أشادة الرئيس...!!

استقرت أحكام محكمة النقض على أنه لا يجوز اختيار قاض معين للحكم في قضية محاولة اغتيال صفوف الشريف ويأمر بإعدام خمسة عشر ضارباً الأرقام العالمية على مدى التاريخ... ولسه، فالمؤكد - وربما يعطيه الصحة - أنه سيلعب دوراً أكبر في المحاكمات الكثيرة القادمة بالأسكندرية والقاهرة، وربما اسوان وبلاذ «واق السواق» مصادم الرئيس راضياً ويملك سلطة إصدار القرار بتشكيل المحكمة والتجديد لمدة أخرى... ومئات المعتقلين لم تعد لهم أماكن بالسجون والمعتقلات، وينتظرون دورهم في الراحة الأبدية...!!

وفي هذا المقام - وبلا حسد أو حقد - نحكم الأمانة العلمية والدستورية، وكلناهما تؤكدان قرار الرئيس بالإحالة باطل... ذي جواز عتريس من فؤادة... لأن الرئيس أحال أشخاصاً إلى

القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني، وأشار إلى القضاء العسكري واختصاصه (العسكريين) أفراداً ومجموعات من كافة الرتب وكل الأعمال والمهن، وأيضاً المؤسسات والأماكن والمعدات والمهمات والأسلحة والذخائر والوثائق وأسرار القوات المسلحة ومتعلقاتها (المواد ٤٤ و ٥٤) وحتى هنا الأمر طبيعي... وتأتي المادة السادسة لتقول «لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل إلى القضاء العسكري أي من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، ولم ترد في هذا الباب أو غيره... أية إشارة إلى القضاء العسكريين أو حصصاتهم أو استقلالهم... بل إن قانون الأحكام العسكرية نفسه قد جاء خائباً تماماً من أية حصانة أو استقلال أو تأهيل علمي للقضاة العسكريين، مما يجردهم من المضمون القضائي اللازم لسولية القضاء... بل إن الثابت في أحكام النقض والفقه القانوني هو أن القضاء العسكري هو قضاء استثنائي وليس قضاء طبيعياً... والمادة ٦٨ من الدستور تؤكد أن «التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي» أي أن حق التقاضى أقرن بالوقوف أمام القاضى الطبيعي وهو ما أكدته أيضاً المادة الثامنة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى وقعته مصر وأصبح ملزماً بالنسبة لها...

وللتأكيد على أن القضاء العسكري بلا قضاة... فقد جاء بالمادة ٥٧ من قانون الخدمة العسكرية أنهم يعينون بقرار لوزير الحربية ويخضعون لكافة الأنظمة المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية بما فيها طاعة الرؤساء وتنفيذ أوامره وتعليماتهم ونصت المادة ٥٩ على أن يكون تعيين القضاة العسكريين لمدة سنتين قابلة للتجديد... والسؤال الذى يطرح نفسه



الأمرام

المصدر :

٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والذخائر الصحفية والمعلومات

نص قرار الاتهام في قضية السطو على محطات التلويح

المدعى العسكري يعزى ٢٢ متهمًا بينهم ٢ هاربين إلى المحكمة العسكرية العليا
المتهمون انضموا إلى جماعة إرهابية تدعو إلى الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي
الاتهامات تشمل قتل رجال الشرطة والمواطنين... والمحكمة بالجبل الأحمر

النيابة

تطلب

بمواقفة

المتهمين

بالأعمال

والانفصال

التأقية



٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

اعلن امس اللواء محمد عبد الله المدعى العام العسكري قرار الاتهام فى قضية السطو المسلح على محلات الذهب بالزيتون. شمل قرار الاتهام احالة ٢٢ إرهابيا الى المحكمة العسكرية العليا

وجهت النيابة العسكرية للمتهمين عدة تهم اولها انهم جميعا انضموا لجماعة اسست على خلاف احكام القانون، تولى المتهم الاول القيادة فيها كما قام المتهم الثالث والعشرون بامدادها بالمفرقات والاسلحة والذخائر وكان الغرض منها الدعوة الى تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى بان دعوا لتغيير نظام الحكم واشاعوا جوا من عدم الاستقرار بإحداث اضطرابات أمنية باقتراح بعض الجرائم وكان الإرهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق هذه الأغراض وذلك بحيازة واستعمال الاسلحة والمفرقات كما اشتركوا فى اتفاق جنائى حرض عليه وتداخل فى إدارة حركته المتهم الاول، الغرض منه ارتكاب جنابات القتل والسرقات والاتلاف العمد وحيازة وإحراز المفرقات والاسلحة والذخائر بدون ترخيص وذلك بان انفقوا فيما بينهم على الانضمام للجماعة وتلاقت إرابتهم على ذلك ووزعوا الانوار لهما بينهم لتنفيذ العمليات الإرهابية لتحقيق اهدافهم.

كما وجهت للمتهم الاول تهمة القتل العمد لجندى الشرطة المدنية محمد هليل عبد العاطى واقتربت جنابته بجناية اخرى لشروعه فى قتل جندى آخر يدعى ناصر عبد البديع رضوان كما حاز واحرز بدون ترخيص اسلحة نارية بقصد استخدامها فى نشاط يخل بالامن العام والنظام كما اشترك مع موظف عمومى حسن النية فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى بان تسمى باسم حازم ابراهيم احمد عند سؤاله فى المحضر على خلاف الحقيقة كما حاز واحرز بغير ترخيص ١٦ قنبلة و١٢ مفعرا كما حاز على ٢٠٤٦ طلقة عيار

٣٩ x ٧. ٦٢ بدون ترخيص كذلك اشترك بطريق التحريض والمساعدة مع المتهم الثلاثين على قتل المقدم محمد عوض عبد السلام بان قام المتهم الاول بتحريضهم على القتل وساعده المتهم الثلاثون برصد تحركات المقدم ومراقبة طريق الذهاب والعودة لمقر عمله وبناء عليه قام المتهم الثلاثون وآخرون بإطلاق الرصاص على المذكور وآخر كان معه فى سيارته فاصابهما بالاصابات الوارفة بالتقارير الطبية المرفقة ولم تؤد الى وفاتهما لسبب لا تفلح لارابتها فيه وهو تداركهما بالعلاج

واتهمت النيابة المتهم الثانى والثالث بانهما سرقا وآخرين بالاكراه السيارة رقم ١٦٦٦ اجرة الاسماعيلية ملك حسن على محمد وحافضة نفوذ بها مائة وعشرون جنيتها ملك سائقها المدعو جمال السيد عبد العاطى بان استدعوا الاخير لتوصيلهم الى مدينة العاشر من رمضان على طريق القاهرة/ الاسماعيلية الصحراوي، ثم قاموا بتهديده بطيخة مع احدهم وخنجر مع آخر منهم وأوثقوه بالحبال وقيدوه باحد الاعمدة على جانب الطريق، ثم استولوا على السيارة والمبلغ النقدي وذلك بنية تملكها كما شرعا وآخرون فى قتل المقدم/ محمد عوض عبد السلام ومبروك سعيد الصالحى وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد بان انفقت إرابتهم وعقدوا العزم على ذلك واعدوا بتدقيقين البتتين وطبيخة، وكمنوا بطريق القاهرة/ حلوان - الاوتوستراد أمام بلدة المعصرة وما ان ظفروا بالمجنى عليهما المقدم والسائق حتى امطروهما بوابل من الرصاص مما ادى لاصابتها كما حاز المتهم الثانى كمية من المفرقات حيث تم ضبط عدد ٢ برطمان بلاستيك يحتويان على مواد متفجرة بمنزله دون أن يرخص له بذلك كما حاز المتهمان طلقات نارية واسلحة بيضاء بدون إذن من السلطات المختصة

وجهت النيابة العسكرية للمتهمين الثانى والرابع والخامس انهم قتلوا عمدا كلا من ميشيل متى خليل والمدعو صالح سعد حامد حسن مع سبق الإصرار والترصد بان عقدوا العزم وبيئوا النية على قتلها واعدوا لذلك

٣ طينجات وبنقبة الية وتربصوا للمجنى عليهما أمام حائوت مشمش للمصوغات وداموهما داخله وما ان ظفروا بهما حتى امطروهما بوابل من النيران قاصدين قتلها فاصابوهما بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اوتت بحياتهما كذلك سرقوا المشغولات الذهبية ملك المدعو ميشيل متى خليل والموجودة بمحله كما حاز المتهمون واحرزوا اسلحة نارية مششخة وبنقبة الية بدون ترخيص بغرض استخدامها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام كما حازوا ١٠٦ طلقات ٩ مللى و١٠٨ طلقات ٣٩x٧. ٦٢ بدون ترخيص كما انفك المتهمون مالا ثابتا مملوكا للغير وهو بعض أجزاء حائوت مشمش والمملوك للمجنى عليه ميشيل متى خليل وذلك بانهم حال اقتحامهم للحائوت سالف



المصدر :



للنشر والتوزيع : التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

عبد الحميد شعير

الذكر اتلفوا محتوياته ودمروا واجهة العرض الزجاجية وخربوا ما به من محتويات والتي تزيد على ٥٠ جنبها وكان ارتكابها تنقيذا لغرض إرهابي كما سرق المتهمون الدراجة البخارية ماركة جواو والملوكة للغير والمضبوطة على ذمة القضية وذلك بنية تملكها .

كما اتهمت النيابة العسكرية المتهمين الأول والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر بانهم قتلوا المدعو جمال فوزي عبد الكريم وشرعوا في قتل كل من المدعو عاطف عثمان حسن وحسن رشدي عبده وفريد جرجس مسعد واحمد زكي يوسف عمدا مع سبق الإصرار والترصد بان عقنوا العزم وبيتوا النية على قتلهم واعدوا لذلك ثلاث بنادق آلية وخمس طبنجات وتربصوا للمجنني عليهم أمام حانوت مصوغات الأخوة الثلاثة بالزيتون وما ان ظفروا بهم حتى امطروهم بوابل من الرصاص قاصصا وبالاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي اوتت بحياة المجنى عليه الاول كما اقترنت الجناية بجناية الاستيلاء على ما بالحانوت من مصوغات ذهبية كما حاز المتهمون اسلحة ونخائر بدون ترخيص

كما وجهت النيابة العسكرية للمتهم الاول والسابع والثامن والتاسع والحادي عشر والثاني عشر أنهم شرعوا في قتل كل من المدعو انور حكيم شحاتة وعبد العزيز جبر شحاتة عمدا مع سبق الإصرار والترصد بان عقنوا العزم وبيتوا النية على قتل كل من يعترض طريقهم حال اقتحامهم محل مصوغات حكيم، واعدوا سلاحا ناريا وما ان شاهدوهما حتى امطروهما بوابل من النيران فاصابوهما

كما استولوا على المشغولات الذهبية المملوكة للمدعو انور حكيم شحاتة بنية تملكها، وكان ذلك ليلا وبحوزتهم اسلحة نارية كما حاز المتهمون واحرزوا اسلحة ونخائر بدون ترخيص بغرض استعمالها في نشاط يخل بالامن العام

كما وجهت النيابة العسكرية للمتهمين الاول والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر أنهم شرعوا في قتل المدعو مجدي خلف اديب عمدا مع سبق الإصرار والترصد واقتحموا عليه محل المصوغات الذي يعمل به وامطروه بوابل من النيران قاصدين قتله ولكن خاب اثر الجريمة بسبب لا يخل لارادتهم فيه وهو هروب المجنى عليه واختفاؤه منهم في بورة المياه الملحقة بالحانوت وقد اقترنت تلك الجناية بجناية سرقة بالاكراه حيث استولوا على المشغولات الذهبية والملوكة للمدعو اندراوس عياد نجيب بنية تملكها وذلك بان اقتحموا حانوت البتول المملوك له واستولوا على المصوغات وكان ذلك ليلا

كما وجهت النيابة العسكرية

للمتهمين السادس والسابع عشر انهما شرعا في قتل المدعو عماد ايليا فهم مع سبق الإصرار والترصد بان عقنوا العزم وبيتوا النية على قتله واعدوا لذلك سلاحا ناريا من بنادق آلية وطبنجات وتربصوا له حتى غادر حانوته وبحوزته حقيبة بها مصوغات وما ان ظفروا به حتى اطلقوا اعبرة نارية قاصدين قتله ولكن خاب اثر الجريمة لسبب لا يخل لارادتهم فيه وهو مداركته بالعلاج كما حازوا واحرزوا اسلحة ونخائر بدون ترخيص بغرض استعمالها في نشاط يخل بالامن العام

كما وجهت النيابة للمتهم الثامن عشر انه اعتدى على حمدي كامل مالك السيارة التيوتا نصف نقل رقم ٥٢٠٨ واستولى مع المتهم الاول على السيارة واحدا به إصابات نشأ عنها مرض عقب اصابته في يده عقب ان طعنه المتهمان في يده بمطواه

كما وجهت النيابة للمتهم الثامن عشر احراز اسلحة ونخائر بدون ترخيص

كذلك وجهت النيابة للمتهم التاسع عشر تهم احراز اسلحة ونخائر بدون ترخيص واخفاء اشياء مسروقة متحصلة من جناية سرقة مع علمه بذلك

ووجهت النيابة العسكرية للمتهم العشرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين تهم اخفاء مصوغات ذهبية متحصلة من جنابات سرقة محلات الذهب ووجهت النيابة للمتهم الثالث والعشرين حيازة واحراز مفرقات واسلحة ونخائر كما اعان الجناة على الفرار من وجه القضاء بايوائهم كما وجهت النيابة للمتهم الرابع والعشرين حيازة واحراز منشورات مطبوعة معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها بهدف ترويجها بمحل اقامته بقرية ترسا بالشراعية لترويج فكر جماعة غير مشروعة تستهدف تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعي

وقد وجهت النيابة العسكرية التهم السابقة للارهابيين وهم:

- ١ - رمضان مصطفى محمد حسن ٢٨ سنة ٢ - علي فايد ميهوب ٢٧ سنة ٣ - احمد صلاح ابراهيم ٢١ سنة ٤ - سامي عبد التواب السيد ٢٧ سنة ٥ - محمد عبد الله مرجان ٢٠ سنة ٦ - سيد عبد الرزاق ٢٠ سنة ٧ - محمد احمد فرغلي ٢٠ سنة ٨ - جمال احمد فرغلي ٢٠ سنة ٩ - هشام محمد مسعود ٢١ سنة ١٠ - زين العابدين عبيد الحكيم ١٧ سنة ١١ - مسمي ابراهيم ادم ٢٠ سنة ١٢ - مراد مختار مراد ٢١ سنة ١٣ - سيد خالد محمود ٢٣ سنة ١٤ - عوض عبد الصادق ٢٤ سنة ١٥ - قرني عبد الله ٢١ سنة ١٦ - خالد علي سعيد ١٩ سنة ١٧ - عماد عبد الله عبد الحكيم ١٩ سنة ١٨ - هلال عبد الشلح ٢٣ سنة ١٩ - سيد محمد حسن ٢٤ سنة ٢٠ - معتوق يوسف حسن ٤٠ سنة ٢١ - خالد احمد عبد الفتاح ٢٥ سنة ٢٢ - شعبان مصطفى عبد الغني ٢٧ سنة ٢٣ - شافعي مجد علي مجد ٢١ سنة ٢٤ - مصطفى محمد محمد عراقي ٢٢ سنة ٢٥ - مصطفى البكري مصطفى ٢٧ سنة ٢٦ - قطب محمد بئر غانم ٢٧ سنة ٢٧ - راضي السيد محمود الشافعي ٢٤ سنة ٢٨ - جمال الدين حسن ٢٣ سنة ٢٩ - حسين علي حسين العيص ٢٧ سنة ٣٠ - كمال عبد الله سعد ٢٥ سنة ٣١ - محارب محمد عبد الوهاب ٢٥ سنة ٣٢ - الدسوقي نصر سيد احمد ٤٠ سنة



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٩٢

للمرة الثانية في عشرة أيام

القاهرة: إعدام متطرف دين بقتل ضابط شرطة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ للمرة الثانية في غضون عشرة أيام نفذت السلطات المصرية أمس حكم الإعدام شنقاً في أحد المتطرفين. ونفذ الحكم في الساعة الثامنة والنقطة العشرين في حسن شحاتة بدران الذي اتهم بقتل ضابط الشرطة النقيب علي خاطر. وكانت السلطات المختصة أعدمت يوم الأحد ١٢ حزيران (يونيو) الجاري متطرفاً آخر هو شريف حسن الذي اتهم في قضية «العائدون من أفغانستان».

وقال مصدر قضائي إن إعدام بدران تم شنقاً في سجن الاستئناف في القاهرة مؤكداً أن تنفيذ الحكم في «الأرهابي» تم بعد التصديق على الحكم في ٢١ نيسان (أبريل) الماضي ورفض الطعن الذي تقدم به وكيل المحكوم عليه في ٦ أيار (مايو)

الماضي. وكانت السلطات نقلت حسن شحاتة بدران من سجن الحضرة في الاسكندرية الخميس الماضي إلى سجن الاستئناف في القاهرة تمهيداً لإعدامه.

ويذكر أن المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية أصدرت حكماً يوم ٢٣ شباط (فبراير) الماضي بإعدام بدران «لقيامه بقتل النقيب في للشرطة علي خاطر والشرع في قتل المقدم محمود المخزنجي وهما من قوة العمليات الخاصة في الاسكندرية في أثناء توجيههما على رأس قوة من الشرطة للقبض عليه في منزله في الاسكندرية لقيامه بعدد من الأعمال الإرهابية. إلا أنه اتخذ من زوجته وأطفاله ساتراً لحمايته مما اضطر قوة الشرطة إلى عدم إطلاق النار عليه خوفاً على أسرته كما قام بعملية غادرة وأطلق النار من مسدسه غير

المرخص به على قوة الشرطة مما أسفر عن مقتل النقيب خاطر وإصابة المقدم المخزنجي».

ويذكر أن المتطرف حسن شحاتة بدران هو ثاني متطرف ينفذ حكم الإعدام فيه شنقاً من بين ٢٢ متطرفاً أصدرت محاكم عسكرية في حقهم أحكاماً بالإعدام في خمس قضايا.

وتضم قائمة من ينتظرون تنفيذ الحكم سبعة من المتهمين في قضية ضرب السياحة، التي صدرت أحكامها في أيار الماضي وسبعة لارين في قضية «العائدون من أفغانستان» التي صدرت أحكامها في كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي. إضافة إلى متطرف واحد أصدرت محكمة مدنية هي محكمة أمن الدولة العليا في الفيوم حكماً بإعدامه ويدعى مرسي رمضان الذي اتهم بقتل المقدم أحمد علاء الدين البراوي.



الأمرام

المصدر :

٢٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

تنفيذ الإعدام في الإرهابى حسن شحاتة قاتل شهيد الشرطة النقيب خاطر

تم صباح امس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى الارهابى حسن شحاتة بدران (٤٥ سنة) قاتل شهيد الشرطة النقيب على خاطر، فى سجن الاستئناف بالقاهرة.

وصرح مصدر قضائى عسكري بأن تنفيذ حكم الاعدام فى الارهابى تم بناء على التصديق على الحكم فى ٢١ ابريل الماضى وبعد رفض الطعن الذى تقدم به وكيل المحكوم عليه فى ٦ مايو الماضى وأن التنفيذ جاء وفقا للقانون وبعد أن أصبح الحكم نهائيا وبأن حيث لم يتقدم المحكوم عليه أو أى من وكلائه بأى استئناف فى التنفيذ وبعد استيفاء كافة الاجراءات القانونية الواجبة. وكانت المحكمة العسكرية العليا قد قضت فى ٢٢ فبراير الماضى وباجماع الآراء باعدامه لاتهامه بقتل نقيب الشرطة على خاطر والشروع فى قتل المقدم محمود المخزنجى من قوة العمليات الخاصة بالاسكندرية أثناء توجيههما على رأس قوة من الشرطة للقبض عليه بمسكنه بالاسكندرية لقيامه بعدد من الاعمال الارهابية ولكنه اتخذ من زوجته واطفاله ساترا لحمايته مما اضطر قوة الشرطة لعدم اطلاق النار عليه خوفا على أسرته لكنه قام بعملية غادرة واطلق النار من مسدسه غير المرخص على قوة الشرطة مما ادى لاستشهاد النقيب على خاطر وإصابة المقدم محمود المخزنجى.



محكمة الاستئناف غير مختصة بنظر الاشكالات في الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية في قضايا الارهاب

قضت محكمة استئناف القاهرة اسس بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الاشكال المقدم من هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا الارهاب والذين صدرت ضدهم احكام من المحاكم العسكرية العليا .

المحكمة الدستورية العليا رفضت الطعن الموجه اليها بعدم دستورية هذا القانون وقضت بدستوريته كما ان محكمة القضاء الاداري والمحكمة الادارية العليا رفضت الدفوع بعدم دستوريته ايضا .

الاجراءات التي تراعى لدى نظر هذه القضايا وقد اعطتها المحكمة لدى نظرها لتلك القضايا . وأكد ان كافة الضمانات التي تكفل عدالة اجراءات تلك المحاكمات قد رويحت لدى نظر تلك الدعاوى .

وأوضح ان الحديث عن عدم اختصاص المحاكم العسكرية بنظر هذه الجرائم أصبح غير ذي موضوع بعد ان قضت المحكمة الادارية العليا بإلغاء حكم محكمة القضاء الاداري الذي أوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بإحالة تلك الدعاوى إلى القضاء العسكري .

وأكد المستشار عزت دستورية قانون الاحكام العسكرية مستشهدا على ذلك بأن

وأوضح المستشار عزت ريلض رئيس هيئة قضايا الدولة في تصريح خاص لوكالة انباء الشرق الأوسط ان هذا القرار من محكمة الاستئناف جاء تأسيسا على اختصاص المحاكم العسكرية وبهذا ينظر الاشكالات في الاحكام التي تصدر منها . ومن ثم فقد زال اثر الاشكالات وأصبحت احكاما نافذة .

وقال المستشار عزت ريلض انه بالنسبة لما اثاره الدفاع عن المتهمين في بعض الصحف من ان هناك اجراءات معينة شابت الاحكام العسكرية فان هذا الزعم لا اساس له من الصحة مشيرا إلى ان قانون الاحكام العسكرية تكفل بإيضاح



تقبل إنذاره :

الإرهابي «حسن شحاته» يطلب الصفح من زوجته وأولاده !!

كتب : محمود السمان

تم صباح أمس تنفيذ حكم الإعدام شنقا في الإرهابي حسن شحاته بدران قاتل شهيد الشرطة النقيب علي خاطر بعد رفض الطعن الذي تقدم به محامي الإرهابي في ٦ مايو الماضي، وبذلك يكون هو ثاني إرهابي يتم إعدامه خلال الشهر الحالي. عندما سأل الضابط عن أمنية يريد تحقيقها قبل إعدامه.. قال أريد أن تصفح زوجتي وأولادي عنى فقد عرضتهم لمخاطر كبيرة.

وقد أصدرت المحكمة العسكرية العليا حكما في ٢٢ فبراير الماضي في القضية رقم ٤ لسنة ٩٣ جنابات إدارة المدعى العام العسكري بالإعدام شنقا للإرهابي حسن شحاته بدران باجماع الآراء بتهمة القتل العمد للنقيب علي خاطر بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا قتله مما أدى لإصابته في الراس والكتف الأيمن واليسار وأستمرت جراحاته بجناية أخرى لشروعه في ذات الزمان والمكان في قتل المقدم محمود المخزنجي بعدما أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا قتله مما أدى لإصابته في كتفه الأيسر وخشب الر الجسرية بسبب لا نخل لأرائته فيه بتدارك المجنى عليه بالعلاج.

وقد تم التصديق على حكم الإعدام في ٣١ أبريل الماضي ثم نقل الإرهابي حسن شحاته من سجن الحضرة بالإسكندرية إلى سجن الاستئناف يوم الخميس الماضي وسط حراسة مشددة تمهيدا لتنفيذ حكم الإعدام. وصرح مصدر قضائي عسكري مسئول بأنه في تمام الثامنة والعشرين دقيقة صباح أمس وفي حضور مأمور السجن ووكيل النائب العام وطبيب السجن والواعظ الديني المسئول وطبيب شرعى وضابط من مديرية الأمن مغفويا عن وزارة الداخلية تم تنفيذ حكم الإعدام في الإرهابي الذي أوصى قبل دخول غرفة الإعدام بتسلم متعلقاته لأسرته وطلب من زوجته وأطفاله أن يسامحوه لما ارتكبه في حقهم من أخطاء كانت تكلفهم عمرهم ثم نقل جثة الإرهابي إلى مشرحة زينهم وسط حراسة مشددة مرفقة بمحضر الإعدام وتصريح بالدفن

وقد تم التصديق على حكم الإعدام في ٣١ أبريل الماضي ثم نقل الإرهابي حسن شحاته من سجن الحضرة



تنفيذ حكم الاعدام في قاتل النقيب علي خاطر

كتب - جمال كمال :

وسباح أمس بدأت إجراءات التنفيذ تلا أحد أعضاء النيابة العسكرية علي المتهم التهم الموجهة إليه وهي القتل العمد للنقيب شرطة مدنية علي محمد خاطر بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا بذلك قتله مما أدى لاصابته بالرأس والكتف الأيمن والبطن والتي أودت بحياته .
كما أنه شرع في قتل المقدم شرطة محمود كامل المخزنجي الجلية من ١٥

نفذ أمس بسجن استئناف القاهرة حكم الاعدام شنقا في المتهم حسن شعاعته بدران الذي قتل النقيب شرطة علي خاطر وأصاب المقدم شرطة محمود المخزنجي بعد رفض التماسه إعادة النظر في الحكم .
وكانت النيابة العسكرية قد أصدرت قراراً بنقل المتهم أول أمس من سجن الحضرة بالاسكندرية لسجن الاستئناف لتنفيذ حكم الاعدام .



تنفيذ
حسبكم
الاعدام
بقية
(٢)

بأن أطلق عليه اعبرة نارية اصابته بكتفه الأيسر فضلا عن
تعبه على أفراد القوة القائمة على تنفيذ أمر ضبطه وإحضاره
في الجنابة رقم (٢٣) لاثامه في الجرائم المنصوص عليها
في المواد (١/١٨، ٢، ٣، ٨٦، ٨٦ مكرر، ٨٦ مكرر أ
التي عوقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة ١٥ سنة بالإضافة
إلى إحرازه مسدسين ماركة برتا وستار و١٢٦ طلقة نارية .
وتم تنفيذ الحكم حيث لم يتقدم المحكوم عليه أو أي من
وكلائه بأي اشكال لوقف التنفيذ .
وصرح مصدر قضائي بإدارة المدعى العام العسكري بأن
الإدارة لم تتلق خلال الأيام الماضية ، وحتى الآن ، أي طلبات
لإستكمال من المتهمين الذين قضت المحاكم العسكرية
بمعاقتهم بالسجن أو الإعدام لوقف تنفيذ الأحكام



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

تتفيذ الإعلام في متطرف ثان في مصر ومحكمة الاستئناف تحكم بعلام الإختصاص



القاهرة : الشرق الأوسط

نقد صباح امس حكم الاعدام في حسن شحاته بدران قاتل ضابط الشرطة النقيب علي خاطر أثناء محاولة الأخير القبض عليه في قضية تنظيم الجهاد المحكوم عليه فيها بالاشغال الشاقة لمدة 15 عاما.

وقال مصدر قضائي عسكري مصري ان الاعدام تم شنقا بعد ان صار التصديق على الحكم نهائيا في 21 ابريل (نيسان) الماضي وبعد رفض الطعن الذي تقدم به وكيل المحكوم عليه في السادس من مايو (ايار) وقد نقل المحكوم من سجن الحفيرة بالإسكندرية الخميس الماضي الى سجن الاستئناف بالقاهرة لاعدامه.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت حكما باعدام بدران لقتله نقيب الشرطة علي خاطر واصابته المقدم محمود المخزنجي من قوة العمليات الخاصة بالإسكندرية أثناء محاولتهما القبض عليه حين اتخذ الارهابي من أسرته واطفاله ستارا لحمايته مما اضطر الشرطة لعدم استخدام الرصاص بينما أطلق هو الرصاص فقتل نقيب الشرطة واصاب المقدم المخزنجي.

وجاء التنفيذ في نفس اليوم الذي اطلقت فيه محكمة الاستئناف في القاهرة امل نحو 20 من المحكوم عليهم في الاعتقالات من حكم الاعدام الذي اصدرته المحكمة العسكرية العليا في عدة قضايا إذ قضت امس المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الاشكال المقدم من هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا الارهاب والذين صدرت ضدهم احكام من المحاكم العسكرية العليا.

واوضح رئيس هيئة قضايا الدولة المستشار عزت رياض ان هذا القرار من محكمة الاستئناف جاء تأسيسا على اختصاص المحاكم العسكرية وحدها بنظر الاشكالات في الاحكام التي تصدر منها ومن ثم فقد زال اثر الاشكالات واصبحت احكاما نافذة.

وقال المستشار عزت رياض انه بالنسبة لما اثاره الدفاع عن المتهمين من زعم من ان هناك اجراءات معيبة شابت الاحكام العسكرية لانه لا اساس له من الصحة مشيرا الى ان قانون الاحكام العسكرية تكفل بإيضاح الاجراءات التي تراعى لدى نظر هذه القضايا وقد اعلمتها المحكمة لدى نظرها لتلك القضايا.

واوضح ان الحديث عن عدم اختصاص المحاكم العسكرية بنظر هذه الجرائم اصبح غير ذي موضوع بعد ان قضت المحكمة الادارية العليا بإلغاء حكم محكمة القضاء الاداري

الذي اوقف تنفيذه قرار رئيس الجمهورية بإحالة تلك الدعاوى الى القضاء العسكري.

واكد المستشار عزت علي دستورية قانون الاحكام العسكرية مستشهدا على ذلك بان المحكمة الدستورية العليا رفضت الطعن الموجه اليها بعدم دستورية هذا القانون وقضت بدستوريته كما ان محكمة القضاء الاداري والمحكمة

الادارية العليا رفضتا الدفوع بعدم دستوريته ايضا.

وقال رئيس هيئة قضايا الدولة ان المادة 6 من قانون الاحكام العسكرية التي تعطي لرئيس الجمهورية الحق في احالة جرائم معينة الى المحاكم العسكرية لم تلغ بصور قانون محاكم امن الدولة وهذا ما انتهت اليه احكام المحكمة الدستورية العليا ومحكمة القضاء الاداري والادارية العليا.

واضاف ان الزعم بان حق رئيس الجمهورية في الاحالة الى الجنايات العسكرية قاصر على جرائم بنوعها دون الجرائم بذاتها انتهت فيه كل من المحكمة الدستورية والمحكمة الادارية العليا الى عدم صحته وان لرئيس الجمهورية حق احالة اي قضية بنوعها او بذاتها الى المحاكم العسكرية.

واشار الى انه بالنسبة لما يقال عن وجوب عرض احكام الاعدام في القضايا العسكرية على محكمة النقض وعلى المفتي قبل صدورها فان هذا الامر انما يكون لاحكام الاعدام الصادرة عن محاكم الجنايات طبقا لقانون الاجراءات الجنائية اما تلك التي تصدر عن المحاكم العسكرية فلا محل لعرضها على اي منهما طبقا لقانون الاحكام العسكرية ذاتها والتي تمت المحاكمة طبقا لاحكامها.

واكد ان جميع الضمانات التي تكفل عدالة اجراءات تلك المحاكمات قد روعي لدى نظر تلك الدعاوى.

وبعد حسن شحاته بدران المتهم الثاني الذي نفذ فيه حكم الاعدام من بين 22 اصدرت المحكمة العسكرية العليا قراراتها باعدامهم في 5 قضايا ارهابية لقلب نظام الحكم بالقوة والانضمام لجماعات مناهضة لنظام الحكم واتخاذ الدين ستارا لعمليات

العنف والارهاب.

وكان المتهم اشرف حسن قد نفذ فيه حكم الاعدام في الثالث عشر من يونيو (حزيران) الجاري في قضية العائدين الافغان.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت حتى الآن 22 حكما بالاعدام في قضايا الارهاب منذ ان احال رئيس الجمهورية هذه القضايا الى المحاكم العسكرية.

ومن قضايا الارهاب التي مازالت منظورة امام المحكمة العسكرية، قضية التنظيم الارهابي الذي ينتمي الى حزب الله الايراني وتضم 255 عضوا وتم احالتها الى المحكمة في 14 مارس الماضي، وقضية تنظيم الشوقيين المنشق وتضم 21 متبهما منهم 3 هاربون اشتركوا في ارتكاب 5 جرائم قتل و9 جرائم شروع في القتل بالإضافة الى سرقة محلات الذهب وسيارات واسلحة ونخائر، وكذلك قضية اعادة تشكيل تنظيم الجهاد وتضم 734 متبهما وقضايا الارهاب في اسبوط واسوان وامبابه.

وفي وقت لاحق مساء امس طعن



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

4 ارهابيين جنبيين من طاقم الحراسة على الكنيسة الرسولية بشارقي الاسكندرية فاصابوهما بجراح الا ان اجهزة الامن نجحت في اعتقالهم قبل ان يفلتوا هاربين.

وتزامن الحادث مع حكم أصدرته امس المحكمة العسكرية العليا في السويس بحبس امير تنظيم الجهاد المتطرف بالمحافظة 5 سنوات لادانته بمحاولة نشر افكار متطرفة وتليب الرأي العام على نظام الحكم فيما قال وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي ان المشكلة التي تواجهها اجهزة الامن تتلخص في ضرورة حسم المعركة مع الارهاب في القرب وقت. وكانت اجهزة الامن تلقت بلاغا من حارس الكنيسة الرسولية بانه فوجئ بأربعة اشخاص يعتدون عليه وزميله بالضرب والطمع بالمطايوي وفلروا هاربين.

وتمكن اجهزة الامن من القبض على الجناة الاربعة وهم خميس رافع وعبد السلام حسن ومحمد احمد ومحمد عبد الحليم واحيلوا الى النيابة للتحقيق معهم.



٢٠٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

القاهرة: تنفيذ أحكام الاعدام سيستمر



الحاكمات مستمرة في مصر. (سيفما)

القاهرة -
«الوسط»

نفذت السلطات المصرية يوم ١٢ الشهر الجاري حكم الاعدام شنقاً في اثنين من المصريين، أحدهما اتهم في قضية «العائدون من أفغانستان» التي صدر الحكم فيها باعدام ٨ بينهم ٧ فارين في شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، والآخر اتهم بالتجسس لحساب دولة أجنبية.

وفيما هدبت الجماعة الإسلامية بالانتقام والشار إثر تنفيذ حكم الاعدام في المتهم شريف حسن أحمد، اتخذت أجهزة الأمن المصرية طوال الأسبوع الماضي إجراءات أمنية مشددة تحسباً لوقوع أعمال

أرهابية جديدة. وتترقب الأوساط المصرية تنفيذ حكم الاعدام في وقت قريب في متطرفين آخرين اتهموا في قضايا التطرف والإرهاب، وتضم قائمة الانتظار ٧ من أعضاء الجماعة الإسلامية أصدرت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة في نيسان (أبريل) الماضي في حقهم حكماً بالاعدام في القضية التي عرفت باسم «قضية ضرب السياحة»، و٦ آخرين بينهم متهم فار أصدرت المحكمة العسكرية حكماً باعدامهم في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام. وهناك أيضاً المتهم حسن شحاته بدران الذي أصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية في حقه حكماً بالاعدام في شباط (فبراير) الماضي بتهمة قتل النقيب علي خاطر.

وما زالت السلطات المصرية تبذل جهوداً لضبط ٧ من المحكوم عليهم بالاعدام يرجح وجودهم في باكستان، وهم محمد شوقي الاسلامبولي ومصطفى حمزة ورفاعي أحمد طه وعثمان خالد ابراهيم وأحمد مصطفى نواره وطلعت محمد ياسين وطلعت فؤاد سلام، وهم متهمون في قضية «العائدون من أفغانستان» والثاني (مصطفى حمزة) صدر في حقه أيضاً حكم غيابي بالاعدام في قضية صفوت الشريف.

وجاء اعدام المتهم شريف حسن أحمد ليكون أول حكم بالاعدام ينفذ في متطرف منذ تم تنفيذ حكم الاعدام في خمسة من المشاركين في اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات عام ١٩٨١.

وفي اليوم التالي لتنفيذ الحكم أصدرت الجماعة الإسلامية بياناً هدبت فيه بالانتقام وحذرت من أن «دم شريف حسن أحمد لن يذهب هدراً». وأكد مصدر قضائي مصري أن أحكام الاعدام شنقاً سيتم تنفيذها تبعاً في سجن الاستئناف في القاهرة وأن الأيام المقبلة ستشهد تنفيذ أحكام أخرى.

الوسيط

المصدر :



للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

وعلى سعيد تنفيذ حكم الاعدام بالتهمة محمد عبدالسلام علي في قضية تخايره
مع دولة اجنبية، اوضح بيان للقضاء العسكري المصري ان المتهم قام خلال عامي ٩١
- ١٩٩٢ خلال وجوده في النمسا، بالتخابر مع دولة اجنبية، وكان من شأن ذلك
الاضرار بمركز مصر العربي، وسلم الى تلك الدولة سراً من اسرار الدفاع، وتلقى من
دولة اجنبية دعماً مالياً بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية ■

الأمر

المصدر :



٢٢ يوليوز ١٩٩٢

التاريخ :

للتشريع والخدمة الصحفية والمعلومات

المحكمة العسكرية تستمع
لمرافعة النيابة في قضية
السطو على محلات الذهب
تبدا المحكمة العسكرية
الغدا اليوم سماع مرافعات
النيابة العسكرية في
قضية تنظيم الشوقيين
المنشق، والمتهم فيها ٢٢ متهما
من بينهم ٣ إرهابيين
والمتهمون بالسطو المسلح على
محلات الذهب في محافظات
القاهرة والقليوبية، تعقد
الجلسة برئاسة اللواء على
كمال حمزة وعضوية القيمين
اشرف عمارة ومحمود سلطان
ويمثل الادعاء الدكتور مقدم
احمد ناصف



استمرار حبس ارهابى اتوبيس الهرم السياحى

امرت محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة برئاسة المستشار اسماعيل حمدي رئيس المحكمة وعضوية المستشارين نصر الدين صانق ومحمد سليمان استمرار حبس الارهابى احمد عبد المقصود السيد المتهم بالقاء عبوة متفجرة على الاتوبيس السياحى الذى كان يستقله ٢٦ راكبا كوريا فى طريقهم الى المتحف المصرى وكان المتهم قد ضبط بمعرفة الاهالى عند محاولته الهرب واعترف فى تحقيق النيابة بانه ارتكب الحادث بناء على تعليمات رئيس الجماعة الاسلامية بمسجد سيد المرسلين بامبابية حيث كان يتلقى درس الثلاثاء من اميرهم وما زالت نيابة امن الدولة العليا تواصل تحقيقاتها فى الحادث تمهيدا لتقديم المتهم للمحاكمة



الأمرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ يونيو ١٩٩٢

القرار يصدر هذا الأسبوع في التماسات المحكوم عليهم في قضية ضرب السياحة

من المتوقع صدور قرار نهائي هذا الأسبوع في التماسات المقدمة من المحكوم عليهم في قضية ضرب السياحة وعددهم ٢٢ متهمًا، وقالت مصادر قضائية لوكالة أنباء الشرق الأوسط أن جميع المحكوم عليهم في القضية قدموا التماسات لإعادة النظر في الأحكام التي صدرت بحقهم، وفي حالة رفض تلك التماسات تعتبر الأحكام نهائية وواجبة للتنفيذ. وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت يوم ٢٢ أبريل الماضي حكما بإعدام سبعة متهمين، وبالإشغال الشاقة المؤبدة على ثلاثة آخرين، وبالإشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على عشرة متهمين، وبالسجن لمدة مختلفة تتراوح ما بين عامين و ١٠ سنوات على ١٢ متهمًا وبراعة ١٧ متهمًا.



المصدر : الشعب

٢٩ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحامون ينسحبون من المحاكمة العسكرية

تواصل المحاكمة العسكرية - برئاسة اللواء علي حمزة - جلساتها اليوم الثلاثاء، لتتفرق قضية جماعة الشوقيين المتهم فيها ٣٢ متهما طالب للدعوى العسكرية لهم بالإعدام والاشغال الشاقة المؤبدة. ويصدر الرئيس مبارك بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة خلال أيام قراره بشأن الالتماس المقدم إليه بوقف تنفيذ حكم المحاكمة العسكرية في قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام. كانت هيئة المحكمة في قضية

الشوقيين قد رفضت طلب الدفاع بإخلاء سبيل ثلاثة من المتهمين، أحدهما محام له مكتب ومحل معروف والاخران. إحداهن لا يجوز محاكمتها إلا من خلال محكمة الاحداث وفقا لقانونها الذي يتخلف عن قانون العقوبات وقال رئيس المحكمة موجها حديثه لهيئة الدفاع: «لا.. ان أخرج عنهم، دول متهمين بالانضمام لتنظيم وما قدرش أخرجهم، كما وافق على حبس المتهم ٢٨ جمال الدين حسن الذي أخلت سبيله نيابة لمن الدولة قبل عام ونصف، وعند اعلانه بالجلسة أعادت المباحث القبض عليه..»

بدأت جلسات القضية الرابعة التي تنتظرها المحاكم العسكرية صباح السبت الماضي بجلسة إجراءات، ثم ألقى رئيس المحكمة حكمة انتقد فيها ما أسماه الحملات الصحفية العاقدة المسعورة التي تحاول النيل من القضاء العسكري والذي وصفه بالعظيم في إشارة لصحيفة «الشعب»، وكان الدفاع قد أشار إلى الصحف التي اعتبرت ما جاء بتقارير المباحث أحكام نهائية بادلثة المتهمين دون وجود دليل واحد ملموس في القضية يؤيد قرار الاتهام.. وقد رفض المتهمون مبدأ محاكمتهم أمام هيئة عسكرية، وأكد منتصر الزيات المحامي أن هيئة الدفاع لم تسلم بأحقية المحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين، وأن الدستور يكفل حق للمتهم في المثول أمام قاضيه الطبيعي، ويكفل تكافؤ الفرص بين الكافة أمام القانون، ووجه حديثه اللواء علي حمزة قائلا: «لنتم لستم محكمة عسكرية.. ولكنكم مجلس عسكري، وهو ما نص عليه قانون الاحكام العسكرية نفسه..»

فاعترض رئيس الجلسة بشدة وقال: نحن هيئة محكمة.. وقضاة، أما لفظ المجلس العسكري فقد ورد نلة في قانون الاحكام العسكري.. وسنستمر في نظر القضية، فأعلن المتهمون رفضهم توكيل أو انتداب محامين للدفاع عنهم، وأكدوا رفضهم المثول أمام المحكمة العسكرية، وأن حضورهم للجلسات التالية يعني أنهم أجبروا على الحضور قسرا، وتدخل المحامي علي إسماعيل مطالب هيئة المحكمة بإثبات أنهم قضاء باتباع سلوك المحاكم التي يبحث في الأدلة والتي تحكم في القضايا، وقال: إذا أردتم إثبات أنكم قضاة فساووا بين فرص المتهمين في الدفاع عن أنفسهم وتقديم الأدلة ومناقشة الشهود، وطالب بأجل مناسب للإطلاع على أوراق القضية التي تجاوزت ٢٨٠٠ صفحة فقال رئيس الجلسة: «أنت هترجع تاني لخصلة الاسكندرية أهدنا مش قاضيين، وعابزين نخلص» على الرغم من أن اللواء حمزة لم يكن رئيسا أو عضوا بمحاكمتي الاسكندرية، وقد قرر تأجيل نظر القضية لاستكمال حضور هيئة الدفاع والإطلاع ٤٨ ساعة، ضاعت منها أكثر من ٢٤ ساعة دون أن يتسلم الدفاع ملف القضية، والوقت الباقى يعني أن يدرس المحامى أكثر من ٢٠٠ ورقة ويعد ردوده ودفاعه ومذكراته على ما جاء بها في الساعة الواحدة دون نوم أو راحة...!!

أكدت مصادر بهيئة الدفاع - «الشعب» أن المحامين قرروا إعلان انسحاب هيئة الدفاع وتنحيها عن القضية، وأن يرفض المتهمون انتداب محامين لتبرير المهزلة كما حدث في المحاكمات السابقة مالم يحصل الدفاع على حقه كاملا في أداء رسالته، وكان المحامون قد أثبتوا حضورهم فقط مع المحامي مصطفى العراقي في إشارة إلى امتناعهم عن الحضور أمام المحكمة العسكرية، من جهة أخرى، يصدر الرئيس حسنى مبارك بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة خلال الأيام القليلة القادمة قراره في الالتماس المقدم لوقف تنفيذ حكم المحكمة العسكرية العليا في قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام.

أكد سعد حسب الله عضو هيئة الدفاع عن المتهمين بطلان الحكم لعدم صلاحية رئيس المحكمة اللواء أحمد عبد الله لنظر الدعوى لوجود اسمه ضمن قائمة الاغتيالات التي ذكرت تحقيقات النيابة ومحاضر الضبط أن تنظيم الـ ١٤٠٠ كان ينوى القيام بها، مما يجعله صاحب مصلحة في الدعوى كما أن رئيس المحكمة سبق أن فصل في قضية العاصدين من أفغانستان وقضى فيها بالإعدام على المتهم الأول مصطفى حمزة بنفس الاتهامات الواردة في قضية صفوت الشريف، وهي الانضمام إلى جماعة تخريبية وحيارة أسلحة ومفرقات. وأوضح الالتماس أن عضوى اليمين واليسار كانا هما نفس العضوين في قضية ضرب السياحة والتي تمت فيها الدفاع من القيام بواجباته الدستورية.

وأضاف أن الحكم باطل لإضافة مواد جديدة لقرار الاتهام في غيبة المتهمين، بعد أن طردتهم المحكمة بحجة إحدائهم للشعب، ولأنها فرضت عليهم محامين متعصبين رغم تمكسهم بمحاميتهم الموككين، ولعدم إعلان المتهم الأول مصطفى حمزة على عنوانه سوله كان داخل مصر أو خارجها. وأكد الالتماس بطلان الحكم لعدم إحالة أحكام الإعدام إلى مفتى الجمهورية للنظر في مدى مشروعيتها.. وفقا للمادة ٢٨١ من قانون الاجراءات الجنائية الذي قالت عنه المحكمة العسكرية إنها طبقته في حيثيات حكمها.



إعدام إرهابي !

صباح أحد أيام الأسبوع الماضي .. الساعة الثامنة و ٢٠ دقيقة وضع عشماوى نهاية للإرهابى حسن شحاتة بدران (٤٢ سنة) قاتل الشهيد نقيب على خاطر . باسم العدالة والقانون تم تنفيذ عقوبة الإعدام قى ثانى إرهابى من بين ٢٢ إرهابيا .. صدر الحكم بإعدامهم عقابا على جرائمهم ضد أبناء مصر ونشرهم الموت والدمار بين الأطفال والنساء والشيوخ .

ماذا قال الإرهابى قى لحظاته الأخيرة داخل غرفة الإعدام ؟.. ماذا قال للواعظ الذى تلا عليه آيات القرآن الكريم وردد وراءه الإرهابى رسالة التوبة والغفران إلى الله قبل دخوله جبل المشنقة ؟.. أخبار الحوادث « عاشت لحظات إعدام الإرهابى ..

الإرهابى حسن شحاتة قبل

لحظات من إعدامه : أنا مذنب !



الأرض .. وتقدم طبيباً الطب الشرعي
والسجون .. وقاما بفحصه والتأكد
من عدم إصابته بأمراض خطيرة
تتعلق إعدامه .. بعدها قام الحراس
بتسليمه حتى وقف وأطلق بصره

حيث يقف عشاوي مع مساعديه
يعدان ، الطليعة ، ويفحصان
الحبال .. وعندما التفت عيناها بعيني
عشاوي .. صرخ قائلاً : « أريد
الحياة .. أعدمهم هم ! » .. وقبل

أن يدخل في حالة الهستيريا .. قاطعه
مأمور السجن بتلاوة قرار إعدامه
عليه : أنت متهم بالقتل العمد للنجيب
شرطة علي محمد علي خاطر بإطلاق
أعيرة نارية عليه قاصداً قتله مما أدى

لإصابته بالرأس والكف اليمنى
واليدن مما أدى بحياته .. وارتبطت
جنايته بالشروع في قتل المقدم محمود

كامل المخزنجي بذات الزمان والمكان
بإطلاق أعيرة نارية قاصداً قتله
فأصيبته بكتفه اليسرى . وخاب أثر
جريمته لتدارك المقدم بالعلاج .
لذلك حكمت المحكمة العسكرية
العليا بالإسكندرية برئاسة العقيد
فيصل هنية .. بإعدامك في القضية
رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ جنابات إداري
المدعى العام العسكري بإجماع
الآراء .

وسأله : مذنّب أم غير مذنّب ؟ ..
كان الإرهابي في هذه اللحظات ..
لا يزال سارحاً ببصره إلى عشاوي
ومساعده على منصة الإعدام .. وفي
شبه غيبوبة .. وكأنه يسترجع شريط
جريمته عندما استخدم زوجته

كتب صابر شوكت

في الساعة السابعة
صباحاً .. تجمع
ممثلو الهيئات التي
تحضر مراسم
الإعدام .. مأمور سجن
الاستئناف . وممثل
النائب العام ومندوب
الطب الشرعي .
وطبيب مصلحة
السجون وواعظ
السجون وعشاوي
ومساعده ..

كان الإرهابي قد جافاه النوم
تماماً منذ أن تم نقله من سجن
الحضرة بالإسكندرية إلى سجن
الاستئناف تمهيداً لتنفيذ قرار
إعدامه .. لم يتم لحظة واحدة طوال
هذا الأسبوع وعزف عن الطعام ..
وأصيب بنزلة برد حادة .. وتم تقديم
العلاج الكامل له على مدى ثلاثة
أيام .. حتى شفى .. ولكن الهزال
أصاب جسده ..

وعندما دقت الساعة السابعة
والنصف .. تم فتح غرفة الإرهابي
حسن شحاتة بدران . كان ينزوي
بأحد الأركان ببذله الحمراء ..
وعندما وقع بصره على الحراس ..
أدرك أن ساعة القصاص قد
حانت .. وأن الموت على بعد خطوات
منه .. هي المسافة من زنزانته إلى
غرفة الإعدام المجاورة .. مشى
متحاملاً على أيدي الحراس بخطوات
ثقيلة .. لم ينطق بكلمة واحدة ..
وعندما بلغ باب غرفة الإعدام ..
صرخ صرخة مكتومة قائلاً : إلى أين
تصحبونني .. أتكوني .. لا أريد
الموت .. أريد أن أعيش ! وسقط على
باب غرفة الإعدام منهاراً تماماً ..
حمله الحراس إلى داخل غرفة
الإعدام وأجلسوه لحظات على



وأطفاله الخمسة كدروع بشرية
ليتوقف رجال قوة الأمن عن إطلاق
النار عليه وباغتهم هو بإطلاق نيرانه
برصاصه القادرة .

أفاق من غيبوبته على السؤال
الذي تكرر ثلاث مرات .. مذبذب أم
غير مذبذب ؟

أجاب الإرهابي بانكسار :
مذبذب ... !

بعدها تقدم منه الواعظ .. وتلا
عليه آيات القرآن الكريم ليردها
وراءه للاستجابة إلى الله وطلب العفو
والغفران على جريمته .. وبعد أن
ردها .. ربت على كتف الوعظ
قائلاً .. كريس قوى أنها انتهت
بآيات التوبة والغفران .. ورغم أنني
قرأت كثيراً من الآيات ولكن لم تقع
عينى على آيات الغفران .. عسى أن
تغفر لي هذه الآيات .. ما جنت يداى
من جرائم ..

وعندما بدأ الحراس يصحبونه إلى
طليبة الأعدام حيث ينتظره
عشماوى .. لم يتحمل الإرهابي
الموقف .



المصدر : **الأمرام**

للتنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

إحالة ٧ إرهابيين لمحكمة أمن الدولة العليا في حادث مقتل حارس السكة الحديد ببولاق

كتبت - إلهام شرشر :

(مخرج قوية) وقد خطط لارتكاب الجريمة برصد مكان الجنديين وقام بإطلاق أعيرة نارية عليهما من سلاح حصل عليه من المتهم الثالث ، ومحمد إبراهيم (لبنان) اشترك في الاتفاق الجنائي وقام بالاستيلاء على السلاح الخاص بالمجنى عليه الأول ، ومحمدى كامل السيد (حداد مسلح - بيلوم صنليج) من أعضاء الجناح العسكري بالجماعة الإسلامية بامبابية ، قام بتسليم المتهم الأول السلاح الذى تم

أصدرت نيابة أمن الدولة العليا قرار الاتهام في قضية مقتل جنديي الحراسة بمزلقان النجيب ببولاق أبو العلا . شمل القرار - الذى وافق عليه المستشار رجاء العريس النائب العام - ٧ إرهابيين تقدر أحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا . والمتهمون هم : أبو العلا محمد عبدربه (نقاش) وهو أحد المتهمين في قضية

استخدامه في الحادث ، كما تم ضبط السلاح الذى استولى عليه من المجنديين أثناء القبض عليه ومعه رسوم كروكية تحوى رسدا لبعض الفنادق ، وناصر شعبان (طالب بمدرسة أمبابية الثانوية التجارية) وهو من أعضاء الجماعة بامبابية اشترك في الحادث بأن كلف بتأمين المتهمين أثناء هروبهم ، ومحمدى أحمد محمود (طالب بالسنة الثالثة بكلية العلوم - القاهرة) اشترك مع باقي المتهمين في ارتكاب الجريمة ، وطارق فهمى أبو العزم (طالب بالتربية الرياضية) شارك بدوره في ارتكابها حيث قام بتوصيل المتهمين إلى مكان الحادث مستخدما سيارته الـ ١٧٨ علوة على أيوانهم بمسكنه بمدينة نصر . وأحمد درويش (قائد الجماعة الإسلامية بالقاهرة والجيزة) وهو الذى أصدر لياقوى المتهمين التكاليف بالاعتداء على رجال الشرطة والتعريض على ارتكاب بعض جرائم ضرب العديد من المنشآت والأهداف السياحية .

وقد وجهت نيابة أمن الدولة للمتهمين في قرار الإحالة الذى اشرف على اعداده المستشاران عبدالمجيد محمود الحامى العام الأول ومحسن مبروك الحامى العام ، تهمة الانضمام إلى جماعة سرية إرهابية والاتفاق الجنائي على ارتكاب جرائم القتل والسرقة فيه ، وسرقة سلاح أحد الجنديين المجنى عليهما بالاكراه وكان القتل تنفيذا لغرض إرهابي .



الأهرام

المصدر :

٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

اخلاء سبيل ١٠

متهمين في أحداث

مسجد الرحمة بأسوان

قرر المستشار سعيد حلمي

الحامي العام لنيابات

اسوان اخلاء سبيل عشرة

من المتهمين في أحداث

الشغب التي وقعت حول

مسجد الرحمن بأسوان في

شهر مارس الماضي بعد

التأكد من محال اقامتهم.

وكانت النيابة العامة

باسوان قد قررت من قبل

اخلاء سبيل ١١ من المتهمين

في هذه الأحداث ليصل عدد

المتهمين المفرج عنهم الى ٢١

متهما.



إحالة ٥٠٠ إلى القضاء العسكري بينهم متهمون غير مصريين

كتب احمد الشيخ :

يتم خلال الايام القليلة القادمة إحالة عدد من القضايا الخاصة بالارهاب والتطرف إلى القضاء العسكري .. من بين هذه القضايا الاعتداء على رجال الشرطة والقضاء المتفجرات واللجوء إلى العنف . وعلمت «السياسي المصري» .. ان القضايا التي سيتم إحالتها إلى القضاء العسكري هي :

- إعادة تشكيل تنظيم الجهاد .
- تنظيم العائدين من أفغانستان .
- تنظيم طلائع الفتح الاسلامي .
- احراق اندية الفيديو بامبابه .
- الاعتداء على رجال

الشرطة .
● تعرض جنود الحراسة بورش السكة الحديد للاغتيال وسرقة أسلحتهم .
وأوضح مصدر مسئول بأجهزة الامن ان عدد المتهمين في هذه القضايا يتجاوز ٥٠٠ شخص ، من بينهم متهمون غير مصريين ، لانضمامهم إلى تنظيم الجهاد والتخاير لصالح دول

أخرى ، والعمل على قلب نظام الحكم بالقوة .
وقال إن المحاكمات ستشمل ايضاً المتهمين المقبوض عليهم مؤخراً ، وكل من قبض عليه وفي حوزته أسلحة ، أو من رفع السلاح في وجه الشرطة .
كما سيتم محاكمة بعض القيادات المتطرفة الهاربة إلى الخارج وذلك للمرة الرابعة مثل أيمن الظواهري ومصطفى حمزة وطلعت هاشم .



الأمر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٥ يوليو ١٩٩٢

إحالة ٢٥٠ إرهابيا إلى القضاء العسكري في نهاية الأسبوع الحالي
من المقرر أن محال في نهاية الأسبوع الحالي ٢٥٠ إرهابيا من
تنظيم «طلائع الفتح» إلى القضاء العسكري بعد انتهاء نيابة أمن
الدولة العليا من تحقيقاتها مع المتهمين الذين عادوا من الخارج
بتكليفات للقيام بعمليات إرهابية داخل البلاد. وأعدوا الأسلحة
لأستخدامها في تحقيق غرضهم.



المصدر:

٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأة في قضية «الشيخ جابر»

كتب - صانع رجب:

علمت «العربي» أن نيابة أمن الدولة بصدد احالة قضية تنظيم الجهاد في امبابية، المعروفة إعلاميا بقضية «الشيخ جابر»، الى القضاء العسكري بعد ان انتهت من اعداد قرار الاتهام.

يبلغ عدد المتهمين في القضية (١٧٢) متهما من بينهم (١٢) طفلا، و(٣٥) ماريا.

كما كشفت التحقيقات عن مفاجأة بأن المتهم الأول في القضية وأمير تنظيم الجهاد في امبابية محمد عبد الحميد كان يعمل سائقا خاصا لدى رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب، وأنه لقي مصرعه اثناء عملية اغتيال المحجوب عام ١٩٩٠.



الأمرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٥ يوليو ١٩٩٢

حبس الإرهابي المقبوض عليه في بيروت ١٥ يوما

كتبت - إلهام شمر شر:

أمرت نيابة بيروت بحبس الإرهابي أحمد عبدالقواب ١٥ يوما على نمة التحقيقات، والذي كان قد ضبطه أهالي بلدة كويبة الاسلام، عقب مطاردة بالبلدة أصيب خلالها أحد الأهالي ومازالت البحث جاريا عن الإرهابي الهارب رفعت زيدان. وكان صفوف مكافئ مدير نيابة بيروت قد باشر التحقيق مع المتهم الذي اعترف تفصيليا بجرائمه و كشفت التحقيقات عن ملابسات القبض على المتهم الذي كان يسير مع شريكه الهارب رفعت زيدان حيث اشتبهت فيهما بورية شرطة، وعندما حاولت ضبطهما لاذا بالهرب غير أن ٧ من أهالي البلدة طارنوا الإرهابيين إلا أن المتهم الأول محمد عبدالقواب أطلق عليهم أكثر من ٤٥ رصاصة لمنعهم من مطارئته، ولكن الأهالي استمروا في تعقبه حتى تمكن أحدهم واسمه صلاح محمد يوسف من ضبطه، إلا أن الإرهابي أخرج مطواة من ملبسه وطعنه بها طعنة نافذة، ورغم ذلك ظل معسكا به حتى تجمع ستة آخرين من الأهالي وشلوا حركة المتهم وقاموا بتسليمه لرجال الشرطة، وقد استقبل امس اللواء محمود عنتر مساعد الوزير لامن اسيسوط الأهالي السبعة وهم: محمد عبدالحميد بركات ومرعي عبدالحميد وصلاح عبدالحميد وحامد مرسى وعبدالمجيد عبدالحميد وأحمد محمد يوسف وصلاح محمد يوسف حيث شكرهم على موقفهم الإيجابي في التصدي لعناصر الإرهاب بجانب رجال الشرطة.



□ في قضية اغتيال فرج فودة:

المحكمة تشاهد شريط تسجيل المناظرة

بين فرج فودة وعلياء الدين في معرض الكتاب عام ٩١

كتب - عبدالغفار رشدي:

شاهدت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ امس المناظرة التليفزيونية لنوبة معرض الكتاب عام ١٩٩١ تحت عنوان «مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية»، التي حضرها الشيخ محمد الغزالي ومأمون الهضيبي والدكتور محمد عمارة والدكتور فرج فودة والدكتور محمد خلف الله وتناولت المناظرة

نيابة أمن الدولة العليا وشريف عبدالنبي وكيل النيابة، بأمانة سر حسن موسى وماهر حسنين لاحتج المتهمون من قفص الاتهام لعدم تنفيذ القرارات السابقة. وعدم احضار المتهم اشرف السيد ابراهيم المحكوم عليه بالاعدام في محاولة اغتيال وزير الاعلام ونكر الدفاع ان صدور حكم ضد المتهم لا يحرمه من حقه في حضور جلسات قضية اغتيال فرج فودة وفقا للقانون إلا ان ممثل النيابة قدم للمحكمة ما يؤكد تنفيذهم كافة القرارات التي امرت بها المحكمة في جلساتها الماضية. وتواصل المحكمة اليوم جلساتها حيث تعرض النيابة شريط فيديو يضم للعينة التصويرية لمكان الحادث.

الشريعة الاسلامية باعتبارها ضرورة بشرية وأهمية الحل الاسلامي واعطيت فرصة المناقشة كاملة للطرفين المتحاورين من دعاة الفكر الاسلامي ودعاة العلمانية. وفي بداية الجلسة قمت نيابة أمن الدولة العليا بطلبات رسمية للمحكمة تثبت اتصالها بكبار الاطباء الشرعيين للكشف الطبقي على المتهم جمال العزازي وتحصيل الاوصاف التي لحقت به.

وقد انعقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة رئيس



الأهرام المسائي

المصدر :

٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في قضية اغتيال د. فرج فودة:

الدفاع يشترط حضور إرهابي محكوم عليه بالإعدام في قضية الشريف حتى لا تعرض القضية للبطلان!!

حموية رئيس نيابة أمن الدولة العليا وشريف عبد النبي وكيل أول النيابة. وقد ألبت أمين سر المحكمة حضور ٩ متهمين عدا المتهم اشرف السيد ابراهيم الذي صدر ضده حكم بالإعدام في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام.

وبعد انتهاء اجراءات حضور المتهمين والبيات حضور المحامين طلب محمود عبد الشافي المحامي من هيئة المحكمة متابعة تنفيذ قراراتها السابقة الخاصة بتوقيع الكشف الطبي على المتهمين وقيام لجنة من الاطباء والمهندسين بمعاينة سجن طرة كما طالب بضرورة حضور المتهم اشرف السيد ابراهيم والا تعرضت القضية للابطال القانوني حيث ان المتهم مازال قابعا في محبسه

ثم قدم المحامي شريط الفيديو حيث ظهر د. فودة مطالبا كل من ينادى بتطبيق الشريعة بتحديد برنامج سياسي لحل المشكلات القومية.

على مدار ٤ ساعات متواصلة استمعت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» أمس الى طلبات أعضاء هيئة الدفاع في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وشاهدت هيئة المحكمة شريط الفيديو الذي قدمه مختار نوح المحامي مسجلا عليه المناظرة التي تمت بمعرض الكتاب منذ عامين تحت عنوان «مصر الدولة الدينية والدولة المدنية» وكانت بين اساتذة الفقه الاسلامي وبين قادة العلمانية حيث مثل الجانب الديني الدكتور محمد الغزالي والدكتور محمد عمارة ومحمد مامون الهضيبي ومثل الجانب العلماني المفكر الدكتور محمد خلف الله والدكتور فرج فودة وادار المناظرة الدكتور سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب.

وكانت هيئة المحكمة قد عقدت جلستها في الساعة الثانية عشرة والربع ظهر أمس برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور هشام



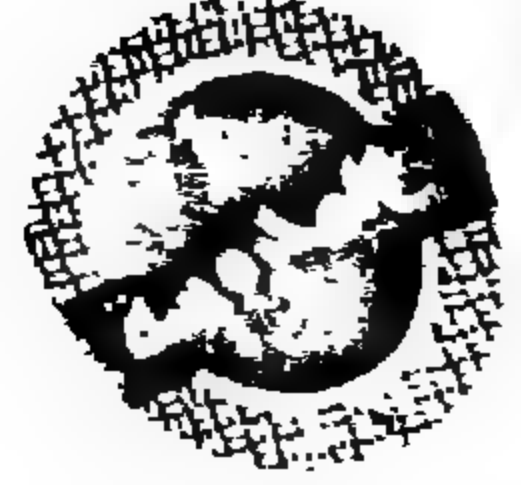
في قضية اغتيال فرع نوده : المحكمة تشاك فريد نيدير المناظرة الدينية بعرض الكتاب

كتب - جمال عبدالرحيم :

المحكمة في جلسة السبت الماضي لم تنفذ وهي حضور اشرف ابراهيم واحالة جلال عز الدين للطب الشرعي، وتحويل ابوالعلا محمد عبدربه للمستشفى ومعالجة المسجن الجديد. ورد هشام حمودة رئيس النيابة انه تم تنفيذ جميع قرارات المحكمة.

وطلبت المحكمة من النيابة متابعة تنفيذ قراراتها السابقة. وطلب الدفاع احالة المتهم ابوالعلا محمد عبدربه الى الطب الشرعي بعد ان شكى للمحكمة انه تعرض للتعذيب داخل السجن منذ يومين عندما طلب تحويله الى المستشفى للعلاج.

شاهدت امس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» برئاسة المستشار محمد عبدالحميد المناظرة الدينية التي عقدت في معرض الكتاب عام ١٩٩١ بين علماء الدين ود. فرج قودة.. وذلك في قضية اغتيال د. قودة المتهم فيها ١٣ متهما. وكلفت المحكمة نيابة أمن الدولة العليا باحضار المتهم الثاني بالقضية اشرف السيد ابراهيم المحكوم عليه بالاعدام في قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف في الجلسة القادمة. وقال صفوت عبدالغنى المتهم الثالث بالقضية: ان قرارات



المفتي وأبو الفلا .. أمام

نيابة أمن الدولة العليا اليوم

كتب - جمال عقل وجمال عبدالرحيم :

تبدأ نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار عبدالمجيد محمود اليوم تحقيقاتها مع الارهابيين مجدى زينهم الصلتى امير تنظيم الناجون من النار وزميله عبدالله حسين ابو العلا المحكوم عليهما بالاشغال الشاقة المؤبدة فى قضايا محاولة اغتيال حسن ابو باشا والنبوى اسماعيل ومكرم محمد احمد واغتيال امين شرطة والشروع فى قتل عدد من الضباط والجنود المدنيين .

تتضمن التحقيقات التى تجريها نيابة امن الدولة العليا مع الارهابيين اتهامهما بحيازة طبنجة ماركة حلوان عيار ٩ مللى طويل وعد ٢ خزينة و١٥ طلقة عيار ٩ مللى و٢ كيس بلاستيك بداخله عجيبة صفراء اللون وعدد من البطاقات وشهادات تأدية الخدمة العسكرية المزورة وكتب ومحررات تحوى فكر التنظيم ومجموعة من المسامير مختلفة الاطوال

ومن المنتظر ان تقوم نيابة امن الدولة العليا بمعابنة الشقة التى تم ضبط الارهابيين بها بشارع الجامع الكبير بمنطقة الخصوص بالخانكة والاستماع الى اقوال صاحب المنزل والجيران وبناع الفاكهة الذى ساعد فى القبض على الارهابى الاول مجدى الصلتى



الجمهورية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

جنايات العجوزة ويتضمن اتهامها بدمار قسم عابدين شرعا في قتل مكرم محمد احمد رئيس مجلس ادارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان عقدا العزم مع اخرين على قتله واعدوا لهذا الغرض بندقية آلية وسيارة مسروقة ورصدوا تحركه وكمنوا له في مقربة من منزل رصدوا تردده عليه وما ان غادره اطلقوا عليه الرصاص قاصدين قتله واحتوا به اصحابا واصابوا اخرين . ويتضمن قرار الاتهام ايضا محاولة اغتيال اللواء محمد النبوي اسماعيل وزير الداخلية الاسبق واشتركوا في معركة الخرقانية وقتلوا عمدا مع سبق الاصرار والترصد امين الشرطة حمادة سلامة حمد واصابا ضابطين اخرين وكذا معركة سنتريس التي لقي فيها زميلهما محمد كاظم مصرعه .

وتقوم النيابة بارسال الاسلحة والذخيرة المضبوطة بحوزة المتهمين إلى المعمل الجنائي وكذا العجينة صفراء اللون التي تم ضبطها بحوزة المتهمين .. كما تم ارسال البطاقات وشهادات الخدمة العسكرية المزورة والكتب الدينية والمنشورات إلى مصلحة الطب الشرعي لتحليلها وفحصها .

يترصدون عليه في الخفاء .. وشنت المباحث فجر امس حملات واسعة النطاق على اوكار الارهابيين بالخانكة والمطرية وعين شمس وشبرا الخيمة وتم ضبط ١٥ من المشتبه فيهم لعلاقتهم بالتصفتي من خلال خطة بحث محكمة لكشف غموض حادث مقتل الارهابي المنشق عادل انور السيد بحدائق القبة وانصار واتباع تنظيم الصفتي

وقال مصدر امني اتسه من خلال مناقشة الارهابيين تبين مدى خطورة الارهابي عبدالله ابو العلا وانه كان يقوم بالتخطيط لاغتيال الشخصيات الهامة وانه الذراع الايمن للارهابي الصفتي

ونفى مصدر امني كبير ان يكون شقيق الارهابي مجدى الصفتي هو الذي ارشد عنه كما ذكرت احدى صحف المعارضة امس

ومن جهة اخرى تقوم أجهزة الامن طوال اليومين القادمين باخطار نيابة الجيزة بالقبض على الارهابيين المحكوم عليهما بالمؤبد «غيايبا» القضية رقم ٣١٣٣ جنايات العجوزة لاعداد نماذج الحبس لهما وترحيلهما إلى السجن .

وتقوم النيابة عقب ذلك باخطار محكمة استئناف القاهرة لتحديد جلسة لاعادة محاكمة المتهمين حضوريا طبقا للقانون ..

قرار الاتهام

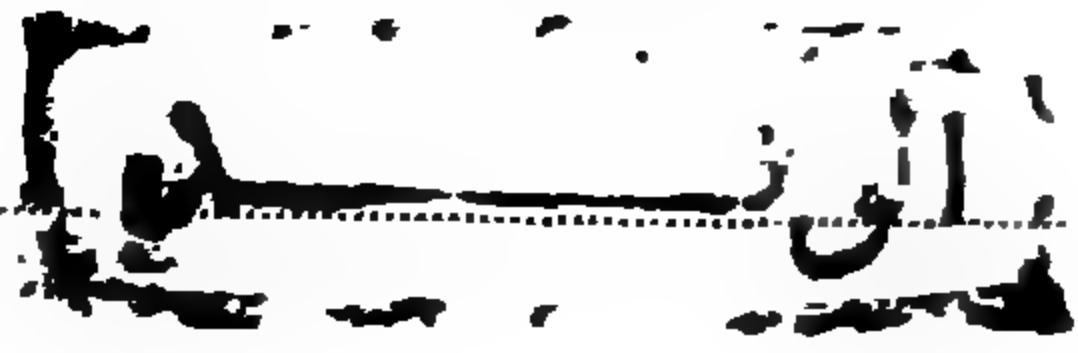
وصرح مصدر قضائي مسئول ان النيابة سوف تقوم باخطار المتهمين بقرار الاتهام في القضية رقم ٣١٣٣

وعلمت «الجمهورية» ان مباحث امن الدولة تقوم باعداد محضر للارهابيين اتصفتي وابو العلا يتضمن التهم المنسوبة اليهما والجرائم التي ارتكبوها بعد فترة هروبهما عام ٨٧ .

من ناحية اخرى تبذل أجهزة الامن جهودا مكثفة لكشف تورط زعيم الارهابيين د. مجدى تصفتي في حوادث الارهاب والانتفاجات التي شهدتها البلاد مؤخرا . بمقهى وادى النيل بالتحريض وانفجار القللى وموقف الاتوبيسات السياحية بالمتحف المصري .. وحوادث السطو على محلات الذهب واغتيال ضباط الشرطة

وكشفت مباحث امن الدولة بالتنسيق مع الامن العام ومباحث القاهرة والقنصلية عن رحلة هروب مجدى تصفتي وعبدالله ابو العلا عقب احداث الخرقانية ومحاكمة تنظيم «الناجون من النار» الذي يتزعمه الصفتي .. وكيفية اختفائه بوكر الخصوص . حيث تبين انه هرب من الخرقانية وقام بحلق لحينه للتكر وتربد على اوكار الارهابيين واعضاء الجماعات المتطرفة لمدة شهرين بعدها اشار عليه زميله عبدالله ابو العلا بالانتقال إلى منطقة الخصوص مستغلين ظروف عشوائية الشوارع وباعتبارها منطقة جذب سكانى وسكانها لايعرفون بعضهم .. ومناخمتها للقاهرة والقنصلية وبالفعل استأجرا الشقة التي اعدونها وكرا للقاء الجماعات .

كما تحاول أجهزة الامن كشف علاقة تصفتي باعضاء التنظيم وكيفية الاتصال بهم للتخطيط للعمليات الارهابية بعد ان تبين ان عددا من انصارين كانوا



المصدر :



للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

تحقيقات موسعة مع «الصفى» و«أبو العلا» لبحث مدى تورطهما في حوادث الانفجارات كتبت - نجوى عبدالعزيز :

تجرى حاليا تحقيقات موسعة مع مجدى زينهم الصفى وعبدالله حسنين ابو العلا، المقبوض عليهما في قرية الخصوص بالخانكة يبحث فريق التحقيق مدى تورطهما في احداث الانفجارات التي شهدتها البلاد مؤخرا. كما يجرى حاليا فريق من خبراء المفرقات بالعمل الجنائى فحص المضبوطات بحورة «الصفى» ومقارنتها بالمواد الحارقة المضبوطة في حوادث الانفجارات. أكد مصدر قضائى إعداد قرار إحالة جديد للارهابيين في حالة ثبوت تورطهما في قضايا الانفجارات



مجدى الصفى



حيثيات المحكمة الادارية العليا في احالة

قضايا الارهاب

عن رئيس التمييزية عن اشارة أن

جريدة الشك الشكرى

سلسلة من الطعون .. صاحبت قرارات رئيس
الجمهورية بإحالة قضايا الارهاب الى القضاء
العسكرى بداية بقضيتى . العائدين من
افغانستان والجهاد رقمى ٢٣ و ٢٤ لسنة ٩٢ .
قدمت الطعون الى محاكم مجلس الدولة والمحكمة
الدستورية ومحاكم الامور المستعجلة لوقف تنفيذ
القرارات .. وحسنت المحكمة الدستورية العليا
الخلاص حول لفظة . اى من الجرائم . كما اصدرت
المحكمة الادارية العليا برئاسة المستشار محمد
حامد الجمل رئيس مجلس الدولة حكمها باحقية
رئيس الجمهورية في احالة القضايا الى القضاء
العسكرى والفت حكم محكمة القضاء الادارى
بوقف تنفيذ القرار .

الشك الشكرية تربية بالناس

بالثانين شير شان الثانى



أخبار الحوادث

المصدر :

١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

تقرير يكتبه

فاروق الشاذلي

الجمهورية في احالة اي نوع من الجرائم الى المحكمة العسكرية دون ان يقتصر هذا الحق على نوع معين او محدد من الجرائم وان مناط ذلك تقدير الجدية المبررة للاحالة .

واضافت ان المحكمة الدستورية قررت ان النيابة العسكرية عنصر اصلي من عناصر القضاء العسكري ولها ان تقرر اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها ام لا وان المادة (٤٨) من قانون الاحكام العسكرية ان السلطات القضائية العسكرية وحدها هي التي تعدد اختصاصها واذا باشرت النيابة العسكرية صلاحيتها وباشرت الاتهام في القضيتين واعدت فيهما قرارها فلا منازعة في ولاية القضاء العسكري مطلقا وان الدفع بعدم الاختصاص يلزم اثارته امام المحاكم العسكرية وفقا للقاعدة ان قاضي الموضوع هو قاضي الدفع .

وقالت المحكمة الادارية العليا ان حكم محكمة القضاء الاداري اسرف في الاجتهاد بالمخالفة عما استقر عليه قضاء الادارية العليا وانتهى الى ان المادة السادسة تضمنت تفويضا لرئيس الجمهورية تخوله احالة جرائم محددة وليست قضايا وان للرئيس سلطة احالة نوعيات عامة من الجرائم الى القضاء العسكري ولا تتعلق بأحالة دعاوى معينة او قضايا بعينها .. وهذا ما يخالف ما استقر عليه من حق رئيس الجمهورية في احالة اي نوع من الجرائم الى المحاكم العسكرية حتى كانت حالة الطوارئ مطلة سواء كانت هذه الجرائم ارتكبت فعلا او لم يتم ارتكابها .

حالة الطوارئ

وقالت ان قرار رئيس الجمهورية قد نشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٤ في ٢٩ اكتوبر ١٩٩٢ ونصت ديباجته على كبل من القانون رقم (١٦٢) لسنة

١٩٩٢ .. في حكم محكمة القضاء الاداري يوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بإحالة قضيتيها الى القضاء العسكري .

وقد طلب الطاعن (هيئة قضائية الدولة) الغاء الحكم وعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى .

حق الرئيس

قالت المحكمة ان حكم محكمة القضاء الاداري صدر مخالفا لما انتهت اليه المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر في الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٢ من قيام حق رئيس

حصلت « اخبار الحوادث » على اسباب حكم المحكمة الادارية العليا برئاسة المستشار محمد حامد الجمل وعضوية كل من المستشارين محمد معروف نائب رئيس مجلس الدولة وادوار محلب سيفين نائب رئيس المجلس واحمد عبدالعزيز ابو العزم وكيل المجلس والمستشار الدكتور منيب محمد ربيع وكيل المجلس .

تتلخص وقائع الطعن رقم (٥١٥) لسنة ٢٩ قضائية عليا طعنا من رئيس الجمهورية (بصفته) ضد محمد شوقي الاسلامبولي المتهم في القضية رقم ٢٤ جنابات عسكرية عليا لسنة ١٩٩٢ وممدوح يونس ابوطالب المتهم في القضية رقم ٢٢ جنابات عسكرية عليا لسنة



باحقية رئيس الجمهورية في إحالة أي من الجرائم للقضاء العسكري وإن نصوص الدستور تكاد تكون مطابقة للاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية للإنسان والتي انضمت لها مصر سنة ١٩٨٢ والتي تعطي الحق لأي دولة في اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا لدستورها ونظامها القانوني لحماية امنها وامن مواطنيها وسلامة مجتمعها من التعدي والعنوان .

استقلال القضاء

واكد الحكم ان المحاكم العسكرية محاكم نص عليها الدستور وينظمها القانون كما انها مثل اية محاكم اخرى ملتزمة بتطبيق كل ماورد من احكام في الباب الثالث من الدستور والخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة مثل مبدأ المساواة امام القانون ومبدأ احترام الحرية الشخصية كحق طبيعي والحفاظ على كرامة الانسان وحرمة الحياة الخاصة للمواطنين وقضائهم مثل غيرهم مسئولون عن حماية تلك الحقوق والحرية التي كفلها الدستور وملتزمة بما تضمنه الباب الرابع من ان سيادة القانون اساس الحكم وخضوع الدولة للقانون والاستقلال قضائيا وقضائيا وان العقوبة شخصية ويجب تقرير التجريم والعقاب بقانون غير رجعي والمتهم بريء حتى تثبت ادانته .

وقالت المحكمة في نهاية الحكم ان سلطة الاحالة المخولة لرئيس الجمهورية في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الاحكام العسكرية تنصرف الى كل ماتحتويه عبارة " اية جريمة " لغة وقانونا وتدل بعمومها دون تخصيص واطلاقها دون تقييد على اتساعها وشمولها كل جريمة يتناولها قرار الاحالة .

وقضت و ٢٢ مايو ١٩٩٢ بالقاء حكم محكمة القضاء الاداري واعتباره كائن لم يكن وتنفيذ الحكم الصادر بمسودته الاصلية وبدون اعلان .



● المستشار محمد حامد الجمل

١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ بشأن العقوبات والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الاحكام العسكرية وعلى قرارى رئيس الجمهورية رقمى (٥٦٠) لسنة ١٩٨١ و (١٨٣) لسنة ١٩٩١ باعلان حالة الطوارئ ومدها .

ونصت مادة القرار الثانية على ان تحال الى القضاء العسكري الجرائم موضوع القضية المتهم فيها احمد محمد ابراهيم وآخرون ومايرتبط بها من جرائم تسفر التحقيقات في اية مرحلة نسبتها اليه او الى غيره .

واضافت في حيثياتها انه طبقا للدستور ان يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على النحو المبين في الدستور ومن اختصاصه كرئيس للسلطة التنفيذية وضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء والاشراف على تنفيذها واصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل او تعطيل لها او إعفاء من تنفيذها واصدار قرارات بقوانين في غيبة مجلس الشعب واعلان حالة الطوارئ وحق العفو عن العقوبة وتحقيقها .

وقالت المحكمة ان المحكمة الدستورية العليا قضت بدستورية قانون الطوارئ والمادة ٦ من قانون الاحكام العسكرية



مهمة الاستئناف تعرفن الكالات وقف تنفيذ الاحكام العسكرية احالة تنظيم الجهاد الى القضاء العسكري من بينهم عناصر فلسطينية هاربة

كتب فاروق الشاذلي :

نفت محكمة استئناف القاهرة بعدم اختصاصها ولايتها بنظر اشكالات التنفيذ ل احكام الحاكم العسكري .. كان بعض المأمين قد تقدموا باشكالات ل تنفيذ احكام المحكمة العسكرية العليا في القضايا .. الماثون من افغانستان والتي تحمل رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ جنابات عسكرية ادارة المدعي العام العسكري - والقضية رقم ٦ لسنة ١٩٩٢ جنابات عسكرية المرفوعة باسم ضريب السباحة .. والقضية رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ جنابات عسكرية ادارة المدعي

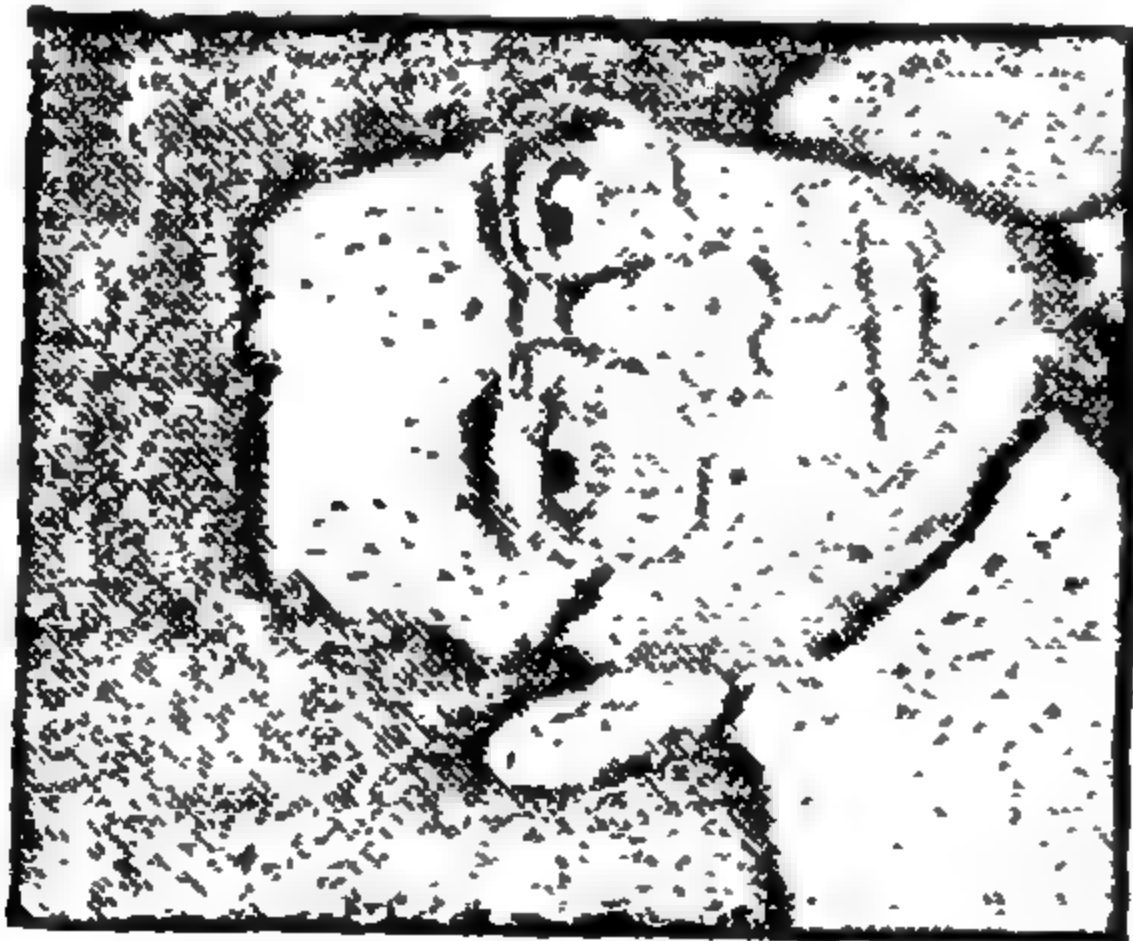
العسكري المرفوعة باسم قضية تنظيم ال ١٤ (محاولة اغتيال صفوت الشريف ووزير الاعلام وحمرات التحرير الاربعة) .. وتقدم بعض المأمين ال مكتب النائب العام بطلب لوقف التنفيذ في هذه الاحكام فتم احالته الى المدعي العام العسكري الذي امر باحالتها الى المحكمة العسكرية العليا حيث اصدرت حكمها بعدم قبله بجلسة الاثنين الماضي .

وتقدم بعض المأمين بطلب اخر ال المدعي العام العسكري يطلبون فيه وقف تنفيذ هذه الاحكام فاجمل الطلب الى محكمة عسكرية عليا قضت هي الاخرى بعدم قبول هذا الطلب الثاني بجلسة امس .

كما علمت الاخبار انه قد صدر القرار الجمهوري باحالة قضية اعادة تشكيل تنظيم الجهاد والمرفوعة باسم تنظيم



محمد عبد الله



عبد المجيد محمود

ملاحق الفتح الاسلامي الى القضاء العسكري بزعيم التنظيم د . ايمن الظواهري امر التنظيم وبراؤه في القاهرة مجدى عبدالله سالم الذي قامت السلطات بالقبض عليه هو وبعض عناصر التنظيم في القاهرة الكبرى وهي القضية التي قيدت تحت رقم ١٢٢ محصر امن دولة عليا .. وتضم ٣٢٠ متهم .. اما باقي اعضاء التنظيم في محافظات الاسكندرية والبحيرة والشرقية فقد تم قيدها تحت رقم ١٩٣ لسنة ١٩٩٢ محصر امن دولة عليا .

وكانت تحقيقات نيابة امن الدولة العليا تحت اشراف المستشار عبد المجيد محمود .. والمستشار محسن ميرك قد وجهت للمتهمين

تهم تاسيس وادارة جماعة غير مشروعة استست على خلاف القانون .. الاتحاق الجنائي على ارتكاب جنابات القتل والتهديد والاعداء لاغتيال بعض الشخصيات العامة . واستنارة الجماهير وحرارة منشورات تدعو الى كراهية نظام الحكومة .. وحرارة كتاب المحصاد المرء الذي الله ايمن الظواهري ..

اضافة الى حرارة اسلحة نارية وذخائرها بدون ترخيص - حرارة متفجرات وقنابل دفاعية ومجومية بدون ترخيص .. وتلك الحرارة يقصد الاخلال بالنظام العام والاخلاق بامن الدولة .. وايضا وجهت النيابة لقيادات واعضاء التنظيم حرارة مستندات وجوازات سفر مزورة .

ومن بين المتهمين عناصر فلسطينية سبق لها التهرب على جروب المصائب ل الخارج .. وكان اعضاء التنظيم يمدون لتوجيه ضرائب متواليه ل ٨ محافظات .. وتضم التنظيم مجموعة كبيرة من عناصر تنظيم الجهاد الذي تم محاكمته عام ١٩٨١ .. وقد تشكلت الشرطة من اجابات مخططات التنظيم حيث كان سيبدأ تنفيذ مخططات ل شهر يونيو الماضي عن طريق بعض السيارات المنتمية لزعزعة استقرار الامن .

وعلمت الاخبار ان امير عناصر التنظيم الذين تم القبض عليهم فزاد خليفه طه ومحمد عبد الله ونضال سلام مصطفى ومحمد عبد الله محمد السيد ويحيى خليفه محمد علي وشيخ احمد السيد ومحمدي عبدالسلام درويش شعرد ومحمد حسام احمد الشريف ومحمد عيد محمد عشوش ورائد عبدالسلام علي وياسر مصطفى امام شعرد واسماعيل سليمان نصر الدين ومحمد محمد احمد الحمصاني .

وعلمت والاخبار ان النيابة العسكرية ستبدأ من الاسبوع القادم في مباشرة ادراك القضية تحت اشراف اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكري والعديد على بيبرس نائب المدعي العام العسكري وعدد من رؤساء النيابة العسكرية . ويتنظر ان تبدأ جلسات المحاكمة في نهاية الشهر الحالي بقاعة المحاكمات العسكرية بالهايكسب . وبراى هيئة المحكمة اللواء حامد سيد حسن .



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والتدريس في المدارس والجامعات : التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٦٢

٩ وقائع يحاكم عليها
تنظيم « الشوقيون »
المنشق .. ٩ وقائع
اجتمعوا فيها على الشر
وليس الخير .. ٩
وقائع كل منها لها عدد
من الشهود غير جرائم
تكوين جماعة على خلاف
القانون والاتفاق الجنائي
واحراز اسلحة وذخائر .

٢٩ شامدا في قضية تنظيم « الشوقيون » المنشق

جرائم التنظيم : السطو المسلح والقتل

وبيع المبروقات



كتب طاهر قابيل

الوقائع التسع اسفرت اما على القتل او الشروع في القتل او السطو او السرقة .. الاولى بطلها المتهم الاول رمضان مصطفى حسن .. الثانية الشروع في قتل نائب مأمور سجن طره ونفذها رمضان وعلى فايد ميهوب واحمد صلاح القرش وكمال عبدالله سعد سلامه والثالث السطو على مصوغات مشمش ونفذها على فايد ميهوب وسامي عبدالقواب ومحمد عبدالله ريمان .. الرابعة السطو على مصوغات الاخوة الثلاثة بالزيتون ونفذها رمضان وسيد عبدالرازق ومحمد وجمال احمد على فرغل وهشام فكريش وزين العابدين عبدالحيكم والخامسة السطو على مصوغات حكيم يامبابة ونفذها المتهمون رمضان ومحمد وجمال احمد فرغل وهشام فكريش ومدني ابراهيم ادم ومراد مختار مراد .. السادسة السطو على مصوغات البتول بالمطرية ونفذها رمضان وسيد خالد وعوض عبدالصادق وقرني عبدالله وخالد على سعيد والسابعة الشروع في قتل عماد اليا تاجر الذهب ونفذها سيد عبدالرازق وعماد عبدالله عبدالحيكم الثامنة الاعتداء على صاحب سيارة بعد سرقتها ونفذها رمضان وهلال عبدالشفيق جودة والتاسعة اخفاء وبيع مسروقات ونفذها سيد محمد حسن العدوي وخالد احمد عبدالفتاح .. بالاضافة الى سبعة آخرين شاركهم لوقائع ولقوا مصرعهم اثناء القبض عليهم وسقط الاتهام عنهم بسبب الوفاة .

كل واقعة من الوقائع التسع تحمل عددا من الشهود من خلال ملف القضية الذي يصل الى ٢٢٦٠ صفحة .

الزهره

الواقعة الاولى والتي سطرت تحت رقم ٢٠٧ لسنة ٩٣ حصر أمن دولة عليا .. وكان بطلها المتهم الاول

رمضان مصطفى حسن (٢٨ سنة) احداثها تجمعت في محطة مترو اتفاق الزهراء .. الجنديان ناصر عبدالبديع رضوان ومحمد خليل معينان حراسة بمنطقة الزهراء .. يشاهدان شخصا يحمل كيسا اسود يسقط منه .. يسألونه فيتردد .. يحاولان اقتياده الى مكتب الضابط .. يجري منهما ويخرج طينجته ويطلق عليهما النار .. عاشور بخيت (فكهاني) بجوار المحطة يقول في ملف التحقيقات .. سمعت صوت اطلاق نار - حوالي ١٠ طلقات - وشاهدت شخصا يجري ومعه طينجة .. عندما شاهدني اطلق النار تجاهي ولكنه لم يصيبني واخذت اجري خلفه وانادي حرامي . حرامي وقام الحاج محمد بعرقلة فسقط على الارض وسقطت منه الطينجة ثم جرى مرة اخرى فعدوت خلفه حتى امسكت به بمساعدة الحاج محمد وبعض المارة .. وعندما اخذناه داخل المحطة وجدنا اثنين من الجنود على الارض واحدهما قارب الحياة .

نائب مأمور طره

شهود الواقعة الثانية خمسة .. وجاءت من جزمين الاول سرقة السيارة ١٦٦٦ اجره الاسماعيلية ويرويها جمال السيد عبدالعاطي سائق السيارة في ملف القضية قائلا حضر لي شخصان واتفقا معي على توصيلهم واربعة اخرين الى مدينة العاشر من رمضان ورفع عدد ركاب العربة بالكامل .. وفي طريق مصر الاسماعيلية المصحراوي قاموا بشل حركتي وتهديدي بطبنجات وقيدوني بالحبال وربطوني في احد الاعمدة بداخل الصحراء واستولوا على السيارة وحافظه نقودي .. تمكنت من الزحف والوصول الى الطريق وشاهدني قائد مرور الاسماعيلية الذي تصادف مروره وتوجه معي للإبلاغ .



أخبار الحوادث

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

داخل المحل اصرت بدخول المقهى واصيبت بطلق نارى في قدمى اليسرى .. ويضيف منير حكيم شحاته انه اشترى يوم الواقعة محمية من الذهب من الصاغة وان قيمة المسروقات حوالى ٥٥ الف جنيه .

البتل

السابعة السطو على مصوغات البتل بالمطرية ويقول مجدى خلف اديب العامل بالمحل في محضر التحقيقات فوجئت بشخص يدخل على شاهرا في وجهى طينجة واخر خلفه اخرج بندقية آلية من حقيبة يحملها فاصرت بالهروب داخل دورة المياه الملحقة بالمحل ومن داخلها سمعت اصوات طلقات نارية وبعد ٥ دقائق هذا الموقف فخرجت وشاهدت اختفاء كميات كبيرة من المصوغات ووجود تلفيات بالمحل .

تاجر الذهب

السابعة القضية رقم ٥١٩ لسنة ٩٢ جنح الخانكة المجنى عليه عماد فهم ايليا تاجر الذهب يقول اثناء عودتى من حانوت المصوغات الملوك لى وبحوزتى حقيبة بها مجوهرات فوجئت باربعة اشخاص يعترضون طريقى اثنان منهم مترجلين واثنان فوق دراجة بخارية .. قام احدهم بضربى بقطعة حديد وتمكنت من مفادتها فقام الاخر باطلاق ثلاثة اعمرة نارية فاصابتنى وتمكنوا من خطف الحقيبة والفرار بها

الواقعة الثامنة القضية رقم ١٢٨ لسنة ٩٢ حصر امن دولة حمدي كمال كامل صاحب سيارة نصف نقل ثيوتا في ليلة ٢٩ يناير ١٩٩٢ ترك سيارته بجوار منزله وفي السابعة صباحا لم يجدها .. ابلغ مركز اوسيم واتصل بصديق له يدعى نادر لمساعدته في البحث عنها بعربة الخاصة .. وفي السابعة مساء تقريبا في منطقة زراعية بالبراجيل اثناء توقفها لاصلاح كشاف الاضواء سمع صوت سيارته تطارد سائقها واستطاع ايقافها وعندما امسك بالسائق اخرج سلاحا وضربه ثلاث طلقات وهرب وحاول من كان بجوار السائق الهرب فطارده ومعه بعض المارة فأخرج مطواة واصابه في يده وشاهد بالعربة شنتة سوداء مفتوحة وبها سلاح .

بيع الذهب

اخر تلك الوقائع والخاصة بجزء هام من نشاط التنظيم وهو تصريف المسروقات وتضم الواقعة ٦ شهود منهم خمسة من تجار الذهب شهدوا بان المتهم سيد العدوى باع لهم مجموعة من المشغولات الذهبية .

هذه هي الوقائع التسع التي يحاكم عليها عدد من اعضاء التنظيم سطرت تلك الوقائع تحت ارقام قضايا جنح وجنايات وحصر امن دولة عليا .. ملف الشهود يحتوى على ٢٩ شاهدا معظمهم من المدنيين شهود الوقائع

الشق الثانى والخاص بمحاولة قتل نائب مامور سجن طره يرويه المقدم محمد عوض (٤٠ سنة) نائب مامور السجن قائلا : كنت متوجها الى عمل في الثامنة و ١٥ دقيقة وعند بلدة المعصرة على طريق الاتوبيتراد فوجئت بسيارة بيجو استيشن املسى

وعلى مسافة ٤ امتار تقريبا وجدت شخصا يركب على الكنبه الخلفية للسيارة الليجو ويدفع الشنتة الخلفية اكثر من مرة فتوجست منه خيفة من هذا الشخص ووقع بندقية اليه بدبكش ينطوى فانحرفت جهة اليسار للطريق المعاكس فانهمرت على الطلقات النارية .. وسطرت الواقعة تحت رقم ٤٢٧ لسنة ٩٢ حصر امن دولة عليا .

الواقعة الثالثة السطو على محل مشمش بالخانكة الشاهد الرئيسى في القضية والتي تحمل رقم ٧٤٥٨ لسنة ٩٢ مركز الخانكة محمد حسين حسن صاحب ورشة كاوتشوك يقول : في حوالى العاشرة الا ربع مساء واثناء جلوسى مع ابن عمى ومن يقين لي شاهدت شخصا يقف امام محل مصوغات مشمش وفي يده بندقية آلية ويطلق منها عدة اعمرة نارية داخل المحل وخارجة تم دخل المحل واطلق داخله وبعد انصرافه وجد صاحب محل المصوغات والعامل الموجود معه ملقيين على الارض وجميع المصوغات مسروقة .. ويكمل اسماعيل احمد مؤمن بنك التنمية الواقعة قائلا انه كان متواجدا اسفل منزله وعندما سمع طلقات الرصاص شاهد شخصين يركبان دراجة بخارية والشخص الموجود بالخلف يعمل بندقية اليه ويسرعان بالفرار في اتجاه طريق المرج .. وتعرف على الدراجة البخارية التي عثر عليها بالقرب من مكان الحادث .

الاخوة الثلاثة

الرابعة والخاصة بالسطو على محل الاخوة الثلاثة بالزيتون وحملت رقم ٢٥٠٠ لسنة ٩١ الزيتون ..

منير ادوارد مرقص صاحب المحل قائلا يوم الحادث كنت جالسا امام المحل مع بعض العاملين .. فوجئت بسماع صوت فرقة شديدة وشاهدت عددا من المثلثين حاملين بنادق اليه يطلقون منها النار بطريقة عشوائية في جميع الاتجاهات ويتوجهون صوب المحل فبادرت بالفرار الى محل قريب وشاهدت بعض هؤلاء المثلثين وهم يدخلون المحل الخاص به والبعض الاخر كان يقف فوق كوبرى المشاة للتأمين وقام الجناة بسرقة كمية من المشغولات الذهبية قدرت قيمتها بنصف مليون جنيه وقتلوا جمال فوزى العامل بالمحل واصابوا كلا من عماد جرجس ورفعت شوقى .

حكيم

الواقعة الخامسة وكانت اول عملية للتنظيم مصوغات حكيم يامبابية .. الشاهد الاول مواطن كان يجلس على مقهى يقول اثناء جلوسى على مقهى امام محل حكيم للمجوهرات سمعت صوت طلقات نارية



عرض الصفتي وأبو العلا على النيابة

تم أمس عرض مجدى زينهم
الصفتي (طبيب بشرى) وعبدالله
حسين أبو العلا (عامل رخام) المتهمين
في قضية الناجين من النار على نيابة
شمال الجيزة الكلية لإعادة إجراءات
محاكمتهم
ومن ناحية أخرى لم تبدأ نيابة أمن
الدولة العليا تحقيقاتها مع المتهمين في
التهمة المنسوبة إليهما وهي محاولة
اغتيال اللواءين النبوى اسماعيل
وحسن أبوباشا وزيرى الداخلية
السابقين والصحفى مكرم محمد
أحمد واغتيال أمين الشرطة حمادة
سلامه أثناء اقتحام وكر التنظيم



المصدر : **الجمهورية**

للنشر والتوزيع : **التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٢**

تنفيذ الاحكام ضد الارهابيين أمس بسجن الاستئناف المحاميون بالمحاكم العسكرية : لا .. للإرهاب الفكرى

كتب - جمال كمال :

تم صباح أمس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى الارهابيين السبعة فى القضية رقم «٦» المعروفة باسم «ضرب السياحة» الذين قاموا بالاعتداء على عدة اتوبيسات ومنشآت سياحية بالأقصر واسوان.. استغرق تنفيذ الاحكام ثلاث ساعات ونصفا حيث تلا احد وكلاء النيابة العسكرية بحضور مأمور سجن الاستئناف الاحكام الصادرة ضد المتهمين والتهم الموجهة اليهم والادلة القانونية والموضوعية ومنطوق الحكم.

بدأ تنفيذ الاحكام للمتهم الاول
بسطاوى عبدالجيد ابواحمد ثم سعد أمين
ابوالمجد محمد واشرف سعيد عبدربه
وضراو محمد احمد عبداللطيف واحمد
عبدالرحيم رضوان الشهير بأحمد
عبدالقنى وعبدالهادى الصغير عبدالعظيم

البقية ص ١٢



تنفيذ الأحكام ضد الإرهابيين .. بنية صرا

طالب وعبد الحميد الزكمان على.
وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت حكمها بإجماع الآراء بإعدام الإرهابيين السبعة في ٢٢ أبريل الماضي وتصدى على الحكم وتقدم المحكوم عليهم بالتعاضد أعادة نظر في الأحكام الصادرة ضدهم حيث تم قبوله شكلا ورفض موضوعا.. ثم قدم المحكوم عليهم اشتكالات لوقف تنفيذ الأحكام حيث رفضت بعد عرضها على المحكمة العسكرية العليا وأصبح الحكم نهائيا وواجب التنفيذ.

وبذلك يصل عدد الذين نفذ فيهم الإعدام سبعة ويتبقى ١٣ من بينهم ٧ هاربين.

وكان المتهمون السبعة قد تهموا بالشروع في قتل ١٦ سائحا ومواطنا بريئا وأحرزوا كمية من المفرقات والبنادق الآلية بدون ترخيص بغرض الإرهاب والانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون بهدف تعطيل أحكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والأضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي . وتصل عقوبة كل تهمة من تلك التي ألحقها الإعدام طبقا لنصوص قانون العقوبات وتعديلاته .

بيان للمحاميين بالمحاكم العسكرية

وفي الوقت نفسه استنكرت اللجنة النقابية للمحاميين بالمحاكم العسكرية بالقاهرة الحملة التي يشنها عدد من المحامين ضد المحاكم العسكرية التي تنظر بعض قضايا الإرهاب المحالة إليها. وفيما يلي نص البيان الذي أصدرته اللجنة أمس:

تعرض المحاكم العسكرية منذ أسابيع وحتى الآن لهجمة شرسة منظمة ومحكمة للتبشير بمناسبة نظرها لبعض قضايا الإرهاب المحالة إليها. ونحن بهذا البيان لندافع عن المحاكم العسكرية فهي أقدر من غيرها على هذا، ولكن الذي هالتنا وأزعنا وأثار دهشتنا هو تناول هذه الامة وتلك الأقلام بما يخرج زملاء المهنة عن لب الحوار وشرف مهنة المحاماة لزملائهم المحامين بالمحاكم العسكرية الذين قاموا بأداء واجب الدفاع منتدبين أمام هذه المحاكم عندما تخلى زملاء والموكلون عن أداء واجبهم الدفاعي

والتحليل بمبررات وتعليلات يتوسلها إما جهل بالقانون أو افلاس في دفع الاتهام عن موكليهم.

واليوم نرى أن طوبى جديد قد ارتدى عباءة لجنة الشريعة الإسلامية بالتفاهة العامة للمحامين وحاول بقوة ممارسة الإرهاب الفكري ضد السلطة ممثلة في المحاكم العسكرية، وكذا فرض الوصاية والهيمنة وتصنيف من عداهم من المحامين والفرق في الأمر أن هذا اللوبي قد جمع الشنات من أصحاب المناهج الفكرية والسياسية فمنهم الناصري العتيق الذي يحاول الوقوف تحت الأضواء بعد انحسار الأضواء عنه ومنهم الشيوعي الماركسي القمامي لحما ونما ومنهم المنتمى لتيار الإخوان المسلمين الذين لاقرأ على أيدي الناصيين الأحوال التي مازالت آثارها باقية فيهم حتى الآن. ومنهم من هو بدون هوية فكرية أو عقائدية لا يرى سوى القوان الطيف السبعة وكل همه هو التواجد في ساحة ما من المصلحة الإعلامية ومنهم من أقل كجبهه بعد أن كان ساطعا منذ زمن فراح هو الآخر يبحث له عن مكان يظل منه مع الأحداث قلنا منه أن له دورا في تحريكها.

وإذا لم يكن لنا شرعا تقييم ليمان للناس أو علاقتهم بربهم وخالقهم فإن من حقنا وقد طاشت الأقلام لتصيب محاميين المحاكم العسكرية أن نساءل.. أي بوتقة تلك التي استطاعت صهر هذه المناهج الفكرية رغم قبايلها واختلافها حول أصول وعقائد وأيديولوجية كل واحد من أعضاء هذا اللوبي.

لا يمكن عقلا ومنطقا أن يتم صهر هذه المناهج الا بوقود المصلحة الشخصية فقط. ولما ما كان الأمر فإن اللجنة النقابية للمحاميين بالمحاكم العسكرية ترفض وتستنجد وتحتج بشدة لكل ما قال به الأستاذ عبد الحليم مندور المحامي وغيره من الزملاء الآخرين على صفحات جريدة «الشعب» من غمز ولمز وتصريح وتلميح وتعرض بالسادة المحامين الذين قاموا بواجب الدفاع منتدبين من قبل المحكمة العسكرية العلما بعد أن تخلى هو وبقية أعضاء اللوبي للدائم الحضور في مثل هذه القضايا وكذا تحريض المتهمين على الإخلال بنظام جلسات دون أداء واجب الدفاع وكان المرسوم والمخطط لهم هو مجرد التواجد وأثارة المحكمة ويكونون بذلك قد أروا نورهم!!!

ومن عجب أن الذين يحملون سيوفهم اليوم للثقل من المحاكم العسكرية والمحاميين المنتدبين الذين قاموا بواجب الدفاع في قضايا ضرب السياحة ومحاولات اغتيال وفكر الإعلام قد لبسوا المشكلة عباءة الإسلام استغارا للهم واستعدادا للشعب على السلطة بوجه عام وتصيدا للآسور ودفعها إلى حافة

التردي بالمجتمع المصري ككل، نقول لهؤلاء جميعا.. لستم تتم بذواتكم وشخصكم قد سبق لكم المثل أمام هذه المحاكم العسكرية وقدمتم القرابين لهم من مديح واعجاب بالقضاء العسكري وقضائه.. إذا كنتم قد تسبتم قاتنا تفكركم ببعض ما نظرت المحاكم العسكرية في الآونة الأخيرة.

قضية اعتماد خورشيد ويسأل عن تلك الأستاذ/كمال خالد، وقضية الأستاذ/عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب السابق ويسأل عن تلك الأستاذة/مندور العقابسي وغيرهم كثيرون، وقضية أيمن حسن قاتل الاسرائيليين ويسأل عن تلك الأستاذين مندور وكمال خالد والزملاء الآخرين، وقضية الأستاذ/محمد عامر رئيس تحرير جريدة الحقيقة ويسأل عنها الأستاذ/مندور، وعندما صدرت الأحكام بالبراءة وليس لها حكم واحد سالب للحرية سوى أيمن حسن ارتفعت الأهازج بالاعجاب والمديح لعدالة ونزاهة المحاكم العسكرية!! فماذا حدث الآن!! ولماذا صاروا أعداء لحقوق الإنسان وغير أهل للقضاء.. هل لأنهم لم يحكموا بما تهوى أنفسهم!!

ولذا كان النقد والمطاعن الموجهة إلى المحاكم العسكرية قد أسست على مقولة بعدم وجود ضمانات قانونية ومنها عدم وجود مرجعيات للتقاضي.. فلم لاسمع هذا النقد والتجريح لمحكمة أمن الدولة الصادرة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والذي يخضع تماما لذات الإجراءات أمام المحاكم العسكرية من حيث التصديق والطقن بالتأمل أعادة النظر.. ثم

لماذا لاسمع حتى ولو همسا من أعضاء اللوبي تطييفا على الحكم الصادر من محكمة جنابات الجيزة في الأيام القليلة الماضية بأحالة لوردان المتهمين لسة بالتحام احد محال الذهب إلى المفتي.

هذا بيان للثقات

ان اللجنة النقابية للمحاميين أمام المحاكم العسكرية بالقاهرة وقد أصابها الهم والعزن الشديد لمطاعن بعض الزملاء في نعتهم وقدراتهم وضمائرهم والذي جاء تتميحا وتصيححا، فإنها ترى أن المثل أمام قضاء الحكم هو الفيصل والاختيار الحقيقي للفرمان الكلمة والحكمة دون مزايده أو افتئات على الملكات والضمائر الواعية.



الأمم المتحدة

المصدر :

٩ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للتنفيذ والخذ مات الصحفية والمعلو مات

إعدام الإرهابيين السبعة في قضية ضرب السياحة

التنفيذ تم في سجن الاستئناف واستغرق ٣ ساعات ونصف الساعة

تم صباح أمس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الإعدام شنقا في الإرهابيين السبعة الذين ابينوا في قضية ضرب السياحة الذين قاموا بالاعتداء على الاتوبيسات السياحية وبعض المنشآت السياحية .

القانونية قبل تنفيذ الحكم حيث تقدم المحكوم عليهم بعد التصديق على الحكم بالتماسات لاعادة النظر في الأحكام الصادرة ضدهم في المواعيد القانونية. وقد تم بحث هذه التماسات وقبلت شكلا ولكنها رفضت موضوعا. كما قدم المحكوم عليهم اشكالات في تنفيذ الأحكام عرضت على المحكمة العسكرية العليا ورفضت وتم التصديق على الحكم الصادر برفض اشكالات التنفيذ وبذلك أصبح الحكم نهائيا وواجب التنفيذ. وكانت المحكمة العسكرية العليا قد

والإرهابيين السبعة الذين تم اعدامهم تنفيذا لحكم المحكمة العسكرية العليا الصادر يوم ٢٢ أبريل الماضي هم: بسطاوي عبد الجواد أبوالمجد وسعد أمين أبوالمجد وأشرف سعيد عبدربه وبراوي محمد إبراهيم عبدالمطلب وأحمد عبدالرحيم رضوان وعبدالهادي الصغير عبدالعظيم وعبد الحميد الزمقان على. وصرح مصدر مسئول في القضاء العسكري بأن عمليات تنفيذ الإعدام استغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة، وانها بدأت في السادسة صباحا واستمرت حتى التاسعة والنصف وأكد المصدر انه تم اتخاذ كافة الاجراءات

أصدرت حكمها في ٢٢ أبريل الماضي في قضية ضرب السياحة والمتهم فيها ٤٩ متهما منهم سبعة متهمين هاربون، حيث قضت المحكمة بإجماع الآراء بإعدام الإرهابيين السبعة. كما قضت بالاشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة متهمين وبالأشغال الشاقة ١٥ عاما لثمانية متهمين، وبالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لثلاثة متهمين. وبالأشغال الشاقة ٧ سنوات لاثنتين، والسجن ١٠ سنوات لثلاثة متهمين، والسجن خمس سنوات لثلاث متهمين، والسجن ثلاث سنوات لاثنتين من المتهمين، والسجن لمدة عامين لاثنتين من المتهمين.

كما قضت المحكمة العسكرية العليا ببراءة ١٧ متهما لم تثبت أدانتهم.

وكان الإرهابيون السبعة الذين تم اعدامهم قد انضموا الى جماعة تدعو الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، واشاعة جو من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات أمنية وبالتأثير على الاقتصاد القومي من خلال



الأمرام

المصدر :

٩ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استهداف السياحة بارتكاب
بعض الجرائم الإرهابية، حيث
شرع الستة الأول في قتل ركاب
الاتوبيس السياحي رقم ١٠٥٠
سياحة قنا مع سبق الإصرار
والترصد باستخدام ثلاث
بنادق آلية بمعدان عبدالرحيم
القناوى بمحاظنة قنا وامطروا
الاتوبيس بوابل من النيران
مما أدى إلى إصابة ١٠ من
السياح الألمان وخاب اثر
الجريمة لسبب لا يخل لارتهم
فيه وهو انحراف الاتوبيس
وتدارك المجنى عليهم بالعلاج.
كما قاموا بالاتلاف العمد
لاموال منقولة لا يمتلكونها
وعرضوا حياة الأشخاص
وامنهم للخطر تنفيذا لعمل
ارهابي وحازوا البنادق الآلية
والذخائر بغير ترخيص
لاستعمالها في نشاط يخل
بالامن العام.
اما المتهم السابع فقد شرع
مع آخرين في قتل ركاب
الاتوبيس رقم ٧٨٠ سياحة

القاهرة وكان به فوج من
السياح الفرنسيين وقصفوه
بثلاث عبوات متفجرة بطريق
مرور الاتوبيسات السياحية
من بندرة إلى ابيدوس وقبل
تجمع حمادى بحوالى ٢٧
كيلومترا، وكان ذلك مع سبق
الإصرار والترصد، واصيب في
الحادث ٧ من الركاب.
كما شرع المحكوم عليه مع
آخرين في قتل ركاب الباخرة
السياحية «كينج توت» بالقرب
من قنا حيث قصفوها بعدد من
العبوات المتفجرة وخاب اثر
الجريمة لسبب لا يخل لهم فيه
وهو تحريك الباخرة ونجاة
الركاب، كما حاز المتهم أيضا
١٥ قنبلة يدوية دفاعية.



الأمر

المصدر :

٩ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

آخر يوليو تنفيذ الاعدام

في المتهمين بمحاولة اغتيال الشريف

يجرى حاليا بحث التماسات اعادة

النظر في قضية محاولة اغتيال صفوت

الشريف وزير الاعلام والجرانم

المرتبطة بها، وعلم حسين فتح الله

المحرر العسكري للاهرام، انه

سيصدر قرار بشأنها الاسبوع القادم

واذا رفضت التماسات سينفذ حكم

الاعدام في المحكوم عليهم وعددهم ٦

متهمين خلال اواخر يوليو الحالي، او

الاسبوع الاول من اغسطس القادم.



المصدر : **الوفد**

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

النيابة تجرى معاينة تصويرية لوكر الصفتي وأبو العلا

كتبت - نجوي عبد العزيز:
أجرت نيابة أمن الدولة أمس،
معاينة تصويرية لوكر الإرهابيين
مجدى الصفتي وعبد الله حسين أبو
العلا في قرية الخصوص
بالقليوبية. تمت المعاينة في حضور
زوجة الإرهابي الثاني وصاحب
العقار وسط حراسة أمنية مشددة
كما تم إغلاق مصنع التريكو،
والتحفظ على المصنع والشقتين
ومحل إصلاح الأجهزة الكهربائية.
وقررت النيابة تأجيل التحقيقات في
بعد غد لنوع أمنية.



المصدر : **الوفاء**

النشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٢

أعدام المتهمين السبعة في قضية ضرب السباحة

تم صباح أمس بسجن استئناف القاهرة إعدام الإرهابيين السبعة المتهمين في قضية ضرب السباحة، بدأ تنفيذ الحكم من الساعة السادسة صباحاً وحتى الخامسة والنصف، شمل تنفيذ الحكم بسطاوي عبد الجيد أبو الجعد وسعد أمين أبو الجعد محمد وأشرف سعيد عبد ربه وراوى محمد إبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد الحليم رضوان وعبد الهادي الصافي طابع وعبد الحميد الزمضان علي، ارتكب المتهمون السبعة جرائم الاعتداء على الأتوبيسات السياحية وبعض المنشآت السياحية بالإفحار وأسوان وبعض محافظات الوجه القبلي.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت أحكامها بالإعدام يوم ٢٠ أبريل الماضي في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ جنائية ابرة الدعى العام العسكري والعروف باسم قضية ضرب السباحة ولتهم فيها ٤٩ منهم ٧ متهمين هاربون. قضت المحكمة بإجماع الآراء بإعدام الإرهابيين السبعة، كما قضت بالإشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً لثمانية متهمين، والإشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات لثلاثة متهمين. كما قضت بالحكمة بالإشغال الشاقة ٧ سنوات

لثلاثين وسجن عشر سنوات لثلاثين آخرين وسجن ٥ سنوات لثلاثة متهمين والحبس ٣ سنوات لثلاثين من المتهمين والحبس لمدة عامين لثلاثين آخرين وقضت المحكمة العسكرية العليا ببراءة ١٧ متهما. أكد مصدر مسئول بالقضاء العسكري أن خلا كافة الإجراءات القانونية قبل تنفيذ الحكم، وكان الحكم عليهم قد تقرر بالتمسكات بعد التمسك من الحكم لإعادة النظر في الأحكام الصادرة ضدهم في التواعد القانونية، تم بحث التمسكات وقبضت شكلاً وقضت موضوعاً، كما قدم للحكم عليهم إشكالات في تنفيذ الأحكام ورفضتها المحكمة العسكرية العليا، وتم



أحمد عبد الرزك



سعد أمين

لتمسك على الحكم الصادر برفض إشكالات تنفيذ، وأصبح الحكم نهائياً وواجب التنفيذ، انضم الإرهابيون السبعة الذين تم إعدامهم صباح أمس إلى جماعة تأسست على خلاف أحكام القانون بقرض الدعوة إلى تعطيل الدستور والقوانين والأعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، كما وجهت لهم تهم الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ودعوا إلى تغيير نظام الحكم وإشاعة جو من عدم الاستقرار وأحداث اضطرابات أمنية والتأثير على الاقتصاد القومي من خلال استهداف السياحة بإرتكاب بعض الجرائم، كما جاز للمتهمين الأسلحة النارية والبيضاء والفرقعات واشتركا جميعاً في اتفاق جنائي لرفض منه ارتكاب جنائيات القتل والإتلاف الممد، وصلت وكالة رويتر إعدام الإرهابيين السبعة بأنها أكبر المجموعات التي تم إعدامها لإرتكابها جريمة سياسية في تاريخ مصر الحديث، وكان قد تم إعدام ٥ متهمين لإرهابهم بمحاولة قتل الرئيس جمال عبدالناصر عام ١٩٥٤. كما تم إعدام ٥ آخرين بتهمته اغتيال الرئيس سور

السلطات في أكتوبر عام ١٩٨٣.



الشياب

المصدر :

٩ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

٢٢. متهماً جديداً أمام المحاكم العسكرية.. الأسبوع القادم

كتب عماد محبوب:

عبد الفتاح وخالد عبد الفتاح، وعبد الحميد حمد الله ويحيى خلف ومحمد علي سالم ومن الهاربين الدكتور أيمن الظواهري.. ومن بينهم فلسطينيون مقيوض عليهم على الحدود بعد هروبهم من قوات الاحتلال الاسرائيلي. وكانت النيابة العسكرية قد حصلت على ملفات التحقيقات من نيابة أمن الدولة وبدأت تنفيذ سيناريو القضية وتحديد ادوار المتهمين فيها وموارد العقوبات قبل أكثر من شهر من صدور القرار الجمهوري بإحالة المتهمين إلى القضاء العسكري، تحت مسمى قضية «ملائح الجهاد» ورقمها ١٢٢

انتهت النيابة العسكرية من اعداد ملفات الاتهام في القضية الخامسة التي تنظرها المحاكم العسكرية في الايام القليلة القادمة والتي تضم ٢٢٠ متهماً، وهو رقم قياسي لم يحدث في تاريخ المحاكم العسكرية في العالم، يطالب قرار الإحالة بتوقيع عقوبة الاعدام على أكثر من ١٠٠ منهم، أغلبهم من عناصر الجماعات الاسلامية بالقاهرة الكبرى، ومن أبرزهم مجدى سالم الذي يعاني من الشلل وفقد البصر بإحدى عينيه من شدة التعذيب الذي تعرض له طوال فترة الاعتقال، ومعه عبد المنعم جمال الدين وطه خليفة وإسماعيل

حصر امن الدولة العليا بعد فصلها عن القضية ١٩٢ والتي تحمل اسم «تنظيم الجهاد الجديد»، والتي تضم أكثر من ٤٥٠ متهماً من محافظات الوجه البحري. وقد تقرر استمرار نظرها من خلال محاكم أمن الدولة، ومن أبرز المتهمين فيها مجدى سالم وفؤاد ضيف ود. عبد الله عبد المنعم وأحمد عشوش، وتجري محاكمتهم بتهمة الانضمام إلى تنظيم غير مشروع والانتماء الفكرى لجماعة تعتنق الارهاب، وتتخذة سبيلا لدعوتها، وهي تهمة باطلة بموجب الدستور الذي يطلق حرية الاعتقاد والفكر ولا يجيز محاكمة المواطن على أساس انتمائه الفكرى. وعلى جانب آخر يتم اعداد أوراق قضية أخرى لمحاكمة مجموعات الصعيد عسكرياً لضرب البنية التحتية للجماعة وتنفيذ سلسلة من عمليات القتل أثناء الاعتقال والمطاردة في الوقت الذي تستعد فيه مباحث أمن الدولة لربط هذه المجموعات بشبكة واحدة، وتوجه لها تهمة تدبير الانفجارات المريبة التي شهدتها مصر في الاشهر الاخيرة، بداية من انفجار مقهى وادى النيل والهرم والقنلى ونفق الهرم ومدينة نصر وأخيراً الخازندار، وعلى الرغم من وجود دلائل قوية وتأكيدات لاجهزة أمنية أخرى بتورط عناصر «الموساد» والخابرات الاسرائيلية في هذه العمليات التي أعلنت الجماعة الاسلامية ادانتها لها وبرأتها من ارتكابها، تستند المباحث في صياغة القضية إلى اقوال أحد المقيوض عليهم، والذي يتعرض لعملية تعذيب بشعة يومية في تكتم شديد بلاطوغلى (مقر مباحث أمن الدولة)، وتعمل عليه اعترافات بادوار من تنسب اليهم العمليات وصناعة الأدلة، والزعم بوجود كميات من مادة تي. ان تي والاجهزة والمسامير المستخدمة في التفجيرات، وتجري محاولة للتوسع في الادوار بين المشاركين والمعرضين لكي تضم القضية أكبر عدد ممكن من المتهمين، بما يتجاوز الـ ٢٠٠ فرد أغلبهم من القيادات بمحافظات الصعيد وبعضهم معتقل بسجون مصر بصفة دائمة منذ سنوات، وخاصة د. أحمد عبده سليم واسامة رشدى (اسيوط) والمهندس محمد جمال الدين وعلى الدينارى (المنيا) والآخر معتقل بسجن طنطا..!



المصدر : **الشعب**

٩ يوليو ١٩٩٢

للنشر والتوزيع : **مات الصحفية والمعلومات**

التاريخ :

إعدام ٧ متهمين في قضية السياحة

تم أمس تنفيذ حكم الإعدام في سبعة من أعضاء الجماعة الإسلامية كانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت أحكاماً بالإعدام عليهم في القضية الشهيرة بضرب السياحة. والمتهمون السبعة الذين جرى إعدامهم من أبناء قريتي الحجيرات والحميدات بمحافظة قنا. وذكرت إذاعة مونت كارلو الناطقة بالفرنسية أمس أن أحداً لم يقتل في القضية التي تم إعدام المتهمين بسببها.



تنفيذ حكم الإعدام في ٧ متهمين في قضية ضرب السياحة

جثث الارهابيين الى مشرحة زينهم
حتى يتسلمها ذويهم .
كان الدفاع عن المتهمين تقدم
بالتماسات إعادة نظر في المواعيد
القانونية ، تم قبولها شكلا ورفضها
موضوعا .. كما قدموا استشكالات في
تنفيذ الاحكام ورفضتها المحكمة
العسكرية العليا ، وتم التصديق على
الاحكام ورفض الاستشكالات واصبح
الحكم واجب التنفيذ .

تم صباح أمس تنفيذ حكم الاعدام
في المتهمين السبعة في قضية ضرب
السياحة .. تم الاعدام في سجن
الاستئناف بالقاهرة في الساعة
السادسة صباحا وبحضور ٤ أعضاء
من النيابة العسكرية وهيئة التنفيذ
برئاسة مأمور سجن الاستئناف . ولم
يطلب اي منهم قبل اعدامه طلبات
خاصة .. استمرت اجراءات الاعدام
حتى الساعة التاسعة والنصف ونقلت



التحقيق مع ٩٥ إرهابياً كونوا

تنظيماً داخل السجن

٥ تائبين ارشدوا عن التنظيم .. وجلس التهمين ١٥ يوماً

السلاح على جدران السجن ويشرح للاعضاء كيفية استخدامه وأنه تدرب على ايدى المتهم صفوت عبدالغنى وأتهما بتبادلان الرسائل من داخل السجن عن طريق والدته وشقيقة احد المتهمين .

أصر الشهود على أقوالهم ، وأصر المتهمون على الإنكار إلا ان المتهم شكرى مصطفى فاجأ الجميع بالاعتراف تفصيلاً بتكوين التنظيم . أمرت النيابة باستمرار حبس المتهمين ١٥ يوماً على نمة التحقيق .

مباحث بمياط عن تكوين التنظيم داخل السجن ، وقالوا انه يهدف الى ارتكاب المفرج عنهم حوالت ارهابية ضد الشخصيات العامة وضباط الشرطة وحرق نوادى الفيديو والمنشآت العامة بمياط .

أكد الشهود فى مواجهة قيادات التنظيم ان التنظيم يتزعمه ابراهيم طه (٥٥ سنة) حلوانى وأنه يتولى التمويل وعلى صلة مباشرة بمفتى الجهاد . عمر عبدالرحمن واحمد نصر الاسكندراني (٢٤ سنة) ومحمد صادق المهدي (٢٥ سنة) ويتوليان الدعوة وتكليف الاعضاء بفكر التنظيم وعادل الشرفاوى (٢٥ سنة) (نجار) ويتولى تدريب الاعضاء على الكارتيه وشكرى مصطفى رئيساً للنجاح العسكري ويقوم برسم نماذج من

بمياط - السعيد الشيطى

واصلت نيابة بندر بمياط امس تحقيقاتها على مدى ١٨ ساعة فى قضية التنظيم الارهابى الجديد ، الذى تم ضبطه فى سجن بورسعيد ويضم ٩٥ متهماً داخل السجن .. يقضون فترة عقوبة فى قضايا تحطيم المقاهى والمحلات العامة بمياط .. والاعتداء على المقدم مطاوع ابو النجا ضابط امن الدولة بمياط .

واجه مصطفى البدوى وكيل اول النيابة قيادات التنظيم الجديد بشهود الاثبات من اعضاء التنظيم الذين افرج عنهم واعلنوا توبتهم .

كان ٥ من اعضاء التنظيم وهم عصام العدوى وعبد زغلول وطاهر الزغبى وسعيد المرمى وسامى جميل .. قد اعلنوا توبتهم وارشدوا



المصدر : الزمان

التاريخ : ١٩٩٤ / ٧ / ٩ للنشر والتدريس والصحفية والمعلو مات

القصاص من أعداء السـيـاحة نقم أعداء ٧ إرهابيين



دراو محمد ابراهيم



احمد عبدالرحيم رضوان



عبدالهدي الصغير



احمد سعيد الدربى



مستطوى عبد الجيد

كان هذ ففهم قتل السـيـاح وضرب الاتوبيسات

تقرير يكتبه

فاروق الشاذلى

طاهر قابيل



تم صباح أمس تنفيذ حكم الاعدام شنقاً في الارهابيين السبعة الصادر ضدهم حكم بالاعدام في القضية رقم ١ لسنة ٩٢ جنائيات عسكرية ادارة المدعى العام العسكري المعروفة باسم قضية ضرب السياحة . تم التنفيذ ابتداء من السادسة صباحاً وحتى التاسعة والنصف بسجن استئناف القاهرة .

الارهابيون السبعة ادينوا بالشروع في قتل ١٦ سائحاً ومواطناً بريئاً في حادثي اتوبيس قنا ونجع حمادى .. واحرقوا عدداً من المفرقات والبنادق الآلية بدون ترخيص واستخدموها في العمل الارهابي . كما انضموا الى جماعة اسست على خلاف القانون هدفها تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والدعوة لتغيير نظام الحكم واشاعة جو من عدم الاستقرار والاضرار بالاقتصاد القومى من خلال ضرب السياحة ..

وتصل عقوبة كل تهمة من تلك الاتهامات الى الاعدام طبقاً لقانون العقوبات وتعديلاته التى صدرت في العام الماضى وقانون الاسلحة والذخائر الجديد .

وكانت المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء محمد وجدى اللبثى قد اصدرت حكماً بالاعدام بإجماع الآراء على الارهابيين السبعة وتصدق على الحكم . كما تقدم المحكوم عليهم بالتماسات إعادة النظر في الحكم خلال الفترة القانونية . تم بحثها حيث قبلت شكلاً . ورفضت موضوعاً .. كما قدم المحكوم عليهم استئنافات لوقف تنفيذ الاحكام تم عرضها على المحكمة العسكرية العليا ورفضت .. وتصدق على الحكم الصادر برفض الاستئنافات واصبح حكم المحكمة باتاً ونهائياً وواجب النفاذ .

المتهمون هم

والمتهمون الذين تم حكم الاعدام فيهم هم : بسطاوى عبدالجيد ابوالمجد طالب بمدرسة قنا الثانوية الصناعية الميكانيكية من قرية الحجيرات بقنا وسعد امين ابوالمجد سائق من نجع جبارة بالحجيرات قنا واشرف سعيد عديريه طالب بالمعهد الفنى التجارى بقنا من الحميدات مركز قنا ودرأوى محمد ابراهيم عبدالطلب بدون عمل من نجع معلا بالحجيرات واحمد عبدالرحيم رضوان الشهير يا محمد عبدالغنى تاجر خضراوات من الحجيرات وعبدالهادى الصغير عبدالعظيم طابع حاصل على دبلوم معهد فنى تجارى من الحجيرات وعبدالحميد الزمقان على نقاش من الحميدات قنا .

وكانت حيثيات المحكمة تضمنت ان الارهابيين الذين تم اعدامهم وطبقا لوقائع الدعوى واقوال الشهود وأدلة الثبوت من تقارير فنية وطبية ومضبوطات اكدت الاتى :

حادث قنا

تنفيذا لمخطط الجماعة شرع كل من بسطاوى عبدالجيد ابوالمجد وسعد امين ابوالمجد واشرف سعيد عديريه ودرأوى محمد ابراهيم واحمد عبدالرحيم رضوان وعبدالهادى الصغير عبدالعظيم . في قتل ركاب اتوبيس سياحى مع سبق الاصرار والترصد وذلك بأن اجتمعوا مساء يوم ١١/١١/١٩٩٢ بضريح الشيخ احمد الضجاني بناحية اولاد سمك التابعة لقرية الحميدات وعقدوا العزم على قتلهم واعدوا لذلك ثلاث بنادق آلية احضر الاولى درأوى والثانية بسطاوى والثالثة عبدالهادى وفي صباح اليوم التالى ١٢/١١/١٩٩٢ تحركوا مستقلين سيارة سعد امين بعد صلاة الفجر وتوجهوا الى مدينة قنا لنادى البحر لاستطلاع السفن السياحية ولم يجدوا بها سياحاً فتوجهوا الى ميدان سيدى عبدالرحيم القناوى وجلس المتهمون وترقبوا لمرد اتوبيس سياحى وما ان شاهدوا الاتوبيس رقم ١٠٥٠ سياحة قنا وبه عدد من السياح الاجانب قامطروه بوابل من النيران مما ادى الى اصابة كل من اليزابيث ماركوث . موزير سيمون . هيتونى هليجا . روى انا اليزابيث . هيروت رينهازو الوفس . سابينيا كلفريميك . مارجوت باكويس . هيان تسرت هيلكا .

محمد جاد الرب محمد . جابر على احمد وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو انحراف الاتوبيس وتدارك المجنى عليهم بالعلاج . واتلفوا اموالا منقولة . هو الاتوبيس رقم ١٠٥٠ سياحة قنا الذى انحرط يمينا واصطدم بالسيارتين رقم ٩١٧ . ١٨٦٩ اجرة قنا وجعلتهما غير صالحتين للاستخدام وارتبطت جريمتهم بحيازة واحراز البنادق الآلية ارقام ١٦٥٦٨٨ . ٢٤٦٢٢٠ .

٧٢٤٥٥٠ والذخائر المستخدمة في

ارتكاب الجريمة دون ان يرخص لهم بذلك ويقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام . وبعد ارتكاب جريمتهم تم القبض على المتهم السابع وتمكن باقى المتهمين من الفرار .

وتنفيذا لمخطط الجماعة أيضا فقد شرع المتهم احمد عبدالرحيم رضوان في قتل ركاب اتوبيس سياحى وذلك يوم ١٢/٨/١٩٩٢ وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد بأن اتفقت ارادتهم وعقدوا العزم على ذلك واعدوا ثلاث عيوات مفجرة وكننوا بطريق مرور الاتوبيسات السياحية من دندرة الى ابيدوس وعلى بعد ٢٦ كيلو مترا من نجع حمادى وقبل كوبرى السماتية . وما ان ظفروا بممرود الاتوبيس السياحى رقم ٧٨٠ سياحة القاهرة وبه فوج سياحى فرنسى فالتقى المتهم عبوة متفجرة عليه من جهة يسار الطريق اصابت زجاج السيارة

الامامى واحدثت شروخا به ولم تنفذ للداخل ولم يتوقف السائق فقام المتهم السابع عشر بالقاء عبوة من يمين



الأخبار

المصدر :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٩ يوليو ١٩٩٢

اعترافات بسطاوي

وقالت الحبيبات ايضا ان بسطاوي عبد الجيد ابوالمجد قرر في تحقيقات نيابة شمال قنا في محضرها المحرر بتاريخ ١١/١٢/١٩٩٢ ، انه من حوالي عشرين يوما اثناء وجوده بمدينة الاسكندرية تقابل مع المتهم اشرف سعيد عبد ربه في محطة الرمل ويعرفه لانه يتولى الخطابة في المساجد طرفهم وطلب مقابلته بعد يومين حيث التقيا وحدته اشرف سعيد عن التضييق والجهاد وتكررت اللقاءات واعطاه اشرف مبلغ خمسين جنيها وطلب منه الدمار لاهله ويوم ١١/١٢/١٩٩٢ اتداء وجود في منزله ارسل له اشرف سعيد شخصا يدعى احمد عبدالقنى - اسم الشهرة لاحمد عبدالرحيم رضوان - وكان لا يعرفه من قبل ، حوالي الساعة ٧.٣٠ مساء وايضا يطلب اشرف له لمقابلته بضريح الشيخ احمد بمقابر اولاد سمك وتوجه الى هناك فوجد اشرف سعيد وعبدالهادي الصغير - ابن خاله - ودرأوى محمد ابراهيم فجلس معهم اشرف وقال لهم انه يخطط لعمل عملية في الصباح وقضوا ليلتهم بالضريح وقبل الفجر ايقظهم اشرف وابلفهم ان العملية هي ضرب اتوبيس سياحة وحدد لهم الخطة وبعد صلاة الفجر اخذوا السلاح والحقائب وانجسوا ناحية الطريق الاسفلت ووجدوا سيارة المتهم - محمد امين ابوالمجد منتظرا - ويقودها فاستقلوها واتجهوا لميدان سيدى عبدالرحيم القناوى وعند فندق ال البيت نزلوا من السيارة واخذوا الحقائب وبها الاسلحة واطلقوا النار على الاتوبيس السياحي وبعد الانتهاء من الاطلاق وضعوا السلاح في الحقائب وفروا ودخلوا شارع السوق احد المتهمين قال له اضرب نار على الدين كانوا يطاردونهم ، وقبض عليه وكان مساعد يقوم باطلاق النار اثناء مطاردتهم ، وكان معهم اربع بنادق آلية وان الاشخاص الذين قبضوا عليه هم الذين تم سؤالهم بالتحقيقات ،

الطريق اختفت زجاج الاتوبيس من أعلى واحدثت به دخانا ولها استعمل داخله ، ثم القى المتهم عبوة اخرى متفجرة على الجانب الايسر انطلقت الشباك الثالث من الخلف ادى ذلك الى اصابة سبعة سائحين باصابات طفيفة وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو انطلاق السائق بالاتوبيس وتضائل اثر القصف بعد اصطدام العبوات بزجاج الاتوبيس واختراقه وارتبطت تلك الجريمة بحياتهما واحرازهما مفرقات عبارة عن ثلاث عبوات على الاقل من خلوط بارودي واستعملوا المفرقات استعمالا من شأنه ان يعرض حياة الناس وأموال الغير للخطر .

١٥ قبلة

وعند قيام المقدم احمد الجرواني الضابط بفرع مباحث أمن الدولة بقت يتنفيذ الاذن الصادر من نيابة أمر الدولة بالقاهرة في القضية رقم ٩٢/٣٧٢ حصر امن دولة عليا بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٩ بتفتيش مسكن عبد الحميد الزمقان على بنجع منصور - الحميدات - بندر قنا وضبط ما يحوز به ويحزره من اسلحة ومفرقات ونخائر ، وتفتيش المنزل الخاص بالمتهم في حضور والدته زينب عبدالسميع مصطفى وعمه نصر علي مصطفى ومفتش المفرقات بمديرية امن قنا المقدم عصام درويش حصر تم ضبط حقيبة جلدية بيضاء اللون مغلقة بسوستة داخل حذيرة دواجن في نهاية المنزل ومدفونة تحت الأتربة وبارشاد والد المتهم وتم رفعها وقضها بمعرفة خبير المفرقات ، بداخلها على عدد خمس عشرة قبلة يدوية دفاعية - وان القنابل خائنة من أى عيوب فنية تحسول دون استخدامها ، ووجدت بالحالة التي خرجت عليها من المصنع المنتج وصالحة للاستخدام شديدة الانفجار ولا يجوز حياتها .



الأمر

المصدر :

١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلات

خبير الأسبوع

اعتراقات التنظيم الإرهابي المحلول عن محاولات التفجير بالقاهرة

فريق من نيابة امن الدولة العليا التحقيقات التي يتابعها المستشار رجاء العسري النائب العام، وبيانشرها المستشاران عبد المجيد محمود المحامي العام الأول ومحسن مبروك المحامي العام، وهشام حمودة وباسم رفاعي وعلى الهوارى وأسامة قنديل رؤساء النيابة، وقد اتلى المتهمون باعتراقات كاملة عن المخطط الذي كان يستهدف ترويع الأمنيين وقتل أكابر عسكر من المواطنين والشخصيات العامة.

ومحمد شوقي الاسلامبولى، وطلعت فؤاد قاسم، وأمكن تسجيل كافة الاتصالات وتقديمها لجهات التحقيق كإدلة يقينية. تحتوي على تفاصيل التكتيكات التي سجلت بناء على أن من نيابة امن الدولة العليا - لمواجهة المتهمين بها. وعلم مندوب «الأهرام» أن قائد المجموعة الإرهابية ويدعى محمد حمودة ٣٢ عاماً، مدرس، وأنه المستنول عن إدارة وتحريك باقي المتهمين، وسبق اتهامه عام ٨١ في قضية أحداث الجهاد، ويتولى

بالاعدام غيابيا في القضايا الأخيرة وهم: مصطفى حمزة،



المستشار عبد المجيد محمود

كتب - أحمد موسى: حددت اعتراقات التنظيم الإرهابي، الذي حاول الفراده شن سلسلة التفجيرات في القاهرة خطا تنظيميا جديدا تمثل في تكوين العناصر التي تورطت في القضية المعروفة باسم أحداث الجهاد عام ١٩٨١، وأولت إليها مهام القيام بالتفجيرات في مناطق التجمعات على غرار العملية التي شنتها عناصر الجهاد يوم عيد الأضحى ١٩٨١ بمدينة اسبوط وراح ضحيتها

١٢٣ ضابطا وجنديا، وتلقى عناصر المجموعة البالغ عدد أفرادها ١٨ إرهابيا أموالا من الخسارح لشراء الأسلحة والتفجيرات وتاجير الشقق لإيواء الهاربين منقذى تلك الجرائم، وطلبت نيابة امن الدولة العليا القبض على هاربين من بين المتورطين في محاولات التفجير. وكشفت مصادر «الأهرام» أن أجهزة الأمن توصلت إلى أعضاء المجموعة الإرهابية عقب رصد المكالمات التليفونية بين قائدهم وباقي الهاربين المحكوم عليهم



المصدر : **الأهرام**

للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

١ حبس الارهابيين مجدى الصلتى وابوالعلاء ١٥ يوما واجراء معاينة لوكريهما

٢ بالخانكة خلال الساعات القادمة

كتب - احمد موسى :

امرت النيابة امن الدولة العليا بحبس الارهابيين مجدى الصلتى قائد تنظيم «التاجون من النار» وشريكه عبدالله ابوالعلاء ١٥ يوما على نعمة التحقيقات، ووجهت لهما عدة اتهامات منها الانضمام لتنظيم سرى غير مشروع، وحيازة اسلحة ونخيرة ومواد تستخدم في تصنيع العبوات المنفجرة بدون ترخيص. وكانت النيابة قد بدأت تحقيقاتها الموسعة مساء امس - وحتى فجر اليوم - بعد ان نقل اليها مجدى الصلتى وعبدالله ابوالعلاء فى الساعة مساء وسط حراسة مشددة، واغلقت المنطقة المحيطة بمبنى

النيابة، وكلف المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول فريقا من المحققين ضم هشام حمودة وياسر الرفاعى وهشام بدوى رؤساء النيابة، وتم استجواب الارهابيين طبقا للمحضر الوارد من جهاز مباحث امن الدولة، عن تورطهما فى عدة عمليات ارهابية من شأنها زعزعة الامن والخروج على النظام، واستهدفاهما محاولة استقطاب عناصر ارهابية جديدة وقام المحققون بمواجهة الارهابيين بالمضبوطات التى عثرت عليها أجهزة الامن بوكريهما بمنطقة الخصوص بالخانكة فجر الثلاثاء الماضى، وعلم منسوب «الاهرام» انه سيتم خلال الساعات القادمة اجراء

معاينة لوكري الارهابيين بالخانكة، فى حضور رؤساء نيابة امن الدولة العليا، وتوضيح مواقع العثور على المضبوطات فى حضور المتهمين، كما ستقوم النيابة بطلب ٨ من شهود العيان، لسماع شهاداتهم عن إقامة الارهابيين بالخانكة ومنهم والد زوجة الارهابى ابوالعلاء، لتحديد ملابس زواج ابنته باوراق مزورة للمتهم وتوقيع الصلتى على عقد الزواج بصفته شاهدا باسم مزور وارسلت النيابة الاوراق والبطاقات المزورة الى شعبة التزييف والتزوير بالطب الشرعى والاسلحة والنخيرة الى مصلحة الأتلة الجنائية، وتواصل اليوم استكمال اعترافات المتهمين



حبس مجدى الصفتى وعبدالله ابراهيم ١٥ يوما الصفتى يعترف باعداد خطة لتصنيع قنابل المسامير

كتبت - خديجة عفيفي :

قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس المتهمين مجدى زينهم الصفتى وعبدالله حسين ابراهيم ١٥ يوما على ذمة التحقيق . وجهت لهما النيابة تهمة حيازة اسلحة ومتفجرات بدون ترخيص والتخريب على القيام بأعمال ارهابية وتفجيرات بهدف احداث بلبلة وقزع بالبلاد والانتماء إلى تنظيم غير مشروع والتزوير في محررات رسمية . بلشر التحقيق ياسر رفاعي وهشام بدوى رئيسا النيابة بلشرف المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الأول .. اعترف المتهمان بحيازتهما للمضبوطات من الاسلحة والمتفجرات وقيلامهما بأعمال الارهاب لمقاومة السلطات والسعى للسيطرة على الحكم .. واعترف المتهم مجدى الصفتى باعداده خطة لتصنيع القنابل التى تحوى المسامير والمواد المتفجرة لارتكاب اعمال ارهابية بالبلاد .. وأمر المستشار عبدالمجيد محمود بارسال المضبوطات الى العمل الجنائى والطب الشرعى لفحصها وبيان مدى صلتها بالحوادث الارهابية الاخيرة التى جرت فى نفق الهرم والقللى ومقهى وادى النيل وكمين مدينة نصر وشبرا ..

كانت النيابة قد واسلت تحقيقاتها مع المتهمين منذ مساء امس وحتى

ساعة مبكرة من صباح اليوم . وقام رئيسا النيابة بمواجهتهما بالمضبوطات التى تضم طينجة عيار (٩مم) وخزيتين و٤٥ طلقة ومسدس صوت وعددا من اكياس البلاستيك بها متفجرات ومجموعة من المسامير



غير صحيح!

نفت الامانة العامة لهيئة كبار
العلماء بالسعودية ما اعلنه د. عبد
الحليم مندور رئيس هيئة الدفاع عن
المتهمين باغتيال د. فرج فودة حول
اعداد تقرير عن كتب د. فودة وشرف
عليه الشيخ عبد العزيز بن باز رئيس
هيئة الافتاء بالسعودية .
واكدت الامانة العامة في رسالة الى
«الجمهورية» ان هذا الموضوع لم
يعرض على هيئة كبار العلماء لا من
قريب ولا من بعيد .



في قضية اغتيال فرج فودة : الحكمة تدين السلاح المستخدم في الحادث

كتب - عبد الغفار رشدي:

شاهدت محكمة أمن الدولة العليا التجربة التي أجراها خبير مصلحة الطب الشرعي على الاختام والمستندات المضبوطة في قضية اغتيال فرج فودة لتحديد مدى إمكانية استخدام هذه الاختام في التزوير ودرجة وضوحها، كما عاينت المحكمة السلاح المستخدم في الحادث الذي تم ضبطه مع المتهم الثاني أشرف السيد إبراهيم والمحرز على ذمة القضية ١١ لسنة ١٩٩٢ جنابات عسكرية. كانت المحكمة قد عقدت جلساتها أمس برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة رئيس نيابة أمن الدولة وشريف عبد النبي وكيل النيابة بأمانة سر حسن موسى ومأهر حسنين. وفي بداية الجلسة قدمت النيابة لهيئة المحكمة صورة من التحقيقات مع المتهم أشرف السيد إبراهيم وحزر السلاح المستخدم في الحادث وهو بنقبة آلية صناعة مصرية برقم ١٩٧٣، كما قدمت تقريراً عن الحالة الصحية للمتهم أبو العلا عبد ربه حيث كشف عليه طبيب بمعرفة مصلحة السجون وانتهى بعد فحص المتهم وجهازه العصبي إلى سلامة قواه العقلية وأن حالته الصحية عامة ولكنه يحتاج إلى تغذية نظراً لنقص الكالسيوم لديه. ثم أجرى محسن عبد الحي الخبير بمصلحة الطب الشرعي تجربة على الاختام والأوراق المضبوطة في القضية لدى المتهم الرابع منصور أحمد منصور، وقد قام بطبع الاختام على أوراق متعددة لمعرفة مدى وضوحها وقدرتها على خداع الآخرين.



الجمهورية

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١١ يوليو ١٩٩٢

من قضية اغتيال د. فرج فوده: الحكمة تستمع لمرافعة النيابة .. اليوم الافتح الأول ينشر علاقته بالبنديقية المضبوسطة

كتبا - جمال عبدالرحيم:

قررت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» بالقاهرة امس الاستماع الى
مرافعة النيابة في قضية اغتيال د. فرج فوده التي تضم ١٣ متهما في جلسة اليوم.
عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البهر وعضوية
المستشارين حبيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة وشريف
عبدالنهي رئيسا النيابة وامانة سر ماهر حسنين والسيد موسى.



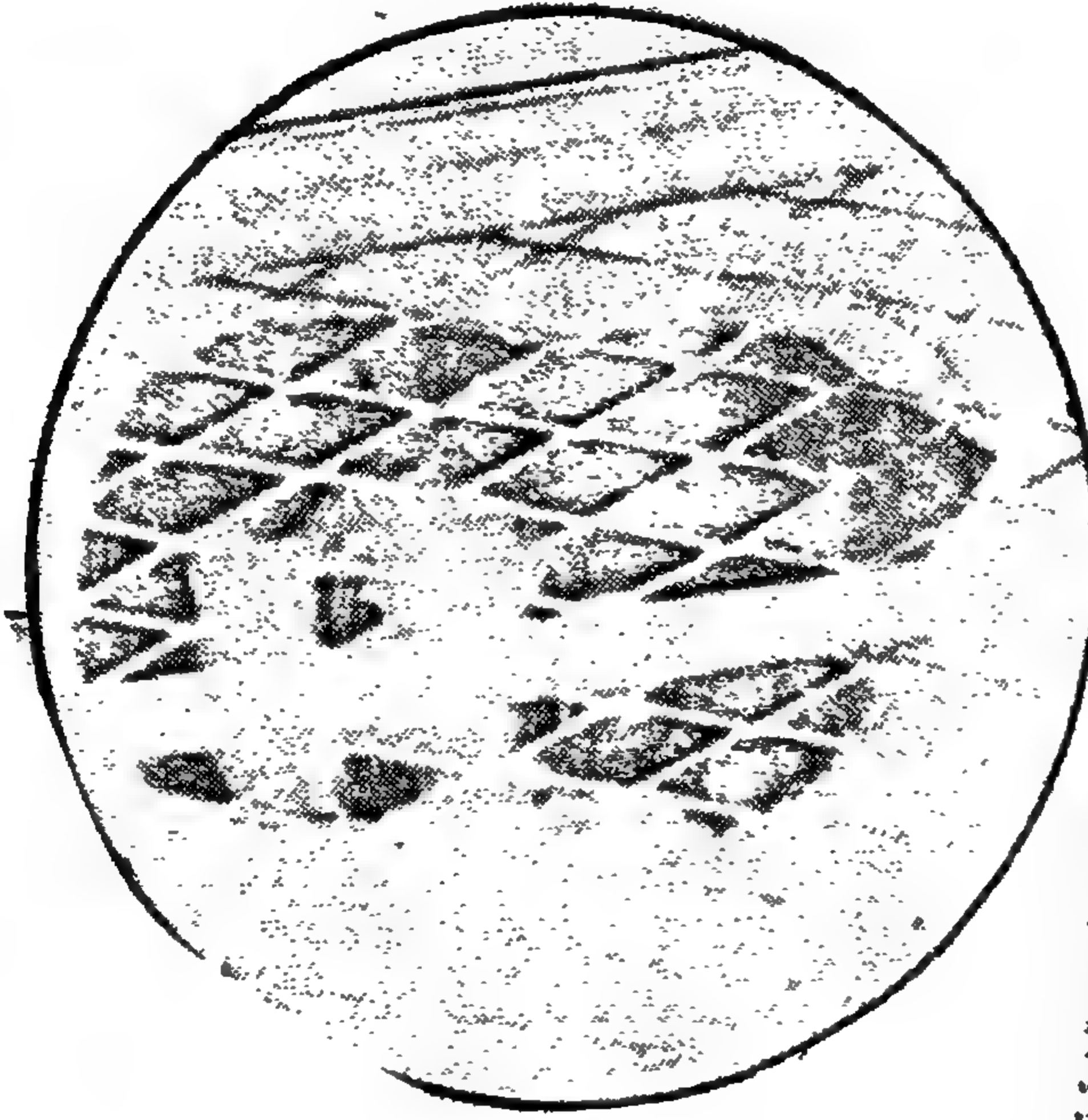
رئيس المحكمة يعاين البندقية الخرطوش
التي استخدمت في اغتيال فرج فوده :



تم احضار المتهمين المكشوفين عليهم اسم ما عدا المتهم الثاني اشرف السيد ابراهيم المحكوم عليه بالاعدام في قضية محاولة اغتيال صليوت الشريف وزير الاعلام وقدم هشام حمودة رئيس النيابة التحقيقات التي اجريت مع المتهم اشرف السيد ابراهيم بشأن ضبط السلاح بحوزته بالمنصورة.

كما قدمت النيابة كتاب مصلحة السجون بشأن احوالة المتهم ابراهيم محمد عبدربه الى مستشفى السجن لفحصه وعلاجه بناء على قرار المحكمة وتبين من تقرير المستشفى ان المتهم لم يتعرض لاي تعذيب ولا يحتاج لاي علاج ولكنه يعاني نقصا في الكالسيوم.

فالت النيابة بشأن تكليف النيابة بالتحقيق انه تم تكليف المستشار المعامى العام لتبقيات جنوب القاهرة للتحقيق في واقعة تعدى المتهم جلال محمد العازي بالضرب على النقيب حسن سليمان اثناء نقله من سجن طره الى سجن شديد الحراسة واشترآكه مع المتهم الاول عبدالشافى رمضان في واقعة اطلاق زجاج السجن. وقالت



المتهم الاول عبدالشافى رمضان داخل قفص الاتهام اثناء فحص البندقية

التيابة ان اصرار الدفاع على احضار المتهم اشرف السيد ابراهيم هو تعطيل لسير الدعوى.. وان المتهم على ذمة

النيابة العسكرية التي لها حق التصرف بشأنه.

وقالت المحكمة انها سوف تستمر

في نظر الدعوى لوجود متهمين آخرين في القضية واستمعت الى شهادة سيد محمد عبدالحى مدير التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى شرح امام المحكمة كيفية مضاهاة الخطوط والاوراق المضبوطة مع المتهمين.

قامت المحكمة بغض احرار القضية وتسم عرض البندقية الخرطوش المضبوطة مع المتهم الاول عبدالشافى رمضان وتم عرضها عليه من خارج القفص فانكر علاقته بها.

وفي نهاية الجلسة قررت المحكمة التاجيل لجلسة اليوم لسماع مرافعة النيابة في القضية مع استمرار حبس المتهم واحضار المتهم الثاني اشرف السيد ابراهيم لجلسة اليوم.



تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا :

الإرهابيان الصفتي وأبو العلا فطحا لعمليات إرهابية الصفتي فر إلى ليبيا لمدة شهرين هربا من المراقبة

كتب - أحمد موسى :

كشفت التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا عن تورط الإرهابيين مجدى الصفتي قائد تنظيم «الناجون من النار» وشريكه عبدالله أبو العلا ، في التخطيط لعمليات إرهابية كانوا يعدون لها ، كما تبين أن الصفتي سافر إلى ليبيا خلال فترة اختفائه عبر منفذ السلوم البرى بأوراق مزورة في محاولة للهروب من ملاحقة أجهزة الأمن له وعاد للإقامة مع أبو العلا في وكريهما بالخانكة.

النيابة ، قد واصلوا سماع اعترافات الإرهابيين حتى الساعات الأولى من صباح أمس وواصلوا أمس التحقيقات التي أثبتت عدم تورط الصفتي وأبو العلا في عمليات التفجيرات الأخيرة بمقهى وادى النيل والقللى وشبرا ونفق الهرم ، وانكرا صلتها بأي من هذه الأحداث ، وادلى الإرهابي مجدى الصفتي باعترافات كاملة عن سنوات هروبه منذ حادث الخرقانية عام ١٩٨٧ وحتى فجر الأربعاء الماضى عندما هاجمت أجهزة الأمن وكره بالقبليوية ، فأكد أنه هرب إلى ليبيا لمدة شهرين فقط ، في محاولة للبحث عن فرصة عمل ، ولكنه عاد مرة أخرى لمصر عبر منفذ السلوم البرى.

العام الاول ، الذى ضم هشام حمودة وياسر رفاعى وهشام بدوى رؤساء

وكان فريق من النيابة بإشراف المستشار عبد المجيد محمود المحامى

وكان يستخدم بطاقة مزورة وجواز سفر باسمين وهميين واختفى وسط المواطنين طوال مدة هروبه ، بعد أن غير ملامحه .

وكشف الصفتي لجهات التحقيق عن أنه وزميلة الإرهابي عبدالله أبو العلا تقابلا عقب حادث الخرقانية بفترة وجيزة وظلا هاربين ولم يفترقا إلا مرة واحدة طوال السنوات الماضية عندما سافر إلى ليبيا.

وتبين أن الصفتي استخدم إسمه حركيا هو ، أحمد ، وآخره صلاح ، للتعامل وظل يتعامل بهما بين أوساط المواطنين بمنطقة الخانكة ، التي استأجر فيهما غرفتين منفصلتين في منزلين وذلك لإبعاد الشبهات عنهما ، واستخدم عدة بطاقات مزورة في التنقل بين القاهرة والقبليوية.



المصدر : **الأمرام**

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

المحكمة تستمع اليوم إلى مرافعة النيابة في قضية فرج فودة

فوجئت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، أمس بإصرار الدفاع في قضية اغتيال فرج فودة على تقديم دفوع شكلية قبل استماع المحكمة لمرافعة النيابة والذي تحد له نفس الجلسة فسمح رئيس المحكمة للدفاع بتقديم دفوعه التي تضمنت انتفاء ولاية المحكمة بنظر القضية وعدم اختصاصها باعتبارها محكمة طوارئ، بينما الجريمة المنظورة هي جريمة عادية تخضع لقانون محاكم الجنايات. وقررت المحكمة استمرار نظر القضية اليوم لسماع مرافعة النيابة.

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حموية رئيس نيابة أمن الدولة وشريف عبدالنبي وكيل النيابة بامانة سر ماهر حسنين.



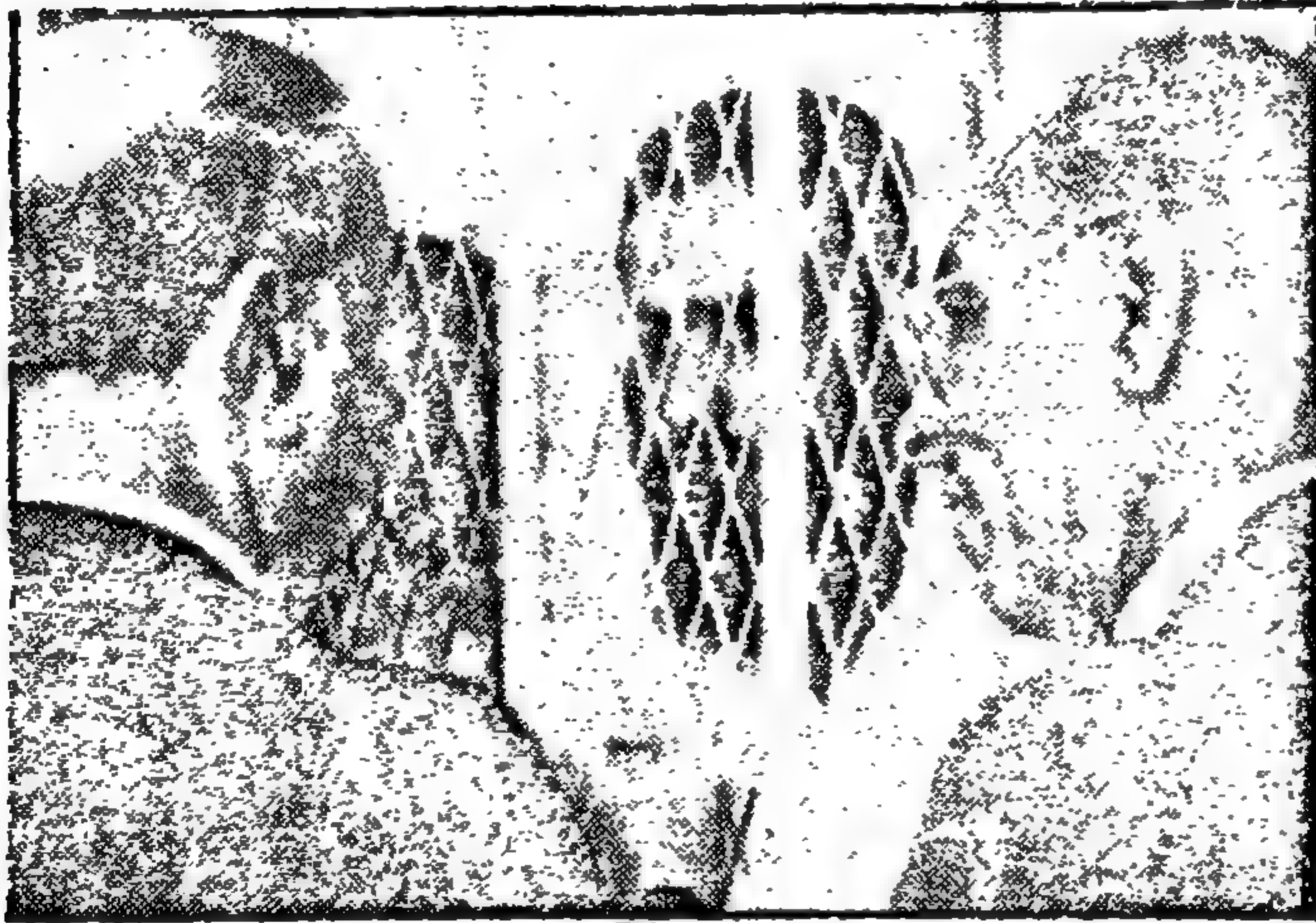
المصدر : **الجمهورية**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

في قضية د. فرج فودة:

الدفاع يدفع بعدم اختصاص محكمة أمن الدولة بطوارئ،



صفوت عبدالغنى يتحدث مع المحامين قبل بداية الجلسة .

تصوير - محمود عبدالحميد

من التحقيقات مع المتهم ابو العلا محمد عبد ربه .. وقالت النيابة أنها ضمت في الجلسات الماضية التحقيقات التي تمت معه في نيابة بولاق ..

وطلب الدفاع التأجيل لتقديم مذكرات لشرح الدفع بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى ..

وفي نهاية الجلسة قررت المحكمة ضم الدفع المقدم من الدفاع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إلى موضوع القضية والتأجيل لجلسة اليوم لسماع مرافعة النيابة ..

بعض الطلبات والدفع يريد إثباتها بمحضر واستجابات المحكمة لطلبه . حيث قال ان اوراق الدعوى خلت

كتب - جمال عبد الرحيم :
وقعت أمس مفاجأة في قضية اغتيال د. فرج فودة المتهم فيها ١٣ متطرفاً . فوجئت المحكمة بالدفاع يدفع بانتفاء المحكمة وعدم اختصاصها بنظر الدعوى بإعتبارها محكمة أمن دولة عليا « طوارئ » .. وقررت المحكمة ضم الدفع لموضوع الدعوى والتأجيل لجلسة اليوم لسماع مرافعة النيابة .. وكانت محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » عقدت جلستها أمس برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطرأوى والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة وشرىف عبدالنبي رئيس النيابة وامانة سر ماهر حسنين لسماع مرافعة النيابة في القضية . وطلبت المحكمة من النيابة المرافعة وإعترض الدفاع وقال ان له



استمرار تحقيقات النيابة
مع الصفلي و ابو العلا
واصلت نيابة أمن الدولة العليا
امس تحقيقاتها مع مجدى الصفلي
وعبدالله ابو العلا. كانت لجهزة
الامن قد اقلت القبض عليهما يوم
الثلاثاء الماضى بقرية الخصوص
بالخانكة بعد هروب استمر حوالى
ست سنوات من الاحكام الصادرة
عليهما بالاشغال الشاقة المؤبدة فى
قضايا محاولة اغتيال وزيرى
الداخلية الاسبقين حسن ابوباشا
والنجوى اسماعيل والسيد مكرم
محمد احمد رئيس مجلس ادارة نكر
الهلال. اتلى الارهابيان باعترافات
خطيرة كشفت فيها انهما خططا
لارتكاب بعض العمليات الارهابية
التي تتفق مع خطة تنظيم
«الناجون من النار» الذى ينتميان
اليه ويعتبران من قياداته البارزة.
واكد مجدى الصفلي وعبدالله
ابو العلا انهما سعيا طوال الفترة
الماضية لاعادة تشكيل تنظيم
«الناجون من النار»



اعترافات الصفتي أمام النيابة

سافرت إلى ليبيا بجواز سفر مزور !!

كتب : جمال عبدالرحيم :

كشفت تحقيقات نيابة امن الدولة العليا
باشراف المستشار عبدالمجيد محمود
المحامى العام الاول مع الارهابيين
مجدى الصفتي وعبدالله ابوالعلا عن
مفاجات جديدة .

اعترف الارهابي مجدى الصفتي أنه
تمكن من السفر إلى ليبيا منذ ٣ سنوات
بجواز سفر مزور باسم صلاح للبحث
عن فرصة عمل . وقضى بها ثلاثة
أشهر وعاد مرة أخرى عن طريق منفذ
السلوم .

واعترف الارهابيان ، مجدى
الصفتي وعبد الله ابوالعلا بجحيزة
المضبوطات وهي عبارة عن أسلحة
ونخائر وزجاجات بها بعض المواد
الغريبة ومسامير وبطاقات وشهادات
خدمة عسكرية .

وكشفت التحقيقات التي اجراها
ياسر رفاعي وهشام بدوي رئيسا
النيابة مع الارهابيين انهما كانا يعدان
خطة شاملة لبعض العمليات الارهابية

بالتفاهة والجيزة وتجنيد بعض الشباب
لعمليات ارهابية أخرى ..

وشرح الصفتي وابو العلا طريقة
هروبهما بعد معركة الخرقانية .
وقال الصفتي انه افتتح محل تريكو
لحاجته اتي الاموال للاتفاق على
نفسه

وأضاف أنه عاش السنوات
الماضية في عذاب مستمر خشية
القبض عليه .. انه قرأ في الصحف منذ
شهرين خبر القبض عليه في قطر
او هنا توقع اللقاء القبض عليه .



المصدر : الأهرام

للتنظيم والجهاد : التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

إحالة خمسة إرهابيين إلى محكمة أمن الدولة طوارئ بأسبوط

أحالت نيابة أمن الدولة العليا خمسة متهمين من العناصر الإرهابية «تنظيم الجهاد» إلى محكمة أمن الدولة طوارئ بأسبوط لاشتراكهم في الهجوم بالأسلحة الآلية على نقطة شرطة قرية سلامون بطما في شهر مارس الماضي، وأسفر الهجوم عن مقتل الرقيب أول أبو الفضل محمد عيسى وإصابة الجندي حارس محروس مسعود، في إطار مخططهم الذي يستهدف الاعتداء على رجال الشرطة والانتقام من قوة النقطة لتفتيشها المارة والقبض على عناصر من التنظيم.

وقد أمر هشام حمودة القائم بأعمال المحامي العام لنيابة أمن الدولة بإحالة المتهمين : بخت عبد الرحمن سالم، مدرس بمدرسة طما الثانوية الصناعية، وأربعة طلاب هم : محمد فوزي عبد العظيم ومحمود مصطفى سليمان والسيد مقبول فهمي وعلى أحمد على ، إلى محكمة أمن الدولة طوارئ ، بعد أن ثبت من أوراق التحقيقات التي باشرها المستشار رجاء للعريش النائب العام انضمام

للمتهمين إلى ما يسمى بالجماعة الإسلامية «تنظيم الجهاد» بطما، ووضع المتهم الأول خطة استهدفت تصعيد المواجهة بين الجماعات الإرهابية والشرطة.

ووجهت النيابة للمتهمين تهمة الاشتراك في اتفاق جنائي، وأرتكاب جنایات القتل العمد، واستعمال القوة بهدف ازهاق الأرواح وإلحاق بنشاط يخل بالأمن العام.

وأكد المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا إلى أحمد موسى مندوب «الأفروم» أن الجريمة جاءت ضمن محاولات الخروج على الشرعية ، وتزعم المجموعة مدرس المدرسة الثانوية الموكلة إليه مهمة قومية بترية واعداد النشر، وبدلاً من ذلك استغل مهنته في التخطيط للجريمة واستعان بتلاميذه ووضع لهم الخطة.

رفض التماسات المحكوم عليهم بالإعدام في محاولة اغتيال وزير الإعلام

رفضت إدارة القضاء العسكري أمس التماسات اعانة النظر في أحكام الإعدام الصادرة ضد ستة إرهابيين اشتبكوا في محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الإعلام وعمليات إرهابية أخرى، وصرح مصدر مسئول بالقضاء العسكري، بأنه تم أمس إعلان المحكوم عليهم في محبسهم بقرار رفض التماساتهم، في القضية رقم ٩٣/١١ جنایات عسكرية، وبالتالي تصبح الأحكام الصادرة ضد المتهمين نهائية رواجية النفاذ.



الأهرام

المصدر :

١٩٩٢

١ يوليو

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

النيابة تطالب بإعدام المتهمين

بإغتيال فرج فودة

كتب - عبدالغفار رشدي:

طالبت نيابة أمن الدولة العليا أمس بتطبيق عقوبة الإعدام على المتهمين في حادث اغتيال الدكتور فرج فودة، وناشد هشام حمودة رئيس النيابة في مرافعته أمام محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» المجتمع أن يهب لمواجهة الإرهاب الأسود. واختص العلماء والمتقنين ورجال الدين بهذه المهمة لأنهم أصحاب العقل والقلم، مشيراً إلى أن مايقع من عمليات إرهابية لايعتبر أحداثاً وجرائم قلبية. بل هي عنف منظم لو ترك بدون مواجهة فسوف

يتمر المجتمع ومستقبل البلاد. وفور انعقاد الجلسة برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطرأوى والسيد الجوهري بأمانة سر ماهر حسين وقف هشام حمودة رئيس النيابة مترافعاً في موضوع الدعوى وقال: منذ حوالى عام اغتالت يد الإرهاب الكاتب والمفكر الدكتور فرج فودة، فلم تعد يد الإرهاب تفرق بين وزير أو مسئول

أو ضابط أو مفكر أو مواطن بسيط أو طفل بريء، وتحول الإرهاب إلى مارد رهيب طاش عقله وصوابه، ولم يفرق بين الأطفال والعزل، أو الكتاب الذين لايملكون سوى أقلامهم، ولجأ الإرهابيون إلى حمل المدفع في مواجهة القلم، فالأمة كلها جزعت لحادث اغتيال الدكتور فرج فودة لأن الحادث يمثل إرهاباً مروعا أراد أن يفتال حرية الوطن والمواطن وحرية الرأي والحديث،

لقد أرادوا. يقصد الإرهابيين - تحييد من يعيش ومن لايعيش، محاولين إغانة الأمة إلى الورا، والحكم بالقتل على من يمارس ذلك متجاهلين ماقرره الإسلام من حرمة الدم للمسلمين وغيرهم.

فالإسلام بين التسامح والرحمة والمودة، ولم يكن أبداً بين الإرهاب أو شريعة الغاب، وقال: والنيابة العامة وهي الأمين على سلامة المجتمع لن تقف مكتوفة الأيدي، إزاء ماحدث وهو مايمثل ظاهرة تهدد الدولة والنظام الحاكم وحياتنا الاقتصادية والسياسية ومكتسباتنا الثقافية، وهذه الحرب مع الإرهاب لاقتل عن أي حرب سابقة خاضتها مصر مع أعداء خارجين، بل تلك الحرب أشرس لأنها تأتي من أبناء هذا الوطن، ويحاولون تضليل بعض شبابنا وجنوبهم لتحقيق أهدافهم، ووصل الحال بنا إلى الخوف، لكنه خوف الشجعان وليس الجبناء فهو الخوف الذى يفرض

التفكير ويحتم علينا المواجهة مع الإرهاب والقضاء عليه، والتصدي بكل ماانملك لهذه الهجمة التى تستهدف الإسلام ويتساعل هشام حمودة: من ينكر أن مصر بلد الإسلام وأن أبنائها أكثر الناس ديناً وتلك حقائق ثابتة؟ واستشهد رئيس النيابة بما نشرته الصحف حول عدم جواز اتهام شخص ما بالردة وتوقيع العقاب عليه بواسطة أفراد عابيين، وأشار إلى أن المناظرات التى تمت مع المجنى عليه لم يجحد فيها الإسلام، بل ذكر أنه يعز الإسلام ويقدره، لكنه يريد أن يبتعد عن السياسة والسياسيين، ونفت النيابة أن يكون إيقاف الفتن واشغال نارها مصدراً لعز الإسلام والمسلمين ويحقق السلام والرخاء. ويستكمل اليوم شريف عبدالنبي وكيل نيابة أمن الدولة المرافعة أمام المحكمة.



الأخبار

المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ يوليو ١٩٩٢

حالة ٥ متهمين الى محكمة أمن الدولة العليا في احداث طما المتهم الاول أفنى يقتل رجال الشرطة واستنفذ أم العنف !

كتبت خديجة عفيفي :
قربت نيابة أمن الدولة العليا حالة ٥ متهمين في قضية « أحداث طما » الى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بدائرة محكمة استئناف اسبوط مع استمرار حبسهم احتياطيا . وجهت النيابة للمتهمين الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنابة القتل الممد واستعمال القوة والعنف وحباسة الاسلحة النارية والذخائر بحدوث ترخيص والاختلال بالامن والنظام . أعلن ذلك أمس المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الاول في مؤتمر صحفي . وقد تضمنت أوراق الاحالة قائمة بأسماء الثبوت ضد المتهمين تضم تقارير الطب الشرعي لجهة الرقيب اول ابو الفضل وكذلك اصابت الجندي محروس مسعود

وتتواجد الممثل الجنائي المحقق الاسلحة والذخائر المضبوطة . وأثبتت ٤ شهود .
وتضمن قرار الاحالة ان المتهم الاول ويدعى يفتي عبد الرحمن سالم مدرس بمدرسة طما الثانوية استعان بأربعة تلاميذ وأقن لهم بأنهم ادوات رجال الشرطة وقد اعترف المتهم أمام النيابة بتفويض التلاميذ وارتكابه للجريمة مبررا ذلك بأنهم المصادمات بين رجال الشرطة والجماعات الاسلامية قبل الحادوث .
وكان المستشار رجاء العريس النائب العام قد أمر بتدبير مشام حمودة رئيس النيابة والقائم بأعمال المحامي العام وعمل الهوارى رئيس النيابة بأعداد القضية للتصرف حيث أجرى التحقيق فيها مصطفى ثابت مدير نيابة طما .



الأخبار

المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

البرلمان والجمعية

النيابة في قضية فرج فودة :

الارهابيون ارادوا اختيبار من يهيبش ومن يهيبش الارهابيون ارادوا اختيبار من يهيبش ومن يهيبش



مشتاق حمودة رئيس النيابة يطلب باعدام ١٠ متهمين في قضية فرج فودة : تصوير : سعاد مسلم

كتبت جيهان فهم

وعادل معوض :

طالبت نيابة امن الدولة العليا باعدام ١٠ متهمين في قضية اغتيال فرج فودة وتوقيع القس العقوبة على ٣ متهمين آخرين... ترافع مشام حمودة رئيس النيابة وقال ان يد الارهاب الاتمة قد اغتالت الكاتب والفكر... فرج فودة وهي تغشى وداعا حاردا مخطفا يحاول الحرب بمحاولي الهدم والتخريب في البلاد... مارا اصبح لا يفرق بين الاطفال والابرياء والعزل البسطاء والكتاب الذين لا يملكون سوى اقلامهم... فلم يبد الارهابيين المحبة بالصحة والرأي بالرأي بل كشفوا عن وجههم القبيح وحملوا الدفع في مواجهة الفكر والرأي... ونجدهم يتسلعون بالاسلحة النارية... في مواجهة اصحاب الفكر وحرية الرأي... وتناول رئيس النيابة وقائع الحادث وجرائم الاتفاق الجنائي والقتل الممد والشروع فيه وساق الآلة عليه... وقررت المحكمة التأجيل لجلسة اليوم لاستمرار مرافعة النيابة عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر بحضور المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة



بعض علماء الدين على شهادة الشيخ
للفزالي في بعض الصحف.. وتساءل
رئيس النيابة هل تستحق مصر هذا
العتق من بعض أبنائها وهدم القيم
والتاريخ وأشعل الفتنة وهل قتل
النفس بغير الحق يفيد الاسلام
والمسلمين وهل الاسراف في البني
والظلم والصدوان يحقق الامن
والرخاء..

وتناول ما جاء في تقارير مصلحة
الطب الشرعي والمعمل الجنائي التي
أكدت على ان الاطراف الفارغة التي تم
ضبطها في مكان الحادث هي
المستخدمة في الحادث وهي نفس نوع
الاطراف المستخدمة في محاولة اغتيال
صفوت الشريف وزير الاعلام.. تناول
رئيس النيابة عرضا لوقائع الدعوى
وظروف وملابسات عملية الاغتيال
وتناول جرائم الاتفاق الجنائي والقتل
العمد مع سبق الاصرار والترصد
والشروع فيه والادلة عليه وقال ان
المتهمين اتفقوا على استخدام الاسلحة
النارية وعلى مكان ووقت التنفيذ حيث
وقع الحادث مساء ٩٢/٦/٨..
واتحدث ارادة المتهمين على ارتكاب
الجريمة وطالب المحكمة بالا تأخذ
المتهمين بالرحمة او الشفقة.. وتناول
ادلة الجريمة وقال لقد اعترف المتهم
الاول عبدالشافي احمد رمضان بان
فكرة اعداد دم المجنى عليه داعيته
عندما رشح فودة نفسه لمجلس الشعب
بدائرة الشرايية رافعا شعار الهلاك
والصليب وافتي بان فودة قد ساوى
بين المسلم والمسيحي وانه بذلك يجوز
قتله.. وقال ان المتهم الرابع منصور
احمد منصور ذهب لصقوت عبدالقني
الرأس المهر وشرح له المتهم الاول
عبدالشافي رمضان لعملية الاغتيال
وتناول رئيس النيابة كيفية الاتفاق
الجنائي بين المتهمين من اعداد
وتدريب واحضار اسلحة واتفاق على
القتل ووضع الخطة لذلك..

وشريف عبدالنبي رئيس النيابة بامانة
مر ماهر حسنين وحسن موسى..
في بداية الجلسة رد شريف
عبدالنبي رئيس النيابة على الدفوع
التي أبدأها الدفاع بالجلسة السابقة
ودفع ببطلانها وعدم صحتها.. وترافع
مشام حمودة رئيس النيابة وقال
جزعت الامة لهذا الحادث الرهيب
ورأى فيه الشعب ارهابا مروعا يريد
ان يقاتل حرية الوطن وحرية كل
مواطن.. وأضاف ان المتهمين لم
يفرقوا بين وزير او مسئول او ضابط او
مواطن او طفل.. فهم أرادوا ان
يختاروا من يعيش ومن يموت.. ومن
يكتب ومن لا يكتب.. وأضاف ان
المصريين اكثر الناس تسليما وان
الاسلام يوجد في مصر وقال رئيس
النيابة ان الحال قد وصل بالمجتمع الى
الخشوف ويحتم علينا المواجهة
فالمستقبل مظلم اذا لم تواجه هذه
الظاهرة الغريبة بكل حزم.. وقال ان
اصحاب الفتاوى الذين يبيعون الدماء
انما ذلك لخلافات عقائدية سابقة
تأسس ان هناك جهة اختصاص
للفقوى ترد عليهم حججهم.. وقدم
للمحكمة كتاب الحلال والحرام للدكتور
يوسف القرضاوي الذي أكد فيه ان
حق استباحة الدم في الاسلام انما هو
لولى الامر وليس لاحد من الناس ان
يستوفوه بانفسهم حتى لا يضطرب
الامن وتسود الفوضى ولا ينصب كل
امرئ نفسه قاضيا ومنفذا الا في حالة
القتل العمد الذي يوجب القصاص
والاسلام اباح لامالي المقتول ان
يستوفوا القصاص بأيديهم في حضرة
ولي الامر.. وقال رئيس النيابة اننا
نعاتب اصحاب الفتاوى والاختلافات
الفقهية وتساءل كيف يقبل أعضاء
هيئة الدفاع ان يتهموا مسلما بالردة
ولا يستطيع ان يدافع عن نفسه
وتناول ملجاء في مناقرة د. فودة مع
علماء الاسلام وقال انه لم يرد انه كافر
او مرتد.. وقدم للمحكمة ما يفيد رد



المصدر : **الوفد**

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يولي ١٩٩٧

رفض التهامسات المتهمين في محاولة اغتيال الشريف إعدام ٥ إرهابيين شنقاً خلال أيام

رفضت لجنة القضاء العسكري أمس، التهامسات اعطاة للنظر في الأحكام الصادرة ضد المتهمين في محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام ثم أمس إعلان للحكم عليهم في السجن بقرار رفض الاعتامسات، ومن للنظر تنفيذ أحكام الاعام خلال الأيام القليلة القادمة. أشار مصدر مسئول بالقضاء العسكري، إلى أن الأحكام الصادرة ضد المتهمين أصبحت نهائية وواجهة للنظر بعد رفض الاعتامسات وكانت المحكمة العسكرية قد أصدرت حكماً في القضية محاولة اغتيال «الشريف» يوم ٢٧ مايو الماضي، وللهم فيها ١٤ من ٤ ماريون قضت المحكمة بإعدام ٦ متهمين، وهم: مصطفى حسن حمزة «هارب»، وحسن رمضان شلقاني وأبراهيم سيد العلي أحمد علي وأحمد حسين الحسيني وطارق عبد الرزق حسن ونشرف السيد إبراهيم كما قضت المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة للمتهمين حسن محمد السيد وأحمد محمد أحمد السيد وقضت بالأشغال الشاقة عشر سنوات علي اللهم حسام محمود عبد اللطيف. كما قضت المحكمة ببراءة المتهم أحمد محمود صديق خمبسي وعلي مرزوق أحمد عبد العال ورفضت المحكمة البهوا، نظر دعوي ٣ متهمين هاربين لرقعها بغير الطريق الذي جده القانون، وورود أسماهم الأولي فقط في اعتراعات باقي المتهمين بون تحديد لباقي أسماهم أو شخصياتهم. وكان صفوت الشريف وزير الإعلام قد تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة عندما أطلق عليه

لجنة للنظر يوم ٢٠ أبريل الماضي أثناء خروجه بسيارته من منزله. أسفر الحادث عن إصابة سائق الوزير وحارسه الخاص بإصابات مختلفة وتمكنت أجهزة الأمن بعد ٤ أيام من إحداث من ضبط اللجنة بإحدى الشقق المروشة بمدينة الناصرة. وتقرر إحالتهم إلى المحكمة العسكرية العليا



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢ للنشر والذخ مات الصحفية والمعلومات

مصر: رفض التماسات المتهمين في محاولة اغتيال الشريفة اشتباك في سوهاج وضبط اسلحة ومتفجرات في كفر الشيخ والاسماعيلية

□ القاهرة، اسوان - الحياة:

■ رفضت ادارة القضاء العسكري المصري أمس التماسات اعادة النظر المقدمة من المحكوم عليهم في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام.

وصرح مصدر مسؤول في القضاء العسكري بأنه لم أمس إعلام المحكوم عليهم بقرار رفض التماسات، وأوضح أنه «يرفض التماسات، أصبحت الاحكام الصادرة ضد المتهمين نهائية وواجبة التنفيذ».

ويتوقع أن يتم تنفيذ حكم الاعدام شنقاً في المتهمين في هذه القضية خلال الأيام القليلة المقبلة.

وكانت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة أصدرت حكمها في القضية في جلستها برئاسة اللواء احمد عبدالله حسن يوم ٢٧ ايار (مايو) الماضي، والتهم فيها ١٤ متهماً منهم اربعة قارون وقضت باعدام ستة متهمين هم: مصطفى حسن حمزة (قار) وحسن رمضان شلقاني وابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسيني وطارق عبدالرازق حسن واشرف السيد ابراهيم.

كما قضت المحكمة بالإشغال الشاقة المؤبدة لاثنتين من المتهمين هما حسن محمد محمد السيد واحمد محمد احمد السيد، وبالإشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لمتهم حسام محمود عبداللطيف، وببراءة اثنين من المتهمين الجبوسين هما احمد محمد صديق خميس وعلي مرزوق احمد عبدالعال، كما قضت بعدم قبول النظر في دعوى ثلاثة متهمين هاربين هم اشرف ومصطفى وأديس لرفعها بطريقة غير قانونية.

ولورود اسمائهم الاولى مسقط في اعتراضات باقي المتهمين.

وأطلق متطرفون النار أمس على شرطي في محافظة اسوان واصابوه بجروح خطيرة نقل على الرها إلى المستشفى وتمكنوا من الفرار قبل أن تتمكن الشرطة من القبض عليهم.

وقال مصدر أممي لـ «الحياة»، إن الشرطي ويدعى فايز جمعة كان يسير في أحد شوارع مدينة ادفو التابعة لاسوان ولوجئ بثلاثة اشخاص يطلقون عليه النار من بنادق اليد كانت في حوزتهم فاصابوه في أنحاء مفرقة من جسده ولان بالفرار.

وانهم اعضاء الجناح العسكري للجماعات الاسلامية بتنفيذ الهجوم وقال ان قوات الامن حاصرت المنطقة وبدأت مطاردة الجناة في المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة مشيراً إلى أنه تم توقيف ١٠ اشخاص يشتبه في تورطهم في الحادث بدأت معهم السلطات المختصة التحقيقات من جهة أخرى أمر النائب العام المصري بأحالة ٥ من اعضاء والجماعة الاسلامية، في سوهاج على محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) لالتهامهم بإطلاق النار على نقطة شرطة قرية سلامون التابعة لمدينة طما في آذار (مارس) الماضي ما أدى إلى مقتل الرقيب ابو الفضل محمد عيسى واصابة الجندي حارث مسعود على أن تتم محاكمتهم أمام إحدى بوالتر محكمة استئناف اسيوط.



المصدر : الحياة

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

نيابة أمن الدولة العليا وأعضاء هيئة الدفاع عنهما.

كما ستجري مواجهة المتهمين في بداية المحاكمة بأمر الإحالة الصابر ضدهما الذي يتضمن الاتهامات الموجهة ضدهما وهي «الاتفاق الجنائي على ارتكاب جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد والشروع فيه والسرقة بالإكراه ليلاً وحيازة وإحراز أسلحة ونخائر ومتفجرات من دون ترخيص والتزوير في أوراق رسمية وقتل أحد رجال الشرطة من فرقة مكافحة الإرهاب الدولي في وزارة الداخلية وتشكيل منظمة سرية تسعى إلى قلب نظام الحكم بالقوة».

واستبعدت مصادر قضائية حالة قادة هذا التنظيم إلى المدعي العام العسكري لحاكمتهما لكون الإجراءات القانونية والقضائية التي اتخذت ضدهما خلال اليومين الماضيين هي من الأمور المنتمية للمحاكمة السابقة لهما التي زاولتها محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ).

وأضافت المصادر القضائية لـ «الحياة» أن كلاً من الصفتي وأبو العلا اعترفوا أمام نيابة أمن الدولة العليا بقيام قيام الصفتي بعلاج المصابين من أعضاء التنظيم الذين جرحوا في أثناء محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية السابق وسرقة إحدى للسيارات من منطقة مصر الجديدة بالإكراه ليلاً، وشراء سلاح آلي بمبلغ ٤ آلاف جنيه لاستخدامه في عمليات جديدة، كما اعترفوا بإرسال خطابات تهديد بالقتل إلى بعض المسؤولين والكتاب والفنانين ومطالبتهم بالكف عن مهاجمة أعضاء الجماعات الدينية.

وبالسفر إلى ليبيا في محاولة للهروب للخارج والالتقاء ببعض عناصر التنظيم في دول عدة منها أفغانستان.

بعد عودتهم من مأمورية فجر امس.

وقال مدير مباحث قنا لـ «الحياة» أن السيارة كانت عائدة من قرية الحجيرات بعد قيام قوات الشرطة بتأمين نفي المتطرفين السبعة الذين اعدموا يوم الخميس الماضي تنفيذاً لحكم المحكمة العسكرية.

وفي الاسماعيلية تمكنت قوات الأمن من العثور على ٦ آلاف صاعق تفجير و٥٧٧ طلقة و٢٢ بندقية اليد و١٦ مسدساً في حملة قامت بها على الشقق المفروشة. وقال اللواء عطية محمود عطية مدير الأمن لـ «الحياة» أنه عثر على هذه الأسلحة في «شقق متطرفين كانوا يستعدون لتنفيذ عمليات إرهابية في منطقة القناة».

وفي محافظة كفر الشيخ في الدلتا ضبطت قوات الأمن امس مصنعاً للأسلحة في مدينة مطوبس يملكه أحد المزارعين. وقال اللواء أحمد صابق مدير الأمن لـ «الحياة» أنه تم العثور على خمس بنادق اليد وعشرة مسدسات في مصنع المزارع، الذي اعترف ببيع هذه الأسلحة إلى المتطرفين وحقق ثروة كبيرة.

من جهة أخرى علمت «الحياة» من مصادر قضائية مطلعة أنه تجري الاستعدادات حالياً لاعادة محاكمة مجدي زينهم الصفتي قائد تنظيم «الناجون من النار» وعبدالله أبو العلا عضو التنظيم وذلك بعد انتهاء التحقيقات معهما التي استغرقت أكثر من ٢٠ ساعة متصلة بإشراف ياسر رفاعي رئيس النيابة.

ونكرت المصادر أن من المقرر أن تستغرق عملية إعادة المحاكمة اسبوعاً يجري خلاله تحديد إحدى دوائر محاكم أمن الدولة العليا (طوارئ) لبدء عملية المحاكمة من جديد.

حضورياً وسيتم ضمن تلك الإجراءات تشكيل إحدى الدوائر لمحاكمة المتهمين المشار إليهما في حضور ممثلين عن

وشمل قرار الإحالة الذي أعدته نيابة أمن الدولة العليا المتهمين نجيب عبدالرحمن سالم (مدرس) ومحمد فوزي عبدالعظيم (طالب) ومحمود مصطفى سليمان (طالب) والسيد مقبول فهمي (طالب) وعلي أحمد علي (حاصل على دبلوم تجارة ولا يعمل).

وتضمن القرار «أن المتهمين هاجموا في آذار (مارس) الماضي مركز الشرطة بالأسلحة التي جهزت لهم، وقتلوا أحد أفراد المركز، في إطار المخطط الذي وضعه قادة الجماعة الإسلامية في طما بتعقب رجال الأمن، وبعد تنفيذهم الجريمة أخفوا الأسلحة والنخيرة داخل مسجد الشهيد حسني بنوي في قرية سلامون».

على الصعيد الأمني شهدت مدينة طهطا سوهاج معركة بين قوات الأمن ومجموعة من المتطرفين ولم تسجل إصابات وتمكن المتطرفون من الفرار.

وقال مصدر أمني لـ «الحياة» أن معلومات وصلت إلى الرائد أشرف حلمي رئيس مباحث مركز طهطا بوجود أشخاص مجهولين داخل إحدى الشقق المفروشة في المساكن الشعبية في المدينة، والتي سبق ضبط المتهمين بقتل مخبر شرطة أسنا بها من قبل فانتقلت قوات الأمن لتفتيش الشقة، واكتشفت وجود مجموعة من المتطرفين فيها.

وأشار المصدر إلى أن التحقيقات أفادت أن صاحب الشقة يدعى محمد عيد العزيز (مدرس) فار وتم العثور على بطاقة شخصية باسم ناصر محمود عطية من مدينة البداري في أسيوط داخل الشقة، وأمر وكيل نيابة طهطا بالقبض على الجناة.

وفي قنا أصيب ٤ ضابط و٢٢ جندياً بجروح اثر انقلاب سيارة تابعة لقوات الأمن المركزي كانت نقلهم



الجمهورية

المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

احالة قتل رقيب الشرطة بسوهاج لحكمة أمن الدولة النيلبة العامة تطالب بإعدام التهمين الخمسة

كتب - السيد المعبدى:

وافق المستشار رجاء العريى النائب العام على احالة مدرس و٤ متهمين آخرين الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» بدائرة استئناف اسيوط لمحاكمتهم بجرائم الاتفاق الجنائى على قتل رقيب اول وجندى بنقطة مرور سلامون مركز طما فى سوهاج.

الارهابية «تنظيم الجهاد» والتي تدعو الى تكفير المجتمع واشاعة جو من الفوضى وقلب نظام الحكم بالقوة. وقال الجندى المصاحب حارس محروس ٢٤ سنة انه كان فى النقطة عندما فوجيء بوابل الرصاص وانه اصيب فى ساقه عندما حاول انقاذ الرقيب اول ابو الفضل.

وحدة مباحث طما: ان سبب الحادث هو تصعيد المواجهة بين افراد الجماعات الارهابية والشرطة لزعة الامن العام. وأشار الشاهد الثانى الرائد عبد الحميد صلاح الدين الضابط بمباحث أمن الدولة بسوهاج الى ان المتهمين ينتمون الى الجماعات

المتهمون هم: بخيت عبدالرحمن سالم «مدرس بمدرسة طما الثانوية الصناعية - ٤١ سنة» والطلاب فى نفس المدرسة محمد فوزى عبدالعظيم، محمود مصطفى سليمان، السيد مقبول فهمى اضافة الى على أحمد حاصل على دبلوم معهد الخدمة الاجتماعية. أشار امر احالة المتهمين بمعرفة هشام حمودة القائم بأعمال المحامى العام لتبابة أمن الدولة العليا واشراف المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الأول الى أن المتهمين اتفقوا على ارتكاب جنائيات القتل والعدو واستعمال العنف مع موظفين عموميين وقتل رجال نقطة مرور الشرطة.

وتضمن قرار الاتهام: ان المتهمين قتلوا فى ١١ مارس الماضى الرقيب اول ابو الفضل محمد عيسى عمدا مع سبق الاصرار والترصد كما شرعوا فى نفس الوقت فى قتل الجندى حارس محروس مسعود عمدا مع سبق الاصرار والترصد وذلك بعد اطلاق الرصاص على افراد الشرطة المعينين لحفظ الامن بالمنطقة.

واحرز المتهمون بغير ترخيص اسلحة نارية ونخاسر بقرص استخدامهما فى نشاط يخل بالامن والنظام العام.

وأشار قرار النيابة العامة الى ان الجرائم التى ارتكبها المتهمون تصل عقوبتها الى الاعدام.

وفى تحقيقات نيابة طما باشراف مصطفى ثابت رئيس النيابة قال الشاهد الاول محمود محمد ٣٤ سنة رئيس



المصدر : الحياة

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

النيابة تطالب باعدام عشرة متطرفين في قضية فرج فودة

وقاطع الدفاع والمتهمون ممثل النيابة واستشهدوا بشهادة الشيخ محمد الغزالي أمام المحكمة فرد رئيس النيابة قائلا: «ان أصحاب الفتاوى الذين يقررون بإباحة الدماء هم غير عابئين بما يحدث جراء فتواهم ويتجاهلون ان هناك اختلافات بين الفقهاء في هذا الامر وان الرد على الفكر يجب ان يكون بالفكر». واضاف ان هناك رايًا لعبد من العلماء ومنهم الدكتور يوسف القرضاوي نكره في كتاب «الحلال والحرام في الاسلام» مفاده «بانه لا يحل دم المسلم الا في ثلاث يحصلها ولي الامر وليس الافراد حتى لا تسود الفوضى ويجعل كل شخص من نفسه قاضيا».

وقدمت النيابة صورة صوتية الى هيئة المحكمة تحوي رأي الدكتور القرضاوي كما قدمت عددا من الكتب الدينية الأخرى تتضمن الراي نفسه.

وقال السيد هشام حمودة رئيس النيابة: «ان كان لنا ان نعاقب فنحن نعاقب أصحاب الفتاوى والاختلافات الفقهية وأعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين، فكيف يقبلون ان يتهم مسلم بالردة ولا يستطيع ان يدافع عن نفسه». وتناول ما جاء في مناظرة الدكتور فودة مع علماء الاسلام والتي جرت في معرض الكتاب الدولي العام الماضي وقال ان اراء فودة التي طرحها في المناظرة تؤكد انه شخص مسلم وناشد العلماء والمفكرين مواجهة الارهاب والتطرف».

ثم تناول رئيس النيابة وقائع الدعوى وعرض ما جاء في تقرير الطبيب الشرعي عن الحادث وقال ان تقرير العمل الجنائي اثبت ان البندقية التي ضبطت مع المتهم عبد الشافي رمضان هي المستخدمة في الحادث وان المتهم اعترف بان أعضاء التنظيم «مقتنعون بضرورة قتل من يخالفهم في الراي».

■ القاهرة - «الحياة» - طالبت نيابة أمن الدولة العليا في مصر أمس باعدام عشرة متطرفين بينين متهمين في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وترقيع أقصى العقوبة على ٢ متهمين آخرين.

وترافع السيد هشام حمودة رئيس النيابة في الجلسة التي عقدت أمس وتناول ظروف حادث الاغتيال الذي وقع قبل نحو عام وقال «ان يد الارهاب تحاول ان تطال كل انسان في مصر ولا تفرق بين مسؤول أو مواطن أو طفل بريء وتضرب بمعاول الهدم والتخريب في جميع أنحاء الوطن كما رد رهيب طاش عقله وصوابه لا يفرق بين الاطفال الأبرياء والعزل البسطاء والكتاب الذين لا يملكون سوى اقلامهم، فلم يردوا الراي بالراي والحجة بالحجة وواجهوا أصحاب الفكر والراي بالاسلحة النارية».

ووصف رئيس النيابة فودة بأنه «صاحب راي وفكر ولم يكن رئيسا لعصابة». وقال ان النيابة العامة هي ممثلة المجتمع «ولن تقف مكتوفة الايدي امام مؤامرات الارهاب، إذ لم تعد الظاهرة مجرد تهديد للدولة أو النظام الحاكم بل أصبحت تهدد المجتمع وهي حرب يشنها الارهابيون لا تقل ضراوة عن الحروب السابقة التي خاضتها مصر ضد اعدائها وربما كانت هذه الحرب أكثر خطورة لان الطرف الآخر فيها هم بعض أبناء مصر اختاروا التطرف والعنف مرة ضد رجال الأمن، ومرة ضد المدنيين العزل ومرة ثالثة ضد الكتاب والقيادات الفكرية».

وقال: «ان المجتمع شهد الآن حصاد عملهم مأساة اقتصادية وما نراه ليست جرائم فردية بل عنف منظم وظاهرة شاملة لو تركت لازدادت يوما بعد يوم وهددت مستقبل البلاد».



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٤ يوليو ١٩٧٢

في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة:

النيابية تطالب بتوقييع عقوبية الإعدام على المتهمين
الجناة لم ير اعدوا حادثة الدم القى نص عليها الاسلام



المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

طالبت النيابة أمن الدولة العليا بتوقيع عقوبة الإعدام على المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة وناشد هشام حمودة رئيس النيابة جموع المثقفين التصدي لهذه الشرذمة الضالة التي تحاول تخريب الوطن. جاء ذلك خلال المرافعة التي استمعت اليها محكمة أمن الدولة العليا طوارئ والتي عقدت برئاسة المستشار حسيب البطاراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة رئيس النيابة أمن الدولة وشريف عبد النبي وكيل أول النيابة.

في بداية الجلسة قدم ممثل النيابة رداً على الدفوع التي أثارها أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بشأن انتفاء ولاية المحكمة ثم ترفع رئيس نيابة أمن الدولة حيث نكر أن الإرهابيين كشفوا عن وجههم القبيح حين تسلموا بالأسلحة الآتية ليقتلوا بها أمام أصحاب الرأي والفكر وقال إن الأمة قد جازعت للحادث الأليم الذي راح ضحيته مفكر كبير هو الدكتور فرج فودة صاحب الرأي الحر والقلم الجريء.

وأضاف رئيس النيابة أن الإرهابيين أرادوا أن يعيدوا الناس إلى ظلمات الجهل وقاموا بدور «رب العباد» وقبضوا روح الرجل. ولم

يراعوا حرمة الدم التي ينص على حرمتها الإسلام وقال إن النيابة لن تسكت أمام هذه الظاهرة التي تهدد الشعب كله ولا تقل في ضراوتها عن ضراوة الحروب لأنها جرائم

منظمة.

كما قدم رئيس النيابة عدة صور ضوئية لبعض الكتب وبعض المقالات استند فيها إلى أن الكتاب

يرفضون الإرهاب ثم تساعل هشام حمودة: هل كتب على هذا البلد أن تروى أرضه بدماء الأبرياء؟ وناشد المجتمع أن يهب لمواجهة الإرهاب الأسود وخصص في مرافعته الدور الهام لأصحاب الأقلام والمثقفين مؤكداً أن صوت الإرهاب ضعيف وطلقاته واهية ولا حكم في النهاية إلا للقانون. ثم شرح كيفية الاتفاق الجنائي وارتاب المتهمين جنابات القتل العمد والشروع فيه ومن المقرر أن تستعمل صباح اليوم هيئة المحكمة مرافعة النيابة حيث يتراجع شريف عبد النبي وكيل النيابة. وكانت هيئة المحكمة قد عقدت جلساتها في الساعة العاشرة والنصف من صباح أمس حيث أثبت أمين السر حضور المتهمين عدا المتهمين الهاربين ثم قدم رئيس النيابة الأحرار التي تتضمن السلاح الذي استخدمه المتهم الأول عبد الشافي رمضان وبعض الطلقات التي عثر عليها أثناء القبض عليه وقد انكر المتهمون حيازتهم للسلاح والنخائر!!



الأخضر

المصدر :

١٤١٢ هـ ١٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

النيابة في قضية فرج فودة : المتهمون استنظروا حب البطولة والسلطة قتل المسلم يتساوى مع الشرك بالله

كتب عادل معوض

النيابة الجرائم التي تضمنتها تهمة الاتفاق الجنائي بين المتهمين وتناول اقوال الشهود كما تناول أدلة تهمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد والتي شملت تدبير الأسلحة والنخائر وقيام المتهمين بمراقبة المجرى عليه ورصد تحركاته ..

ترافع شريف عبد النبي رئيس النيابة وقال اننا امام قضية تعتبر حلقة جديدة في سلسلة الجرائم التي ارتكبت باسم الاسلام وانها قضية اصحاب

فكر مبتور تملك منهم شيطانهم فارغز اليهم ان القتل مباح والسرقه حلال وتكفير الناس والحكام أمر ميسور .. واضاف ان هؤلاء المتهمين القتلة ادعوا ان الله اصطفاهم دون عباده وقال ان المتهمين في القضية هم خليط من فئات الشعب تفاوتت اعمارهم ووظائفهم جلسوا جميعا على مائدة الجريمة ومنهم محامون وقفوا في ساحات القضاء ينشدون العدل وهم جميعا ارتدوا قناع الاسلام واستقلوا القانون الذي درسه في تنفيذ مخططاتهم الاجرامى المعادى للمجتمع .

كما تناول رئيس النيابة تهمة التزوير والتزييف وتقليد الاختام وحيازة الأسلحة والنخائر واستعراض تهمة للتستر والايواء ودلل على التهم من واقع القضية .

استكملت نيابة أمن الدولة العليا مرافعاتها في قضية اغتيال فرج فودة .. ترافع هشام حمودة رئيس النيابة وقال ان الله سبحانه وتعالى قد نهى عن قتل المؤمن والمسلمين الا بالحق وقال ان قتل المسلم يتساوى مع الشرك بالله .. فكيف لهؤلاء القتلة ان يحلوا دماء مسلم ينطق بالشهادتين .. وترافع شريف عبد النبي رئيس النيابة وقال اننا امام قضية نفر من الخارجين استهواهم حب البطولة والسلطة فظنوا ان اراقة الدماء هي سلاحها والعبث بالقوانين هو سبيلها وادعوا زورا ان الاسلام يبيح لهم وهو منهم براء . وقررت المحكمة التأجيل لجلسة اليوم لاستمرار مرافعة النيابة .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر بعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيدة الجوهري بحضور هشام حمودة وشريف عبد النبي رئيس النيابة بأمانة سر ماهر حستين وحسن موسى .

واصل هشام حمودة رئيس النيابة مرافعته وقال ان الانسان هو خليفة الله في الارض فلا بد ان يكون جديرا بالحماية ولا حماية اذا اعتدى الافراد بعضهم على بعض .. استعرض رئيس



المصدر : **الأمل**

للنشر والتوزيع : **مات الصحفية والمعلو مات**

التاريخ : **٤ : يوليو ١٩٩٢**

تنفيذ احكام الاعدام في قضية وزير الاعلام في خلال ساعات

علمت ، الامال ، ان احكام الاعدام وكالة الاحكام الاخرى
الصادرة ضد الستة الذين لبيتوا في القضية المعروفة باسم محاولة
اغتيال وزير الاعلام . سيتم تنفيذها خلال ساعات . وتشمل
الاعدامات في تلك الاحكام مصطفى حمزة وحسن شلقاني وابراهيم
سيد عبدالعل واحمد حسين الحسيني وطارق عبدالرازق حسن
واشرف السيد ابراهيم .

الأخبار

المصدر :



١٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

النيابة في قضية فرج فوده :

المتهمون اسدروا دماء الابرياء

كتبت جيهان فهم

الفتوى بالازهر .. وامرت النيابة
باحضار المتهم اشرف السيد (محكوم
عليه بالاعدام) لحضور الجلسات ..
عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد
عبد الحميد البحر وعضوية
المستشارين حسيب البطراوي والسيد
الجوهري بحضور هشام حمودة
وشريف عبدالنبي رئيس النيابة بامانة
سر جاهر حسنين وحسن موسى .

والبلد الذي احيل امنه الى خوف
وطمانيته الى ذعر .. وليكن حكم
الحكمة العادل اقوى واشد من صوت
طلقات الرصاص التي اطلقها المتهمون
على الابرياء من ابناء مصر .. وقررت
المحكمة التأجيل لجلسة اول اغسطس
لسماع مرافعة الدفاع مع استمرار
حبس المتهمين .. كما صرحت للدفاع
باعلان الشيخ عطية صقر رئيس لجنة

انتهت امس النيابة من مرافعتها في
قضية اغتيال د . فرج فودة .. طالب
شريف عبدالنبي رئيس النيابة بتطبيق
اقصى عقوبة للسجين لاربعة متهمين
لارتكابهم جرائم الايواء والتستر
والسرقة .. وناشدت النيابة المحكمة في
نهاية المرافعة ان تتذكر وهي تصدر
حكمها العادل دماء الابرياء التي
اهدمت والاموال التي استولت ..



المصدر : الحياة

١٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

القاهرة تستغرب موقف الخرطوم من عبدالرحمن مصر : استعدادات لاعدام ٥ في محاولة اغتيال الشريف

□ القاهرة - «الحياة»

■ علمت «الحياة» ان السلطات المصرية باشرت أمس استعدادات لتنفيذ حكم الاعدام خلال الايام القليلة المقبلة في خمسة متطرفين ينتمون الى «الجماعة الاسلامية» كانت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة اصدرت في حقهم احكاماً بالاعدام في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بعد رفض التماسات قدمها المحكوم عليهم لتخفيف الاحكام او اعادة النظر فيها.

وقالت مصادر قضائية لـ «الحياة» ان الحكم سينفذ في غرفة الاعدام الرئيسية في سجن الاستئناف وسط القاهرة في حضور مندوب عن النيابة العسكرية ومندوب عن مصلحة السجون حيث ستتم قراءة منطوق الحكم وقرار رفض التماسات، والمتطرفون الخمسة هم: حسن رمضان شلقاني وابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسيني وطارق عبدالرازق حسن واشرف سيد ابراهيم.

ويذكر ان حكماً غيابياً بالاعدام صدر في القضية نفسها في حق عضو «الجماعة الاسلامية» مصطفى حمزة «الفار» في باكستان. كما اصدرت المحكمة العسكرية في الاسكندرية حكماً بالاعدام في حق حمزة في قضية «العائدون من افغانستان».

واشارت هذه المصادر الى ان اشرف السيد ابراهيم متهم ايضاً في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة والتي تنظر فيها حالياً محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ).

استفراغ

من جهة اخرى ابنت دوائر دبلوماسيه مصريه استفراغها تصريحات سودانية عن استعداد السودان للبحث في وضع الدكتور عمر عبدالرحمن زعيم الجماعة الاسلامية في مصر في حال تقديمه طلباً للجوء السياسي الى السودان.

واشارت تلك الدوائر الى ان التصريحات السودانية «تتناهى مع الاتجاه الى تحسين العلاقات بين البلدين في

اعقاب القمة المصرية - السودانية التي عقدت في القاهرة آخر الشهر الماضي».

وذكرت ان السودان «يعلم جيداً ان مصر قنعت طلباً رسمياً الى السلطات الاميركية لتسليم عبدالرحمن» وان ما نشر منسوباً الى مدير الادارة السياسية في الخارجية السودانية السيد مهدي ابراهيم «يشجع عبدالرحمن على طلب حق اللجوء السياسي على رغم انه اعلن انه لن يلجأ الى السودان حتى لا يجرح المسؤولين فيه».

واكد مصدر في السفارة السودانية في القاهرة ان عبدالرحمن لم يتقدم بأي طلب للجوء السياسي الى السودان الا ان المصدر اضاف: «ان من حق السودان ان ينظر في طلب من يريد اللجوء السياسي في اطار للقوانين المعمول بها» مشيراً الى ان ذلك «لن يؤثر على العلاقات المصرية - السودانية فهو شأن داخلي يخص السودان وحده».

ومن جهته قال السيد منتصر الزيات محامي عبدالرحمن لـ «الحياة» ان اعلان السودان استعداده للبحث في طلب زعيم «الجماعة الاسلامية» للجوء السياسي في حال تقديمه به «هو امر سيكون محل تقدير الدكتور عبدالرحمن» وراى ان «الموقف السوداني بيد ما كان يخشاه عبدالرحمن لجهة عدم احراج المسؤولين السودانيين» ووضح الزيات انه في حال توجه عبدالرحمن الى السودان فان اقامته هناك «ستكون مؤقتة» وسيكون السودان «محطة قبل الانتقال الى مكان آخر».

ونفى ما تردد عن عرض افغانستان استقبال عبدالرحمن، وقال ان الاوضاع في افغانستان والخلافات بين قادة المجاهدين لا تسمح له بالنهاب الى هناك.

من جهة اخرى قررت محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) في القاهرة امس تأجيل النظر في قضية اغتيال الدكتور فودة الى جلسة يوم اول آب (اغسطس) المقبل. ووافقت المحكمة على طلب الدفاع استدعاء الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى في الازهر لسماع شهادته.



المصدر : **الأمر**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ ربيع ١٩٩٢

حسين وقت القصص العادل

**تنفيذ حكم الاعدام شنقا في ٥ متهمين في قضية محاولة اغتيال وزير الاعلام
الارهابيون حاولوا اغتيال الوزير وأصابوا حارسه وسائقه
وفجروا عبوات ناسفة في العتبة وميدان التحرير والهرم**

خلال ساعات يجرى تنفيذ حكم الاعدام في خمسة من المحكوم عليهم في قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام والقضايا المرتبطة بها، والخاصة بتفجير الأتوبيسات السياحية في ميدان التحرير، ووضع عبوة ناسفة أسفل إحدى سيارات الشرطة بميدان العتبة والذي راح ضحيته أحد الضباط وعدد من المدنيين، والقاء قنبلة يدوية على أحد الأتوبيسات السياحية بمنطقة الهرم وبالقرب من الطالبة، ووضع عبوة ناسفة في الهرم الأوسط وغيرها من الجرائم التي أسفرت عن استشهاد عدد من الأبرياء مواطنين وسياحا جانب ورجال شرطة كانوا يؤدون واجبه في تأمين حياة المواطنين وعدد من المنشآت الحيوية.

حقيقي

حسين فتح الله عبد الحميد شعير

ارهابية مسلحة الهدف منها ضرب الاستقرار والسياحة، واغتيال عدد من الشخصيات السياسية منهم وزير الاعلام الذي خاب هدفهم بقتله لسبب لا دخل لهم فيه، وهو انحراف السائق بسيارة وزير الاعلام عن المسار المحدد له واحتماء الوزير بأسفل السيارة ومدارسته بعد ذلك بالعلاج. كما دعت هذه الجماعة الى قلب نظام الحكم والعمل على تلك بالقوة، وتعطيل الدستور والقوانين والاضراب بالسلام الاجتماعي، وفي سبيل ذلك كفروا الحاكم ودعوا الى الخروج عليه وحازوا كميات من الاسلحة والنخيرة والمواد المتفجرة ورصدوا شخصيات مطلوبا اغتيالها، كما

والغريب انه في زحمة الاحداث ينسى او يتناسى بعض اصحاب الهوى والمستفيدين من ضرب الاستقرار والامن في مصر ما قام به هؤلاء الذين خانوا الشعب وقتلوا رجاله ونساءه واطفاله وما اقترفته ايديهم الاثمة من جرم فيتشككون في نزاهة المحكمة التي اصدرت عليهم احكام الاعدام بدعوى ان القضية هي محاولة اغتيال، وتقع في دائرة الشروع في القتل، متناسين ان الثابت في اعترافات المتهمين أمام النيابة قيامهم ببعض الحوادث التي نجم عنها استشهاد واصابة مواطنين ابرياء.

فهؤلاء المتهمون انضموا الى جماعة أسست على غير القانون، وشاركوا في التخطيط وتنفيذ عمليات



المصدر : **الأمر**

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات



● سامح وسهام نجلا الشهيد سمير منصور الذي لن يراهما مرة أخرى.

الكبير، كان بالرفقة التي فحست بها القنبلة مجموعة من رجال الدفاع المدني والحريق، منهم الرائد سمير فوزي والعقيد عادل والرائد محمد عبدالنعم عبد الرزاق والعقيد وجيه شفيق والرائد أشرف فكري.. وحدث الانفجار ويتذكر الرائد سمير فوزي: «فوجئت بالباب يطير من مكانه وأصابني في وجهي ومعه أجزاء من الحوائط.. لم أسمع سوى صوت المقدم صلاح بنادي «سلم يدوي» حيث أنزلنا من خلف المبنى.. أصيب العقيد عادل بصروق في الوجه، ونقل إلى مستشفى الشرطة بالعجوزة».

وبالمناسبة.. بعد ساعات من رواية الرائد سمير للحادث فارق الحياة.. مات شهيدا بمستشفى أحمد ماهر وأصيب الرائد محمد عبدالنعم بحروق في الوجه والعينين وأصبح مهيدا بفقد البصر وأصيب أيضا بتهتك في اليدين وبترت إحدى ساقيه.

ولنا ان نتصور ماذا كان يمكن ان يحدث لو ان القنبلة التي القيت على الأتوبيس السياحي في الطالبة، والعبوات الناسفة التي وضعت أسفل الأتوبيسات السياحية بميدان التحرير، والقنبلة الموقوتة التي انفجرت في الهرم الأوسط قد أحدثت ما خطط له الإرهابيون من إحداث تدمير وأصابة سياح ومواطنين، وأحداث حالة من الهلع والخوف، مما يمس استقرار وأمن وسلامة المواطن فوق أرضه وفي رحاب وطنه.

كانوا يريدون بفخاخهم القاتلة ترويع المجتمع وقتل الآلاف من الأبرياء.

قاموا باستئجار العديد من المساكن بمحطات مزورة واستخدموها في إخفاء القائمين بالعمليات الإرهابية وكان من شأن التدابير أن تكون وسيلتهم للقيام بعمليات إرهابية تحقق لهم.. أو هكذا تصوروا.. أهدافهم الخاصة بقلب نظام الحكم وضرب السياحة والاستقرار والأمن العام وتعطيل الدستور.

وقد شملت القضية ١٤ متهما حكم على ٦ منهم بالإعدام شتقا أحدهم ما زال هاربا بالأشغال الشاقة المؤبدة على ٢ ومتهم واحد وبالأشغال الشاقة ١٠ سنوات، وبرات المحكمة ساحة اثنين من المتهمين وقضت بعدم قبول الدعوى الجنائية لثلاثة متهمين.

ان ما قام به هؤلاء الإرهابيون من حوادث إجرامية يثير لدى الجميع احساس بالمرارة والألم ومشاعر الحزن العميق الذي أصاب أهالي وعائلات الشهداء الأبرياء الذين راحوا ضحية عمل إجرامي خسيس بون أي نيب اقترفوه سوى مرورهم بشارع أو ميدان وضع فيه القنبلة عبوة الناسفة، أو القوا عليه قنبلة لا ترحم شيئا أو حتى طفلا رضيعا.. تعالوا بنا نتصفح كتابهم الأسود..

بعد ساعات من اصابة سائق سيارة وزير الاعلام جلست والدته حسنية محمد جمعة على سرير مجاور له وقد تحجرت الدموع في عينيها من هول الفرع على قلعة كبدتها.. وقالت: أنا ابني معه ساح، قلبي انقبض عليه وكان هيروح مني في شربة مياه وما أعرفش ليه؟ وأضافت: تقتلوا اللي طالع على قلعة عيشه هو وعياله؟ دا ربنا قال الرحمة، ورجب واللي معاه مش وحشين ازاى يقولوا الكلام ده وازاى واحد يربى نقتله ويقتل.

أم رجب جاءت من المنيا إلى المطرية وهي التي لم تغادر منزلها منذ عشرين عاما وأكثر، انكفات تربي أبنائها، ولا تدري إن كان عمرها ٦٥ سنة أو ٦٠ سنة، وهي أم رأت بعينيها بنطلون أبنها وقد احترقه الرصاص ومزق جسده وأسأل دمه.

تقول: باريت اللي ضرب ابني بيحي يشوف حالتي وهو ما يضربش ثاقي.

في حادث انفجار العبوة الناسفة بمعنى المطافئ بالعنتية بعد نقلها من الميدان خوفا من اصابة اعداد كبيرة من المواطنين الذين يزحم بهم الميدان



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

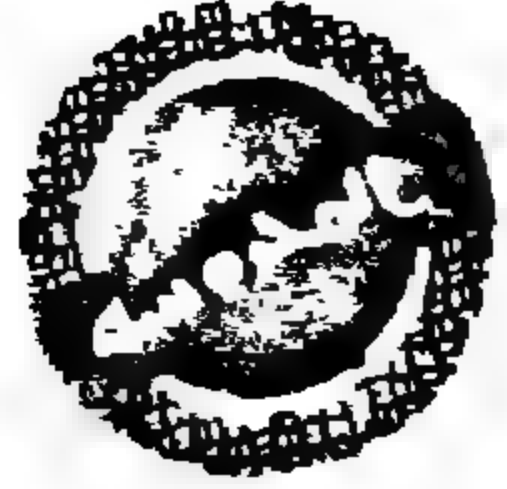
للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

الشعب

أقوال ومشاعر السبعة الخدين

نقد فيهم الإعدام في قضيتة السبيلية

عاشت «الشعب» ولما إعدام السبعة المتهمين في قضية ضرب السياحة.. وسجلت كلماتهم التي نطقوا بها في مواجهة حبل المشنقة.. ولا يسع من يرى لسان هؤلاء الشباب ويلمس إيمانهم عند أشد المواقف قسوة على النفس، إلا أن يأسى على حال الأمة التي أصبحت أبنائها يترصصون ببعضهم بعضاً فيقتلون ويقتلون بدل أن تتكاتف الأيدي للبناء والتعمير.. ومن داخل السجن كان هذا التقرير:



المصدر :

١٦ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

تنفيذ حكم الإعدام في السجون المصرية له مراسم محددة، ومن ذلك الحرص على إخفاء موعد التنفيذ حتى لا يتهاى المحكوم عليه للمقاومة أو أن يقتل نفسه أو ينهار عصبيا، ولهذا فإنه لا يعلم بموعد التنفيذ إلا في السادسة صباحا حين يقتحم عليه جلاو السجون غرفته فيقيّدونه قبل أن يفيق من نومه ثم يقتادونه إلى غرفة الإعدام وغالبا ما يكون محمولا.

هذا مع المجرمين والسفاحين.. أما إذا كان التنفيذ متعلقا بالشباب المسلم فإن الأمر يتغير كثيرا فهناك حرص كبير على أن تبلغهم أخبار التنفيذ قبلها بفترة طويلة.. وليس ما نشر بتاريخ ٧/٩ عن أن تنفيذ أحكام الإعدام في قضية صفوت الشريف سيكون في أواخر يوليو أو أول أغسطس بعيدا عن ذلك.. فما هو السر الكامن وراء ذلك الإعلان المبكر.. إن الدولة بكل أجهزتها وسلطاتها تسعى إلى ترويع هؤلاء الشباب فربما أعلنوا إيمانهم بالنظام الحاكم وكفّروهم بعقيدتهم، ولو قبل التنفيذ بدقائق.

فهل حدث ما أرادوه عند تنفيذ الحكم في آخر ضحايا المحاكم العسكرية، برغم أنهم تعرضوا لأطول فترة انتظار في تاريخ مصلحة السجون، حيث بدأت مراسم التنفيذ في الساعة الثانية قبل الفجر وانتهت قرابة العاشرة قبل الظهر؟

وللتعرف على تلك الملحمة كان ولا بد من التأمل في الدقائق الأخيرة التي مر بها الرجال السبعة قبل أن ينفذ الحكم بهم.

وصلت عربيات الترحيلات ترافقها قوات هائلة من الأمن المركزي وقوات مكافحة الإرهاب إلى سجن ليمان طره في الساعة الثانية والنصف قبل الفجر، وعلى الفور توجهت قوة السجون لإخراجهم من العنبر بعد أن تم فصل التيار الكهربائي عن العنبر كله، وذلك حتى لا يستخدم أحد كهرباء الزنزانة في إيذاء القوات. ولما شعر النزلاء بذلك قام عبد الحميد الزمقان مخاطبا قائد القوة طالبا منه إعادة الكهرباء وفتح الزنازين قائلا له: هذه هي الساعة التي كنا ننتظرها منذ زمن بعيد..

وبالفعل شعر قائد القوة بصديق اللهجة، فأعاد التيار الكهربائي وتم فتح الزنزانة الأولى وكان بها أشرف سعيد (١٨ سنة) فبادرهم بالتكبير بكل ثقة وأطمئنان حتى خرج من زنزانته وهو يكبر وكأنما يزف إلى عرسه، ثم وجه خطابه إلى إخوانه وهم بزنازاتهم قائلا:

«هذه هي الساعة التي كنا ننتظرها، جاء اليوم الذي كنا نتمناه فأقبلوا على الله وأحسنوا البيعة». ثم أرفف قائلا:

«هنيئا لكم جوار حمزة وجعفر». واستمر حديثه إليهم قرابة خمس دقائق - ثم هدأت نفسه وهو يستكثر عليها أن تطأ الجنة وأن يتزوج من الحور العين، ويتعجل تلك الساعة، ثم بشر إخوانه بقوله - صلى الله عليه وسلم - «إذا سقط الشهيد ابتدرته زوجته من الحور العين».. ثم سلم على كل الضباط القادمين لسوقه إلى حبل المشنقة وضباط السجن قائلا لهم:

«إنه ليس بيننا وبينكم أي عداة شخصية، وإنما القضية بيننا هي أنكم تعظمون الطاغوت من دون الله، وتناصرون الطاغوت وأوليائه على أولياء الله، ونحن لا نريد سوى الإسلام وتحكيم شريعته».

ثم سلم على كل السجناء الجنائيين في زنزاناتهم.. وتم تقييده بعد ذلك بالحديد استعدادا لترحيله إلى سجن الاستئناف، حيث يتم التنفيذ.

وجاء الدور بعد ذلك على عبد الحميد الزمقان (٢٦ سنة) فإذا به يبدأ بتوزيع الشيكولاته على جميع السجناء بالعنبر ابتهاجا بتلك المناسبة. وخرج بقية النزلاء بعد ذلك من زنزاناتهم بنفس الطريقة التي تعبر عن قلوب مطمئنة إلى قدر الله مستبشرة بلقائه، وتم تقييدهم جميعا وانطلق موكب الشهداء في مقدمتهم أشرف سعيد وهو يهتف: «لا إله إلا الله.. عليها نحيا.. وعليها نموت..» وفي سبيلها نجاحه.. وعليها تلقى الله.. لا إله إلا الله..

كان أشرف سعيد قد بلغت سعادتته منتهاها فقال لإخوانه: «والله إن صدري يتسع والسعادة تتزايد داخله بشكل لا أستطيع وصفه».

ذهبوا وقد تركوا خلفهم قصاصات حمراء انتزعوها من ملابس الإعدام سجلوا عليها عبارات الثبات على الحق واسترخاض كل شيء في سبيل الدين.

قال أشرف سعيد:

«ليس النصر أو النجاة أن ينجو الرجل من طلقة، أو من حبل المشنقة، ولكن النصر هو نصر العقيدة».

كتب عبد الهادي الصغير

(١٩ سنة) موصيا أهله:

«أهل الكرام: أوصيكم بتقوى الله وعليكم الصبر على قرأني ولتحمدا لله على أنه أخرج من صلبكم رجلا يجاهد في سبيل إعلاء كلمة الله في أرضه»..

ثم يقول مذكرا أحكام اليوم:

«أيها الحاكم إن يدوم لك ملك هذه الدنيا إنك مهما تفعل فلن تستطيع القضاء على الحركة الإسلامية، لأن الله حافظ دينه.. أيها الحاكم: خذها منا كلمة بصوت مرتفع: (فأقض ما أنت قاض إنما تقضى هذه الحياة الدنيا). ولا تقول فيك سوى ما أمرنا الله به (حسبنا الله ونعم الوكيل)».

بسطاوي عبد المجيد أبو المجد

(٢١ سنة):

«أمر المؤمن كله خير إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له».

سعد أمين (٢٦ سنة):

«نحن فداء هذا الدين».

أحمد رضوان (٢١ سنة):

«أسألو الله أن يعجل لي بتنفيذ الحكم فإنها فرصة للشهادة كنت أنتظرها».

دراوي محمد إبراهيم (١٩ سنة):

«كان يقول: «إلى الجنة إن شاء الله».

ومن كلمات أشرف سعيد:

«لولا أن الرقص حرام لرقصت طربا من شدة سعادتني».



١٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخذ

مبارك رفض التماسات قضية صفوات الشريف. والاعداد يتم بالمخالفة للقانون والدستور

تضارب تفتيشات المدعى العسكري يكشف محاولات تثقيق القضايا الجنائية

١- كتب عماد معجوبيا:
٢- أمرت المحكمة العسكرية
٣- أسلم ١٠٠ متهمين على ذمة
٤- القضية ١٢٣ المعروفة باسم
٥- «ملاحق الجهاد»، وكانت
٦- «تحقيقات نيابة أمن الدولة
٧- العليا قد أثبتت في معاضرها
٨- الأسباب الواضحة في
٩- التهمين من شدة التعذيب
١٠- الذي أكدت أيضا تقارير الطب
١١- الشرعي، لا جبار التهمين على
١٢- الادلاء بأعترافات غير
١٣- صحيحة، وقرار السيناريو
١٤- الهزيل الذي أعدته النيابة
١٥- العسكرية والتي فشلت حتى
١٦- الآن في وضع التكتيف
١٧- القانوني (الشكل) للقضية،
١٨- وفشلت في تحديث أوار
١٩- التهمين وكيفية ارتكابهم



مبارك
للالفعال المنسوبة.. والأغرب
هو فشلها - حتى أمس - في
حصر العدد النهائي وتحديد
أسماء المرشحين لأدراجهم في
قرار الاتهام والذي سبق
إعلان أنهم ٢٢٠ متهما

تربطهم وحدة الكرة وهو ما
يتم الاستناد عليه كليل على
وجود انشقاق جنائي
- بالمخالفة للدستور الذي لا
يهرم الفكر والاعتقاد - وحتى
مساء أمس الخميس تهرى في
مكتب المدعى العسكري،
محاولا توفيق أوراق القضية
بحذف وإضافة أعداد جديدة
من التهمين لتتسق مع
السيناريو الذي أعدته أجهزة
الأمن والتي أدخلت عليه عدة
تعديلات جوهرية رغم
ومسؤول ملفات القضية
وتحقيقاتها إلى مكتب المدعى
العسكري وذلك بعد أن
فحصت «الشعب» ملفات
التفتيش والمبث بالقانونيون
والدستور.. وعلى جانب آخر
يجري البحث عن كيفية

حصول «الشعب» على مخطط
اتهام الجماعة الإسلامية
بالقيام بالانفجارات المريبة
التي شهدتها القاهرة وكان
آخرها القنبلة التي انفجرت
أمام مسجد الغازدار والتي
كان مقرر الإعلان عنها
وسط زفة إعلامية تشبه إلى
قسط كبير من السقي. أن
تمسيرة يتم انتزاعها من
المذبذبين في لاطوخل وشبرا
الخيمة وجابر بن حيان (مطار
مباحث أمن الدولة) في محاولة
لإعداد قوائم كثيرة من
التهمين بها قيادات الجماعة
في الداخل والخارج.
من ناحية أخرى صدق
الرئيس حسني مبارك على

قرار رفض التماسات التي
تقدم بها الحكومة بأعدادهم
الستة في محاولة اغتيال
صفوات الشريف، ويجري
الاستعداد لتنفيذ الحكم خلال
الساعات القادمة.. وكان
الدكتور عبد الحليم مشدور
الحامي قد تقدم أمس
(الخميس) بإشكال جديد
لوقوف التنفيذ أمام محكمة
الاستئناف العالي استنادا إلى
الطعن بالنقض الذي يلزم
كافة الجهات بالتوقف لعين
الفصل في الدعوى من خلال
محكمة النقض، إلا أنه من
المرجح أن يواصل المدعى
العسكري عملية التنفيذ
بالمخالفة للقانون..
وتواصل المحكمة
البحرية ص.



مبارك رفض

وتواصل المحكمة العسكرية غداً (السبت) نظر قضية «الشوقين» بمتابعة الوقائع الست التي تم بموجبها (!!) لتوليف القضية وسماع شهود الاثبات، ومنهم العقيد محمد عوض مأمور سجن الاستقبال السابق وضابط مباحث أمن الدولة يوسف عبد المطلب عمران وأصحاب محال الذهب.. ورغم استمرار هيئة الدفاع في مقاطعة المجالس العسكرية، فقد أعد الدفاع مفاجأة هامة في القضية عبارة عن نخبة من شهود النفي لاثبات بطلان وتزوير محاضر مباحث أمن الدولة وتحديد لادوار المتهمين وساعة تواجدهم في مواقع الجرائم المتهمين بارتكابها والقاء الدفوع بان المتهمين يستبيحون ارواح واموال المواطنين الايرباء.. وأكد على اسماعيل الحامى انه لن يطرح أسماء شهود النفي في جلسة القد وان كان سيطلب عن طريق المتهمين تحديد موعد جلسة سماعهم على أن يقوم الدفاع بالحضارهم حتى لا يتعرضوا لضغوط وملاحقة أجهزة الأمن لهم قبل الادلاء بشهاداتهم في القضايا..

وعلى جانب اخر تعرضت هيئة الدفاع عن المتهمين لضغوط متزايدة في الايام الأخيرة لاثباتهم عن كشف مخالفات المجالس العسكرية لقوانين العقوبات والاجراءات الجنائية والمعاملة، وأمس (الخميس) شنت صحيفة «الجمهورية» هجوماً ضد أعضاء هيئة الدفاع قال عنه منتصر الزيات: اتهمونا بالدفاع عن الارهاب في حين ينص الدستور المصرى على أن المتهم برئ حتى تثبت ادانته.. وقال منتصر الزيات: نطالب بتنفيذ رغبة المتهمين في منع المحكمة العسكرية من انتداب موظفيها وأعضاء اللجنة النقابية للعاملين بها من تولى الدفاع عنهم لمشاركة النيابة في المطالبة بتوقيف أقصى عقوبة على المتهمين كما حدث في قضية السياحة.. وكانت مباحث أمن الدولة قد منعت منتصر الزيات من السفر للولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن الدكتور عمر عبد الرحمن.



الأمر رقم ١

المصدر :

١٦ محرم ١٩٩٢

التاريخ :

لنشر والخذ مات الصحفية والهلو مات

النيابة العسكرية تبدأ التحقيق

مع تنظيم «طلّاع الفتح»

من المقرر أن تبدأ النيابة العسكرية التحقيق في الأسبوع القادم مع أعضاء التنظيم الارهابي المعروف باسم «طلّاع الفتح» الذي يضم ٢٤٣ متهما تمهيدا لاحالة القضية إلى احدى دوائر القضاء العسكري بعد استكمال التحقيقات ، وكان المتهمون قد أسسوا جماعة على خلاف احكام القانون بهدف تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي كما أشاعوا جوا من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات أمنية .



المصدر : الرويترز

التاريخ : ١٨ / ٢٧ / ٢٠١١ للنشر والتدويرات الصحفية والمعلومات

الملف الأسود لإرهابيين

منذ ساعات تم تنفيذ حكم الإعدام في الإرهابيين الخمسة الذين ارتكبوا حوادث الانفجارات التي روعت المصريين وحاولوا اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام.. هؤلاء باعوا ضمائرهم للشيطان واستباحوا لأنفسهم قتل الأبرياء وإزهاق

الأرواح وترويع البسطاء. لم يهتموا بالأطفال الذين فقدوا آباءهم ولا بالزوجات اللاتي ترمين ولا بالأمهات والآباء الذين فقدوا فلذات أكبادهن ولا بالأطفال الذين يقضون بقية العمر يصارعون الحياة بلا أب أو أم. لم يهتموا بالدماء التي سالت في

الشوارع ولا بأشلاء الجثث التي تطايرت وصرخات الضحايا التي سكنت إلى الأبد.. هؤلاء القتل أنموذ قلوب المصريين وأسكوا الدمع من أعين الأمهات البسطاء وأناروا الرعب والذعر في النفوس.. هؤلاء الإرهابيون استهانوا بالمشاعر واحتقروا

القتلة إن ذكروا للمصريين البسيطة سرعان ماتنسى وتغفر.. وتناسوا أن المصري شهم أبي لا يغفر لمن يحاول إذلاله. ملفات هؤلاء القتل تحوى وقائع من دماء وأشلاء ودموع وصرخات. سامى أبو العز

أمة بأكملها ونفذوا جرائم خسيصة.. لقد وضعوا قنبلة في ميدان العتبة المكتظ بالآلاف المصريين بل وفي وقت الذروة حتى يسقط أكبر قدر ممكن من النساء والأطفال والشباب والشيوخ! ووضعوا قنبلة وسط اتوبيسات ميدان التحرير.. توهم هؤلاء



المصدر : **الوطن**

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

هؤلاء هم القتلة

حسن رمضان عبدالله شلقاني وشهرته «عاصم» ويعمل تجار موبيليا،
وابراهيم سيد عبدالعال احمد علي وشهرته «عزت» ويعمل مدرسا لابتدائيا،
والحمد حسين احمد الحسيني وشهرته «عاطف» وهو طالب بالثانوية المنصورة
وطارق عبدالرازق حسين وشهرته «علاء» واشرف السيد ابراهيم صالح
وشهرته «مصطفى» ويعمل سحاكا كما قضت المحكمة باعدام مصطفى
احمد حمزة وشهرته «ابو حازم» غيابيا لهروبه خارج البلاد باجماع آراء
هيئة المحكمة.



المصدر : **الوفد**

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

حادث اتوبيس ميدان التحرير

في الواحدة والرابع من ظهر يوم الثلاثاء ١٦ مارس ٢٢٠ رمضان انفجرت عبوة ناسفة أسفل أحد الاتوبيسات السياحية بميدان التحرير أمام المتحف المصري، أسفر الانفجار عن تحطم زجاج ٩ اتوبيسات سياحية و«كشك» السياحة الموجود بالميدان سالت حالة من الذعر بين رواد ميدان التحرير والاجانب الموجودين بالمتحف كما تصاعدت الأبخرة من مكان الانفجار أسفل اتوبيس السياحة ولم تقع إصابات في الأرواح انتقلت الي مكان الحادث قوات كبيرة من الامن المركزي والإسعاف والأطفاء والنفاد المدني. وتم نشر قوات الامن حول الاتوبيسات والمنطقة وتأمينها كما تم إخلاء المنطقة من السيارات الأخرى المتواجدة أمام المتحف. تسبب الانفجار في إحداث حفرة قطرها حوالي نصف متر وعمقها ٢٥ سم أسفل سيارة السائحين التي وقع بها الانفجار. كما حطم الانفجار مكان الحقائق بالسيارة و«شاسيه» الاتوبيس وكشفت تعرييات أجهزة الامن العتور علي العبوة الناسفة أسفل الاتوبيس رقم ٢١٠ سيارة جيزة بقيادة محمد عبد اللطيف سيد وتبين أن الاتوبيس يقل مجموعة من السائحين الانجليز قاعا من بورسعيد لزيارة المتحف المصري. ووقع الانفجار أثناء تواجد السائحين بالمتحف. كشفت المعالمة لموقع الحادث عن وضع العبوة الناسفة تحت الاتوبيس وتفجيرها وحطمت الجانب الايمن للاتوبيس وتحطيم زجاج النوافذ تماما. أكد خبراء المفرقات أن العبوة الناسفة تزيد بكثير عن العبوة التي انفجرت في مقهى ميدان التحرير. الذي لودي بحياة عدد من الأبرياء. ومكونة من مادة

شديدة الانفجار. اكتشفت المصادر أن القنبلة للضبوطة قتل حجما من قنبلة مقهى التحرير.

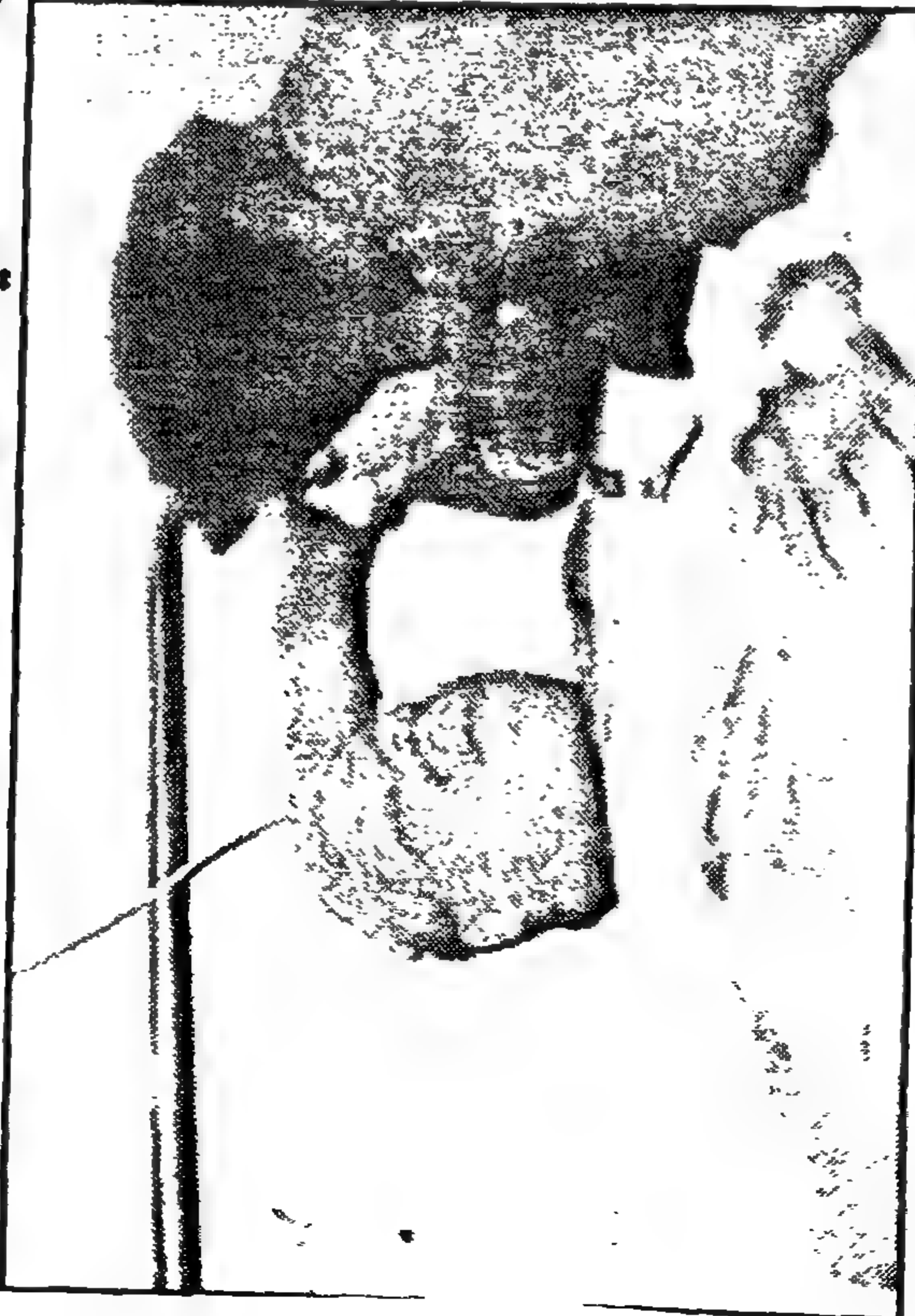


المصدر : **الرياض**

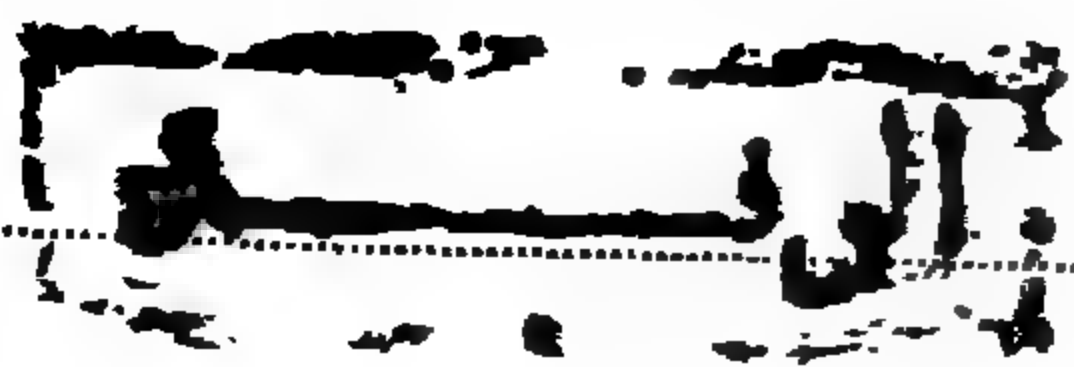
التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محاولة اغتيال صحفيين السعوديين إصابة الحارس بالشلل النصفي.. وإصابة السائق والوزير

يوم الثلاثاء ٢٠ أبريل الماضي تعرض مسؤولون شريف وزير الإعلام لمحاولة اغتيال، أطلق بعض الإرهابيين الرصاص على سيارته في الساعة عشرة والنصف قبل الظهر عقب ركوبه السيارة من أمام منزله بشارع الخليفة المأمون في طريقه إلى مكتبه، فاجابه الأراهابيون بنابل من الرصاص الذي اخترق جسم السيارة وحطم زجاجها الأمامي والخلفي، ركز بعض الإرهابيين الرصاص على القعد الأمامي للحارس لشل حركته بينما وجّه الآخرون نيران الدافع الرشاشة على مقعد الوزير. أصيب مسؤولون الشريف بأصابات سطحية في يده اليمنى من شظايا زجاج السيارة المتطاير، واستطاع السائق رجب محمد علي أن يراوح طلقات الرصاص بسيارته ويسير في الاتجاهات المعاكسة بسرعة جنونية رغم أصابته بطلقة نافذة في الخنجر اليمنى حتى وصل إلى مستشفى عين شمس وظل السائق يحاول في المستشفى لعدة أسابيع، أما حارسه الخاص أحمد فكري فقد أصيب بست طلقات في العمود الفقري والظهر والرئة وساعت حائله المصحبة وتدهورت وصلت إلى مرحلة حرجية وأوصى التقرير الطبي بضرورة استكمال علاجه في الخارج، وفي يوم ٢٩ أبريل غادر الحارس القاهرة متوجها إلى مستشفى استوكهولم في العاصمة البريطانية لندن للعلاج حيث برافق شقيق إبراهيم فكري الحاسب بالبنك الأهلي والدكتور علاء حسن أخصائي التخدير بمستشفى عين شمس التخصصي والعقيد طبيب يحيى سلامة بمستشفى الشرطة ومازال يعالج هناك حتى الآن بعد أصابته بالشلل النصفي.



السائق المصاب في حادث محاولة اغتيال وزير الإعلام ..
أثناء محاولات إسعافه في المستشفى وجواره زوجته.



المصدر :



١٨ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الحكم

القضاء العسكري كفل جميع حقوق الدفاع عن الإرهابيين

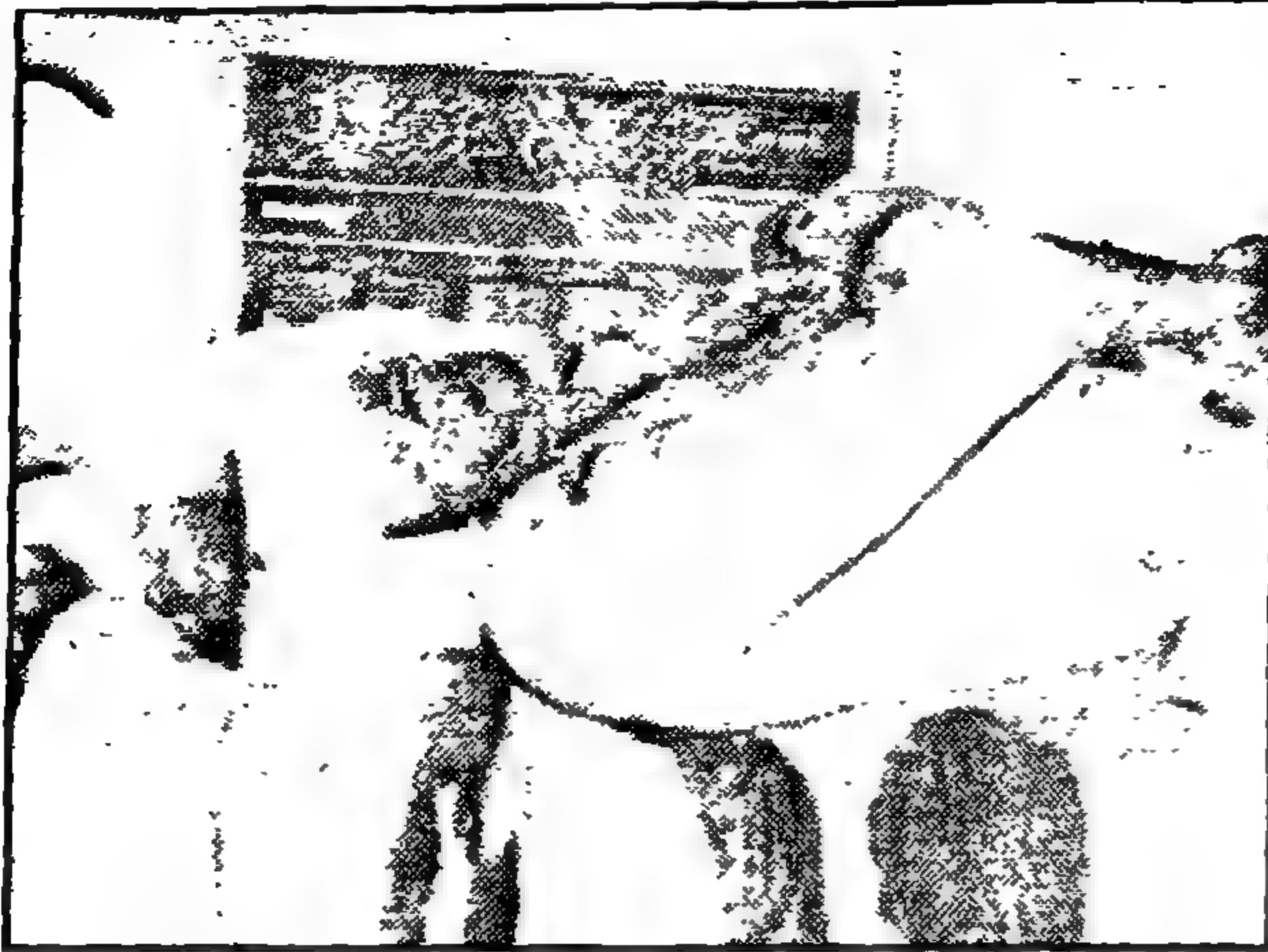
أصدرت المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء أحمد عبدالله يوم ٢٧ مايو للامضى حكما بإعدام الارهابيين المتهمين الستة. والأشغال الشاقة المؤبدة لمدة ١٠ سنوات على المتهم حسام محمود محمد عبد اللطيف وبالأشغال الشاقة المؤبدة على المتهمين حسين محمد محمد السيد، وأحمد محمد أحمد السيد. قدم دفاع للمتهمين إلتماسا الى هيئة المحكمة لوقف تنفيذ الحكم. ورفضت إدارة القضاء العسكري رفضت التماسات إعادة النظر في الأحكام الصادرة ضد المتهمين وتم اعلان للحكوم عليهم في السجن بقرار رفض الإلتماسات تمهيدا لتنفيذ حكم الاعدام وقد كفلت المحكمة العسكرية للمتهمين الضمانات التي تضمن لهم محاكمة عادلة منها حضور محام مع المتهمين، وإذا لم يتمكن المتهم من توكيل محام فإن على المحكمة أن تطلب من نقابة المحامين تدب محام للدفاع عنه، وقيام ضباط قانونيين بمراجعة الحكم قبل التصديق عليه، والسماح للمتهم بتقديم مذكرات قبل التصديق على الحكم، ومنح للحكوم عليه الحق في الطعن على الحكم خلال ١٥ يوما من تاريخ إعلانه بالتصديق على الحكم إذا كان الحكم حضوريا ومن تاريخ القبض عليه إذا كان الحكم غيابيا.



المصدر : **الوثائق**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

مركز وإدارة الأبحاث الفلسطينية



الشهيد الرائد سمير منصور.. أحد ضحايا انفجار العتبة..
متزوج ولديه طفلان سماح ٦ سنوات، وسهام ٥ سنوات.

العقيد عادل حسين بجروح وكسور
بالجسم واشتبهاء بارتجاج في المخ
كما أسفر الانفجار عن إصابة
الجندي وليد محمد علي ٢٢ سنة،
باشتباه مابعد الارتجاج والجندي
بكار عبد الحكيم صديق ٢٢ سنة،
سائق ضابط للفرقعات باشتباه
مابعد الارتجاج. كما أصيبت هناء
ابراهيم محمد أحمد ٢٣ سنة موظفة
لكة كاتبة بإدارة الدفاع المدني
بإصابات خفيفة وجروح، كما أصيب
المواطن محمد محمد متولى عامل
زجاج وبراويز ٦٥ سنة، بجروح
قطعية في الوجه، ولنور محمد علي
«نجله» لإصابته بحروق خفيفة
وجرح قطعي في الوجه.

أكد تقرير الصفة التشريعية
للسهيد الرائد سمير منصور
إصابته بكسر في عظمة الفخذ
الايمن وانفجار العينين وتهتك في
الأنف وحروق بالصدر والوجه
والبطن وجروح قطعية متعددة
واشتبهاء مابعد الارتجاج في المخ. كما
أجرى أطباء مستشفى أحمد ماهر
عملية تجميل عاجلة للضابط سمير
فوزي في شفته العليا.

تم دفن جثمان الشهيد يوم ٢٨
مارس الماضي والتف آلاف المواطنين
حول نعش الشهيد في مظاهرة
حزن وارتفعت هتافات المواطنين
قائلين «تحيا مصر ويسقط
الإرهاب».

أسفر انفجار عبوة ناسفة يوم ٢٧
مارس الماضي داخل مكتب إدارة
الدفاع المدني بالعتبة عن مصرع
ضابط شرطة من إدارة للفرقعات
وأصابة ٢ ضباط آخرين وجنديين
و٢ مواطنين، وكان أحد الجنود قد
عثر على حقيبة وضعها أحد
الإرهابيين في شارع بين الجنائين
بالأزبكية. أبلغ الجندي أحد
الضباط، وقاما بنقل الحقيبة بعد
الاشتبهاء فيها إلى إدارة الدفاع المدني
والحريق لفحصها وإبطال مفعولها
وأثناء المحاولة انفجرت العبوة. ولقي
الرائد سمير منصور مصرعه أثناء
إبطال مفعول القنبلة إثر إصابته
بحروق وكسور. وتوقف نبضات
القلب. وأصيب الرائد سمير فوزي
بحروق بالجسم وجرح قطعي
بالوجه والشفة العليا واشتباه في
نزيف داخلي وتهتك بالصدر
والبطن وجروح متعددة بالجسم.
كما أصيب الرائد محمد عبد العليم



المصدر : **الأمرام**

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٦٢

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

بعد أن قاموا بعمليات ارهابية وتفجيرات بالقاهرة والجيزة:

إعدام الإرهابيين الخمسة إستفراق ٣ ساعات ونش حق الطعن للهاربين السبعة فورا القبض عليهم



١٨ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتذات الصحفية والمعلومات

كتب - حسين فتح الله :

تم امس بسجن الاستئناف بالقاهرة اعدام الارهابيين الخمسة الذين شاركوا في محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام وجرائم اخرى والخمسة هم حسن رمضان شلقاني و ابراهيم سيد عبد العال واحمد حسين الحسيني وطارق عبد الرازق حسن واشرف السيد ابراهيم .

وصرح مصدر مسئول بالقضاء العسكري بان عمليات اعدام الارهابيين الخمسة بدأت في الساعة السادسة صباحا واستغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة .

واضاف المصدر انه بتنفيذ حكم الاعدام شنقا في الارهابيين الخمسة امس يكون قد تم تنفيذ جميع احكام الاعدام الصادرة من المحاكم العسكرية حضوريا في جرائم الارهاب التي احيلت اليها والبالغ عددها اربعة عشر حكما .

واوضح انه يبقى حتى الاز تنفيذ الاحكام الغيابية الصادرة على الارهابيين الهاربين وعددهم سبعة ارهابيين مازال لهم حق الطعن على الحكم بالتماس اعادة النظر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ القبض عليهم .

واكد المصدر ان تنفيذ حكم الاعدام في الارهابيين الخمسة قد تم بعد استيفاء كافة الاجراءات

القانونية للتنفيذ .

واشار الى ان الارهابيين كانوا قد تقدموا بالتماسات لتخفيف الاحكام الصادرة ضدهم في المدة القانونية وقد تم رفض هذه التماسات خلال المدة المحددة وبذلك اصبح الحكم نهائيا وواجب التنفيذ .

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت حكمها في السابع والعشرين من مايو الماضي في القضية رقم ١١ لعام ١٩٩٢ جنابات عسكرية ادارة المدعى العام العسكري والمعروفة بقضية محاولة اغتيال وزير الاعلام والمتهم فيها ١٤ ارهابيا .

وقد قضت المحكمة باجماع الراء باعدام ستة ارهابيين احدهم يدعى مصطفى حسن حمزة هارب والخمسة الآخرون حضوريا والذين تم اعدامهم امس .

كما قضت المحكمة العسكرية بالاشغال الشاقة المؤبدة لاثني من الارهابيين هما حسن محمد محمد السيد واحمد محمد احمد السيد وبالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات للارهابي حسام محمود عبد اللطيف .

كما قضت المحكمة ببراءة اثنين من المتهمين هما احمد محمود صادق وعلى مرزوق احمد عبد العال ورفض الدعوى لثلاثة من

المتهمين لرفعها بغير الطريق الذي حدده القانون وورود اسمائهم الاولى فقط في اعترافات باقي المتهمين دون تحديد باقي اسمائهم او شخصياتهم .

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد ادانت الارهابيين المتهمين في هذه القضية بارتكاب عدة جرائم ارهابية في مقدمتها الشروع في قتل السيد صفوت الشريف وزير الاعلام وسائقه رجب محمد على وحارسه احمد

فكري ابراهيم باطلاق النار على سيارة وزير الاعلام يوم ٢٠ ابريل الماضي اثناء خروجه من منزله بشارع الخليفة المأمون بالقاهرة وقد نتج عن ذلك اصابتهم باصابات مختلفة . كما قام الارهابيون بارتكاب حوادث ارهابية وتفجير قنابل وعبوات ناسفة بمبشرين التحرير والعتبة والطالبة والهرم واستهدفوا عدة اتوبيسات سياحية .

كما قام الارهابيون بتفجير مبنى الدفاع المدني بالعتبة

وقتلوا رائد الشرطة سمير منصور واصابوا كلا من عقيد شرطة عادل حسن سعد ورائد شرطة محمد عبد المنعم عبد الرازق والرائد سمير فوزي والجندي وليد محمد على والجندي محمد محمد متولى والجندي انور محمد على والجندي بكار عبد الحميد صديق والمواطنة هناء ابراهيم محمد في حادث التفجير كما قام الارهابيون بوضع عبوة ناسفة في الهرم الاوسط .



الأخبار

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ يوليو ١٩٩٢

تنفيذ الأعدام في الإرهابيين الخمسة في قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف

تم في السادسة صباح أمس تنفيذ حكم الأعدام في الإرهابيين الخمسة المحكوم عليهم بالأعدام في القضية ١١ لسنة ٩٢ جنابات عسكرية المعروفة باسم محاولة اغتيال وزير الاعلام . استغرقت عملية التنفيذ ثلاث ساعات ونصف . الإرهابيون هم : حسن شلقاني وابراهيم سيد العلي واحمد الحسيني وطارق عبدالرازق واشرف السيد . وكانت المحكمة العسكرية العليا ببايكستب قد اصدرت الحكم باعدام المتهمين الخمسة باجماع الآراء بعد ادانتهم بالقيام بالعديد من الحوادث الارهابية



المصدر : **الرياض**

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والذخ مات الصحفية والمعلو مات

إعدام الإرهابيين الخمسة المتهمين بارتكاب حوادث الانفجارات ومحاولة اغتيال وزير الإعلام

تم صباح امس تنفيذ احكام الاعدام في المتهمين الخمسة الذين ارتكبوا حوادث انفجارات ميثاني العتبة والتحرير ومحاولة اغتيال صولت الشريك وزير الاعلام. استمرت الحوادث عن استشهاده ضابط شرطة واصابة ١١ من الرجال والنساء. بدأت عمليات الاعدام في الساعة السادسة صباح امس بسجن استئناف القاهرة واستمرت ساعاتين ونصف ساعة. تمت عمليات الاعدام عقب استيفاء جميع الاجراءات القانونية اللازمة. رفض القضاء العسكري لتمامات تخفيف الاحكام التي قدمها الارهابيون خلال مدة الحددة قانونيا. أكد مصدر مسئول بالقضاء العسكري تنفيذ جميع احكام الاعدام شنقا والتي استمر لها للحاكم العسكري حضورها في جرائم الارهاب الحالة إليها وعددها ١٤ حكما.



حسن شلقاني



أشرف السيد



طارق عبد الرازق



أحمد السيد



أحمد السيد

القبض عليهم. شملت احكام الاعدام امس حسن رمضان شلقاني، وابراهيم سيد العلي، واحمد حسين الحسيني، وطارق عبدالرازق حسن، وأشرف السيد ابراهيم. وكانت المحكمة العسكرية العليا بالهاكسنت قد اصدرت الحكم يوم ٢٧ مايو للناضي وباجماع الراء باعدام الارهابيين لارتكابهم حوادث ارهابية وتفجير قنابل وعبوات ناسفة في ميادين التحرير والعتبة والهرم والعلابية والاتوبيسات السياحية. قتل الارهابيون الراء سمير منصور وشرعوا في قتل العقيد عادل حسين سعد والراء

سمير فوزي والجندى محمد محمد متولى والسيدة هناء ابراهيم محمد والجندى بكار عبدالحكيم صديق والجندى انور محمد على. كما شرع الارهابيون في قتل صولت الشريك وزير الاعلام وسائله رجب محمد على وحارسه احمد فكري ابراهيم. اعتُرف الارهابيون بخلق ١٨ ألف دولار من جهات اجنبية في الخارج لتمويل العمليات الاجرامية، وحياسة الاسلحة والذخائر والتفجرات بلمعد ترويح للجمع.



المصرية

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٨ يوليو ١٩٩٢

تنفيذ احكام الاعدام في الارهابيين الخمسة تلقوا التمويل من الخارج ونجروا الميادين والاتوبيسات

كتب - جمال كمال

نفذ أمس حكم الاعدام شنقاً بسجن إستئناف القاهرة على مدى ثلاث ساعات ونصف في الارهابيين الخمسة المحكوم عليهم حضورياً وباجماع الآراء بالاعدام في القضية رقم ١١ المعروفة بمحاولة اغتيال وزير الاعلام .

وكانت النيابة العسكرية قد اصدرت
تصاريح لأقارب المتهمين لمقابلتهم
الاسبوع الماضي قبل تنفيذ الحكم .
والمتهمون الذين نفذ فيهم حكم
الاعدام هم حسن رمضان شلقايسى
وابراهيم السيد العلى احمد على واحمد
حسين الحسينى وطارق عبد الرازق
حسن واشرف السيد ابراهيم .

وكانت المحكمة العسكرية قد حكمت
في ٢٧ مايو الماضى باجماع الآراء
باعدام كل منهم نظير ما ارتكبه من
جرائم إرهابية تضمنت ارتكاب هوانث
إرهابية وتفجير قنابل وعبوات ناسفة
في ميادين التحرير والعتبة والهرم
والطالبة والاتوبيسات المباحية

حضر تنفيذ الحكم ثلاثة من اعضاء
النيابة العسكرية وأمور سجن
الاستئناف وتضمنت إجراءات تنفيذ
الحكم تلاوة التهم الموجهة للمتهمين
ومنطوق الحكم والاحالة الموضوعية
والقانونية وكافة الاجراءات القانونية
التي اتخذت قبل التنفيذ خاصة رفض
التماس اعادة النظر والاستشكال
المقدم من المتهمين .



المصدر : **الجمهورية**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

غير تنفيذ الاحكام القياية الصادرة
وعندها ٧ احكام بحق لهم للظمن على
الحكم بالتماس اعادة نظر خلال
١٥ يوما من تاريخ القضية القبض
عليهم أو تسليم أنفسهم .

وكذلك تفجير مبنى الدفاع المدني
بالعتبة ووضع عبوة ناسفة بالهرم
الوسط وقتل الرائد شرطة مدنية سمير
منصور والشروع في قتل العقيد عادل
حسن سعد والرائد محمد عبد العظيم
عبد الرازي والرائد سمير فوزي
والسيدة هناء ابراهيم محمد والجندى
وليد محمد على والجندى محمد محمد
متولى والجندى يكار عبد الحكيم
صديق والجندى انور محمد على
والشروع في قتل وزير الاعلام وسائقه
رجب محمد على وحارسه أحمد فكرى
ابراهيم بالاضافة إلى حيازة واحراز
ذخائر ومفرقات بقصد ترويع
المجتمع وكان يتم تمويل هذه العمليات
من الخارج حيث اعترفوا بتلقى
١٨ الف دولار من جهات اجنبية .
ويتلخص حكم الاعدام في المتهمين
في قضية وزير الاعلام يكون قد تم
تنفيذ جميع احكام الاعدام الصادرة من
المحاكم العسكرية حضوريا في جرائم
الارهاب وعندها ١٤ حكماً ولا يتبقى



المصدر : **الوفاء**

للنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

تأجيل قضية السطو المسلح على محلات الذهب جلسة «الأربعاء»
رئيس المحكمة يأمر بزيارة الأهالي للمتظاهرين لمدة ساعة قبل كل جلسة

تابع الجلسة :

أسامة هيكل



الرئيسية

المصدر :

١٩٩٢ يوليو ١٨

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

المحطة ثم بدأ «الشاهد» في الاتصال
تليفونيا بمدير المباحث . ولكن المتهم
أخرج مسدسه وأطلق النار عليه وعلى
زميله الذي توفي في الحال .

وسال الدفاع الشاهد عن طريق
معرفة اسم المتهم : فأجاب : من
الصحف .

في هذه اللحظة دخل قاعة المحكمة
المتهم ٢٩ بعدما فرغ المدعى العسكري
من التحقيق معه . ثم أعطى اللواء على
كمال حزة استراحة لصلاة الظهر .

وبعد الاستراحة

استكمل الشاهد أقواله . وكان
الملاحظ أنه لا يفهم الأسئلة الموجهة إليه
وصف ملابس المتهم أثناء ضبطه بأنها
جاكت جلد أخضر وبنتولونا بنيا .
وسأله المحكمة : هل شاهدت المتهم في
التحقيقات . فأجاب الشاهد لا كما نفى
أنه عرض صورة عليه . وسال الدفاع
الشاهد كم كانت المسافة بينك وبين
المتهم لحظة إطلاق النار : فأجاب
حوالي مترين . فسأله : هل شاهدت
السلح بحوزة المتهم : فأجاب لا .
فسأله وكيف عرفت أنه هو الذي أطلق
النار : فقال لأنه لم يكن أحد بالغرفة
غيرنا وغيره .

وهنا نطق أحد الشهود الجالسين
وهو المقدم عبدالمطلب بكلام غير مفهوم
واعترض الدفاع . وثار المتهمون الذين
عرفوه . وسبوه واتهموه بالكفر
وبالرشوة على شهادته . وأكدوا أن هو
الذي قام بتعذيبهم في أمن الدولة .
وزادت ثورة المتهمين واضطر رئيس
المحكمة لإخراج الشاهد خارج القاعة .
وقال اللواء على كمال حمة : إن
المحكمة ترفض هذا السلوك ولا تسمح
بتكرار هذه «الزفة» من المتهمين . وأن
الشاهد في حماية المحكمة . وقال أن
المحكمة تكفل للمتهمين كل الحريات
ولاداعي لهذا الأسلوب والا سيضطروا
لمنع استجوابه . وأكد أن هناك بعض
النقاط تحتاج لتوضيح في ملف القضية
وأنه استدعى كل شاهد لسؤاله في وقائع
محددة لتوضيح هذه النقاط . وإذا
استمر المتهمون في هذا الشغب سيلقى
استجوابهم ويأخذ بما ورد بالأوراق .
وأوضح أن الشاهد الذي خرج سيتم
استجوابه في واقعة أخرى غير تلك التي
يستجوب فيها الشاهد نصر .

ونودي على الشاهد الثاني عاشور
بخيت عطوان وقال أنه كان يجلس في
محل فاكهة أمام محطة الزهراء وسمع
نحرب نار فخرج ليجد المتهم يحاول
لهرب ويبيده طبنجة فحاول الإمساك
به . وتمكن بعد ذلك وعثر معه على
٥٥٠ جنيه وكيلو ذهب وطبنجة
أخرى بجانبه ثم اقتاده مع بعض
الاهالي لحجرة التليفون بالمحطة فوجد

تخضع الدولة للقانون وتفرض
استقلالية القضاء وحصانته . وأكد أن
قدرة الاستقلالية والحصانة يؤثر على
الحقوق والحريات . كما أكد أن صفة
القاضي الطبيعي انتزعت من المحكمة
العسكرية لأن المتهمين مدنيون . كما
استند على اسماعيل المحامي إلى أن
القاضي العسكري يعين بموافقة وزير
الدفاع على ترشيح مدير إدارة القضاء
العسكري وقال أن الاستقلالية غير
متوفرة كما نص الدستور .

واستند على اسماعيل أيضا إلى ماورد
بالاتفاقية الدولية للحقوق المدنية
والسياسية . وأكد أنها نصت على أن
لكل فرد متهم في جنابة الحق في محاكمة
أمام محكمة عادلة علنية تكون مختصة
ومستقلة وحيادية . وأكد أن المحكمة
العسكرية لا تتوفر فيها هذه الشروط .
وأن رئيس الجمهورية أصدر قراره
بالإحالة وهو القائد الأعلى للقوات
المسلحة مما يفقد المحكمة العسكرية
حيادها أيضا كما أشار إلى أن رئيس
الجمهورية أيضا يصدق على الأحكام
وقال على اسماعيل أيضا أن القانون
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نص في مادته الثالثة
على أن تختص محكمة أمن الدولة العليا
دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص
عليها .

قرار يحترم

وقال على اسماعيل المحامي لرئيس
المحكمة أن المحكمة أمرت في جلستها
الآخيرة بالسماح للاهالي بزيارة المتهمين
في محبسهم . وأن إدارة المدعي
العسكري أصدرت تصاريح الزيارة
بالفعل ولكن ضباط الداخلية رفضوا
تنفيذها ومنعوا الزيارة فاعلن اللواء
على حمة قراره بزيارة الاهالي للمتهمين
لدة ساعة كاملة قبل بدء المحكمة
وتحت اشرافه الشخصي .

وايد محمود عبدالشافي المحامي نفس
دفاع على اسماعيل المحامي . ثم بدأت
المحكمة في سؤال الشهود نودي على
الشاهد الأول الجندي ناصر عبدالبيدع
رضوان والذي أطلق عليه المتهم الأول
النار أثناء ضبطه بمحطة مترو اتفاق
الزهراء منذ شهور . وقال الشاهد أنه في
يوم ٢٧ مارس الماضي . كان خدمة
بالمحطة . وأثناء سيره مع زميله لاحظ
شخصا وقعت منه حقيبة فسأله
عنها . فمسكها بسرعة وقال : ما فيها
حاجة . فشكا فيه وقاما بتفتيش
الحقيبة . فوجدا بها كميات كبيرة من
المصوغات الذهبية . وسألاه عن
فواتيرها . فأخرج لهما ورقا أبيض
فألغيا القبض عليه وبخلا به مكتب

قررت أمس المحكمة العسكرية العليا
تأجيل نظر قضية السطو المسلح على
محلات الذهب لجلسة الأربعاء القادم .
استمعت المحكمة في جلستها أمس
لأقوال شهود الاتبات . وشهدت أحداثا
ساخته . أنكر المتهمون جميع التهم
المنسوبة اليهم . وأطلقوا النكات
والضحكات داخل القفص ورفضوا
نذب محامين للدفاع عنهم وقرر رئيس
المحكمة منح ساعة للاهالي لزيارة
المتهمين في قاعة المحكمة قبل بدء كل
جلسة . وتحت اشرافه الشخصي
وكانت وزارة الداخلية قد رفضت زيارة
الاهالي للمتهمين رغم صدور تصاريح
بالزيارة من إدارة المدعي العام
العسكري اضطر اللواء على كمال
حمة رئيس المحكمة لإخراج المقدم
عبدالمطلب عمران شاهد الاتبات خارج
القاعة بعدما تعرف عليه المتهمون .
وثاروا ضده مؤكدين أنه قلم بتعذيبهم
في أمن الدولة . وطلب رئيس المحكمة من
المتهمين الالتزام الكامل بالهدوء لأن كل
شاهد طلبته المحكمة جاء لتوضيح
نقطة غامضة في ملف القضية . وأن من
مصلحة المتهمين الهدوء لظهور
الحقائق .

وكانت الجلسة قد بدأت في الحادية
عشرة و١٥ دقيقة من صباح أمس .
ونودي على المتهمين تقيب ٣ متهمون .
أحدهم لظروف امتحانه بالمعهد الفني
التجاري والآخر لمرضه والتالت
للتحقيق معه بإدارة المدعي العام
العسكري .

اعترض المتهمون على انتداب محامين
لهم . ولوحظ أنهم يسخرون من
المحامين . كما أطلقوا بعض الألفاظ
المضحكة أثناء النداء عليهم ومواجهتهم
بالتهم المنسوبة اليهم استمعت
المحكمة لشهود الاتبات .

حضر في الجلسة المحامون المنتدبون
وعندهم ١٠ محامين وهم عبدالكريم
خليل وفتحي تمساح واحمد عامر
وحمدى عبدالله وعلى حلاوة ومحمد
مصنور وعبدالعزیز وهبه وسيف
مطلوع وابراهيم زين ومجدي
عبدالستار كما حضر من المحامين
الموكلين على اسماعيل عن منتصر
الزيات وعدنان عبدالمجيد وفي بداية
الجلسة . طلب اللواء على كمال حمة
رئيس المحكمة دخول شهود الاتبات .
وهم ناصر عبدالسيد وعاشور بخيت
ومحمد احمد عبدالله ومحمد امام كامل
وكامل احمد فؤاد والمقدم عبدالمطلب
عمران ومحمد مصطفى احمد وعملد
فهم ايليا .

وقبل سؤال الشهود . تحدث على
اسماعيل المحامي دافعا بعدم اختصاص
المحكمة العسكرية بنظر القضية
واستند إلى نصوص الدستور التي



المصدر : **القدس**

التاريخ : **١٨ يوليو ١٩٩٢** للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

احد الجنود قتيلا وتحفظ عليه في غرفة التليفون حتى حضر ابراهيم السيد مدير مباحث المترو وسلمه له . ونودي على الشاهد الثالث محمد عبدالله وحكى الواقعة وقال انه يسكن امام المحطة واثناء عودته لمنزله مساء ٢٧ مارس سمع ضرب نار فطلب من زوجته الاسراع للمنزل وشاهد عاشور يجرى وراء المتهم ويطلب منه الامساك به . فوضع رجله تحت المتهم فوقع على الارض ووقعت منه الطليخة فامسكها

واشار الى ان المسدس في يده كان بدون طلقات لان اجزاءه كانت في الخلف . ولكن المتهم قام وعاود الجرى . وامسكه بعض شباب المنطقة مع عاشور واقتادوه للمحطة وسالته المحكمة : كيف عرفت ان اجزاء المسدس عندما تكون في الخلف يكون فارغا ؟ فقال لنا اعرف السلاح من خدمتي وكنت اتدرب عليه وساله الدفاع عن المسافة بينه وبين المتهم حينما قبض عليه ؟ فاجاب حوالى ١٠ امتار . وساله الدفاع : هل شاهدت تفتيش المتهم بعد القبض عليه ؟ فاجاب لا . فقالت المحكمة : ولكنك قلت انه ضبط ومعه ٥٠٠٠ جنيه فقال الشاهد : لا يا باشا . لنا لما رحت اسلم الطليخة وجديتهم يخرجون النقود من الجاكيت ولكني لم اشاهد تفتيشا وساله الدفاع ومتى علمت اسم المتهم ؟ فقال حينما ذهبنا للمباحث . واثناء ادلاء الشاهد باقواله اسرد كلمة ان الرؤية غير واضحة . فساله الدفاع وكيف شاهدت المتهم رغم عدم وضوح الرؤية وانت تلبس نظارة ؟ فخلع الشاهد نظارته وقال لا يا باشا . دى نظارة شمس . رى بلان . فونو براون . لامواخدة . ام . نظري ٦ على ٦ . وساله الدفاع : ولم لم تلاحظ لون البنطلون ؟ رد الشاهد لانني كنت انتظر لاعلى حيث كان يرفع سلاحه وساله الدفاع : وهل تستطيع التعرف على المتهم ؟ فقال الشاهد : لاحب الظلم . بعد ما ضبط المتهم كان وجهه غارقا في الدماء ولم اتبين ملامحه بدقة .

الوفاء

المصدر :



١٩٩٢

١٨ يوليو

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

انقضاء الدعوى الجنائية ضد
المتهم في قضية «فودة»
أكد مصدر مسئول بالقيادة
العسكرية انقضاء الدعوى
الجنائية للإرهابي أشرف السيد
إبراهيم في قضية اغتيال الكاتب
الدكتور فرج فودة. بعد اعدامه
أمس.



المصدر : | لشرحه الاوط

للتشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

بعد إعدام المتهمين في محاولة اغتيال صفوف الشريف

القاهرة تؤكد اكتمال تنفيذ الإعدامات وفقاً للأحكام الصادرة من

المحاكم العسكرية



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والتذات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ - ١٩٩٢

القاهرة: الشرق الأوسط

وسط اجراءات أمنية مشددة خضع لها سجن الاستئناف في العاصمة المصرية القاهرة، نفذت أمس السلطات المصرية حكم الإعدام في 5 من المشاركين في محاولة اغتيال وزير الاعلام المصري صفوت الشريف وعمليات ارهابية أخرى. واستغرق تنفيذ حكم الإعدام الذي بدأ في السادسة صباحاً ثلاث ساعات ونصف الساعة، حيث جرى اعدام كل من رمضان شلقاني، وابراهيم سيد العلي، وأحمد حسين الحسيني، وطارق عبد الرازق، وأشرف السيد ابراهيم. ويأتي تنفيذ حكم الإعدام صبيحة تلقى القاهرة توضيحات أمريكية للعلاقة التبادلية بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية وبين مفتي تنظيم «الجهاد» المصري عمر عبد الرحمن، التي كشفتها أجهزة الاعلام الأمريكية، أكدت خلالها واشتطن عدم وجود صلات بينها وجماعات التطرف المصرية.

وتتلقى القاهرة خلال أيام من الحكومة الباكستانية قائمة جديدة باسماء «الأقنان» المصريين الذين قررت حكومة باكستان طردهم من أراضيها. وعلى صعيد تنفيذ احكام الإعدام في مصر، قال مسؤول في القضاء العسكري المصري انه بتنفيذ حكم الإعدام في المتهمين الخمسة أمس يكون قد اكتمل تنفيذ احكام الإعدام الصادرة من المحاكم العسكرية حضورياً في جرائم الارهاب التي أحيلت اليها وعددها 14 حكماً، بينما يبقى تنفيذ 7 احكام بالإعدام صدرت غيابياً، ولا يزال حق الطعن عليها متاحاً أمام المتهمين خلال 15 يوماً من تاريخ القبض عليهم عن طريق تقديم التماسات بتخفيف الحكم وإعادة محاكمتهم من جديد. وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت حكمها في السابع والعشرين من مايو (أيار) الماضي في القضية المعروفة بقضية محاولة اغتيال وزير الاعلام والمتهمة فيها 14 شخصاً.

وقضت المحكمة وقتها بإجماع الآراء بإعدام ستة متهمين أحدهم يدعى مصطفى حسن حمزة (هارب) والخمسة الآخرون حضورياً والذين جرى اعدامهم أمس. كما قضت المحكمة العسكرية

بالإشغال الشاقة المؤبدة لاثنتين هما حسن محمد السيد وأحمد محمد أحمد السيد بالإشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ولمدة 10 سنوات على حسام محمود عبد اللطيف. كما قضت المحكمة ببراءة اثنتين من المتهمين هما أحمد محمود صانق وعلي مرزوق أحمد عبد العال، وقضت برفض الدعوى لسفلة من المتهمين لرفعها بغير الطريق الذي حدده القانون وورود اسمائهم الأولى فقط في اعتراقات باقي المتهمين دون تحديد باقي اسمائهم أو شخصياتهم. وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أدانت المتهمين في هذه القضية بارتكاب عدة جرائم في مقدمتها الشروع في قتل وزير الاعلام صفوت الشريف وسائقه رجب محمد علي وحارسه أحمد فكري ابراهيم بإطلاق النار على سيارة وزير الاعلام في 20 ابريل (نيسان) الماضي أثناء خروجه من منزله في شارع الخليفة المأمون في القاهرة. وقد نتج عن ذلك اصابتهم باصابات مختلفة. كما قام المتهمون بتفجير قنابل وعبوات ناسفة في ميادين التحرير والعنبة والطالبة والهرم وبعده اتوبيسات سياحية، وبتفجير مبنى الدفاع المدني بالعنبة وقتلوا رائد الشرطة محمد عبد النعيم عبد الرازق



المصدر : الشرح الاولي

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

والرائد سمير فوزي والجندي وليد محمد علي والجندي محمد محمد متولي والجندي انور محمد علي والجندي بكار عبد الحميد صديق والمواطنة هناء ابراهيم محمد في حادثة التفجير. كما قام الارهابيون بوضع عبوة ناسفة في الهرم الاوسط.

وكشف مصدر مسؤول في القضاء ان المتهمين في القضية اعترفوا خلال تحقيقات النيابة العسكرية معهم بانهم تلقوا مبالغ من جهات اجنبية لتمويل عملياتهم في مصر، وقال ان المتهمين اعترفوا بان حجم هذه المبالغ وصل الى 18 الف دولار.

وعلى صعيد ذي صلة اوضح مصدر مسؤول في القضاء العسكري ان الدعوى الجنائية في قضية اغتيال الكاتب فرج فودة قد انقضت بالنسبة لاشرف السيد ابراهيم الذي جرى اعدامه امس في قضية محاولة اغتيال وزير الاعلام.

وقال المصدر ان المتهم الاول في محاولة اغتيال وزير الاعلام ويدعى مصطفى حسن حمزة (هارب) والذي قضت المحكمة العسكرية العليا باعدامه كان قد صدر ضده حكم آخر بالاعدام في قضية «العائدون من افغانستان» وبذلك يواجه المتهم المذكور حكمتين بالاعدام في وقت

واحد.

وفي تطور جديد القضية مفتي تنظيم «الجهاد» الشيخ عمر عبد الرحمن، قالت مصادر مطلعة ل«الشرق الاوسط» ان القاهرة تلقت حديثاً توضيحات امريكية حول العلاقة الثنائية التي كشفتها بعض وسائل الاعلام الامريكية بين عبد الرحمن وجهاز الاستخبارات الامريكية والذي كان وراء منح تأشيرة دخول له عام 1989 من القنصلية الامريكية في العاصمة السودانية.

ومن المتوقع ان يلتقي السفير الامريكي في القاهرة روبرت بلليشرو كبار المسؤولين في الخارجية المصرية لايصال هذه الايضاحات ونقل تأكيدات امريكية جديدة بحرصها على العلاقات المتميزة مع مصر في مختلف المجالات.

وفي هذا الاطار ايضاً سيقيم بلليشرو تقريراً جديداً عن تطورات الموقف بالنسبة لعمر عبد الرحمن من حيث امكانية تنفيذ الطلب المصري الدبلوماسي بتسليم عبد الرحمن اليها وموقف الولايات المتحدة من طلبات اعوان عمر عبد الرحمن هناك من رفض تسليمه لمصر والسماح له بالهجرة الى إحدى الدول التي تجري الاتصالات حالياً معها لقبوله لاحقاً سياسياً على اراضيها خوفاً من قدومه الى مصر.



المصدر : **المحرر**

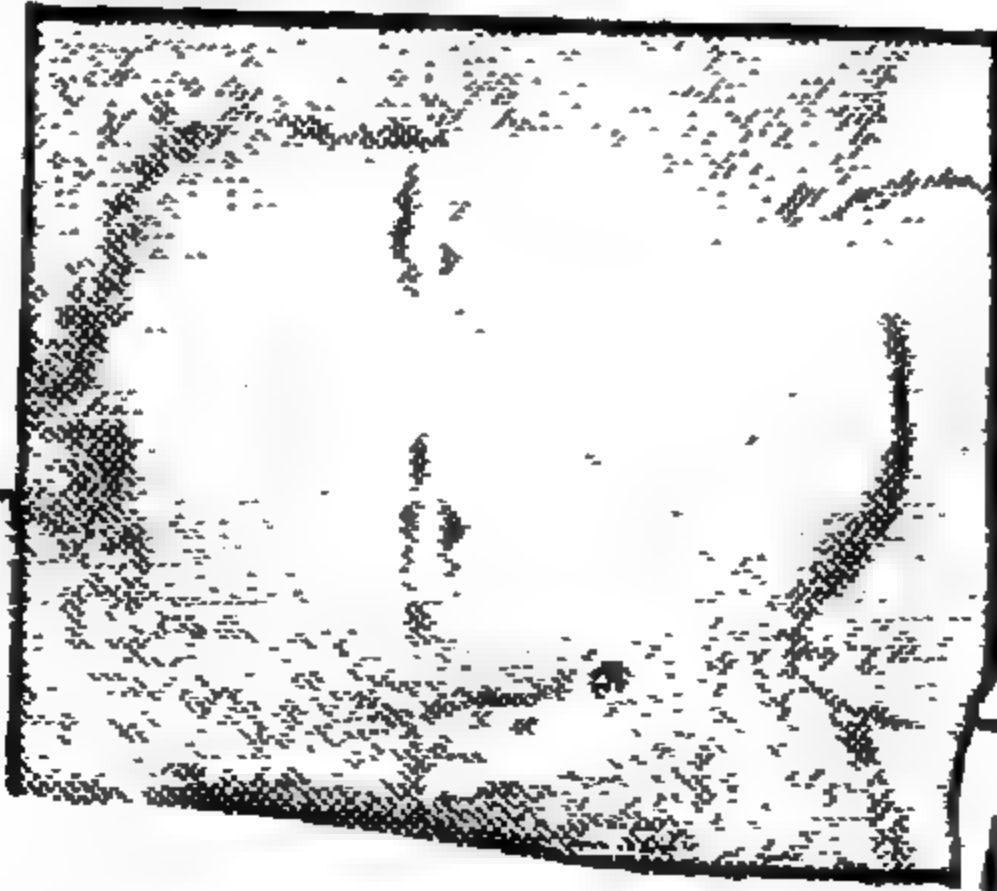
١٩٩٢ / ٧ / ١٨

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

تنفيذا لشرع الله تم اسس القصاص من ٥ من اعداء الشعب... تأمروا على القتل والتخريب... سفلوا دماء الابرياء... افسدوا في الارض التي وصفها الله بارض الامان... ارادوا ترويع المجتمع والاقتصاد القومي من خلال محاولتهم ضرب السياحة... استحلوا ما حرمه الله... فطبقت المحكمة عليهم حدود الله واحكام القانون... وتم اعدامهم شنقا... الارهابيون الخمسة الذين تم اعدامهم اسس، ادانتهم المحكمة العسكرية العليا في قضية تنظيم، والـ ١٤، بمحاولة اغتيال صفوت الشريف ووزير الاعلام، وتنفيذ ٤ جرائم قبح

ضد الشعب والدولة شملت مبنى الدفاع المدني بالعتبة والاتوبيسات السياحية امام المتحف المصري بالتحرير والممر المؤدى لحجرة الملك بهرم خفرخ وانبوسى سياحة وحلات بشارع الهرم في الطالبة... وقضت المحكمة في جلستها يوم ٢٧ مايو الماضي باعدام ٦ من اعضاء التنظيم هم المتهم الاول مصطفى حمزة الهارب والمتهمون من الثاني الى السادس حسن رمضان شلقاني وابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسيني وطارق عبدالرازق حسن واشرف السيد ابراهيم الذين تم تنفيذ الحكم باعدامهم...



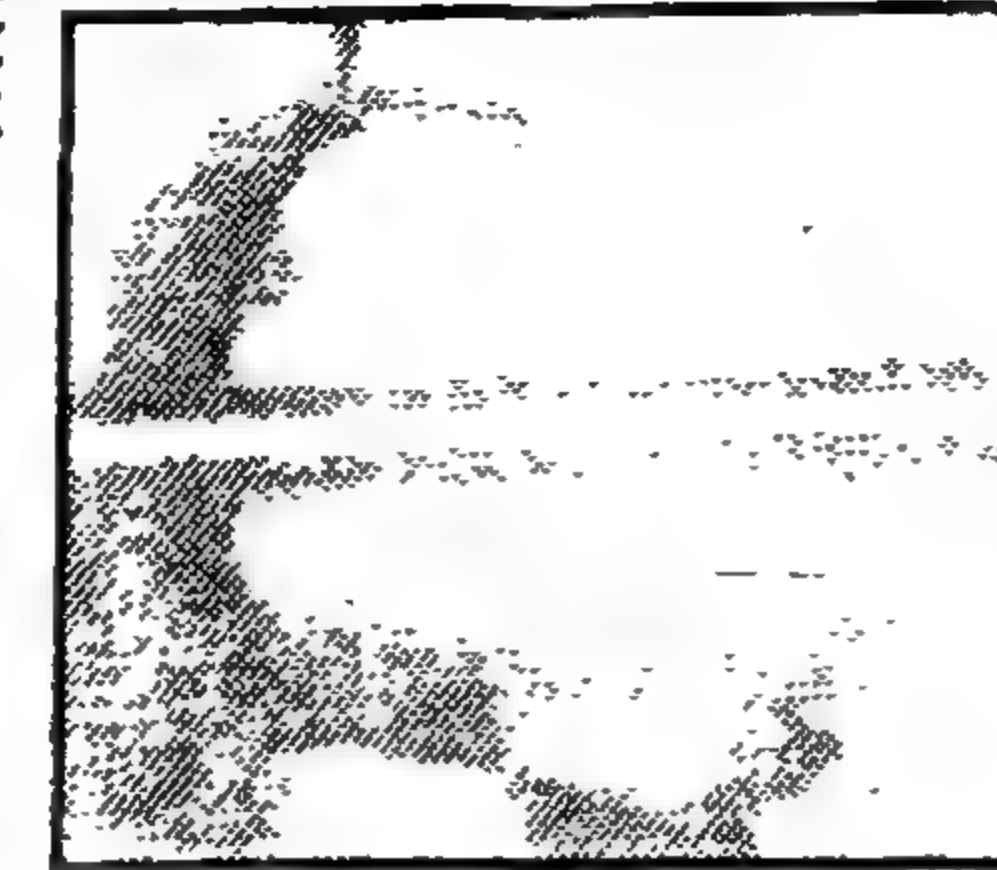
اشرف السيد



طارق عبدالرازق حسن



احمد حسين الحسيني



ابراهيم سيد عبدالعال



حسن رمضان شلقاني

الارهابيون الخمسة الذين اعدوا بعد ادانتهم في قضية تنظيم الـ ١٤

تنفيذ شرع الله باعدام ٥ ارهابيين ارتكبوا اربع جرائم ضد الشعب وحاولوا اغتيال وزير الاعلام ضحاياهم ١٣ قتيلا ومصابا من المذنبين ورجال الشرطة



الأخبار

المصدر :

١٨ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

ملف جرائم الارهاب لاعداء الشعب بدأ تنفيذه يوم ٧ يناير الماضي. اعطى الارهابي حسن شلقاني قائد انجباح العسكري للتنظيم قبيلة يدوية للارهابي اشرف السيد وترك له حرية القائها على اي اتوبيس سياحي وتوجه اشرف السيد بالقبيلة الى شارع الهرم عند منطقة الطالبة مساء نفس اليوم والقي القبيلة على الاتوبيس السياحي رقم ٨١٩ سياحة القاهرة مما ادى الى اصابته بتلفيات. كما اصيب اتوبيس رحلات كان يسير خلفه بتلفيات ايضا، وشامت العناية الالهية الا يصاب ركاب الاتوبيس الاول من السياح او ركاب الاتوبيس الثاني من العاملين باحدى الشركات بمدينة ٦ أكتوبر.

اتوبيسات المتحف المصري

الجريمة الثانية للارهابيين استهدفت السياح الزائرين للمتحف المصري. كلف الارهابي حسن شلقاني زميله الارهابيين ابراهيم سيد عبدالعال وطارق عبدالرازق بوضع عبوة ناسفة اسفل احد الاتوبيسات السياحية المتوقفة امام متحف لتنفجر في ركاب الاتوبيسات والزوار. ثم تقابل مع الارهابي ابراهيم سيد عبدالعال عند موقف سيارات الميكروباس بقرية صفيط اللبن بالجيزة. وسلمه كمية من مادة تي. ان. تي شديدة الانفجار واشترى الارهابي ابراهيم خبير اعداد المتفجرات

بالتنظيم ساعة وحجرين جافين. وقام باعداد عبوة ناسفة موقوته تزن ٢ كيلوجرام..

وفي يوم ١٦ مارس الماضي توجه الارهابي ابراهيم ومعه العبوة الناسفة الى ميدان العتبة وتقابل مع الارهابيين طارق عبدالرازق وحسن شلقاني في حوالى الحادية عشرة صباحا. وسار الثلاثة على الاقدام الى ميدان التحرير ثم توجه الارهابيان ابراهيم وطارق الى موقف الاتوبيسات السياحية امام المتحف ووضعوا العبوة الناسفة التي تحدد توقيت انفجارها في الواحدة ظهرا اسفل احد الاتوبيسات وشامت العناية الالهية ان تنفجر العبوة دون ان يكون بالاتوبيسات احد من الركاب وادى الانفجار الى اصابة ٧ اتوبيسات بتلفيات مختلفة. وهو عمل اجرامي ارادوا من خلاله ضرب السياحة

مبنى الدفاع المدني

وعندما لم يتحقق هدف الارهابيين من القتل والتخريب الذي يريدون إلحاقه بالارباب وممتلكات الشعب قردوا ان تكون جريمتهم هذه المرة في منطقة العتبة مستهدفين المارة وجنود الشرطة. اعطى الارهابي حسن شلقاني كمية من مادة تي. ان. تي شديدة الانفجار للارهابي ابراهيم سيد عبدالعال وكلفه كالعادة بتجهيز عبوة ناسفة موقوته وبالفعل اعد الارهابي ابراهيم العبوة الناسفة ووضعها في حقيبة سوداء. وذهب يوم ٢٧ مارس الماضي لمقابلة الارهابي حسن شلقاني بميدان العتبة في الساعة العاشرة والنصف صباحا، وتوجه الاثنان نحو سيارة شرطة امام قسم مرور العتبة. ووضعوا العبوة

تحقيق :

فاروق الشاذلي

الناسفة اسفل السيارة وتحدد توقيت انفجارها بعد ٢٠ دقيقة. وبالصداقة عاد سائق السيارة الاحضار منشقة منها فشاهد الحقيبة التي بداخلها العبوة الناسفة. وابلغ قائد الرائد هاني ابو العينين الذي شك في الحقيبة وحملها واسرع بها الى قسم المفرقات بمبنى الدفاع المدني. وابلغ العقيد عادل حسين رئيس قسم المفرقات بعثور الجندي على تلك الحقيبة وشكك فيها. وتأكد العقيد عادل حسين من انها عبوة ناسفة موقوته. واثناء احضار بيثة لابطال مفعول العبوة كان موعدها المحدد لانفجار قد حان فانفجرت مما ادى الى مصرع الرائد سمير منصور واصابة العقيد عادل حسين والرائد محمد عبدالنعيم والرائد سمير فوزي

واصابة الجنود محمد محمد متولى وبكار عبدالحكيم صديق وانور محمد على والموظفة المدنية هناء ابراهيم محمد باصابات بالغة

هرم خفر

وبعد ٢ ايام من جريمة العتبة. نفذ الارهابيون جريمتهم الرابعة التي استهدفت ضرب السياحة. كلف الارهابي حسن شلقاني الارهابي ابراهيم سيد عبدالعال باعداد عبوة ناسفة واخفاها داخل آلة تصوير وادخلها مع زميله الارهابي احمد حسين الحسيني الى هرم خفر لتنفجر في السياح والزائرين. اعطى الارهابي حسن للارهابي ابراهيم كمية من مادة تي. ان. تي. لاستخدامها في اعداد العبوة واشترى ابراهيم آلة تصوير. ثم قام بتجهيز العبوة الناسفة الموقوته ووضعها داخل الكاميرا وذهب بها مع زميله الارهابي احمد حسين الحسيني الى سطة هرم خفر يوم ٢٠ مارس الماضي. واجتارا الحزام الامني حول الهرم ووضعوا

.. وسادسهم هارب من حكمين بالاعدام

سادس الارهابيين المحكوم عليهم بالاعدام في قضية تنظيم «ال ١٤» هو مصطفى حمزة زعيم التنظيم الهارب خارج البلاد

صدر ضد الارهابي مصطفى حمزة حكم باعدامه يوم ٧ ديسمبر الماضي من المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية في قضية العائدون من افغانستان واصدرت المحكمة العسكرية العليا بالهايكتيب حكمها باعدامه في قضية تنظيم «ال ١٤» يوم ٢٧ مايو الماضي كال مصطفى حمزة قد كلف حسن شلقاني الذي اعدم امس بقيادة الجناح العسكري للتنظيم عندما قرر حسن العودة من بيتاور الى مصر. واعطاه تكليفات بالتكليفون عندما عاد بضرب حركة السياحة في البلاد بشكل عام وارسل له التمويل من الخارج وبلغت قيمته ٨ الاف دولار والفي جنيه مصري كما امدد بالاسلحة والمتفجرات

اعدام قاتل فودة

.. في قضية اخرى

الارهابي اشرف السيد المتهم باغتيال الدكتور فرج فودة تم اعدامه امس ضمن الارهابيين الخمسة في قضية تنظيم «ال ١٤»

ادين اشرف في القضية الاخيرة بالقاء قنبلة يدوية على اتوبيس السياحة والرحلات بالطالبة واحرار وحيارة اسلحة ومتفجرات.



الأخبار

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

العبوة النافذة في منتصف الممر المؤدى الى غرفة الملك داخل الهرم . بعد ان ضبطت توقيت انفجارها بعد ساعة ونصف الساعة ليصمما الانفجار تاليا عن المكار عند الانفجار وانفجرت العبوة لتصيب عاللا من عمال الترميم داخل الهرم وتودى الى حدوث بعض التلفيات .

محاولة اغتيال الشريف

تم اتجه مخطط الارهاب الى جرائم الاغتيال .. وضعوا قائمة لاغتيال عدد من الشخصيات المسئولة والعامه . وقرروا البدء باغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام في محاولة واهمة منهم لاسكاس صوت الاعلام المصرى الرافض للارهاب والفاصح لمخططاته التى تستهدف استقرار مصر وامن مواطنيها وضرب اقتصادها القومى تلقى الارهابى حسن شلقانى مكالة تليفونية من الارهابى مصطفى حمزة زعيم تنظيم الـ ١٤ - الهارب في بيتناور . وكلفه مصطفى باغتيال وزير الاعلام وطلب منه استلام سقيتين البتي وذخيرة مع شخص غير معروف الا باسمه الاول اشرف وارسل حسن شلقانى احد اعضاء التنظيم ويدعى حسن محمد محمد السيد (عقب بالاشتغال الشاقة الموبدة) لتسلم الاسلحة من المدعو اشرف في ميدان الاوبرا

وكلف حسن شلقانى زميله الارهابيين ابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسينى بتنفيذ الجريمة وعلى مدى ٩ ايام قتل ابراهيم واحمد في اطلاق النار على الوزير عند منزله ٤ مرات متتالية وفي يوم ٢٠ ابريل الماضى توجه الارهابيون حسن شلقانى وابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسينى الى محطة الاموبيس القريبة من منزل وزير الاعلام وكار ابراهيم وسيد يضعان يدقيتين البتي في طيات علبتهما وفي العاصرة والنصف

الى منزله بينما كمن الارهابيان ابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسينى عند اول فتحة بالطريق وعند مرور العربية وبدخلها الوزير من الفتحة . اطلق الارهابيان ابراهيم واحمد وابلا من النار على السيارة مما ادى الى اصابة سائق الوزير ويدعى رجب محمد على وحارسه امير التربة احمد فكري ابراهيم . بينما قتل محططهم في اغتيال صفوت الشريف الذى اصيب باصابات سطحية طفيفة من تسطاي رجاء السيارة . وفور ارتكابهما الجريمة اسرع الارهابيان بالهرب عبر شريط المترو

١٩ يوما محاكمة

كانت المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء احمد عبدالله قد بدأت في محاكمة اعضاء تنظيم الـ ١٤ يوم ٨ مايو الماضى . واستغرقت المحاكمة ١٩ يوما . وصدر الحكم يوم ٢٧ مايو باعدام ٦ متهمين هم الارهابيون الخمسة الذين تم اعدامهم ورعييم التنظيم الهارب مصطفى حمزة ومعاقبة اثنين بالاشتغال الشاقة المؤبدة ومتهم بالاشتغال الشاقة ١٠ سنوات وبراءة اثنين وعدم قبول الدعوى بالنسبة لثلاثة متهمين لرفعها بغير الطريق القانونى .



للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٩ يونيو ١٩٩٢

المصدر :

الحياة

القضاء العسكري المصري يبدأ التحقيق في قضية تنظيم 'طلائع الفتاح الاسلامي'

□ القاهرة - «الحياة»:

■ يبدأ القضاء العسكري المصري خلال الأسبوع الجاري التحقيق في قضية تنظيم «طلائع الفتاح الاسلامي» التي اتهم فيها ٢٣٥ شخصاً بعد صدور قرار جمهوري بإحالتها من نيابة امن الدولة العليا على المدعي العام العسكري.

وكانت تحقيقات النيابة في القضية استمرت نحو ستة اشهر في سرية تامة خشية تأثير النشر في حركة ونشاط مجموعة كبيرة من اعضاء التنظيم لا تزال هاربة حتى الآن في دول عدة منها باكستان وأفغانستان ولبنان والسودان، وعلمت «الحياة» من مصادر قضائية مطلعة ان تنظيم «طلائع الفتاح الاسلامي» له ملامح مميزة عن بقية التنظيمات الدينية الراديكالية الاخرى تتمثل في ما يلي:

أولاً: ان عدد المتهمين في هذه القضية يعد كبيراً جداً ولم يبالغ في ذلك سوى عدد المتهمين في قضية الانتماء الى تنظيم «الجهاد» التي نظرت امام محكمة امن الدولة العليا في العام ١٩٨١ وعزلت باسم قضية «اغتيال الرئيس النور» السادات». وبلغ عدد المتهمين فيها ٣٠٣ كان اشهرهم الشيخ عمر عبدالرحمن وعبد الزمر وعصام القمري ومحمد الاسواني وخميس مسلم وناجح ابراهيم ومحمد عصام الدين درياح وصطوت عبدالغني وممدوح علي يوسف وعزت السلاوني وغيرهم.

ثانياً: ان تنظيم «طلائع الفتاح الاسلامي» الذي تتولى التحقيقات فيه النيابة العسكرية يعد التنظيم الام والرئيسي وهناك جزء آخر مكمل له ويتمتع للقضية يضم نحو ٣٠٠ متهم في ما يطلق عليه «قضية الانتماء لطلائع الفتاح الاسلامي». وتم تقسيم التحقيقات الى قضيتين وفقاً لاهمية الوثائق وخطورة التهمين

وتدعيمهم في بعض المحافظات ومنها الاسكندرية والبحيرة والشرقية والغربية وبورسعيد ومياط.

ثالثاً: ان الآراء اختلفت وتعددت في شأن تحديد هوية وايديولوجية هذا التنظيم ومدى انتمائه للتنظيمات الدينية الراديكالية التي تتحرك حالياً في الساحة السياسية المصرية وهل هو تنظيم جديد ام احياء لتنظيم قديم ام هو تنظيم يتولى التنسيق الجوهري بين تنظيمات عدة. واتضح من التحقيقات الأولية انه احد التشكيلات الجديدة لتنظيم «الجهاد الاسلامي» وان قيادته الرئيسية في الخارج ويتزلاها الدكتور راغب الظواهري وتوجد له فروع في مصر في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية والشرقية والبحيرة والغربية وبورسعيد ومياط اضافة الى فروع في الخارج في كل من السودان وباكستان وأفغانستان ولبنان وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

رابعاً: ان للتنظيم جناحاً عسكرياً سرياً تم تدريب جميع اعضاءه في افغانستان.

خامساً: ان للتنظيم جناحاً استخبارياً هو الاول من نوعه في التنظيمات الدينية الراديكالية يتولى التالي:

- تدريب الكوادر على سرية العمل السياسي والعسكري والكتابة بالشفرة والحبر السري ورصد الشخصيات المهمة ومراقبة تحركاتها والتأكد من انتماء ولاء الاعضاء للتنظيم وعدم اتصالاتهم بأي جهات امنية داخلية او خارجية والتدريب على استخدام عمليات الاغتيال.

- ان للتنظيم جناحاً غير معطن يضم كل الاعضاء الذين لم يتم القبض عليهم من قبل ويشترط في تحركاتهم ان تكون بعيدة عن المظاهر التقليدية للتمويه والتضليل لاجهزة الامن لعدم كشفهم ويتزلا الدكتور

عبد الحميد محمد عبد الحميد حب الله. ويتولى هذا الجناح العمل من اجل التغلغل في بعض الوزارات والهيئات الحكومية المهمة والاجهزة الرقابية للحصول على اكبر قدر من المعلومات.

- ان للتنظيم جهازاً يركز على حفظ كل المعلومات السياسية والايدولوجية والاستخبارية والعسكرية على دسكات كومبيوتر ويتولى امرها العضو شريف حمودة

- ان التنظيم يصمم جناحاً برئاسة المهندس اسماعيل نصر الدين يتولى عمليات التفسير الى افغانستان باستخدام جوازات سفر صحيحة وسليمة والسفر للسياحة الى تركيا وتغيير الجوازات بأخرى مزورة للسفر الى السودان والسفر الى افغانستان والمودة بالطريقة نفسها، وتبلغ مدة التدريب على هذه المهمة ما بين ثلاثة اسابيع وثلاثة اشهر.

واضافت المصادر الامنية ان عملية رصد هذا التنظيم استغرقت اكثر من عام وان ملامحها اكتملت من خلال الوقوف على عمليات العودة المكثفة للعائدين من افغانستان، وان عمليات الاستجواب الاولى لقيادات هذا التنظيم كشفت نشاطه السري والعلمي وازاحنت الستار عن بعض العمليات التي نفذها وتبذرت في وقتها ضد مجهول ومنها محاولة اغتيال جنود الحراسة في منطقة غاردن سيتي والمعادي ورصد بعض الشخصيات السياسية والكتاب والفنانين وارسال خطابات تهديد اليهم وزادت ان التنظيم قام بعمليات تدريب عسكري في بعض المناطق الصحراوية لرفع مستوى كفاءة كوادره وخصوصاً في مجال التفجيرات.

واضافت ان التنظيم حصل على مبالغ ضخمة من الخارج ومن جهات اجنبية عدة لتمويل نشاطه وتنفيذ عمليات تحدث مرّة في النظام.



المصدر : الحياة

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

دفن جثث ٣ نفذ فيهم حكم الاعدام

■ القاهرة - «الحياة» - سلمت السلطات المصرية أمس جثث ثلاثة من أعضاء «الجماعة الإسلامية» الذين نفذت في حقهم احكام بالاعدام بعد ادانتهم بمحاولة اغتيال وزير الاعلام السيد صفوت الشريف الى نويهم.

ورافقت سيارات من الشرطة الجثث الثلاث الى حين دفنها وسط حراسة أمنية مشددة.

وقال مصدر أمني لـ «الحياة» أمس ان الثلاثة الذين دفنوا هم حسن شلقاني رمضان وأشرف السيد ابراهيم وأحمد الحسيني.

وأضاف أن جثتي الشخصين الباقيين من خمسة نفذ فيهم حكم الاعدام وهما طارق عبدالرازق وابراهيم عبدالعال لا تزالان في مشرحة زينهم بانتظار تقدم نويهما لتسلمهما.



إعادة محاكمة مجدى الصفتى

وأبو العلا

كتب - صلاح عبدالمنعم:

تم أمس بنياية الجيزة الكلية إعادة اجراءات محاكمة الارهابيين مجدى الصفتى وعبدالله ابوالعلا المتهمين مع آخرين بمحاولة اغتيال نبوى اسماعيل وحسن ابوباشا وزيرى الداخلية الامنيين، والصحفى مكرم محمد احمد.. فى القضية المعروفة باسم (الناجون من النار).

احمد على خليفة رئيس محكمة جنابات الجيزة وعضوية المستشارين محمد طاهر وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور السيد الادهم رئيس النيابة، وامانة سر محمد عبدالعزيز وعماد نصار.

وفى بداية الجلسة انكر المتهمان ارتكابهما الجريمة وطلبت النيابة تأجيل القضية لدور مقبل لاحضار ملف القضية من نيابة أمن الدولة - العليا - وقررت المحكمة التأجيل لدور مقبل كطلب النيابة مع استمرار حبس المتهمين على ذمة القضية وتم إعادة المتهمين الى محبسهما.

وكانت محكمة الجنابات قد اصدرت فى ٢ سبتمبر عام ١٩٨٩ حكما غيابيا على المتهمين بالاشغال الشاقة المؤبدة..

وصل المتهمان فى الثانية عشرة ظهر امس فى حراسة أمنية مشددة وتم اقتيادهما بحراسة العميد صلاح مرسى قائد حرس المحاكم لعرضهما على المحامى العام لنيابات الجيزة وبحضور حسن الديب سكرتير التنفيذ بالمحكمة التى قررت تجديد جلسة امس لإعادة اجراءات محاكمتهم.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار



المصدر : الحياة

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

بدء اعادة محاكمة قائد الناجون من النار

□ القاهرة - الحياة:

العينين واحاطت سيارات تابعة للامن المركزي بالسيارة التي كانت تنقلهما واتخذت اجراءات مشددة لتأمين جلسة المحكمة. وتعود احداث قضية تنظيم «الناجون من النار» الى العام ١٩٨٧ حين نفذ اعضاء التنظيم ثلاث محاولات فاشلة لاغتيال وزيرى الداخلية السابقين اللواء حسن ابو باشا واللواء نبوي اسماعيل والصحافي مكرم محمد احمد. واصدرت المحكمة احكاماً بالسجن المؤبد على المتهمين اللذين تمكنا من الفرار. من جهة اخرى اصدر الرئيس حسني مبارك تعليمات الى الجهات المختصة بتوفير الرعاية الطبية الكاملة لجميع المصابين من المواطنين الذين يتعرضون للاصابة في حوادث الارهاب وان يتم علاجهم على نفقة الدولة.

■ عقدت محكمة امر الدولة العليا في الجيزة امس جلسة لاعادة محاكمة الدكتور مجدي الصفتي قائد تنظيم «الناجون من النار» وعبدالله ابو العلا عضو التنظيم اللذين اعتقلا قبل اسبوعين بعد فرارهما لمدة ست سنوات. وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية بناء على طلب النيابة العامة الى حين تسلم ملف القضية من نيابة امن الدولة العليا، وامرت بالاستمرار في حبس المتهمين. وكانت السلطات المصرية رحلت الصفتي وابو العلا امس من محبسهما في سجن طره الى مقر المحكمة معصوبي



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢ / ٧ / ٢٠

مواجهة الصفى وأبو العلا

بقرار الاتهام الصادر ضدتهما

واجهت النيابة الحيرة أمن كلا
من منجى الصفى وعبدالله
أبو العلا - اللذين تم القبض
عليهما مؤخرا - بقرار الاتهام
الصادر ضدتهما بمحاولة اغتيال
وزير الداخلية الأسبق النبوى
اسماعيل وحسن أبوباشا، وكذلك
حيازة اسلحة نارية بدون
ترخيص وتزوير أوراق رسمية
وقامت النيابة بإعلانهما بقرار
الاتهام وذلك تمهيدا لتجديد
حبسهما لإعادة محاكمتهم أمام
محكمة أمن الدولة العليا
طوارئ.

ويذكر أن محكمة أمن الدولة
العليا قد سبق أن حكمت عليهما
بالإشغال الشاقة المؤبدة غيابيا
ونظرا لإلغاء القبض عليهما تقرر
إعادة محاكمتهم طبقا لقانون
الإجراءات المصرى.



المصدر : الوفد

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢ / ٧ / ٢٠

قرار الاتهام في قضية تنظيم «طلائع الفتح»

٣٣. متهمين بينهم الدكتور الطواهي الهارب
١٩ فلسطينيين يواجهون الاعدام والأشغال الشاقة
التنظيم أقام معسكرات تدريبية في جنوب
القليوبية.. وخطط لقلب نظام الحكم في
الخارج منذ ٨ سنوات



كتبت - نجوى عبدالعزيز

تنفرد الوفد بنشر تحقيقات القضية العسكرية رقم ١٢٣ حصر امن دولة عليا ، والمعروفة باسم «ملائع الفتح» كما تنفرد بنشر قرار الاتهام فيها وادق الاعترافات لتنظيم القاهرة الكبرى . تسلم اللواء محمد عبدالله المدعي العلم العسكري ملف القضية ويضم ٥ الاف ورقة مع ٣٣٠ متهما ، من المستشارين عبدالمجيد محمود المشرف العلم على النيابة ومحسن مبروك المحامي العام . وتم نقل الملف وسط حراسة امنية مشددة . وتم ارجاء احالة ملف القضية المنبثقة عنها رقم ١٩٣ ومازالت التحقيقات في هذه القضية تجرى بمعرفة نيابة امن الدولة العليا وتضم متهمين من ٥ محافظات بالوجه البحري .

يضم ملف القضية رقم ١٢٣ تقارير الطبيب الشرعي الخاصة بفحص اسلحة تم سرقتها من حراس بعض

السفارات العربية بالقاهرة وتم ضبطها في اوكار المتهمين او التي ضبطت في احدات محاولة قتلهم في عام ١٩٩٢ اثناء تاديتهم الخدمة وتضم ايضا معلية تصويرية لفريق التحقيق . ويضم هشام حمودة ، وعلى الهوارى ، ويسر رفاعى وشريف عبدالنبي وعبدالمعزم الحلواني ، واسامة قنديل وعادل فياض رؤساء نيابة امن الدولة .

وشرح المتهمون في التحقيقات كيفية انشاء معسكرات عسكرية بمنطقة الخانكة في باطن الجبل الاصفر وقلوب ومن المنتظر ان يعلن اللواء محمد عبدالله المدعي العلم العسكري قرار الاحالة خلال ساعات لتنظيم القاهرة الكبرى . وارتكبوا ١٥ جريمة جنائية وسياسية من بينها ارتكاب المتهمين الثلاثين الاوائل جرائم قتل جندي الفصيلة السعودية بجاردن سبتى ، وسرقة سلاحه ومحاولة قتل جندي الحراسة بسفارة البحرين في اوائل عام ١٩٩٢ ، وسرقة سلاحهما ، وقتل سائق

وتباع مبلرة نقل واستخدامها في سرقة اسلحة من احد المعسكرات الهامة والتي كانت النواة الاولى لكشف افراد ، ومعلية خلف مسرح البلقون الذي اخفى المتهمون السيارة المسروقة خلفه وحاولوا تغيير لونها ومعلية تصويرية اثناء شرحهم كيفية سقوطهم اثناء ذلك .

حرب العصابات

كشفت التحقيقات التي تولاها فريق من رؤساء نيابة امن الدولة العليا مع اخطر تنظيم تم ضبطه في القرن العشرين من حيث اعداد المتهمين والكميات الخيالية من الاسلحة وان من بين المتهمين عناصر فلسطينية سبق لها التدريب على حرب العصابات في الخارج بمعسكرات الاحواز والحمره ، وعبدان ، وباختران ، وسرييل ذهاب الابرائية . وضمت الاحراز لورافا تنظيمية تتضمن توصيات بخط يد الدكتور ايمن الظواهري تحت عنوان اتباع سياسة «البرغوث والكلب» وفيها يشرح الظواهري والاسلامي لزعماء التنظيم المصري طه خليفة طه الصديق الحميم للجراح المصري الهارب والمهندس اسماعيل سليمان نصر الدين ومجدي محمد محمد سالم كيفية الوصول للحكم بعد ان تشبهوا بالبرغوث وكيفية تمكنه من الكلب والاتصال بجلده حتى ينهي عليه تملكا على المدى البعيد ، وهو مانجحوا في اتباعه لمدة ثمانية شهور كاملة في اخفاء الاعداد والتسلح وتجنيد الاشخاص وتدمير الاوكار وحددوا ساعة الصفر لانطلاق مخططاتهم في شهر «يونيو» الماضي بعد ان اعدوا مخططات لقلب نظام الحكم . تمت دراسته في الخارج على مدى ٨ سنوات بزعم اقامة دولة اسلامية وقد اقر العديد من المتهمين انهم تمكنوا من الدخول والخروج للبلاد عقب فتح الحدود الليبية المصرية الذي كان عاملا اساسيا في تسهيل دخولهم ببطاقات مزورة واقضاء فتح الطريق البرى مع السودان ، واستخدامهم لوسائل الاتصال المختلفة ووسائل الدعم المالى ووجود حسابات لـ ٦٥ شخصا منهم في فروع بنوك اجنبية للتنمويه بالجيزة والقاهرة تم تحويلها لهم من المنظمات الاسلامية الخارجية عن طريق خروج البنوك بالخارج .



٢٠ يوليو ١٩٩٢

التاريخ : للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

اعترافات المتهمين

تتضمن اعترافات ٣٠٠ متهم من بينهم ١٥ هارباً و ٨ اخلت النيلية سبيلهم لظروف صحية من بينهم وكيل وزارة . وطبية امراض نساء تدعى نداء محمد احمد التي تم تخزين اكير كمية من الاسلحة داخل عيادتها بالبيساتين وتحولت إلى احد الاوكار الستة لتخزين الاسلحة والمتفجرات

ويأتى قرار الافراج عن الطبية بعد ان القى القبض عليها وزوجها زعيم التنظيم وهو المهندس اسماعيل وبقي اطفالهما بدون عائل ورعاية .

تنظيم القاهرة

سقط تنظيم القاهرة في ١٥ يناير الماضى وكان بداية لسقوط تنظيمات المحافظات السبع الأخرى بالوجه البحرى عندما القى القبض على بعض المتهمين من بينهم هلال عبدالشفيع وخويلد بركات خلف مسرح البالون لتغيير لون السيارة رقم ٥٨٢٠٨ جيزة مع بعض اعضاء التنظيم وتصادف مرور احد اقارب صاحب السيارة المسروقة مستغلين هطول الأمطار وعدم مرور احد وقام بإبلاغ الشرطة وكانت المفاجأة ان بدأت فتوالى اعترافات زعيم التنظيم مجدى سالم عقب القاء القبض عليه في مارس الماضى بعد ان تبين أنهم قاموا بسرقتها والاستيلاء عليها من احد التجار بحجة توصيل موبيليا لهم وفي طريق المقطم قتلوا السائق والتابع بان باعوتهما باطلاق الرصاص بعد

استدراجهما . واستولوا على السيارة وتوجهوا الى احد مخازن الاسلحة عن طريق مجند ويعمل عضوا بارزا في التنظيم واستولوا على بعضها وقاموا بتخزينها في مسكن طالب الطب بالمنيل وبتفتيشه عثر على اسلحة جنود حراسة القنصلية السعودية وسفارة البحرين بالمعادي . وانتقلت معاينة النيابة الى وكر طبية امراض النساء والولادة بالبيساتين التي حولتها الى مخزن وضبط ١٥٠ كرتونة كبيرة مملوءة بالاسلحة والبنادق والعبوات المتفجرة . وكشفت التحقيقات من خلال فحص كشوف العائدين من افغانستان ان طه خليفة طه ويعمل مدرسا هو احد المقربين للظواهرى ترأس على ايدى جماعة عبدرب الرسول سياق أثناء انضمامه الى صفوف المجاهدين هناك حضر إلى البلاد في مايو الماضى وظل

مختفيا لمدة ٧ شهور . وظلت اجهزه الامن تبحث عنه واتخذ من مقابر الامام الشافعى والسيدة عائشة وكرا وظل يدرس وينفذ خطة التكتيكات التي احضرها من الخارج عن طريق السودان بالجبر أثناء قدومه من افغانستان والتي اعداها له . والتي تهدف الى تغيير نظم الحكم على المدى الطويل للاستيلاء على الحكم . واعترف مجدى سالم والمهندس اسماعيل سليمان نصر الدين زوج الطبيبة وطه خليفة أنهم اجروا العديد من الاتصالات بقيادةهم في افغانستان عن طريق بعض المنظمات الاسلامية ببعض الدول العربية لاخبارهم بقرب اتمام المهمة . والتي كان محددا ان تبدأ في منتصف العام الحالى وتبين ان المهندس امد التنظيم ببعض المجندين الذين امدوا التنظيم بالاسلحة وتعرفوا على رجل الاعمال الشهير ببلدة قليوب وهو تاجر

«مواشى» ويدعى يحيى مصطفى امام شحور الذى استطاع تشكيل الجناح العسكرى للتنظيم وتكون من ٢٤ ارهبايا قام بتدريبهم في مدينة الخلعة والجبل الأصفر على الاسلحة وكذلك التنقل في مزارعه بقلوب والتعرف على استخدام الاسلحة بمهارة والتدريب على استخدام السيارات الملقومة «المفخة» ورأس الجناح القضائى «المحامى» نزار غراب .

الجناح الاعلامى

بدأ يتساقط اعضاء التنظيم بالجيزة الذى يتزعمه عبدالمعزم جمال الدين عقب اصدار مجلس شورى التنظيم قرارا بتعيينه الناطق الاعلامى خلفا للدكتور علاء محيى الدين الذى لقي مصرعه أثناء القبض عليه وعثر في مكتبه على اجهزة وديسكات كمبيوتر وارشف بالهرم مدون فيه الحركات السياسية بمصر وكل مايتعلق بها واسماء اعضاء التنظيم و٢٤ جهازا لاسلكيا وتبين ان المتهم خريج كلية اداب جامعة القاهرة قسم تاريخ وعمل صحفيا تحت الثمرين في صحف الشعب والنور واللواء الاسلامي وكان يقوم بطبع الفتوى للتنظيم وندواته ويتولى عقد المؤتمرات والندوات السرية لهم . وعثر على مجلات «المرابطون» والفتح التي تتضمن احكاما بتكفير النظام والخروج عليه والتوصية بسرية عملهم والبقاء طويلا تحت الارض ومنشورات ووثائق التنظيم وقوائم الاغتيالات الموقعة من الخارج باسم تنظيم الجهاد ونسخا من كتب الفريضة الغائبة . ويتضمن قرار الاتهام اعضاء تنظيم الجيزة واصحاب مخزن الاسلحة بقرعة المنصورية وكفر

طهرمس الذى يتزعمه حسين ابراهيم . يواجه المتهمون العديد من الاتهامات التي تصل عقوبتها الى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة . والسجن ويتضمن قرار الاتهام تشكيل وادارة وتكوين تنظيم سرى يعمل لقب نظام الحكم . وانتحال صفت عسكرية وتقليد اختام حكومية لاستخدامها في اغراض تخل بالامن والسياسة العامة للدولة والتزييف والتزوير في محركات رسمية والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المقتن بالسرقه بالاكرام والشروع في القتل . والدخول الى البلاد بطريق غير مشروع للفلسطينيين الستة وبعض المصريين باوراق مزورة وانتحالهم لصفة عسكرية وحيازة واحراز الآلاف من الاسلحة والذخيرة والمواد المتفجرة وقنابل دفاعية وهجومية لاستخدامها في اعمال تخريبية وارهابية وسرقه اسلحة وحيازة واحراز منشورات واوراق تنظيمية وتعمل للقيام ضد الحكم واعداد قوائم لاغتيال كبار الشخصيات الهامة في البلاد .



أسماء المتهمين

● الدكتور الجراح - ايمن الظواهري
هارب غادر القاهرة ١٩٨٥ تاركاً
عبادته في المعادي ، بعد ان قضى
عقوبة ٣ سنوات في قضية الجهاد
١٩٨١ . وسافر إلى أفغانستان وانضم
إلى صفوف المجاهدين وتزعم تنظيم
الهاريين .

● مجدى محمد محمد سالم محاسب
كان عضوا بارزا في تنظيم الجهاد عام
١٩٨١ وألقى القبض عليه عام ١٩٩٠
بالاتفاق مع سلطات إحدى الدول
العربية وأُخْلِ سبيله حتى قام مؤخرًا
بتشكيل هذا التنظيم ، وشقيقه
عبدالله سالم متهمان في قضية
الانتماء لتنظيم الجهاد رقم ٦٢ وطه
خليفة طه مدرس واسماعيل نصر
الدين مهندس ، وعبدالمعزم جمال
الدين صحفي ، وأحمد محمود
محمد ، وعمل قناوى وخالد عبدالفتاح
حسن ، فتحي امام عبدالمجيد حزين ،
ويحيى خلف الله ومحمود
عبدالسميع محمد وحسن محمد
ابراهيم وعبدالنبي مصطفى ،
ومدحت عبداللاه محمد ، وشقيقه
محمد عبداللاه ، محمد طلبة ، سيد
قرنى ومحمد طلبة وعبدالحافظ ،
ونجم الدين شعبان عبدالعزيز
وشريف محمود حسن ومحمد حسام
الشريف فلسطيني ، وهشام محمود ،
وابو الفتوح عبدالباسط ، وأشرف
محمد ، عاصم محمد ، وعبد
مصطفى ، وضياء يوسف ، ومحمد
عبد حسن ، وشعبان محمد علي
وحسام الدين حسن ، ومحمود محمد
علي ، ورضا محمد الشريف ، وايهاب
محمود ، وايمن زكى ، ويوسف
صديق ، وابراهيم محمد عبدالعزيز
حسان ، وصلاح وحمدى محمد ،
محمد وأنور القاضي ويسر محمد
سالم واسماعيل اسماعيل ،
وعبدالحمد لاشين ، ومحمد أحمد
ابو شريف وسيد أحمد امام ، ومحمد
السيد حسن وعبدالحكيم فهمي
وعواد عماد اسماعيل ويسر فهمي ،
وناصر عبدالحكيم أحمد ، وباسين
عبدالستار وايمن عبدالحليم عزام ،
وعبدالرحيم عبدالغفار ونضال سلامة
ابو عون فلسطيني وعمر محمد

ومحمود أحمد ويسر ابراهيم وسلامة
ابراهيم الحسيني وسليمان مديولى
ويسر عبدالحافظ وثناء أحمد
عبدالله وأشرف محمد ومحمد
عبدالرازق وأشرف عبدالعاطي ،
وامام عبدالعاطي محمد والسيد
خميس وابراهيم محمد عبدالعزيز
عبدالباقى وسيد امام وايمن
عبدالحليم وعاطف عبدالنبي وحلمى
محمد عبدالحليم ، ومحمد ابراهيم
وابراهيم محمد عبدالعزيز ،
واسماعيل سليمان ، واسماعيل نصر
الدين سليمان ، وحسن محمد صيام ،
وايهاب محمود وهشام صيام وخالد
السيد وخالد السيد عبدالله
وعبدالحمد فؤاد وشعبان محمد علي
وحسام حسن وصبحي أحمد المزين
وخالد عبدالعزيز ومحمود محمد علي
اسماعيل ، ومحمود فتحي الدهشان
وعادل محمد وبدوى عبدالحليم
ورفعت عبدالرحمن وحسانين حسن
وعاطف صلاح أحمد وشحنة
محجوب وأحمد حيشي وأشرف
زكريا ، ومحمد عبدالله ، وحسام
محمد ، ومحمد علاء أبو شلوى ،
وعبدالعزیز التهامي ، ومحمد
عبدالله ، وخالد عبدالعزيز
عتريس ، ومحمود محمد علي ،
ومحمود فتحي الدهشان ومحمد علي
أحمد حمزة وأحمد عباس حسين أبو
العلا ، وخالد السيد هاشم ، وصبحي
محمد محمد ، والحسيني مديولى ،
وربيع محمد أحمد ، وسعيد شوقي ،
ويوسف عبدالرازق عبدالحليم
وعصام محمد خفاجي ، ومحمد عبد
اللطيف والطوخى محمد محمود
وعزت محمد عبد العزيز وممدوح
مصطفى نوار ومحمد أحمد
الحمصاني ومختار محمد يسري ،
وخالد شحاتة ، ومحمد عوض خليل
أحمد ، وسيد أحمد ، وابراهيم
محمد ، معيم سليم محمد ، وصبحي
عبدالسلام ، وأحمد محمود السبكي ،
ومصطفى ابراهيم وأحمد محمد
عبدالله ، ومحمد حسن ، وربيع أحمد
رفاعي ، وطارق عبدالفتاح ، ومحمد
العتار ، وعبدالفتاح اسماعيل ،
ومحمد جاد متولى ، وعادل عثمان



تنفيذ حكم الإعدام شنقاً في قاتل ضابط أمن الدولة بسالفيوس

كتب جمال حسين:
تم صباح أمس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الإعدام شنقاً في المتهم مرسى رمضان محمد مرسى قاتل المقدم أحمد علاء ضابط أمن الدولة بالتهوم. حضر تنفيذ الحكم مأمود السهرن والطبيب وواعظ السجن وعضو النيابة. وذلك بعد أن صدق الحاكم العسكري على الحكم حيث أن

الأحكام الصادرة من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ لا يتم عرضها على محكمة النقض كما هو المتبع في الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات وأمن الدولة. وترجع أحداث القضية إلى شهر مارس عام ١٩٩٢ عندما أعد المتهم ومعه زميله محمود رمضان ومحمد سليم كحك كميناً لضابط أمن الدولة في شهر رمضان بواسطة مروتيسكيل

وقاموا بقتله بدأت محاكمة المتهمين في شهر نوفمبر عام ١٩٩٢ واستمرت ٧ شهور إلى أن أصدرت المحكمة حكماً في ٢٦ مايو الماضي بإعدام مرسى رمضان والاشتغال الشاقة المؤبدة لزميله. أصدر الحكم المستشار أحمد عزت المشاوي بعضوية المستشارين عابد الأصواني ومحمد حلمي عبدالنور.



الأمرام المسائي

المصدر :

للنشر والتوزيع: دار النشر والصحف والمطبوعات

التاريخ :

1995 22 11

نفذت إدارة سجن الاستئناف بالقاهرة صباح
امس حكم الاعدام الصادر من محكمة امن
الدولة العليا طوارئ في حادثة اغتيال
المقدم احمد علاء الدين صبايط امن الدولة
بالفيوم اجريت مراسم الاعدام في حضور
رئيس نيابة جنوب وطبيب السجن
والواعظ والمأمور ولم تتسلم أسرته
الجثة حتي الآن

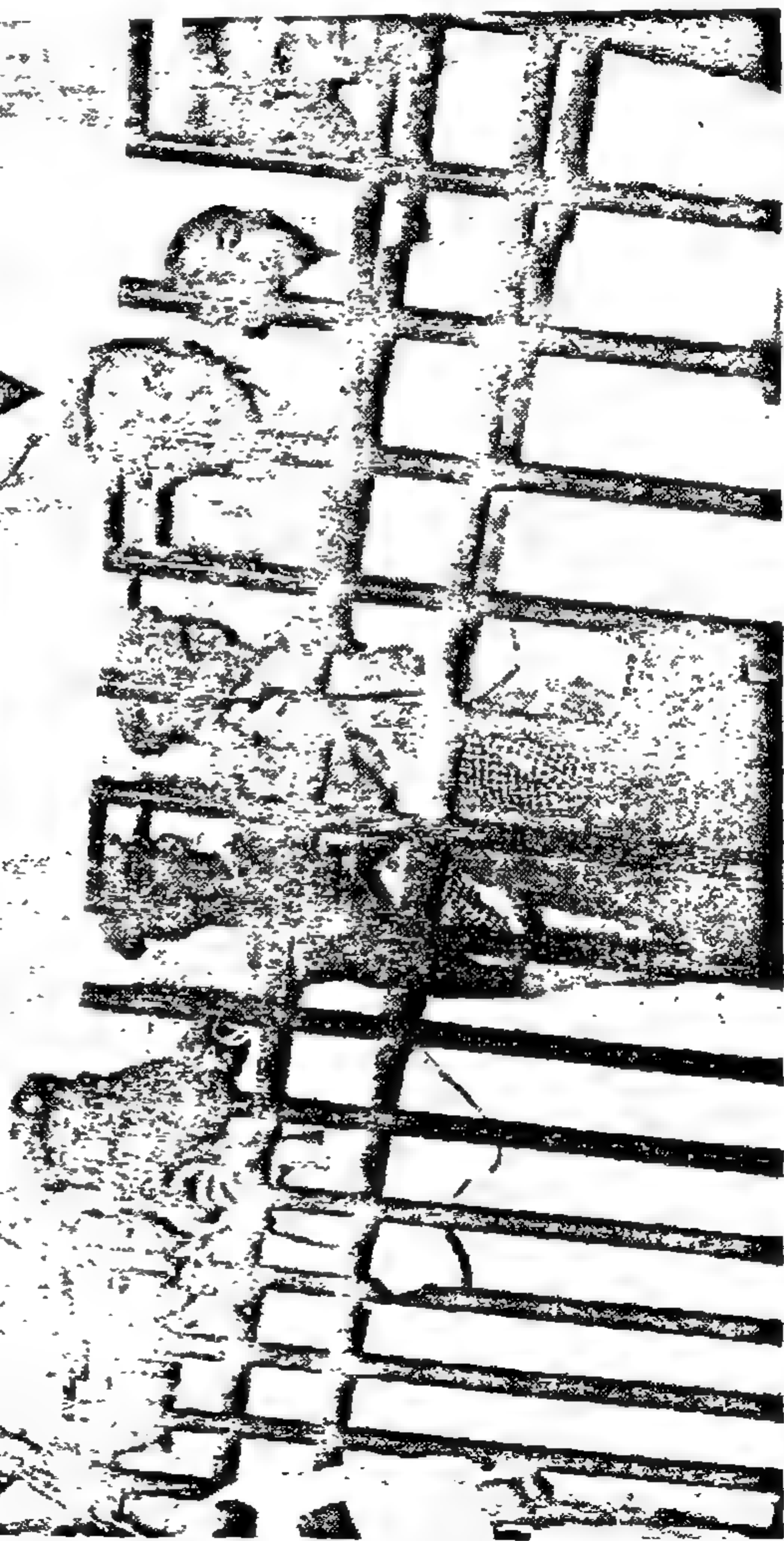
وكانت محكمة امن الدولة العليا
طوارئ قد اصدرت حكمها بالاعدام شنقا
علي مرسي رمضانات محمد مرسي
والاشغال الشاقة المؤبدة لكل من نور محمد
رمضان ومحمد سليم كحك لقيامهم بالتربص

بالمقدم احمد علاء الدين الضابط بامن الدولة بالفيوم وامطروه بالرصاص أثناء عودته للمنزل في مارس ١٩٩٢ وبعد الاعتراض تفصيليا بجريمتهم احتلوا التي المحكمة في شهر نوفمبر ١٩٩٢ وبعد ٧ اشهر من التحقيقات اصدرت المحكمة حكمها المتقدم في ٢٦ مايو الماضي وبعد ان اتخذ المتهمون كافة الاجراءات القانونية في الطعن على الحكم اصبح الحكم نهائيا وواجب النفاذ.

تم نقل الجثة الي مشرحة زينهم وسط حراسة مشددة واخطرت أسرته لتسلمها.



المقدم التسييد: أحمد علاء الدين



السهم يشير إلى الإرهابي الذي نفذ فيه حكم الإعدام



نيابة امن الدولة العليا تقر: حفظ التحقيق مع ١١ متهمًا في احداث ببا

كتبت خديجة عفيفي: تحريات مباحث امن الدولة..

اعتمد على الهوارى رئيس النيابة في اسباب الحفظ على تناقض اقوال شهود الاثبات وتصورها.. حيث لم يجزم اي منهم بمشاهدته للمتهمين الذين تم ضبطهم بمشاركتهم في احداث التجمهر كما جاء في اسباب الحفظ ان الاسلحة النارية والذخائر المضبوطة بمكان الحادث لم يتم ضبطها في حوزة احد المتهمين.. كما ان حدوث الاصابة في مكان الحادث لا تعنى بالضرورة ان المصاب قد شارك في احداث الواقعة حيث انه قد يكون متواجدا بمكان الحادث مصادفة دون الاشتراك في الاحداث وهو ما لم يجزم به شهود الاثبات.. الامر الذى يضعف الدليل ويكون من المتعين معه اصدار الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل..

قررت نيابة امن الدولة العليا حفظ التحقيق مع ١١ متهمًا في احداث ببا ببنى سويف لتناقض اقوال شهود الاثبات وقصورها قلم باعداد قرار الصرف في القضية على الهوارى رئيس النيابة باشراف المستشار محسن مبروك المحامي العام.. وكانت قوات الشرطة تقوم بجولة لتفقد حالة الامن بمنطقة ببا.. حيث تجمع عدد كبير من المتجمهرين المتطرفين امام مسجد الرحمن ببا وقاموا بقذف القوات بالاحجار واطلاق الاعيرة النارية مما دفع القوات الى الاشتباك معهم ونتج عن الحادث اصابة ثلاثة من المتهمين واصابة احد الضباط برأثنين من الجنود.. القى القبض على المتهمين المصابين وبعض المتهمين الذين ارشدت عن شخصيتهم



الأهرام المسائي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ يوليو ١٩٩٢

بعد تحقيقات امتدت الى الساعات الاولى من صباح اليوم:

النيابة تقرر حبس ٢٥ ارهابيا بالاسماعيلية

الاسماعيلية : مراسل الاهرام المسائي -
بعد تحقيقات امتدت الى الساعات الاولى
من صباح اليوم قررت نيابة قسم اول
الاسماعيلية حبس ٢٥ ارهابيا ١٥ يوما
على ذمة التحقيق، وتوجيه تهم الاخلال
بالامن العام والتجمهر والشغب وحيازة
الاسلحة البيضاء والاعتداء على ضابط
شرطة واثنين من رجال الشرطة السريين.
ياشر التحقيقات وكلاء النيابة اسامة
العربي وهشام الضيف، وطارق اسماعيل
تحت اشراف المستشار محمد شيرين
فهى المحامى لنيابات الاسماعيلية.
وصرح مصدر امنى مسئول بان اجهزة
الشرطة بالاسماعيلية نجحت تماما فى
السيطرة على الموقف دون حدوث اية
خسائر بشرية وتم التعامل مع الارهابيين
بقوة، وتمكن رجال الشرطة من القضاء
القبض عليهم جميعا وقد تم تحديد
رؤساء هذه المجموعة وهم امير محمود
خليل، وعبد العال عبد الباقي وعبد العليم
طلبة مصباح وتتراوح اعمارهم ما بين ٢٠
الى ٢٦ سنة.



الأخبار

المصدر :

٢٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

المحكمة تستمع لباقي شهود الاثبات في قضية تنظيم «الشوقيون» المنشق التاجيل للاحد القادم لسماع شهود النفي وهر افصة النيسابية

كتب فاروق الشاذلي :
واصلت المحكمة العسكرية العليا
امس سماع شهود الاثبات في قضية
تنظيم «الشوقيون» المنشق بالزيتون
والخائكة والحارية وامبابية .. وقدرت
المحكمة تاجيل نظر القضية الى الاحد

القادم لسماع شهود النفي وبدء
مراقبة النيابة العسكرية برئاسة
العميد علي بيبرس نائب المدعي العام
المصري .. حضر الجلسة ٢٧ متهما
معدا مدني ابراهيم ادم « المتهم
الحادي عشر » لاداء امتحان المعهد
الذي ومحاكمة اربعة غائبيا ..

عقدت الجلسة برئاسة اللواء علي
كمال حمزة وعضوية المدعين اشرف
عمارة ومحمد محمود سلطان ومثل
الادعاء مقدم دكتور احمد ناصف
وسكرتارية مساعد اول عبيد
في بداية الجلسة السادسة طلب

المتهم الثامن جمال فرغل من رئيس
المحكمة عمل اشعة على صدره فكلف
اللواء علي كمال حمزة النيابة
العسكرية بعرض المتهم على الطبيب
المختص وتقديم تقرير بذلك ..

وقال المتهم الحادي والثلاثون
معاوية محمد عبد الوهاب ان جراحته
اجريت له منذ فترة طويلة وان مكان
العملية بنزف .. فكلف رئيس المحكمة
النيابة ايضا بتقديم صحة المتهم

وعرضه على الطبيب ..
وامر اللواء علي كمال حمزة بولوجال
اقارب المتهمين من أي درجة الى داخل
القاعة بعد ان شكك المتهمون والدفاع
من منح الاقارب من الدخول وايضا
تسليم الطعام الى المتهمين بعد فحصه

بدأت المحاكمة بعد ذلك السماع الى
شهود الاثبات وقال الرائد احمد
الشريف انه قبض على المتهم الثالث
احمد صلاح القرشي ووجد معه بعض
الحل الذهبية وقطعت سلاح واعتزل

بانها من محل الاخوة الثلاثة كما
أرشد عن المتهم الـ ٢١ خالد احمد
عبد الفتاح وضبط متهما اوفا منودة
وبطاقات بأسماء اشخاص آخرين ..

وتحدث العقيد احمد شكرى عن
واقعة السطو على محل مشمش
بالخائكة وسرقة تاجر الذهب عماد ايليا
بالاكراه بعد اطلاق النار عليه وقال انه

قام بضبط المتهم السادس عبد الرزاق
علي عبد الوهاب جبهة زعيم التنظيم
والذي لقي مصرعه وضبط مع سيد
عقد شقة عثر بداخلها على بعض

المشتبكات الذهبية .. وبنقلية اليه
٢٠ خزائن سلاح ..
وتحدث اصحاب محلات الذهب
واستمرت الجلسة ٤ ساعات ونصف

الساعة .



المصدر : أخبار الحوادث

للتنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات : التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

الشمس

الموعد : السادسة من صباح السبت ..
المكان : سجن استئناف القاهرة ..
الحضور : مأمور السجن ..
رئيس النيابة العسكرية ..
الطبيب .. الواعظ ..
الهدف : تنفيذ شرع الله بالقصاص من ٥ مفسدين في الأرض
على مدى ٣ ساعات ونصف ..
تم تنفيذ القصاص في الارهابيين الخمسة الذين قضت المحكمة العسكرية العليا باعدامهم في قضية تنظيم « الـ ١٤ » .. بينما كانت تتردد في اسماع الجميع الآية القرآنية .. « واذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض ، قالوا انما نحن مصلحون ، ألا إنهم هم المفسدون ، ولكن لا يشعرون » .. صدق الله العظيم



تقرير بقلم :

فاروق الشاذلي

منطقة الازهر الشريف .. التي تضم مسجد
عرة النبي الامام الحسين ومسجد الازهر اولى
جامعات المسلمين ومنبر الوسطية الاسلامية
خططوا ايضا لنسف حي القلعة احد الرموز
التاريخية لحضارة مصر الاسلامية .. والذي
يضم مسجد محمد على اكبر مساجد القاهرة
المعز .. ولا يخفى ماكان سيشكله تنفيذ هذا
المخطط الذي تعجز الشياطين الحقيقية عن
مجرد التفكير فيه ، من ازهاق لارواح الابرياء
الذين يكتظ بهم هذان الحيان .

جرائمهم الارهابية .. التي اجهضها
سقوطهم في قبضة رجال الامن كانت تشمل
ازهاق ارواح كل من يساهم في فضح
جرائمهم .. وضعوا قائمة اغتيال بدأوها باسم
صفوت الشريف .. وضمنوها اسماء اللوامين
مصطفى كامل ومحمد حسن طنطاوى مديري
سياحة امن الدولة السابقين .

ازهقوا ارواحا واصابوا
ابرياء .. ضحاياهم ١٢ قتيلًا
ومصابيا .. هددوا الاستقرار
وضربوا مقدرات الشعب الامن ..
عندما فجروا العبوات الناسفة ..
في العتبة .. وامام المتحف
المصرى .. وداخل الهرم الثاني ..
ووسط شارع الهرم في اتوبيسي
السياحة والرحلات .. القصد كان
القتل العشوائي .. فقتلهم
الموقوتة عمياء .. تتناثر شظاياها
المميتة في كل اتجاه .. لا تفرق بين
رجل وامرأة وبين شيخ وطفل .
حاولوا اغتيال وزير الاعلام
صفوت الشريف .. توهموا بان
الرصاص الذى يستهدف
اغتياله . سيقتل معه ضمير
الاعلام المصرى الفاضح لجرائم
الارهاب .. الكاشف للفكر
المنحرف .. الناشر لصحيح
الدين .. الذى يؤمن بحوار العقل
والمنطق .

وكانت ارادة الله فوق ارادتهم الآثمة ..
ونجا وزير الاعلام .. ليكون اول ماينطق به

صفوت الشريف هو ان مسيرة الاعلام المصرى
على الدرب سائرة .. لا يخيفها الرصاص .. ولا
ترهبها القنابل .. وان جرائم الارهاب لن
تزيدنا الا اصرارا وتصميما على محره
والقضاء عليه .

.. هل كانت هذه الجرائم هي كل ما في جعبة
شياطين القتل والدمار ؟
لا .. فرغم الدماء التى سالت .. كان
الارهابيون يريدون اغراق مصر في حمام دم .
.. كشفت التحقيقات عنهم خططوا لنسف



أخبار الحوادث

المصدر :

٢٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

القضاء المدني والعسكري .. وبعض أسماء
مفكرين سلاحهم هو القلم الذي يحملون
أمانته .

.. رغم كل ذلك البسوا جرائمهم رداء
الاسلام !

وردت المحكمة عليهم في حيثياتها قائلة :
انهم ضلوا السبيل ، فبدلاً من ان يكونوا
اعضاء صالحين في بلدهم وبين اهليهم طفقوا
بتركيب كباتر الاثم والعدوان .. وابشع
الجرائم التي ينهى عنها دينهم الحنيف
مستحلين ما حرمه الله الا بالحق الا وهو قتل
الابرياء والتدمير وترويع الامنين من بني بلدهم
مقابل حفنة من العملات الاجنبية تقاضاها
المتهم الثاني قائد الجناح العسكري في هذه
الدعوى للصرف منها على نفسه وعلى عصبته
من باقى المتهمين الذين ادانتهم المحكمة ، لذلك
فقد حق عليهم تطبيق حدود الله وشريعة
القانون ، بعدما ثبت يقيناً للمحكمة ما نسب
اليهم بقرار الاتهام من جرائم استوفت
شرايطها ونماذجها القانونية ، والمحكمة تشير
الى ان محاولة اسباغ المسوح الدينية على
واقعات تلك الدعوى برفع راية الاسلام لتغدو
القضية وكأنها قضية فكر او راي يسعى هؤلاء
المتهمون للدعوة اليه ، انما هي مقولة حق اريد
بها باطل .. فالاسلام الحنيف لن ولم يكن في
اى وقت من الاوقات مسرحاً للقتل والتدمير
وازهاق ارواح الابرياء وترويع الامنين في
اوطانهم ، فالاسلام هو الدين الخاتم ، وهو
دين التوسط والاعتدال والسماحة والرحمة
والانسانية .. ولقد جعل الاسلام العظيم ،
صون الدين والنفس والمال والعرض من اهم
واكبر الضروريات كما فرض وشرع الحدود
الصارمة لحفظها وصونها .

اما عن الجرائم التي نفذها الارهابيون قبل
الايقاع بهم فقد بدأت يوم ٧ يناير الماضى ..
تنفيذا لتكليف زعيم التنظيم مصطفى حمزة
الهارب من حكم بالاعدام لحسن شلقاني قائد
الجناح العسكري بضرب السياحة في اى
اتجاه ! في ذلك اليوم اعطى الارهابى حسن
شلقاني قنبلة يدوية للاهاربى اشرف السيد ،
وقال له : انت حر في اختيار اى اتوبيس
سياحية لاقائها عليه ! وفي مساء نفس اليوم
لقى الارهابى اشرف القنبلة على اتوبيس
السياحة والرحلات بشارع الهرم في
الطابية .. وشاعت العناية الالهية الا يصاب
احد من ركاب الاتوبيسين .

وفي يوم ١٦ مارس الماضى .. قام الارهابيان
ابراهيم سيد عبدالعال وطارق عبدالرازق
بوضع عبوة ناسفة موقوتة اسفل احد
الاتوبيسات في مكان الانتظار امام المتحف
المصرى بالتحريير ، لتنفجر وتصيب ٧
اتوبيسات .. وكان الارهابى حسن شلقاني قد
اعطى المادة الناسفة التي استخدمت في
تصنيع العبوة الى الارهابى ابراهيم
المتخصص في تجهيز العبوات الناسفة وقام
بالفعل باعدادها كقنبلة موقوتة .

اصاب قتل الارهابيين في ازهاق ارواح
الابرياء ، شياطين القتل بالجنون .. فخططوا
لتنفيذ جريمة جديدة بشعة .. ففي يوم ٢٧



المصدر : **الأخبار الحرة**

للنشر والتوزيع : **التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢**

أخرى وكان مكان الجريمة هذه المرة في هرم خفرع بالقرب من ابوالهول الذي لم يشهد على مدى ٥ آلاف عام مضت عليه في مكانه من هم أكثر خسة ونذالة من هؤلاء .

كلف الإرهابي حسن شلقاني زميله الإرهابي إبراهيم سيد عبدالعال بأعداد عبوة ناسفة وأخفائها داخل آلة تصوير ، ليدخل بها إبراهيم وزميله أحمد الحسيني إلى هرم خفرع .. وبالفعل نجح الاثنان في الدخول بالقنبلة الخفية .. ووضعهما في الممر المؤدي لغرفة الملك بالهرم .. لتنفجر وتصيب عاملين من عمال الترميم وتؤدي إلى حدوث تلفيات لم تتجح آثار الزمن في أحداثها على مدى آلاف السنين الماضية .. فهم أعداء الإنسانية والحضارة .

● من يشارور .. جاءت مكالة الشيطان الأكبر مصطفى حمزة لتتميزه في الشر حسن شلقاني وكان هدف المكالة في كلمتين : اقتلوا

مارس الماضي قام الإرهابيان حسن شلقاني وإبراهيم سيد عبدالعال بوضع عبوة ناسفة أسفل سيارة شرطة أمام قسم مرور العتبة .. وبالصدف اكتشف الجندي سائق السيارة وجود الحقيبة التي بداخلها العبوة أسفل سيارته .. أبلغ قائد الرائد هاني ابوالعينين الذي حمل الحقيبة إلى مكتب العقيد عادل حسين رئيس قسم المفرقات بمبنى الدفاع المدني المجاور .. وبعد لحظات من اكتشاف العقيد عادل حقيقة العبوة الناسفة .. انفجرت العبوة لتقتل الرائد سمير منصور وتصيب العقيد عادل حسين والرائد محمد عبدالنعم والرائد سمير فوزي والجنود محمد محمد متولى وبكار عبدالحكيم صديق وأنور محمد علي والموظفة المدنية هناء إبراهيم محمد .. وكانت إصابات معظمهم بالغة الخطورة .

لم تمض سوى ٢ أيام على تلك الجريمة الدنيئة إلا وكان الإرهابيون قد نفذوا جريمة

صفوت الشريف .. وطلب مصطفى من حسن استلام بندقيتين اليتين وذخيرة من شخص لا يعرفه حسن إلا باسمه الأول « أشرف » .. وأرسل حسن شلقاني أحد أعضاء التنظيم ويدعى حسن محمد محمد السيد (عوقب بالمؤبد) لتسلم الأسلحة .. ثم كلف حسن زميليه المفضلين إبراهيم سيد عبدالعال وأحمد الحسيني بتنفيذ جريمة الاغتيال .

وشاعت العناية الإلهية أن يخيب مخطط الثلاثة ٤ مرات متتالية على مدى ٩ أيام .. وفي يوم ٢٠ أبريل .. انتظر الإرهابيان إبراهيم وأحمد سيارة الوزير عند المنحنى أمام بيته .



بعد ان تركهم الارهابى حسن عندما شاهد
قدوم السيارة .. وعند مرور السيارة اخرج
الارهابيان سلاحيهما الاكبين من ملبسهما ،
واطلقا وابلا من الرصاص على السيارة ..
فاصيب الوزير بشظايا بينما اصيب سائقه
وحارسه باصابات بالغة .. واصرع الارهابيان
بالهرب واستقلا اكثر من تاكسى حتى وصلا الى
محطة القتل واستقلا من هناك سيارة اتوبيس
الى المنصورة حيث اقلما في وكر الارهاب ..
حتى نجح رجال الامن في القبض على بعض
الارهابيين الذين قادوا الى زملائهم .. وابلوا
باعترافات تفصيلية امام النيابة عما اقترفوه
من جرائم .

لو كان ممكنا ان يعدم شخص اكثر من
مرة .. لكان هذا جزاء الارهابيين الخمسة ..
فقد نص القانون على ان عقوبة كل جريمة من
الجرائم العديدة التي ارتكبوها هي الاعدام .
وكان عشماوى ومساعداه .. يستقبلان
الارهابيين واحدا واحدا كل نصف ساعة ..
بعضهم بخطوات متناقلة .. والبعض كان يردد
عبارات وهمهمات غير مفهومة .. ولعلها المرة
الاولى التي كان يود عشماوى لو ترك حبل
المشنقة واطبق بيديه على اعناق شياطين الموت
والدمار .



المصدر : الحياة

٢٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

القاهرة اتمت تنفيذ كل احكام الاعدام ... وتبقى خمس قضايا

□ القاهرة - من عادل دسوقي:

الخاصة في هذا الشأن بمنتهى العنف والقوة ورغم إصدار الجماعات الدينية الراديكالية، وفي مقدمها «الجماعة الإسلامية» و«العائدون من أفغانستان» و«التكفير الجديد» (الشوقيون) بيانات نارية وزعتها عبر أجهزة الفاكس وتضمنت عبارات تهديد ووعيد، إلا أن هذه التهديدات لم توقف التصميم الحكومي والرسمي على الاستمرار في المواجهة حتى النهاية.

وتؤكد مصادر أمنية مصرية أن تنفيذ احكام الاعدام ترك تأثيرا ايجابيا لدى المواطنين نتيجة اصابة قطاعات كبيرة منهم بالضرر المباشر من حوادث التطرف والارهاب، وهو ما تأكد من خلال خروج التظاهرات بعد كل عملية تفجير عشوائية وخلال جنازات ضحايا الارهاب والمجنين عليهم تطالب بالاعدام الفوري والعلمي للمسؤولين عن هذه الحوادث. ولا تستبعد الدوائر الأمنية المصرية صدور احكام بالاعدام في حق متطرفين في قضايا تنظر فيها المحاكم العسكرية والقضائية حاليا ومنها:

- قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ومرافقيه من رجال الامن والمحدد لنظرها واصدار الاحكام في صديدها يوم ١٤ آب (اغسطس) المقبل، وطالبت النيابة باعدام منفذي الحادث ومن قاموا بالاتفاق على ارتكابه وفي مقدمهم صفوت احمد عبد الغني وممدوح علي يوسف ومحمد احمد النجار وعزت السلاموني وعلاء ابو النصر طنطاوي وحامد محمد يوسف.

- قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وتضم ١٢ متهما تم اعدام اعدامهم في قضية صفوت الشريف وهو اشرف سيد ابراهيم ومن المقرر صدور احكام بالاعدام خلال الشهرين المقبلين.

- قضية السطو المسلح على محلات الذهب والمتهم فيها ٢٨ متهما من اعضاء تنظيم «التكفير الجديد» (الشوقيون) والذين تتم محاكمتهم الآن امام احدى دوائر المحاكم العسكرية، وطالبت النيابة العسكرية باعدام ١١ متهما منهم.

- قضية «طلانغ الفتاح الاسلامي» التي احيلت اخيرا بقرار جمهوري على المحكمة العسكرية وتضم ٢٥٠ من قادة تنظيمات «العائدون من أفغانستان» و«حزب الله» و«الجهاد الاسلامي».

- قضية اغتيال جنود الحراسة في منطقة بولاق ابو العلا والمتهم فيها ١٠ من قادة «الجماعة الإسلامية» وطالبت النيابة باعدامهم ومن المقرر محاكمتهم امام احدى دوائر المحاكم (المدنية).

■ انتهت السلطات المصرية في اقل من شهرين من تنفيذ كل احكام الاعدام التي صدرت وبلغت ١٥ حكما حضوريا منها ١٤ اصدرها القضاء العسكري وحكم واحد اصدرته محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) في الفيوم.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان دراسات تجري حاليا للوقوف على مدى تأثير تلك المحاكمات والاحكام وسرعة تنفيذها من الناحية التنظيمية والجماعية والعسكرية، وتؤكد مؤشرات تلك الدراسات الآتي:

- ان احالة المتهمين في تلك الجماعات على المحاكم العسكرية بعد تصاعد حركتها كان امرا حتميا، خصوصا بعد وصول العدد الاكبر من كوادرها من الخارج وبخاصة أفغانستان، وتعدد العمليات الارهابية واتساع المواجهة مع رجال الامن وتعرض حياة المواطنين للخطر.

- ان القرارات الجمهورية الخاصة باحالة مثل هذه القضايا على المدعي العام العسكري دخلت نوعا من الجدل الفقهي والقانوني وصل الى أعلى المستويات والهيئات القضائية حتى تم حسم الجولة لصالح الحكومة بصدر احكام من المحكمة الدستورية العليا والقضاء الاداري تؤكد حق رئيس الجمهورية في احالة كل القضايا على القضاء العسكري بحكم سلطاته الدستورية.

- ان كل المحاولات التي بذلت من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين في هذه القضايا على المستوى القضائي والمدني باث بالفشل للطعن في القرارات والانسحاب من الجلسات ورد هيئة المحاكمات والاعتراض على الاحكام والقرارات وانتهت جميعا بالرفض وبخول الاحكام دوائر التنفيذ الفوري.

- ان اعضاء الجماعات الدينية اطلقوا اشاعات بعد صدور الاحكام منها ان الحكومة لن تنفذ هذه القرارات خشية ردود الفعل السريعة عليها وسوف تؤجل لإتاحة الفرصة للجان المصالحة وتوفير مناخ صحي لانجاح مهامها، الا أن الحكومة والنظام قضيا على هذه الاشاعات اثر التصديق على الاحكام من أعلى سلطة في البلاد ورفض جميع الاتفاقيات الخاصة بوقف التنفيذ، ثم التنفيذ الفوري لاحكام الاعدام ومواجهة كل التهديدات.



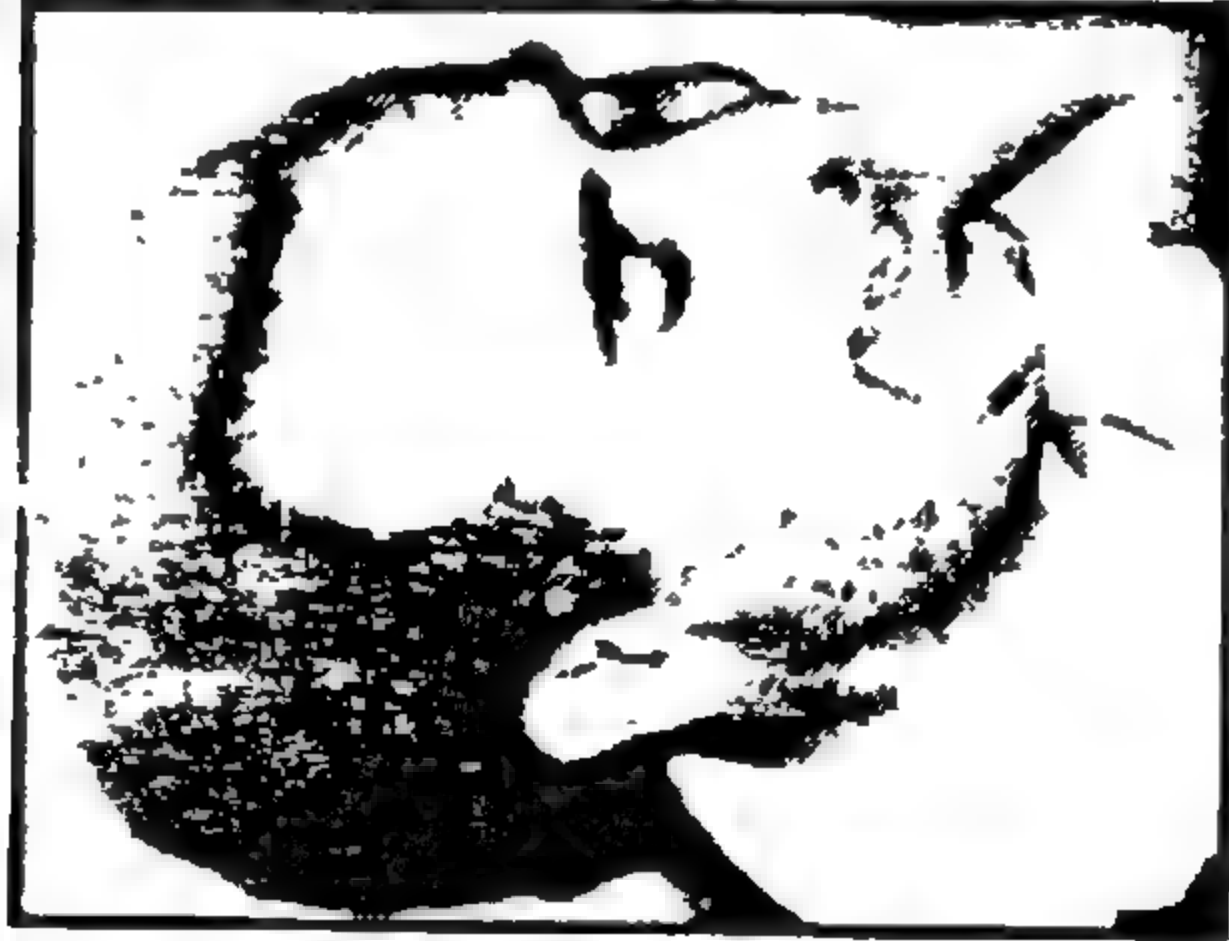
المصدر: الحديقة

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ: ٢٤ يوليو ١٩٩٢

القبض على الابرياء فرصة للمجرم ليزيد من الجرائم القصادمة!!

عقب القبض على مجدى الصلتي وعبدالله ابوالعلا الهاريين من احكام القضية المعروفة باسم، الناجون من النار، سارع مصدر امنى مسئول واعلن عن احتمالات تورط الصلتي فى حوادث التفجيرات ونكر منها ،حادث نسف الاتوبيسات السياحية امام المتحف المصرى، ونسى المصر الامنى ان الحادث المشار اليه كان من الاتهامات الموجهة للمتهمين فى قضية صفوت الشريف التى تم اعدام خمسة منهم وهناك امثلة كثيرة ومتزايدة لمثل هذه الواقعة.. وهذا ما دفعنا الى البحث فى ظاهرة تضارب الاتهامات وتناقض التحريات وفبركة الاتهامات للابرياء.. واسباب هذه الظاهرة وتأثيرها اجتماعيا وطرق علاجها..



لواء سمير عيد



يوسف صقر

القبض على الابرياء فرصة للمجرم ليزيد من الجرائم القصادمة!!



المصدر: الحقيقة

للتنشر والتخديمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ يوليو ١٩٩٢

السياسة الخارجية الأمم المتحدة العربية

وهذا كله يعكس العيب والقصور في السياسة الامنية وفي القيادات المنفذة لها.

المجرم طليق

ويرى اللواء سمير عبد ان هذا القصور يجعل الفاعل الاصلى مجهولا وهو المجرم الحقيقي الذي يجد امامه فرصة في ارتكاب المزيد من الجرائم مادامت أجهزة الأمن قد اكتفت بالمجرم اللوهمى.

نزيرة الانتقام

ويقول يوسف صقر عضو هيئة الدفاع عن المتهمين من الجماعات الاسلامية القبض على الابرياء يولد العنف نتيجة رغبته في الانتقام عن حبسه ظلما.. هذا خلاف بقائه مع عناصر خبيثة بحوادث الامن السياسي.

ويضيف ان الخطا هنا لا يقع على الضابط الصغير فقط فهو دائما ما يؤكد انه عبد المأمور وان هناك توجيهات بذلك.

ويرى محمد نجيب النوالى المحامى: هناك مشكلات تم القبض عليهم دون ان يعلموا شيئا عن الجماعات الاسلامية.. ومنهم من كان يسير مع عناصر اجرامية جنائية في المجتمع وبمجرد دخوله المعتقل شهرا او اثنين وثلاثة.. خرج شخصا اخر حيث انه عايش افراد الجماعات الاسلامية وتعلم منهم وسلك سلوكهم وليس من المستبعد ان تجد من دخل المعتقل خطأ وخرج بعد سنوات وهو قيادة كبيرى من قيادات الجماعات الاسلامية فعما يحدث من تعذيب ينفعه بعد الخروج الى العنف المضاد من منطلق ان لكل فعل رد فعل

العلاج

وعن علاج هذه الظاهرة يقول

تحقيق: احمد هريدى محمد

الثانى ايجابى: حيث نرى في رجوع جهاز الأمن عن اتهامه الاول الى اتهامات ثانية بمجرد الوصول الى ايلة يقينية اكثر ثباتا.. كنوع من الرجوع للحق ولكن على حساب ضحايا..

وعن دلالة هذه الظاهرة يؤكد ابراهيم البيومى غانم انها ظاهرة غير مقصورة على أجهزة الأمن ولكنها سمة عامة في أجهزة الدولة فالكثير من مؤسسات الدولة اقتصادية واجتماعية تعاني من تضارب القرارات وتناقضها.. وهذا يعكس الاقتصار في شرعية مؤسسات الدولة التي تعمل في ظل عدم توافر قدر معقول من اليقين الذى تبني عليه حركتها..

ينعكس في كافة تخصصات الأجهزة لان الشرعية تقوم على الالتزام بالقانون والكفاءة في الأداء ومستوى الانجاز وكل هذا غير متوفر..

ويضيف ابراهيم البيومى ان هذه الظاهرة تضعف ونهز ثقة المجتمع في الجهاز الامنى وتسبب الاحباط لدى المواطن الذى يرغب في تقسيم اى تعاون لهذا الجهاز.

ويؤكد اللواء سمير عبد مساعد وزير الداخلية «سابقا» ان هذه الظاهرة تكثر في القضايا السياسية التى تلقى اهتماما من الراى العام حيث تهتم قيادات أجهزة الأمن بضرورة اعلان كفاعتها امام القيادة السياسية والراى العام فيكون التسرع في احضار المتهم وعلى الضابط المرؤوس ان ياتى بالمتهم والتحريات باسرع وقت او يقع تحت طائلة القرارات الادارية ومن هنا يلجا الضابط الى اختلاق التحريات

وتضارب الاتهامات وتناقضها اصبح امرا ظاهرا يلتمسه المواطن العادى المتابع لحوادث الامن السياسي

ففى خلال عام واحد اتهمت أجهزة الأمن اكثر من مئمة بانه قائد الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد.. بدأت بصفوت عبد الغنى ثم جمال فرغلى هريدى ثم علاء رجب وصلاح رجب وغيرهم كثيرين اتهموهم بامارة التنظيم والمخطط والمدير والمسئول الاعلامى والمتحدث الرسمى الى اخر ذلك من الاوصاف وابرزها اتهام مصطفى سيد حسنين المحامى ورضوان التوتى بالقيادة التنظيمية والاعلامية لتنظيم ضرب السياحة وتم وضعهم كمتهمين «اول وثانى» فى تنظيم ضرب السياحة.. وتبين بعد ذلك عدم وجود ايلة «اى» فبركة الاتهامات، وحكمت المحكمة العسكرية ببرائتهما.

هذه الظاهرة لم ترصدها سلطات التحقيق منذ سنوات

المستشار رجاء العربى رئيس النيابة امن الدولة العليا فى عام ١٩٨٧ رصد هذه الظاهرة وتحدث عنها فى مؤتمر قضائى الساعة المنعقد بأكاديمية الشرطة فى اغسطس ١٩٨٧ وقال:

ان انتشار التطرف يرجع الى القبض على الابرياء ووضعهم فى سجون غير امنية فاستشعروا الظلم الواقع عليهم مرتين: الاولى لانهم ابرياء والثانية لوضعهم القير ايمى وانتقال احساسهم الى مرارة وسخط على المجتمع والدولة.

جانب سلبي

يقول ابراهيم البيومى غانم - باحث بمركز البحوث الجنائية والاجتماعية ان ظاهرة تضارب الاتهامات وتناقض التحريات لها جانبان:

الاول سلبي: حيث انها تعكس القصور فى اداء أجهزة الأمن وفاعلية اداء هذه الأجهزة وعدم توافر المعلومات الصحيحة لديها فهى تعمل باسلوب «تعام يا فتند» بغض النظر عن درجة كفاعتها الفعلية.. وتعكس درجة ولاء هذه الأجهزة للسلطة الذى يدفعها الى اقرب بديل لتلصق التهمة به.



المصدر : الحفصة

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

اللواء سمير عيد ان العلاج يبدأ
باصلاح السياسة الامنية.. وعلى
الجماعة الادارية ان تتأكد من
مصابرها حتى لا يكون هناك مجرم
طليق واولا واخيرا يعود الامر الى
ضمير ضابط الشرطة المنفذ.
ويرى ابراهيم البيومي غانم ان
الطريق الى العلاج يكون بازالة
الاسباب ورفع كفاءة أجهزة الامن
من خلال رفع الوعي الامني لدى
المؤسسة القائمة عليها. والتفريق
بين الجريمة الجنائية والسياسية
فالجريمة السياسية تحتاج الى
نوعية غير عادية من رجال الامن
بدلا من العقلية الامنية التي ترى
الاكتفاء بالقبض على اي مجرم.
كما يجب على القائمين على
المؤسسة الامنية الوعي بخريطة
الحياة السياسية والاجتماعية في
المجتمع بدلا من حصر الاتهام دائما
في بديل واحد.. جاهز لكل اتهام.
ويقول المستشار حسن طاهر
رئيس محكمة امن الدولة العليا
سابقا ان هذه القضايا سياسية في
المقام الاول وترجع الى تغيير
الظروف من فترة الى اخرى فمثلا
قضية ابو باشا لم يحضر شهود
الاتبات الا بعد عدة جلسات مما
اطال فترة حبسهم.. كما انه لا يوجد
اجراءات قانونية للحد من هذه
الظاهرة.
لكنه يطالب بتشريع لتعويض من
يحصلون على براءة لطول فترة
سجنهم التي قد تتعدى سنوات
كوسيلة لرد الحق اليهم
وتعويضهم عن الظلم الواقع عليهم
مثلا يحدث في انجلترا وامريكا
وللحد من الظاهرة.. يرى ان
الاخراج عن الحبوس على نمة
قضية بضعان مالى هو افضل
وسيلة بدلا من السجن حتى اذا
خرج براءة يمكن استرداده لهذا
الضمان ويؤكد على ان طول
الاجراءات والانتقال من تحقيقات
النسابة الى الاحالة للمحكمة
والمحكمة تقوم بالتأجيل من اول
العام لنهايته والتأجيل لا يقل عن
سنة شهور كل هذا والمحبوس
مسجون وقد يعارس ضده تعذيب
ثم يحصل على البراءة.. وهذا
ظلم.. يجب القضاء عليه..



الجمهورية

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

مفاجأة في قضية « طلاح الفتاح » : التنظيم وراء محاولة اغتيال جنديين الهادي وخربس شارة عمان فردار الانتقام أول افطر .. واتهامات تفصل عقوبتهما للاعدام

كتب - جمال عبدالرحيم

كشفت التحقيقات مع الإرهابيين في قضية اعادة تنظيم الجهاد المعروفة باسم «طلاح الفتاح» عن مفاجات مثيرة ..

تبين ان المتهمين وراء محاولة اغتيال الجنديين بخت محمد همام (٢١ سنة) وعبدالرحمن عبدالله رمضان (٢٢ سنة) المكلفين بحفظ الامن بشارع ٧٧ بالمعادي واصابتهما والاستيلاء على سلاحهما المبري والهروب باستخدام سيارة ليات ١٢٧ في ٢٧ يوليو عام ٩٠ .. وانتهما وراء محاولة اغتيال رقيب اول الشرطة المكلف بحراسة سفارة عمان بالدقي واطلاق الرصاص عليه واصابته والاستيلاء على سلاحه وقتل سائق وتباع بالقلعة وسرقة سيارتهما

لاستخدامها في نقل الاسلحة . وكشفت التحقيقات ان الإرهابيين خربل محمد بركات ورافت محمد محمود ونفى امام واحمد عبدالله وياسر سيد استقلوا السيارة ١٢٧ ليات في ٢٧ يوليو عام ٩٠ الى شارع ٧٧ بالمعادي حيث كان الجنديان يقومان بتأمين المنطقة وحفظ الامن بها واطلق الجناء الرصاص عليهما واصابوا الاول ببخت محمد همام برصاصة في الفك والثاني عبدالرحمن



مفاجأة في قضية طلّاح الفتح .. بقية هنا

وشمل قرار الاتهام في القضية المنتظر اعلانه اول الشهر ٢٥٠ ارايبيا على رأسهم الارهابيان د. ايمن الظواهري .. هارب .. ومجدي محمد محمد سالم امير التنظيم و٥ اعضاء فلسطينيين

ويواجه المتهمون عدة اتهامات منها الانضمام إلى تنظيم ديني مناهض لمبادئ المجتمع والاتفاق الجنائي على ارتكاب عمليات ارهابية وقتل السائق والتباعد ومحاولة اغتيال ٣ جنود وسرقة سلاحهما وحيازة اسلحة وفخائر وقنابل بدون ترخيص واستخدامها في العمليات الارهابية لقلب نظام الحكم ..

واعضاء تنظيم طلّاح الفتح من القاهرة والجيزة والقليوبية واجراء التنظيم بالمحافظات الاخرى والقبض عليهم اعتبارا من ديسمبر من العام الماضي .

وتواصل نيابة امن الدولة العليا باشراف المستشارين عبدالمجيد محمود والمحامي العام الاول ومحسن مبروك المحامي العام تحقيقاتها في القضية الثانية رقم ١٩٣ لاعادة محاكمة تنظيم الجهاد .

عبدالله رمضان برصاصه اسفل الاذن واستولوا على البندقية الالية وهربوا باستخدام السيارة .

كشفت التحقيقات ايضا ان اعضاء التنظيم وراء حادث قتل سائق وتباعد بمنطقة المقطم وسرقة سيارتهما ٥٨٢٠٨ نقل الجيزة واستخدموها في نقل الاسلحة والخبرة إلى المخازن المعدة لذلك .



المصدر : **الوسط**

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

اعدام ٧ دينوا في قضية ضرب السياحة واعتقال قائد، الناجون من النار،

القاهرة: مواجهة المتطرفين مستمرة والخطة الأمنية الجديدة نجحت

القاهرة - الوسط،

مصر تضم ٧ متطرفين في قضية «العائدون من أفغانستان» وهم فاروق خارج مصر، وستة في قضية محاولة اغتيال وزير الاعلام السيد صفوت الشريف، بينهم المتهم الفار مصطفى حمزة الذي حكم عليه بالاعدام أيضاً في قضية «العائدون من أفغانستان»، إضافة إلى المتهم رمضان مرسي الذي أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في الفيوم حكماً باعدامه في قضية اغتيال ضابط الشرطة أحمد علاء البراوي.

اعتقال قائد، الناجون من النار،

وترافق تنفيذ حكم الاعدام في المتطرفين السبعة مع اعلان أجهزة الأمن نيا القبض على قائد تنظيم «الناجون من النار» مجدي الصفدي الذي كان فر منذ حوالي ست سنوات بعد تنفيذ التنظيم ثلاث محاولات لاغتيال كل من اللواء حسن أبو باشا واللواء النبوي اسماعيل وزيري الداخلية السابقين والصحافي مكرم محمد أحمد. وقبضت معه على أحد قادة التنظيم ويدعى عبدالله أبو العلا في منطقة الخصوص في محافظة القليوبية.

أبدت الدوائر الأمنية المصرية ارتياحها بعد تنفيذ حكم الاعدام في تسعة متطرفين دينيين دينوا بالتورط في أعمال إرهابية في الفترة الماضية، وأكدت أن الخطة الأمنية التي تتبعها الشرطة حالياً، وتنفيذ الأحكام الصادرة على «الارهابيين» سيساهم في الحد من نشاط الجماعات الدينية المتطرفة ووقف عملياتها الإجرامية. وكانت السلطات المصرية نفذت حكم الاعدام في سبعة من أعضاء «الجماعة الإسلامية» يوم الخميس ٨/٧/١٩٩٢ كانت المحكمة العسكرية العليا أصدرت يوم ١٢ حزيران (يونيو) الماضي، حكماً باعدامهم في قضية ضرب السياحة، والسبعة هم: بسطاوي عبدالمجيد أبو الجند وسعد أمين أبو الجند وأشرف سعيد عبد ربه ودراوي محمد إبراهيم وحمد عبدالرحيم رضوان وعبدالهادي الصغير وعبد الحميد الزقمان. وارتفع بذلك عدد الذين نفذ فيهم حكم الاعدام من المتطرفين الدينيين إلى تسعة، إذ كانت السلطات أعدمته شريف حسن يوم ١٢ حزيران (يونيو) بعد صدور حكم عليه بالاعدام في قضية «العائدون من أفغانستان». كما أعدمته حسن شحاته بدران يوم ٢٢ من الشهر نفسه، تنفيذاً لحكم عليه في قضية اغتيال ضابط الشرطة علي خاطر. وما زالت قائمة المحكوم عليهم بالاعدام في



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

واضافت المصادر ان اجهزة الامن نفذت في الفترة الماضية حملات واسعة لطاردة المطلوبين الفارين وان القبض على عدد من قادة «الارهابيين» ساعد على افقاد «الجماعات» القيادة القادرة على تسيير الشؤون اليومية أو إصدار التكليفات لتنفيذ العمليات.

اجراءات وتنظيمات وأرصدة

واشارت الى ان اجراءات اتخذت للسيطرة على المنافذ والموانئ والمطارات، ما أدى الى ضبط أعداد كبيرة من العائدين من افغانستان والفارين من تنفيذ احكام قضائية. وأكدت ان تطبيق الاستراتيجية الأمنية الجديدة ساهم في إحباط محاولات إعادة احياء بعض الجماعات التي كان نشاطها توقف منذ فترة، ومنها «الناجون من النار» و«التكفير والهجرة» و«الجهاد الاسلامي». وكشفت تنظيمات متطرفة لها فروع في الخارج ومنها، «حزب الله»، و«طلّاع الفتح الاسلامي»، و«العائدون من افغانستان». وكذلك كشفت الارصدة السرية لبعض العناصر ذات الارتباط المباشر بقيادات المتطرفين في مصر والتي تستخدم تلك الأموال في تمويل عمليات الإيواء والتستر والانفاق على أسر المعتقلين وشراء

واكدت مصادر أمنية مصرية ان القبض على الصفتي وابو العلا جاء بعد جهد بذلته الشرطة وفقاً للاستراتيجية الأمنية التي تطبق منذ تولي اللواء حسن الألفي حقيبة الداخلية قبل أشهر. واوضحت ان تلك الاستراتيجية لم تكف بتوسيع دائرة المواجهة مع الجماعات المتطرفة ووقف كل اشكال الحوار المباشر أو غير المباشر مع قادتها فقط، لكنها ركزت على خمسة محاور هي:

- «تحجيم» نشاط تلك الجماعات وأجهاض حركتها وقطع الصلات بين الأعضاء أو الكوادر في الداخل وفروع الخارج.
- تصفية الأجنحة العسكرية للجماعات المتطرفة ومصادرة أسلحتها والسيطرة على الأماكن التي كان أعضاء الأجنحة العسكرية يقومون فيها بالتدريبات.
- مطاردة رؤوس التطرف والارهاب في معاقلها، ودهم الشقق المفروشة، والمدافن والمناطق العشوائية.
- إحالة قضايا التطرف والارهاب على المحاكم العسكرية وتطبيق احكام قانون الإرهاب.
- رفع مستوى رجال الشرطة والاهتمام بالعمل التدريبي والتعليمي ودرس الوسائل الحديثة التي تستخدم في العمليات الارهابية.

الأسلحة والمتفجرات.

وشددت على ان الشرطة تحرص على البعد عن القتل العشوائي أو الانتقام الفردي والزام مأموري الضبط القضائي المهمة المطلوبة وفقاً لما حدده قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات.

الأكبر بين قضايا التطرف

وتتوقع اوساط مطلعة تنفيذ حكم الاعدام في المتهمين الخمسة الذين دينوا في قضية محاولة اغتيال الوزير الشريف، علماً ان هناك متهما سادساً فاراً هو مصطفى حمزة. وسيبدأ القضاء العسكري في الأيام المقبلة محاكمة ٢٢٥ متطرفاً يمثلون الجزء الثاني من تنظيم «العائدون من افغانستان». وتعد هذه القضية الأكبر من بين قضايا التطرف الديني من حيث عدد المتهمين والجرائم التي نسب اليهم ارتكابها. ويتوقع ان تصدر المحكمة العسكرية العليا في القاهرة الشهر المقبل احكامها في قضية تنظيم «الشوقيين» الذي اتهم اعضاؤه بارتكاب جرائم القتل وسرقة محلات الذهب وتنفيذ اعمال إرهابية.



واكد مصدر امني مصري لـ «الوسط» ان الشرطة مستعدة لمواجهة اي ردود فعل قد ترتكبها «الجماعات الارهابية» انتقاماً لتنفيذ احكام الاعدام واحالة عدد كبير من قياداتهم على المحكمة العسكرية. وأشار الى ان أجهزة الأمن تسيطر حالياً سيطرة كاملة على المناطق التي كان المتطرفون يعتبرونها معقل لهم، وان حملات دهم الشقق المفروشة التي يلجأ اليها الفارون لن تتوقف. وأكد ان أي خروج عن النظام والأمن والشرعية سيواجه بكل قوة وحسم، وان السلطات ستطبق القانون بكل حزم، وستمنع ايضاً المسيرات أو التظاهرات الا في حدود القانون.

ولفت الى ان الشرطة منعت تظاهرة في اسبوط حاول اعضاء «الجماعة الاسلامية» تنظيمها للاحتجاج على إعدام المتطرفين السبعة المتهمين في قضية «ضرب السياحة». وقال ان ثمة اعداداً لدراسة تتناول سبل تلافي بعض السلبات من بينها الحد من النشاط الجنائي بعد تكثيف الجهود الأمنية، وحراسة الشخصيات والمنشآت المهمة والعامة، والسعي الى كشف التنظيم الذي نفذ حوادث التفجيرات في مقهى «وادي النيل» ومدينة نصر ونفق الهرم والقللي وشبرا. والعمل على كشف وسائل التزوير التي تلجأ اليها الجماعات المتطرفة للفرار من ملاحقة الشرطة، واتخاذ احتياطات لمنع فرار المتطرفين بعد ارتكابهم عمليات ارهابية كما حدث في اغتيال رفعت الحبوب وفرج فودة ومحاولة اغتيال صفوت الشريف ■



الجمهورية

المصدر :

٢٥ يوليو ١٩٩٢

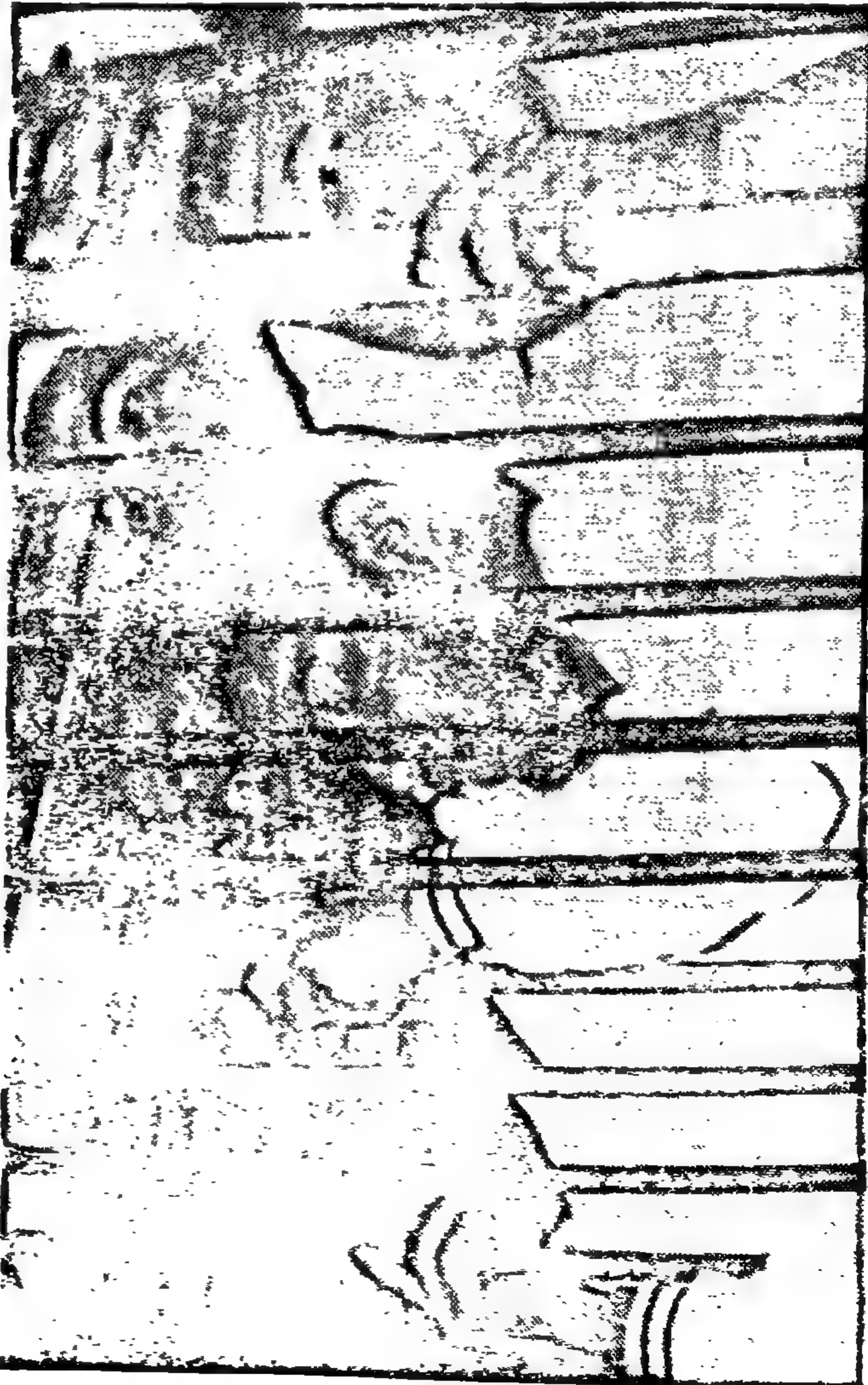
التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أثير مؤخرا مع تنفيذ احكام الاعدام في بعض المتهمين بقتل ضارب السياحة ومحاوله اغتيال وزير الاعلام كثير من التساولات حول عطوية الاعدام وشروط صلاحيتها بداية من موافقة المجلس

واجماع الآراء وكذلك كيفية تنفيذ احكام الاعدام في ١٣ متهما بقتلتين لم يزل فيها اعداد من قتلوا عن خمسة وان تهتمهم كما يرد البعض الشروع في قتل وعطويتها السجن لمدة تتراوح من ١٥ - ٢٠ سنة فقط !!

تساولات حول احكام اعدام الارهابيين في قضايا الدمام العسكرية



المتهمون في قضية ضرب السياحة في قلص الاتهام

بداية فالشرعية الاسلامية طلبت منذ حوالي اربعة عشر قرنا اول تشريع قانوني يصور الجرائم الارهابية ويضع لها شرائطها واركانها وأوضح الفكر الاسلامي صورتين من صور الجروح عن السلطة السياسية والنظام الاجتماعي في الدولة وهما جريمة

التي والحرابة . وتمثل جريمة البس الثورة المسلحة والعصيان والتفرد والخرج عن السلطة السياسية في الدولة . أما الجريمة الثانية وهي الحرابة فهي جريمة من جرائم الحدود وتنظر في نطاق الجرائم الجنائية ورد نص صريح في جريمة الحرابة حيث يقول الحق تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفذوا من الأرض » وكذلك يقول الحق « فالدّين يحرضون على الشر ويضعون الأمن ويروعون الناس هم المسلمون الذين يفتنون في الأرض فسادا » .

استمر اتيجيا

وتسبون عسكريا

جمال كمال



حدد القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والاجراءات الجنائية والاسلحة والذخائر وكذلك الشق الاجرائي من قانون الاحكام العسكرية التهم التي تصل عقوبتها إلى الاعدام وشروط وصلاحيه وكيفية تنفيذ تلك العقوبة .

فالمادة ٨٦ القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات تنص صراحة على انه يقصد بالارهاب في تطبيق احكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك اذاء الاشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالاموال أو بالمباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعطيل تطبيق الدستور والقوانين .

وتنص المادة ٨٦ مكرر على أن يعاقب بالسجن كل من انشأ أو أسس أو نظم أو ادار على خلاف احكام القانون جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون الغرض منها الدعوة بآية وسيلة إلى تعطيل الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على

الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات أو الحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الاضرار بالوحدة والسلام الاجتماعي ، ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة أو قيادة قسما أو امدادها بمعونات مالية أو مالية وبالسجن خمس سنوات كل من انضم إلى الماد ٨٦ مكرر أ تنص صراحة على أن الاعدام يكون العقوبة إذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الاعراض - وهذه تهمة واضحة وعقوبتها واضحة أيضا .

وتنص نفس المادة على أن يعاقب بالاعدام أيضا كل من امداد بأسلحة أو ذخائر أو مرفقات أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات - وهذا أيضا تهمة واضحة وعقوبتها واضحة أيضا .

أما المادة ٨٦ مكرر « د » تنص على معاقبة بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أي متهم وكذلك كل من تخبر معها أو معه للقيام بأي عمل من أعمال الارهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم أو الاشتراك في ارتكاب شيء مما ذكر وتكون العقوبة الاعدام إذا وقعت الجريمة موضوع السعي أو شرع في ارتكابها وهنا لقانون واضح في

ارتكاب الجريمة أو الشروع فيها . أما المادة الثالثة الخاصة بحياسة الاسلحة والمرفقات واستخدامها فقد نصت صراحة على أن يضاعف الحد الأقصى للعقوبات المقررة في المواد ١/٩٠ و ١٦٢ و ٢٦١ من قانون عقوبات وهي الاعدام كما يضاعف الحد الأقصى للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ وهي أيضا الاعدام إذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لفرض إرهابي وكذلك تكون العقوبة الاعدام إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ تنفيذا لفرض إرهابي بل أن المادة ٨٨ مكرر ج نصت على عدم جواز تطبيق احكام المادة ١٧ الخاصة بالرافة في تهم حياسة المتفجرات واستخدامها بفرض الارهاب .

وبمطابقة تلك التهم بشكل منفرد مع قرار الاتهام واعتراقات المتهمين الـ ١٤ وماضبط معهم يتضح أن كل منهم له على الأقل ما بين ٦ - ٨ تهم عقوبة كل تهمة فيها طبقا لنص القانون الاعدام بغض النظر عن تهمة القتل أو الشروع فيها .

أما فيما يتعلق بما أثير حول صلاحية وشروط حكم الاعدام وكيفية تنفيذه . فإذا كان نص المادة ١٦٩ من قانون المرافعات نصت على صدور الاحكام بأغلبية الآراء وهو أيضا نص المادة ٧٩ من قانون الاحكام العسكرية فإن المادة ٨٠ تنص على ضرورة صدور حكم الاعدام بأجماع الآراء وتعتبر تلك المادة أيضا شرطا أساسيا

وتنظيميا لصحة حكم الاعدام وهي تعادل نص المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية الذي يوجب اخذ رأي مفتي الجمهورية في حكم الاعدام قبل اصداره .



الأمرام

المصدر :

٢٦ يولي ١٩٩٢

التاريخ :

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

المحكمة العسكرية استبعت إلى ٢ شهود إثبات والنيابة تبدأ برافتها في قضية السطو على محلات الذهب

كتب - عبد الحميد شعير:

واصلت المحكمة العسكرية العليا أمس نظر قضية «تنظيم الشوقيين المنشق» والمتهم بالسطو المسلح على محلات الذهب بمحافظتي القاهرة والقليوبية مما أدى لقتل ٤ أشخاص والشروع في قتل ٩ عمدا ومحاولة اغتيال نائب مأمور سجن طره وحيازة واحراز كميات كبيرة من الأسلحة الآلية والتخاير واستخدامها، حيث استمعت إلى شهادة ٣ من شهود الإثبات وقررت التأجيل لجلسة غد «الثلاثاء» لسماع مرافعة النيابة.

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها أمس برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمود سلطان ومثل الادعاء المقدم دكتور احمد ناصف بامانة سر عبد العزيز عامر حيث استمعت إلى شهادة منير ابوارد مرقص نجل صاحب محلات الأخوة الثلاثة بالزيتون والذي تعرض للسطو من الارهابيين والاستيلاء على ٦ كيلو جرامات ذهب.

وقرر الشاهد أنه كان يجلس عقب اذان المغرب امام المحل ومعه صديقه جمال فوزي عبدالكريم حيث فوجيء بصوت فرقة شديدة وشاهد بعض الأشخاص الملتصين يطلقون الأعيرة النارية بطريقة عشوائية باتجاه محله فجرى الى داخل أحد المحلات المجاورة بينما أخذ صديقه يجري خلفه وسقط على الأرض ولكن الارهابيين قتلوا يطلقون المبران عليه أثناء سقوطه فاربوه قتيلا. وقال أنه سمع صوت تكسير فتربينات المحل ثم شاهدهم يخرجون ومعهم كيس بداخله الذهب وكان يقدر عندهم بحوالي ٦ أشخاص بالإضافة الى ٣ آخرين كانوا يقفون اعلى الكوبري ويغطون عملية الانسحاب بإطلاق النيران على الاهالى الذين حاولوا مطاردة الجناة الذين فروا في ٣ سيارات كانت تنتظرهم اعلى الكوبري في اتجاهات مختلفة. ثم استمعت المحكمة إلى شهادة النقيب محمد عبدالنواب معاون مباحث قسم بولاق الدكرور عن واقعة المتهم العشرين معتوق يوسف حسن حيث أكد الشاهد ورود معلومات تفيد قيام أحد الأشخاص بعرض بعض المشغولات الذهبية للبيع بأسعار زهيدة كما أكدت المعلومات تردد أحد الأشخاص عليه بمسكنه فتم استدذان النيابة وتمكن من اللقاء القبض عليه حيث قرر له المتهم ان على قائد ميهوب (المتهم الثاني) يتريد عليه باستمرار ويختفى عنده وأكد أن زوجة المتهم معتوق يوسف عندما علمت أن زوجها يخفى مشغولات ذهبية مسروقة قامت بسرقة بعض القطع منها دون علمه لبيعها واستمعت المحكمة لأقوال الشاهد الثالث ويدعى منحت ابوارد مرقص الذي أكد أقوال شقيقه الشاهد الثاني.



للنشر والتوزيع : التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

تجديد حبس جابر أمير الإرهاب بامبابة

كتبت جيهان فهم :

قررت غرفة المشورة بمحكمة شمال
القاهرة تجديد حبس ١٤ ارهابيا منهم
جابر المتهم الأول في أحداث امبابة ٩٥
يوما .. وجهت لهم نيابة أمن الدولة
تهم تكوين جماعة تهدف الى قلب نظام
الحكم والتحريض على مقاومة
السلطات باستعراض القوة والعنف ..
وحيازة اسلحة ومتفجرات اصدر
القرار سلامة شاهين رئيس المحكمة ..



تأجيل قضية لصوص الذهب الي الأحد القادم النيابة العسكرية تطالب باعدام المتهمين

لأنهم مفسدون في الأرض |

المحكمة تعيد ١٦ متهما الي محبسهم بعد ان
حاولوا اثارة الهرج في قاعة المحكمة |

يريدون ان يلبسوا عباءة الاسلام ويتخذوا من الاسلام شعارا . و اضاف موجهها كلامه للارهابيين ابدا لن تنسوا الاسلام بما تدعون ابدا لن تلتخطوا الاسلام بما تفعلون . ابدا لن تترك لكم الساحة لتشيعوا فيها الفساد فالاسلام ليس للمتاجرة وليس للمزايدة وليس سلعة تباع وتشترى وتعجب ممثل النيابة العسكرية من المتهمين الذين يدعون انهم مسلمون وتسأل ممثل النيابة عن حكم القتل .. والسرقة .. وسفك الدماء واشاعة الذعر والفساد في المجتمع في رايهم واستشهد بايات من النكر الحكيم و اضاف ان المتهمين لم يكفروا المجتمع فقط بل كفروا من لم يكفروه وحرّموا التعامل معه واستشهد باحاديث من السنة النبوية .

ثم استعرض ممثل النيابة كيفية انشاء هذه الكوكبة الشاركة عن المجتمع حيث أوضح انها بدأت في الثمانينات علي يد الشيخ شوقي الشيخ، وسميت الجماعة باسمه وارتكز فكرهم علي تكفير المجتمع واقامة الخلافة الاسلامية بالقوة وكان طريقهم في تلك اثاره الاضطرابات بعدد من الجرائم لاهتزاز الأمن وفقد الثقة ، ثم شرح كيف بدا المتهمون اعمالهم الاجرامية مؤكدا انهم بدأوا بسرقة الدراجات البخارية ثم السيارات ثم السطو علي محلات الذهب والغتيل اصحابها وسلب اموالهم ثم حاولوا اغتيال مأمور سجن استئناف طره .

عادل السروجي

طالبت النيابة العسكرية بتوقيع عقوبة الاعدام علي المتهمين في قضية السطو المسلح علي محلات الذهب والمعروفة باسم تنظيم «الشوقيين» المنشق عن تنظيم الجهاد المتطرف وقد حاول ١٦ متهما اثارة الهرج في بداية الجلسة فامر رئيس المحكمة بطريهم واعانتهم الي محبسهم وقد رفعت الجلسة حتي يتم تنفيذ قرار رئيس المحكمة ثم عادت للانعقاد لتمارس النيابة العسكرية اعمالها حيث ترافع العميد علي بيبرس ممثل النيابة العسكرية والعميد بكتور احمد ناصف والمقدم عمر ناصف وبعد المرافعة قرر اللواء علي كمال حمزة رئيس المحكمة تأجيل نظر القضية الي جلسة الأحد القادم لسماع مرافعة أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين .

وكانت هيئة المحكمة قد عقدت جلستها في الساعة العاشرة والنصف من صباح امس حيث اثبتت المحكمة حضور المتهمين عدا الرابع والخامس والسادس والتاسع عشر وحضور المحامين المنتدبين .

في بداية الجلسة أكد العميد علي بيبرس ان المتهمين ما هم الا اصحاب ارهاصات فكرية واعمال عنوانية تصوروا انهم ائمة قافتوا وتصوروا انهم قضاة فحكموا وامراء فنفذوا وحلّوا الحرام واستباحوا المال وسفكوا الدماء واشار ممثل النيابة العسكرية إلي ان المتهمين استحلوا دماء واموال ما عداهم من البشر فهدوا ونسوا وقتلوا وسرقوا ويمروا والمؤسف حقا انهم يقتلون باسم الاسلام ويسرقون والاسلام منهم براء و اضاف ان المتهمين



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات التاريخ: ٢٨ يوليو ١٩٩٢

النيابة المصرية تطالب بإعدام 32 متهما في قضية سرقة محلات الذهب

القاهرة: الشرق الأوسط

طالبت النيابة العسكرية بتوقيع عقوبة الإعدام على المتهمين في قضية سرقة محلات الذهب والمتنمين لتنظيم الشوقيين المنشق.

وقالت النيابة في مرافعتها ان هؤلاء استباحوا دماء وأموال المسلمين وغير المسلمين وحاولوا ان يجعلوا من الدين مطية رغم انه لا يوجد اي فكر وراءهم بل هم مجرد لصووس استحلوا أموال الغير.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلساتها صباح أمس برئاسة اللواء علي كمال حمزة للاستماع الى مرافعة المدعي العام العسكري والنيابة العسكرية في قضية تنظيم الشوقيين المنشق والتي تضم 32 متهما منهم اربعة هاربون.

وقد تحدث في بداية الجلسة العميد علي بيبرس نائب المدعي العام العسكري الذي قال ان اعضاء هذه الجماعة قد جعلوا من انفسهم ائمة وقضاة وأمراء واستباحوا المال والدماء وقد عملوا على القتل والسرقة ونسف ممتلكات الغير وذلك تحت اسم الدين والاسلام رغم ان الاسلام منهم براء.

وقد هاج المتهمون في القفص فطلب منهم رئيس المحكمة الالتزام بالهدوء ولكن مجموعة منهم رفضت الانصياع لهذا الطلب فاصدر رئيس المحكمة امره باخراج كل من يقوم بالشغب من القفص وترحيله فوراً الى السجن، وقد اخرج من القفص ستة عشر متهما وبقي 12 اخرون لسماع المرافعة.

واوضح العميد علي بيبرس ان تلك الجماعة تكفر المجتمع

وتحرم التعامل مع الحكومة او الزواج من خلال المأذون الشرعي وهي في سبيل ذلك تقتل وتسرق وتشيع الخوف بين المواطنين متناسية ان الاسلام هو دين الحق والانسانية ودين الرحمة.

وأشار الى ان تلك الجماعة قد بدأت بسرقة الدراجات البخارية ثم بعد ذلك محلات الذهب وهو دليل على انهم ضد شرع الله ولا يلتزمون بأحكامه، وأكد ان هؤلاء المتهمين هم اعداء الشعب واعداء مصر والاسلام. فيما تحدث الدكتور مقدم احمد ناصف ممثل النيابة العسكرية فاستعرض الجرائم التي ارتكبتها المتهمون من سرقة اربعة محلات للذهب وقتل اربعة اشخاص ومحاولاتهم قتل تسعة آخرين منهم نائب مأمور طرة اضافة لسرقة عدة سيارات واسلحة نارية وحيازة متفجرات للعمليات الارهابية.



في تحقيق أساليب التمييز بين أسبوت

حبس ٥ من أعضاء التنظيم الإرهابي المتهمين في قتل ناظر مدرسة موشا المتهمون قاموا برصد تكرات الشهيدي حتى نفذوا جريمتهم الشنعاء

اسبوت - مراسل الأهرام المسائي :
امر حازم خليفة رئيس نيابة مركز اسبوت بحبس ٥ من أعضاء التنظيم الإرهابي المتهمين في قتل ناظر مدرسة موشا الشهيد عيسى احمد محمد عيسى الاسبوت الماضي ١٥ يوما علي ذمة التحقيقات وهم سيد حسن سيد ابو زيد ٣٦ سنة مراقب صحي بالوحدة الصحية واحمد منولي عيسى ٣٧ سنة حارس امن بشركة تكرير البترول باسبوت وحسن محمد السيد بدر ٢٣ سنة حاصل علي بكالوريوس تجارة وعبد المنعم احمد علي ٣١ سنة حاصل علي بكالوريوس تجارة ومحمود دسوقي عبد الحميد ٢١ سنة طالب بالثانوية العامة وكانت نيابة مركز اسبوت قد باشرت التحقيقات

معهم علي مدي يومين بمعرفة احمد ابو زيد مدير النيابة وبإمانة سر منصف سيف تحت اشراف المستشار محروس محمد علي المحامي العام وكانت النيابة قد وجهت الي المتهمين تهمة اشتراكهم في التخطيط والإعداد وجمع معلومات عن الجاني عليه ناظر المدرسة لاغتيااله حيث ذكر المتهمون في التحقيقات انهم كانوا يعملون

تحت قيادة امير الجماعة عبد الحميد محمود عبد الكريم طيب بطري وامير الجماعات الاسلامية باسبوت وانهم انضموا الي الجماعات من مدة قديمة وقد كلفوا بجمع معلومات عن تكرات ناظر المدرسة وزميله اللذين قاما بتسليم زميلهما المتهم حازم سرجان بخيت طالب الطب بسوهاج الذي قام بتنفيذ قتل مساعد الشرطة فاني بكار بامن الدولة باسبوت وقررت الجماعة الانتقام وكلف الارهابي سيد حسن ابو زيد بجمع معلومات ورصد تحركات ناظر المدرسة لابلاغ امير الجماعة اولا باول حتي قام الارهابي محمد عبد الحفيظ بتنفيذ جريمة قتل الناظر في اذان وقت العشاء حسب الخطة المرسومة له بمساعدة شخص اخر مجهول كما اضافوا في

التحقيقات ان المتهم حسن سيد بدر كان يقوم بجمع المعلومات عن المواطن عبد الفتاح احمد عبد الفتاح الذي اشتترك مع ناظر المدرسة في تسليم الارهابي وفي نهاية التحقيقات امرت النيابة بحبس المتهمين وسرعة ضبط واحضار المتهمين



المصدر : الحياة

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩٢/٧/٢٠٠٠

مصر : النيابة العسكرية تطلب الاعدام لـ ٣٢ متطرفاً

□ القاهرة - «الحياة»

■ شهدت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة أمس جلسة عاصفة، وطالبت النيابة العسكرية بعقوبة الاعدام للمتهمين في قضية سرقة محلات ذهب، وعندهم ٣٢ ينتمون إلى تنظيم «الشوقيين» المنشق من بينهم ٤ فارون. وأكدت النيابة أنهم «استباحوا دماء المسلمين وغير المسلمين وأموالهم وحاولوا أن يجعلوا الدين مصلحة لأغراضهم على رغم عدم وجود أي فكر وراءهم، إذ أنهم مجموعة من اللصوص».

وتحدث في بداية جلسة المحكمة العميد علي بيبرس نائب المدعي العام العسكري الذي قال إن المتهمين «جعلوا من أنفسهم أئمة وقضاة وأمرأ استباحوا المال والبنماء، وعملوا على القتل والسرقة ونسف ممتلكات الغير، وذلك تحت اسم الدين، والإسلام منهم براء». فردد المتهمون «حسبنا الله ونعم الوكيل»، وأمر رئيس المحكمة بالترزام الهدوء ثم نقل ١٦ متهماً إلى السجن وبقي ١٢ داخل قفص الاتهام. وردد المتهم محمد فرغلي صالح «ريد الموت أضربونا بالرصاص»، فأمر رئيس المحكمة بنقله إلى السجن. وقال العميد بيبرس إن «المتهمين هم أعداء الشعب وأعداء مصر والإسلام». وتحدث ممثل النيابة العسكرية فأكد أن المتهمين «يعيثون في الأرض فساداً، وهم عصابات تعمل على تكفير المجتمع واستباحة دمه وماله، وسرقوا محلات ذهب وقتلوا أبرياء والإسلام بريء منهم».

وتابع أن المتهمين في القضية سرقوا أربعة محلات ذهب وقتلوا أشخاصاً وسرقوا سيارات وأسلحة وضبطت معهم متفجرات.

إلى تلك نفذت قوات أمن مصرية فجر أمس حملات تشييط ودهم واعتقلت ٢٠ شخصاً أعضاء في

«الجماعة الإسلامية، في خمس محافظات، وعثرت في حوزتهم على أسلحة ومتفجرات ونخائر، ومنشورات مناهضة للحكم، وقال مصدر أمنى لـ «الحياة» إن بين المعتقلين خمسة من قادة «الجماعة الإسلامية»، هم محمود الشيمي ورجب اسماعيل ومحمد السعدي وحمادة بدوي وعبدالله مصطفى، مشيراً إلى أن حملات الشرطة شملت محافظات القاهرة والجيزة والقنيطرة والإسماعيلية والسويس.

وأضاف أن الشرطة عثرت في حوزة المعتقلين على ٨ بنادق و٥ عبوات ناسفة ونخائر، ومنشورات تحمل توقيع «الجماعة الإسلامية»، وتحض المواطنين على قلب نظام الحكم بالقوة. وأكد المصدر العثور على قوائم اغتيالات تضم أسماء عدد من الشخصيات المهمة والمسؤولين المصريين. وعرض المتهمون في وقت لاحق على نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، ووجهت إليهم تهم «الانضمام إلى تنظيم سري يهدف إلى قلب نظم الحكم بالقوة والترويج للأفكار المتطرفة وحيازة أسلحة ومتفجرات من دون ترخيص، والتخطيط لارتكاب أعمال إرهابية بهدف تهديد الأمن والسلام الاجتماعي».

وقال مصدر قضائي لـ «الحياة» إن المتهمين اعترفوا بأنهم كانوا بصدد تفجير منشآت مهمة انتقاماً لاعدام ١٥ متطرفاً خلال الفترة الأخيرة، واعترفوا بأنهم تلقوا عبر وسطاء تمويلاً خارجياً من قيادات «الجماعة الإسلامية» في بيشاور، لشراء أسلحة ومتفجرات.

وكانت قوات أمن اعتقلت مساء أول من أمس أحد أعضاء الجناح

العسكري لـ «الجماعة الإسلامية» في محطة السكن الحديد الرئيسية في القاهرة وضبطت معه صندوق أسلحة اعترف بأنه كان في طريقه لتسليمها إلى أعضاء التنظيم في محافظة أسيوط.

وقررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس كل من مجدي الصفدي قائد تنظيم «الناجسون من النار» وعبدالله أبو العلا ٤ يوماً على ذمة التحقيق، ووجهت إليهما تهمة الشروع في قتل النبوي اسماعيل وحسن أبو باشا وزير الداخلية السابقين، ومكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين، وبعض رجال الأمن، وكذلك الانضمام إلى تنظيم متطرف.

وقال مصدر قضائي لـ «الحياة» إن عقوبة هذه التهم تصل إلى الاعدام. وشهدت محافظة المنيا في الصعيد أمس استنفاً أمنياً إثر اختراق سيارة مكنة للشرطة على طريق الصعيد. وفي أسيوط اعتقلت قوات أمن أربعة متطرفين عثرت في حوزتهم على بنقبة آلية ومسدس، وكرر مصدر أمنى إن هدوء الأوضاع في المدينة «لا يعني وقف الحملات على أوكار المتطرفين».



الدفاع في قضية الشوقيين يشهد بسعة صدر المحكمة المطالبة بالسماح لـ ١٦ متهمًا بحضور الجلسات

المحكمة سمحت للمتهمين بالحصول على الاطعمة من اهاليهم . كما سمحت ايضا بتسليم نسخة مجانية من ملف القضية الى المحامي المتهم مصطفى عراقي للاطلاع عليه واعداد مراقبة اذا شاء .. وايضا قامت بعرض كل من طلب منهم رعاية طبية على الاطباء العسكريين خلال فترات الراحة من الجلسات .. الدفاع التمس من عدالة المحكمة العسكرية برئاسة اللواء علي كمال حمزة العفرون المتهمين بعد ان تمهدوا بالعودة للالتزام بنظام المحكمة لتفتهم القامة فيما يتم من اجراءات قضائية وانسانية .

وكانت النيابة العسكرية قد اكدت خلال مرافعتها وعلى لسان العميد علي بيبرس نائب المدعي العام العسكري بان المتهمين الذين تمعدوا اشارة

المشاكل هم رمضان مصطفى حسن وعلى فايد ميهوب واحمد القرشي ومحمد احمد فرغل وسيد عبدالرازق كانوا يخشون من اعلان النيابة عن اعترافاتهم التفصيلية بالجرائم التي ارتكبوها وعلى زملائهم محدددين الادوار التي اتفقت مع شهادة الشهود في كل واقعة .

المتهمون الذين صدر قرار المحكمة بحرمانهم من حضور الجلسات هم جمال احمد فرغل والدسوقي نصر السيد احمد ومصطفى بكري ورمضان مصطفى حسن ومহারب محمد عبدالوهاب ومراد مختار مراد

وفلال عبدالشفيق جردة وعلى فايد ميهوب ومحمد احمد فرغل وكمال عبدالله سعد وعبدالله عبدالحليم وشافعي مجد على مجد وحسين علي حسين ومحمد عبدالله ربحان وسامي عبدالنواب سيد وحسين عبدالرازق

ببطلان .

انه في اطار عدم تعرف المتهمين لصالحهم اولالطار القانوني لاجراءات المحاكمات .. اضافة الى مايسره هم والدفاع من سعة صدر المحكمة والحرص على توفير كافة الحقوق والطلبات الانسانية للمتهمين خلال الجلسات السابقة .. حيث كانت المحكمة تسمح لامر المتهمين بالانتقاء بهم قبل الجلسات وبعدها وخلال فترات الراحة .. مراعاة لما يتكبدونه من مشاق للحضور .. اضافة الى ان

علمت « الاخبار » ان هيئة الدفاع عن المتهمين في قضية الشوقيين قد اعدت التماسا لتقديمه للمحكمة العسكرية العليا في جلستها الاحد القادم .. طلب الدفاع المنتدب عن المتهمين السماح لهم بالعودة لحضور الجلسات للاستماع الى مراقبة الدفاع وتعليق النيابة .. خاصة ان المحكمة كانت قد قررت ابعاد ١٦ متهمًا من حضور باقي جلسات المحاكمة بعد اثارهم المشاكل .. جاء في التماس

المصدر : أخبار الجوارث



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ / ٧ / ٢٩

طسراف في محاكمة

« الشرقيون »!

مفاجأة أعدها المتهمون لطابور المحامين !

معهما في هذا الدفاع مختار نوح وآخرين .

خفة دمه !

بدأت الجلسات .. توافد الشهود .. كان اليوم الأول للاستماع لشهادة الشهود حول واقعة ضبط رمضان مصطفى حسن في محطة مترو الأنفاق بمحطة الزهراء .. وكان هناك شاهد اسمه محمد يعمل مديرا لأحد القطاعات بوزارة الزراعة .. حقيقة كانت خفة دمه وتعليقاته الطريفة مثار حديث الجميع .. متهمين .. شهودا .. حضورا من أقارب المتهمين .. رجال الاعلام صحفيين مصريين وأجانب .

بداية من سماعه أصوات الطلقات .. عند عودته الى منزله ومعه زوجته فطلب منها الصعود الى المنزل .. بقى هو أسفل المنزل منزويا بجوار البوابة ليتابع الحادث .. وينظره خبيرة ثاقبة اكتشف ان الطبنجة التي يحملها الارهابي

ولما كانت الجلسة السابعة لمحاكمة الشوقيين المنشقين .. كانت الطلبات من المتهمين بانقلاب على محاميهم الموكلين .. وطالبوا باخرين منتدبين .. مؤكدين ان مافيه الصالح هو الغالب ..

المحامون المنتدبون يملأون الجلسات نشاطا .. منهم من يطالبون بالحقوق العادلة .. يحاورون الشهود ربما يجدون ملمسا للشك في الادلة المقدمة للمحاكمة .. او تضاربا في اقوالهم قد يفيد في تحديد مواقف بعض المتهمين .

محام .. متهم .. شكا من من تجاهل النقابة له .. لقد شهدت الجلسة الأولى زفة كبيرة .. عندما أعلن منتصر الزياد وعلى اسماعيل انهما حضرا للدفاع عن المحامي المتهمين من النقابة .. وان



أخبار الحوادث

المصدر :

٢٩ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

رمضان مصطفى حسن خالية من الذخيرة ..
من أين لك هذا؟

سألت المحكمة ومن أين اكتسبت هذه
الخبرة؟
قال اننى كنت فى القوات المسلحة اللواء فلان
قائد الجيش كان القائد بتاعى .. رئيس الأركان
فى المنطقة كان معى !!
سألت المحكمة يعنى انت كنت ضابطا
سابقا؟

قال لا كنت مجندا بس .
المحكمة : وهل استخدمت أثناء فترة تجنيديك
الطبنجة؟

قال .. لا ولكن معلومات عامة أنا أحب اتعرف
على كل حاجة .

الدفاع : هل كانت الرؤية تسمح لك بالتعرف
على المتهم وشكله وماذا كان يرتدى ؟
قال المنطقة مظلمة ولكن عند باب العمارة كان
فيه اضاءة بسيطة تسمح بالرؤية البسيطة .
الدفاع : وهل قوة ابصارك تسمح لك بالرؤية
الواضحة مع انك تستخدم نظارة ؟

قال .. لا يا أخويا النظارة دى ريبان « فوتو
براون » علشان الألوان !! أهى النظارة
بعيدة .. أنا نظرى ستة على ستة .. تحب اشوف
لك أى حاجة .. أنا ممكن أنشن على خرم
التعريف .

وضجت القاعة بالضحك .
وأضاف الشاهد فضلت متربص امام الباب
وأنا اسمع الفكاهنى يصيح امسك يا حاج
محمد .. رحت مشنكل المتهم .. وقع على الأرض
ولكنه قام جرى .. وطارده الفكاهنى .. وقع
المتهم مرة ثانية وأمكن للفكاهنى ان يقع فوقه
ويشل حركته وأنا تقدمت وأخذت الطبنجة من
أيده وقمنا سلمناه للشرطة داخل المحطة .
الدفاع : وهل المتهم كان به اصابات عند
القبض عليه ؟

الشاهد أبوه أصيب فى وجهه .. اتشلفط من
الشنكل الذى أخذه منى .

ضجت المحكمة بالضحك .. فهناك فارق كبير
فى البنيان الجسدى بين الشاهد خفيف الظل
ضعيف الوزن .. والمتهم رمضان مصطفى
حسن .

ومن طرائف الشهود أيضا ما أعلنه الشاهد
النقيب محمد عبدالنواب ضابط مباحث بولاق
الدكرود .. الذى فجر مفاجأة أمام المحكمة عندما
قال انه كان مكلفا بضبط أحد المتهمين .. وعندما
ذهب للقبض عليه وأحضره للقسم علم من
مصادر سرية ان الذى يؤويه فى شقته هو أيضا
مطلوب القبض عليه .. ولما حصل على إذن
النيابة للقبض عليه وجده قد حصل على كمية من
الذهب المسروق الذى أودعه المتهم لديه قبل
القبض عليه . وهكذا سرق حرامى .. حرامى .
وكانت المفاجأة الثالثة أثناء سماع شهادة
النقيب نفسه ومثوله أمام المحكمة كان يضع
طبنجة فى جانيه .. وفجأة وجد حرس المحكمة
يتزعمها منه .. لأن تقاليد المحاكمات تمنع دخول
الأسلحة داخل القاعة .. وكانت ملاحظة لماحة
من أمن المحكمة .

وشهدت القاعة حادثة طريفة أخرى .. فقد
دخل أحد الضباط المحكمة شاهدا ليخرج منها
متهما .. أحد الضباط .. يرتدى نظارة ملونة ..
أطلق لحيته قليلا .. فى ملابس مدنية .. وفجأة
وثناء محاوره الدفاع له .. أعلن بعض المتهمين
ان هذا الضابط هو الذى قام بتعذيبهم وانتزاع
الاعترافات منهم .. وتمسك الدفاع بضرورة
اثبات ذلك فى محضر الجلسة . ثم عاد ليطلب أمر
المحكمة بالتحقيق معه فيما هو منسوب اليه من
وقائع .

الشاهد عماد ايليا تاجر الذهب الذى اعتدى
عليه بعض المتهمين . وتسببوا فى اصابته بعاهة
مستديمة فى ساقه .. حضر للشهادة على
عكازين .. حرص الدفاع أكثر من مرة على
التأكيد على ان المتهمين كانوا يتعاملون معه فى
بيع بعض المشغولات الذهبية له قبل الحادث
الشاهد حضر ومعه ٢ من المحامين طلبوا ان
تسمح لهم المحكمة فى الحصول على الذهب



المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

المضبوط على ذمة القضية . ولما كانت أوصاف المضبوطات قد تكررت مع الشهود الـ ٥ من تجار الذهب الذين استمعت اليهم المحكمة والذين حرص الدفاع على مناقشتهم حول نوعية المضبوطات وهل يمكن أن يتعرف كل منهم على ما يخصه . ولما أجمعوا على صعوبة ذلك . جاء قرار المحكمة بأن يجتمع كل اصحاب المضبوطات ويذهبوا الى المدعى العام العسكري ليجروا هناك قسمة القرماء طبقا لما جاء في

الاقوال أو طبقا لاحراز كل واقعة .

وكانت آخر طرائف الشهود . الشاهد مدحت ادوار احد اصحاب محل الاخوة الثلاثة للذهب بالزيتون .. عندما بدأت المحكمة الاستماع لشهادة شقيقه حول واقعة السطو على المحل في شهر رمضان وقبل دقائق من انطلاق مدفع الافطار .. وكان ذلك قبل العيد بأيام قلائل .. فتحو المحل لبييعوا الذهب كهدايا للعيد .. ولكن هذه الرغبة كانت وراء تعرضهم لحادث السطو وسرقة الذهب كله الموجود في المحل .

سأله الدفاع هل يمكن التعرف على المضبوطات ؟

وكانت اجابة الشاهد نعم أنا تعرفت على بعض هذه المضبوطات لأن كان فيها خاتم كنت لابس يوم زفاتي .

سأله الدفاع وهل تعودت بيع مصوغات كسر أو قديمة ؟

قال الشاهد أحيانا نقرم بتلميع مصوغات قديمة وتجهيزها وعرضها للبيع .

شقيقه منير ادوار كان حاضرا أيضا للشهادة . طلبت منه المحكمة الخروج من القاعة لحين الانتهاء من سماع شهادة شقيقه .. ولما رفعت الجلسة للصلاة وعادت الجلسة للانعقاد .. طلبت المحكمة من الشاهد الذي كان قد اقتنع بأنه لن يكون أفضل من شقيقه الذي استمر استجواب الدفاع له حوالي ساعة .. فترك القاعة وخرج مع شقيقه .

نادت المحكمة لطلبه .. لم تجده .

طلبت المحكمة من النيابة ضرورة استدعائه للجلسة القادمة .

وطلب الدفاع من المحكمة الاستغناء عن شهادة الشاهد باعتبار أنه لن يضيف أي جديد يخدم القضية أو مراقبة الدفاع .

وكان المتهمون قد اعدوا أكثر من مفاجأة ..

للدفاع حيث بدأت طلبات المتهمين في أول حادثة من نوعها أن يطلب المتهمون محامين منتدبين للدفاع عنهم بعد رفضهم للمحامين الموكلين .

أريد هذا المحامي

طلب المتهم الـ ٢٤ مصطفى عراقي أن يسمح له بتوكيل المحامي فتحي تمساح للدفاع عنه بدلا من طابور المحامين الذين سبق أن أعلنوا أنهم سيقفون معه .

وجاء رد فوري من فتحي تمساح وهو أحد المحامين المنتدبين للدفاع عن متهمين آخرين بأنه يشرفه أن يقف مع زميله في محتته .. وأنه قبل الدفاع عن زميله متطوعا .

ثم انتهت طلبات باقى المتهمين المتهم العاشر زين العابدين عبدالحكيم عبدالمطلب طلب أن يدافع عنه وتمسك محاميه عدنان عبدالمجيد الذي كان قد طلب الانسحاب في جلسة سابقة بعد أن سمع همهمات صادرة ضده في القفص بعد اعلانه أنه يرحب بأن يحاكم موكله أمام القضاء العسكري .. ثم عاد عدد من المتهمين يطلبونه للوقوف معهم بعد أن شهدوا كم هو حريص على التوصل الى أية نقطة توضح موقف موكله .. كان دائما يعد أكثر من سؤال .. يحاور ويناور ليربك الشهود في محاولة لايجاد تضارب بين اقوالهم .

المتهمان المفرج عنهما طلبا أيضا سحب توكيلهما للمحامي الشهير .. ورغبتهما في انتداب دفاع منتدب حيث انهما لا يستطيعان مواجهة هذه الطلبات .

كبرى المفاجآت

اما اكبر المفاجآت فكانت ما اعلنته والدة أحد المتهمين أن أحد المحامين قد حصل منها على مبلغ ألفي جنيه لشراء ملف القضية .. ولما علمت أن ملف القضية الذي يضم ٢٥٠٠ ورقة في ١٤ جزءا تبعية ادارة المحاكم للمحامين بـ ٢٠٠ جنيه كمصاريف للطباعة فقط .. اندمشت وطلبت من المحامي استرداد نقودها حتى تضعها في حساب ابنها داخل السجن ليوفر طلباته .. وأنه ستكتفى بمحام منتدب .

وهكذا قبل أن تبدأ النيابة مرافعتها كان الدفاع المنتدب هو المسيطر على الساحة .. لتبدأ النيابة مرافعتها وسط كوم جديد من اشواك المحامين المنتدبين الذين حرصوا على أن تكون هذه الثقة عند أهلها .. وكرد للاعتبار لما حاول البعض إقصاءه بهم من انهم تابعون للقضاء العسكري .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٦ محرم ١٤٠٥

رئيس لجنة الفتوى بالأزهر يشهد غداً في قضية فودة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

تشهد محكمة أمن الدولة العليا المصرية طوارئ جلسة ساخنة غداً أثناء نظر قضية المتهمين في اغتيال الدكتور فرج فودة إذ أنها الجلسة الأولى بعد اعدام المتهم الثاني في القضية اشرف السيد ابراهيم الذي ادانته المحكمة العسكرية العليا لمحاولة الاعتداء على وزير الاعلام المصري صفوت الشريف ونفذ حكم الاعدام منذ ايام.

كما أكد الدفاع عن المتهمين انه من المنتظر ان يلقي صفوت عبد الغني قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد كلمة من داخل القفص أثناء الجلسة. وتبدأ المحكمة في الاستماع لشهادة شهود النفي الخمسة في القضية الذين طلبهم الدفاع عن الجلسات السابقة وصرحت المحكمة باعلانهم. ويبدأ صباح غد الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالأزهر باقواله أمام المحكمة وتناقشه

هيئة الدفاع عن المتهمين في الكتب التي ألفها المحامي علمه والتي تسلمتها نيابة أمن الدولة العليا أثناء مرافعتها في الجلسات السابقة. ومن المنتظر ان يبدأ الدفاع مرافعته عن المتهمين في القضية عقب الانتهاء من سماع شهود النفي. وكانت المحكمة قد استمعت قبل ذلك لشهادتي الشيخ محمد الغزالي والدكتور محمود مزرعة اللتين أثارتا جدلاً واسعاً حول حكم الردة ومن ينفذ هذا الحكم.



المصدر :



للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٠ شهر ١٩٩٢

قرار الاتهام خلال ٤٨ ساعة في قضية تنظيم « طلائع الفتح » كتب فاروق الشاذلي :

حسن ويعمل الادعاء العميد علي بيبرس نائب المدعي العسكري والمقدمان عمر ناصف وعزالدين عبدالغزيز وعلمت « الاخبار » ان النيابة استبعدت اية عناصر نسائية في إطار التنظيم . وأكد مصدر قضائي عسكري ان ما اثير حول الدكتور شناء محمد أحمد التي كانت عيادتها في البساتين مخزناً للأسلحة .. حيث ضبط به ١٥٠ كرتونة مملوءة بالأسلحة والبنادق والعبوات المتفجرة .. هي اشياء خاصة بزوجها المهندس اسماعيل سليمان نصر الدين عضو التنظيم .. وأن الزوجة غير ملزمة بالإبلاغ عن زوجها .. إضافة الى ان التحقيقات اثبتت عدم مشاركتها في اي نشاط فعمل .
قرار الاتهام يشمل ارتكاب المتهمين لـ ١٥ جريمة أبرزها الاعداد لاعمال تخريبية إضافة الى جرائم تكوين جماعة على خلاف القانون وحيازة مفرقات واسلحة وذخائر وسرقة اسلحة جنود الشرطة

علمت « الاخبار » ان قرار الاتهام في قضية تنظيم طلائع الفتح ، المعروف باسم إعادة تنظيم الجهاد ، سيتم اعلانه خلال الـ ٤٨ ساعة القادمة .. يشمل القرار ٤٩ متهما فقط يمثلون قيادات التنظيم الذين شاركوا في وقائع مادية .. اما بقية المتهمين الذين شملتهم تحقيقات نيابة أمن الدولة في القضية ١٢٢ حصر أمن دولة عليا ، والذين وصل عددهم الى ٢٤٨ متهما .
يعلن قرار الاتهام اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكري في القضية رقم ١٤ جنایات عسكرية عليا المتهم الاول فيها مجدى محمد محمد سالم ومعه طه خليفة طه وعبد المنعم جمال الدين وعبدالنبي خليفة وآخرون .
تعقد جلسات المحاكمة التي ستبدأ الاسبوع القادم بقاعة المحاكمات بالهايكتيب برئاسة اللواء حامد سيد

الأخبار

المصدر :

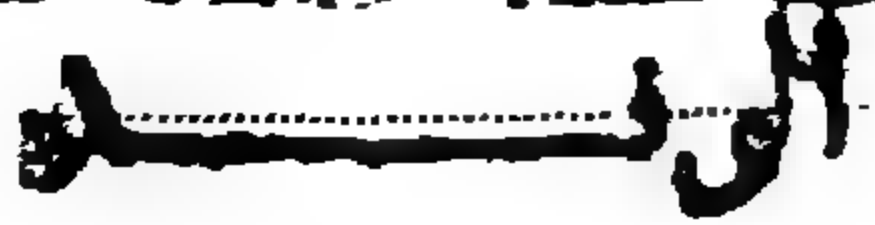


لتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢

احالة قضية زينهم

للقضاء العسكري هذا الاسبوع

علمت « الاخبار » انه تقدر احالة
قضية احدث زينهم الاخيرة الى
القضاء العسكري .. يصدر قرار
الاحالة خلال هذا الاسبوع .. كانت
نيابة امن الدولة قد فرضت حظر النشر
على تحقيقات القضية باعتبار انه
مازال هناك متهمون هاربون .



٢٠٩٢ هـ

التاريخ :

الحكمة تهدد بفرض السرية على الجلسات .. وتطالب الدفاع بعدم تجريح النظام

احمد راضی
تاج اجلاس

المتهمين جرائهم قبل صدور القانون في عام ١٩٩٦. كما أن معظم المتهمين الذي القبض عليهم ولم يقدموا الى النيابة للتحقيق معهم إلا بعد عدة شهور. وقيام صاحت امن الدولة بتعذيب المتهمين لانتزاع اعترافات منهم كما دفع الدفاع بطلان احالة جميع المتهمين للمحاكمة ونفى عنهم التهم الانضمام والاتفاق الجاني.

القانون . ووقعت الجلسة للاستراحة
الدولة من اجراءات خاطئة في نصوص
الاجراءات ومما قامت به مباحث امن
شافعي كما دفع الدفاع بعدم صحة
من اصلها حتى الان ومثل ذلك المتهم
المتهمين على الطب الشرعي رغم ما بهم
عليهم كما ان النيابة العامة لم تعرض
التحقيق معهم بعد ٧٠ يوما من القبض
شافعي وخالد عبدالفتاح الذين تم
للمتهمين مصطفى بكري ورامي السيد
كدايل لثبوت التهمة وضرب مثلا
اعترافات المتهمين باطلا ولا يستند بها
مباحث امن الدولة والشاير الدفاع الى ان
عليهم . وانما تركتهم فريسة في يد
قيادتها بالتحقيق مع المتهمين فور القبض
ماجم الدفاع نيابة امن الدولة . لعدم

وأمر رئيس المحكمة بالسماح للمتهمين
الـ ٨ بالزيارة وقيام الطبيب بالكشف
على أحد المتهمين . وتم السماح بدخول
الأطعمة للمتهمين .

وتراجع المحامي حمدي عبدالله إبراهيم عن اللطم السابع محمد احمد فرغلي والتاسع والعشرين حسين علي دلع بيطلان القبض على المتهم لعدم جدية التحريات . ويطلان الاعتراف لصدوره تحت ضغط وأكراه وصعقه بالكهرياء وتوثيقه بالجيل . كما ان شروط الاعتراف تتمثل في ان يكون الاعتراف صحيح وان يكون الاعتراف واجراء صحيح وان يكون الاعتراف امام القضاء أما غير ذلك فيكون قولاً مرسلًا تتناقض احوال الشهود . وتتناقض احوال المتهمين كما تراجع عن المتهم الـ ٢٩ حسين علي . قال الدفاع ان المتهم ضبط شرف في هذه القضية لبطان القضية عليه لان الاذن صادر في ٩ مارس ١٩٩٣ ولم يعرض المتهم على النيابة إلا في ٢٠ ابريل . كما ان اوراق القضية قد خلت من اى دليل يفيد انضمامه لجماعة استست على خلاف القانون والانفاق الجنائي على ارتكاب الجرائم . كما ان المتهم انكر كل الاتهامات المنسوبة اليه .



المصدر : **البيان**

للتنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

وتراجع على اسماعيل الحامى على
المتهم مصطفى عراقي وانضم الى زميليه
السابقين في الدفوع . وان قرار الاتهام
بالنسبة لموكته قد ترك أثرا سيئا في
نفسه خاصة ان الآلة الموجودة
بالاوراق غير كافية وغير مادية وان
اقوال المتهم على فليق ميهوب غير
صحيحة وتتعارض مع بعضها . كما ان
المتهم انكر معرفته بالمتهم على فليق اما
بخصوص المنشورات فإن المتهم
مصطفى عزام كحاج له ان يطلع على
كافة اسرار موكله من المتهمين في
القضايا السياسية وان فترة التحريات
لم تكن كافية . ثم تراجع ايضا عن المتهم
هلال عبدالشفيق
عقدت المحكمة جلستها برئاسة
اللواء علي كمال حمزة وحضور القدم
دكتور احمد ناصف وامانة سر عيد
عبدالعزيز .



المصدر: الشريعة الإسلامية

٢ - شهر ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

تغيب رئيس لجنة الفتوى في الأزهر

الدفاع يستغني عن شهادة صقر والشوقيون يشيرون شعباً في المحكمة

القاهرة: الشرق الأوسط

استدعائه للشهادة بناء على طلب
الدفاع.

ووزعت حملة حسن الشلقاني
الذي جرى اعدامه قبل نحو 3
اسبوع بسبب ادانته في محاولة
اغتيال صفوت الشريف - الحلوي
والشيكولاته داخل قاعة المحكمة
«فرحة باستشهاد» على حد
قولها، وهي حرصت على حضور
جلسة الامس.
وطالب الدفاع باسقاط التهمة
عن احد المتهمين ويدعى «ابو العلا
عبد ربه» بعد ان شكك في قواه
العقلية نظرا لاصابته بمرض
عقلي وطلب احالته على الطب
الشرعي لتقرير مدى اصابته.
وقررت المحكمة استئناف
استماعها لمرافعة الدفاع عن
المتهمين (12 متهما) في جلستها
صباح اليوم.
وعلى صعيد محاكمة تنظيم
الشوقيين، اثار 18 متهما للمرة
الثانية شعبيا وحاولوا تحطيم
المقاعد بقفص الاتهام مما اضطر
المحكمة الى طردهم من الجلسة.
وقررت الاستماع الى مرافعة 14
محاميا عن المتهمين في جلسة غد
الثلاثاء.

اخذت المحكمة العسكرية
العليا في مصر امس قفص الاتهام
من 18 متهما من بين 32 متهما
تجري محاكمتهم في قضية
اقتحام محلات الذهب المعروفة
باسم «الشوقيين» بعد ان اثاروا
شعبيا وحاولوا تحطيم مقاعد
القفص بينما اعتدى بعضهم على
افراد طاقم الحراسة.

وحذرت المحكمة هيئة الدفاع
من المساس بهيبة الدولة والالتزام
بقواعد المرافعة حتى لا تصدر
قرارا بفرض السرية على
الجلسات.

وبينما قررت المحكمة
العسكرية امس استكمال
الاستماع لمرافعة هيئة الدفاع
عن المتهمين في جلستها صباح
غد، وقعت مفاجأة في قضية
اغتيال الدكتور فرج فودة التي
تنظرها محكمة امن الدولة
العليا، اذ استغنت هيئة الدفاع
فجأة عن الاستماع الى شهادة
رئيس لجنة الفتوى بالأزهر
الشيخ عطية صقر بعد ان
تغيب عن جلستها امس رغم



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢ شهر ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

القاهرة : جليستان عاصفتان محاكمة الشوقيين والمتهمين في قضية فودة

□ القاهرة - «الحياة»

الجناح العسكري لـ «الجماعة الإسلامية» سماع شهادة عدد من اساتذة جامعة الأزهر وهم الدكتور محمد عمارة وصالح الصاوي ومحمود حماية للرد على ما ورد من افكار في كتب التنوير التي قامت الهيئة المصرية العامة للكتاب بإعادة طبعها وتوزيعها وهي من مؤلفات طه حسين وقاسم أمين وجابر عصفور. وقال ان الكتب «تحتوي افكارا إلحادية».

ومن جهته، قال الدكتور عبد الحليم مندور رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين ان الحملة الفرنسية والاحتلال البريطاني لمصر «كانا بهدف التبشير المسيحي في مصر للقضاء على الاسلام فيها باعتبارها منارة العالم الاسلامي»، مشيراً الى ان البعثات الدراسية المصرية الى فرنسا وغيرها من دول أوروبا كانت تهدف الى ايجاد كوادر تدعو الى فصل الدين عن الدولة على غرار ما يحدث في أوروبا، وان لفظي الفلسفة والمفكرين اطلقا على من ينادون بهذه الافكار مثل قاسم أمين وطه حسين.

واضاف: «ان كل الزعماء السياسيين في مصر كانوا يقودون حركات اسلامية مثل احمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وحسن البنا. موضحاً ان ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ استمدت قوتها من تنييد الاخوان المسلمين لها الى ان قام الرئيس عبدالناصر باقتتال حادث المنشية واعدم وسجن واعتقل المئات من الاخوان، ما كان سبباً في انتشار الفكر الشيوعي والاحاد».

وقال مندور ان الرئيس السادات استعان بالاعوان المسلمين من اجل ضرب الشيوعية والناصرية من خلال محاورات الفكر بالفكر ما اسفر عن تزايد حجم التيار الاسلامي بصورة كبيرة «وعندما انحرف السادات بالمسيرة في

شاهد أمس جليستان عاصفتين محاكمة متطرفين دينيين في القاهرة حيث عقدت المحكمة العسكرية العليا جلسة محاكمة ٢٣ متطرفاً أعضاء في تنظيم «الشوقيين» بينهم ٢ قارون، كما عقدت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) جلسة للنظر في قضية اغتيال فرج فودة.

وشهدت جلسة المحكمة العسكرية احداثاً عاصفة حينما ردد المتهمون في البداية شتائم وسباباً الى الحراس والى اعضاء هيئة المحكمة ثم حطموا المقاعد الخشبية داخل قفص الاتهام. واصدر رئيس المحكمة اللواء علي كمال قراراً فوراً باخراج المتهمين وحرمانهم من حضور الجلسات العلنية واكتفى بحضور ٨ متهمين لم يشاركوا في اعمال الشغب التي اثارها المتهمون. ثم بدأ الدفاع المتدب عن المتهمين مرافعته فاستنكر ما حدث من اعمال شغب واعلن استنكاره لحوادث العنف والارهاب التي شهدتها مصر اخيراً وانتقد النيابة العسكرية وما نسبته من تهم الى المتهمين وقال انه «ليس للنيابة الحق في ان تقرر ان هذا مسلم وهذا غير مسلم». ونفى ما نسب الى المتهمين من جرائم السرقة والقتل وأكد ان هدف الاسلاميين هو تطبيق الشريعة ورفض الفساد.

وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية الى جلسة اليوم الاثنين.

واستمعت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) الى مرافعة الدفاع عن المتهمين في قضية اغتيال فرج فودة وطالب الدفاع بضم اصل الفتوى التي اصدرتها لجنة الفتوى بالأزهر رداً على شهادة الشيخ محمد الغزالي في المحكمة الى ملف الدعوى وطلب المتهم صفوت عبدالغني قائد



المصدر : الحياة

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - شهر ١٩٩٢

بداية الثمانينات وزعم وجود فتنة طائفية في مصر واصدر قرارات اليلول (سبتمبر) ١٩٨١ قام شباب الجماعات الاسلامية باغتياله بعد ان افتوا بتكفيره في محاولة منهم لقلب نظام الحكم. واضاف: «ان هناك مؤامرة على الجماعات الاسلامية تمثلت في محاولات تلفيق قياامهم باثارة الفتنة الطائفية». وشدد على ان الدكتور عمر عبدالرحمن وقيادات الجماعات الاسلامية «اكثروا مرارا وتكرارا حرصهم على العلاقات الوطنية بين ابناء شعب مصر مسلمين واقياط». واتهم الدكتور مندور الكاتب فرج فودة بأنه «كان السبب الرئيسي في اثارة واشغال الفتنة الطائفية في مصر» وقال: «منذ اغتياله وحتى اليوم لم يسمع احد عن وجود فتنة طائفية في مصر»، مشيرا الى أن فودة «سافر الى اميركا والقى المحاضرات وجمع الاموال واعلن ان هناك فتنة طائفية في مصر وانه حامي حمى الاقباط». وقال ان المتهمين في كل القضايا الاسلامية «ليسوا اراييين بل يريدون تطبيق شرع الله والدفاع عن دينهم»، ورأى أن هناك خطأ كبيرا ارتكبه البعض «باعترقادهم واهمين ان محاربة التطرف والارهاب تكون من خلال نشر الفساد والاباحية والهجوم على الاسلام». وعلق على احكام المحكمة العسكرية وقال: «انه لم يحدث في تاريخ مصر ان اصدر قاض حكما بالاعدام على ١٥ شخصا».

وشهدت الجلسة واقعة غريبة اذ قام اهالي بعض المتطرفين الذين اعدوا اخيرا بتوزيع حلوى على الحاضرين وابدوا سعادتهم ازاء «استشهاد» من نفذ فيهم حكم الاعدام. وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية الى جلسة اليوم الاثنين لاستكمال سماع مرافعة الدفاع.



٢ - ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

ففي قضية الشفوقين :

الادعاء يطلب براءة التهمين ويطلبان الاجراءات

کتاب - علی الصفتی:

واصلت المحكمة العسكرية
الغيا أمن سماعها لمرافقة
الدفاع في القضية رقم (١٢)
والمتهم فيها ٣٢ متطرفا من
جماعة الشوقيين منهم ثلاثة
هاريين.

عقبت الجلسة برئاسة اللواء كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عماره ومحمود سلطان وامانة مر عبد العزيز عامر.. لم يحضر بقاى الاتهام من المتهمين سوى الثانية الذين سمح لهم رئيس المحكمة لعدم اثارهم للشغب.

قال فتحي التميمي الرابع والتسع عشر والرابع عشر ان الارهاب اللعين يستهدف اغتيال أمن مصر وان جهات اجنبية عديدة تريد العبث بأمن مصر واشعال نار الفتن بين أبناء الشعب الواحد، يريدون ان تاكل مصر أبناءها.

واضاف ان هناك حملة شعواء خرجت علينا الايام الماضية قصدت النيل من قضائنا العسكري والحقيقة ان رجال القضاء العسكري استقروا من القوات المسلحة شهامة الرجال وعلة اللسان وتلبية النداء لا ينطقون الا حقا ولا يقولون الا صدقا.

ودفع محاسن المتهمين ببطان
القبض على المتهم الرابع سامي
عبدالتواب لعدم استصدار إذن من
السلطات المختصة وإن الاتهام في
الدعوى جاء على لسان المتهم الثاني
على فايد ميهوب وبالتالي فإن أقواله لا
تصلح دليلاً للدلائل لأنها أقوال منهم
على آخر.

وبالنسبة للمتهم التاسع عشرة
للمسيد محمد العدوي قال الدفاع ان
المتهم قبض عليه بعد خمسة اشهر من
تاريخ السطو على محل الاخوة الثلاثة
بالتزيتون ودفع ببطلان كافة الاجراءات

النس اتخذت ضد المتهم.

وقال ان المتهم الرابع والعشرين مصطفى عراقي شد الى دائرة الاتهام بناء على قول المتهم الثاني وقد اتكر المتهم في كافة مراحل التحقيقات معرفته بالمتهم الثاني وكان يجب اجراء مواجهة بين المتهمين وطالب الدفاع ببراءة المتهمين الثلاثة.

ولقد سيف مطروح المحامي عن
المتهمين ٢٨ جمال الدين حسن
عبدالجواد ٣٠ وكمال سعد بعدم شرعية
الانضمام الى جماعة اسست على غير
القانون والاتفاق الجنائي حيث ان مبدأ
الشرعية يعنى انه لا جريمة او عقوبة
الا بناء على قانون وعدم رجعية
القوانين على الماضى والثابت ان
القانون ٩٧ لسنة ٩٢ لمكافحة
الارهاب صدر فى ١٨/٧/٩٢ بينما
قدمت النيابة المتهمين فى عام ١٩٩٠
وبالتنصبة لباقى الاتهامات قال سيف
للمحامي ان قرار اعتقال المتهم جمال
الدين حسن عبدالجواد جاء بناء على
الشبهات وانه ملتح وانه من قرية
ابوشنب التى تضم معظم المتهمين
وانه تم حجز المتهم فترة طويلة دون
تحقيق وانه تهريج من النيابة.

أثارت كلمة تهريج وليس المحكمة
وجه كلام الى المحامي بأن النيابة
والهيئة القضائية لا تهرج وأنه
مستعيرها زلة لسان واعتذر المحامي
لهيئة المحكمة.

ودفع أحمد عمار المحامي عن
المتهمين الخامس محمد عبدالله
ويحسان والثاني والعشرون شعبان
عبدالقنى ببطلان التقيض واعتراف
المتهمين لانها وليدة لكره وان المتهم
الخامس لم يضبط بحوزته اى اسلحة
او منشورات كما ان للمتهم لا يقرأ ولا
يكتب وان المتهم ٢٢ خدعته زوجة
المتهم الثاني على ميهوب عندما ذهبت
لليه محملة بالذهب المشروق ولم
يعرف الا بعد للتقيض عليه وبعد ان
الصقت به التهمة.



المصدر : **البيان**

للنشر والاختصاصات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

الدفاع يستفيد بالقضاء العسكري في قضية السطو المسلح والمحكمة تطالبه بعدم التطاول على الهيمنة القضائية

وأصل الدفاع لليوم الثاني على التوالي مراقبته عن المتهمين في قضية السطو المسلح على محلات الذهب بالقاهرة والهيمنة والقانونية، والشروع في قتل نائب مأمور سجون طرة، حضر جلسة المحاكمة ٩ متهمين فقط بينهم اثنان ففلي سبيلهما، وقضى باقي المتهمين حشور الجلسات وتم ابداعهم سيارة الترحيلات. شهدت قاعة المحكمة هدوء لم يسبق له مثيل في الجلسات الماضية، عقدت المحكمة جلستها في الساعة العاشرة عشرة والنصف، وتراجع القاضي قاضي تفساح عن المتهمين الرابع والتاسع عشر والرابع والعشرين. أكد الدفاع أن الدعوى لا يمكن النظر اليها على أنها دعوى عادية خاصة أن الإعلام المصري والأجنبي قد كساها بصيغة اراهبية، فسارت ظروف الدعوى أمام العالم مطروحة من زاوية واحدة تلك الزاوية أن النيابة صاغت قرار الاتهام على أن هؤلاء اراهبون ودعوى لتفجير نظام الحكم - ونفي الدفاع علاقة المتهمين بهذه الدعوى فهم ضحايا لهذه الدعوى، وأكد أن الجلسات

تتابع الجلسة : احمد راضي

المحققين احرار طلقاء خارج قفص الاتهام كما أن المتهمين في هذه القضية زجوا في هذه القضية زجا وخضعوا في تفتيشهم والقضض عليهم لقانون الاشتباه، ذلك القانون الذي يجهز القبض بلا دليل والحبس بلا سند، وأن الدعوى النظرية أمام المحكمة بلا سند أو دليل على الإطلاق، كما أن الارهاب اللعن يستهدف اغتيال امن وامان مصر واستقرارها، امالها ومستقبلها - ان الارهابيين القتل احرار طلقاء خارج قفص الاتهام، وأن المتهمين ليسوا إلا دعاية وسياتي اليوم الذي يقبض على المتهمين الاصليين، كما اشار الدفاع بالقضاء العسكري وانتقد العملة المسعورة التي استهدفت النيل من القضاء العسكري ووصفه بأنه عظيم وقدر الدفاع أن القضاء العسكري قفص لكل مصري - لقد كاتى بالأمس برح الأمن والأمان واليوم هم جناة حماة القانون

والشرعية ودفع المحامي عن التهم سامي عبد التواب بهتلان القبض عليه لعدم استصدار إذن من النيابة وتناقض أقوال الشهود وأقرال المتهمين قرة يعترفون وثارة أخرى ينكرون، كما تراجع أيضا عن التهم سيد محمد العنوي، وأكد الدفاع أن التهم قبض عليه بعد خمسة أشهر من واقعة السطو على محل الأخوة الثلاثة بالزيتون، ومقب القبض عليه لم يتم تقديم النيابة إلا بعد ثلاثة أشهر وتساءل الدفاع أين قضى التهم هذه لمدة كما تراجع الدفاع عن التهم مصطفى العراقي، وأكد أن : ج التهم مصطفى العراقي، وأكد أن : ج التهم مصطفى العراقي، وأكد أن : ج

قبل تطبيق القانون، كما أن القانون اشترط ضرورة علم من يخضع للجماعة بأغراضها، وقد خلت ألة الشبوت من بيان هذا الركن في حق المتهمين، كما أن المتهم الأول صدر قرار من وزير الداخلية باعتقاله لأن التهم ملتح ومن قرية المتهم الأول، وأنه يدفع بهتلان القبض عليه لانتهاكه قواعد الشرعية، كما دفع بهتلان تفتيش مسكن المتهم، اتهمت النيابة العسكرية بعدم التزام الحيدة في قيد التهم للمتهمين، وقاطع رئيس المحكمة وطالبه بالصيغة وعدم المساس بالهيئة القضائية، وتراجع القاضي أحمد عمار عن المتهمين محمد عبد الله ربحان وشعبان عبد الفتحي، ودفع بهتلان اعترافات التهم الأول في محاضر مباحث امن الدولة (جميع الاستدالات)، وأن المتهم تم تعذيبه وأن جميع الاعترافات باطلة لوقوعها تحت اكراه مادي ومعنوي كما أن التهم لحظة القبض عليه لم تضغط معه أية أسلحة أو متفجرات وقهر الدفاع مفاجأة أن ضابطا بمباحث امن الدولة سطر في محضر أن التهم محمد عبد الله تخلف عن عملية السطو.

المصدر : **الرسالة**



للتنشر والأخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ ١٩٩٢

وتسائل الدفاع كيف تمت اضافة
اسم المتهم الى القضية ؟ وترافع عن
المتهم شعبان عبد الغني. وأكد ان
موكله بريء ولم يرتكب أية حوادث
سطو طالب بمحاكمة سيده تدعى
فاطمة لأن المتهم استضافها في
منزله دون ان يعلم ان بحوزتها ذهباً
مسروق وأنه لو كان يعلم لكان قد
أبلغ عنها وأن المتهم لم تضبط معه
أية أسلحة أو مخاضر وإن المتهمين
لا يجنون القراءة والكتابة عقدت
المحكمة جلستها برئاسة اللواء علي
كمال حمزة وعضوية القضاة
لشرف عمارة ومحمود سلطان
وحضور القضاة عباس النجدي وأمانة
سر عبيد عبد العزيز.



في قضية طلائع الفتح:

اتهام عسكريين.. وقرار الاتهام خلال ساعات والمحاكمة الأسبوع القادم

كتب عماد محجوب:

يعلن المدعي العسكري اللواء محمد عبد الله خلال الساعات القادمة قرار الاتهام في أكبر وأهم قضية رأي-طلائع الفتح الإسلامي- والتي تضم أكثر من ٢٥٠ متهمًا، يطالب الادعاء بأعدام أكثر من ١٤٠ متهمًا منهم. أكدت المصادر أن حملة والشعب أثرت في سير القضية وأعداد السيناريوهات الخاص بها فتم في اللحظات الأخيرة استبعاد ثلاث سيدات من قائمة الاتهام، كما تم تقسيم القضية إلى ثلاث قضايا أمام دوائر مختلفة مراعاة للظروف السياسية، دون النظر إلى الاعتبارات القانونية.

علقت «الشعب» أن القضية ضمت عدداً من العسكريين بالقرات المسلحة، وإن توجيهاً عليها صدرت ببدء نظر القضايا فوراً، دون الانتظار إلى شهر نوفمبر- الموعد المعلن من قبل- انتظاراً لاستكمال إجراءات الولاية الثالثة للرئيس مبارك.. وفي ضوء ذلك تبدأ الأسبوع القادم جلسات محاكمة المجموعة الأولى من طلائع الفتح

وتضم ١٩ متهمًا باسم الناشون من أفغانستان، ويترأس الدائرة اللواء حامد السيد حسن بعد إعادته للخدمة وترقيته.

تدور وقائع القضية حول اتهامات بإنشاء وإدارة والانضمام لتنظيم يهدف إلى قلب نظام الحكم، وتنفيذ خطة إرهابية، وحيازة أسلحة وذخائر دون ترخيص، وبسواجه التهمون جميعاً عقوبة الأعدام.

أما قضية «طلائع الفتح» ٢ فتضم أكثر من ٧٠ متهمًا، وتتضمن وقائع الاعتداء على حارس سفارة البحرين وجنود الحراسة بالمعادي والاستيلاء على أسلحتهم وقتل أحدهم عام ١٩٩٠ ومازال الناجل فيها مجهولاً. ويطلب قرار الأحكام بأعدام أكثر من ٤٧ متهمًا استناداً إلى تعديلات قانون الأرماء بشأن حيازة الأسلحة والمنشورات والانضمام لتنظيم غير مشروع. أما القضية الثالثة فتتركز على «محاكمات المقلم» وليس قتل سائق لوري و«تجريح مرسيتسيو» وقالت «تقارير أمن الدولة إن المتهمين من عناصر الجماعة الإسلامية استخدموها في أنشطة التنظيم،

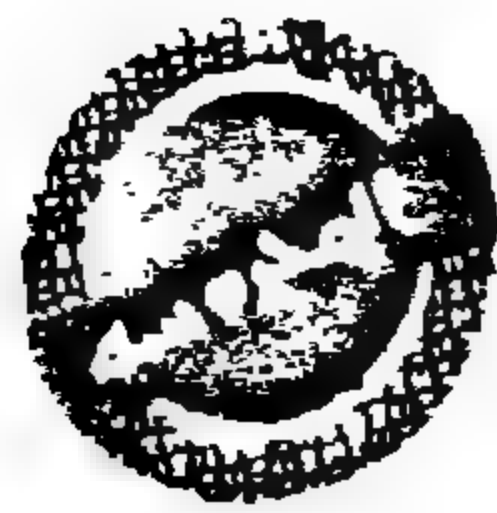
وخاضعة نزل أسلحة وذخائر إلى مخازن سرية، وقدرت كمياتها بأنها تتعلق بتسليح تجنيد نظامية.

علقت «الشعب» أن القضية ضمت مجموعة من أفراد القرات المسلحة كمتهمين، منهم طالبان بالكلية العربية وهما رائد عبد السميع ونضال أحمد وثلاثة ضباط أعدمهم سلاح أول، ومعههم رقيب أول طارق أحمد عبيد، ورقيب معهود عبد العظيم، عبد العظيم وجندي محمد مهندس حمدي عبد السلام.

وعلى جانب آخر.. وأصلحت المحكمة العسكرية نظر قضية «الشوقيين» أمس الاثنين لسماح مرافعات الدفاع، وكانت جلسة أول أمس قد شهدت أول حادث من نوعه يقع داخل دائرة تدعى أنها قضائية، فقد وجهت النيابة العسكرية تهمةً باتخاذ إجراءات صارمة ضد «مهام» لأنه أشار إلى انتشار الفساد، وأمر تمس الحكم. أما رئيس الجلسة فقد أوقف المحامي

وأنقذه من الاسترسال، وتحدث في الجلسة على اسماعيل الحامسي مؤكداً بطلان الاعتراضات المنسوبة لبعض المتهمين لصعوبة

تحت وطأة التذويب الذي اثبتته نيابة أمن الدولة والتجارير الطبية الشرعية، وتناول اتهام المحاميس مصطفى العراقي في القضية تنفيذاً لتهديد سابق من مهاجمت أمن الدولة ضده، ومع ذلك فلم يرد ذكره في القضية سوى على لسان المتهم على تأكيد ميعوب ثم عاد وتناقشت أقواله في محضر آخر مما يؤكد أن أقواله أُلحيت عليه كرها لتوريط المحامي الذي كان يحضر التحقيق مع المتهم في القضية نفسها، ثم قبض عليه في مرحلة متأخرة، وقيل أنه ضبط معه منشور وهو عبارة عن بيان صادر عن نقابة المحامين بمنشوران واعتقال معام، ويتعلق بقضية مهنية نقابية، والورقة تحمل شعار النقابة ومع ذلك تستلها النيابة العسكرية للمطالبة بأعدام برى، وقيل إنه ضبط معه منشور آخر بمنشوران وشهداء الجماعة الإسلامية، وهذا دليل قاطع على أن المتهم لا ينتمي إلى الشوقيين، وجماعة المتهمين، وهو كعصام يتراجع في مثل هذه القضايا بجهز له أن يعمل أوراقا مثل المضيفوطات كمستند بجهز أن يستخدم في دفاعه دون أن يكشف عن



المصدر : الشعب

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ ١٩٩٢

مصدره.

ومن المرجح أن تنتهي المرافعات بعد غد الخميس، وبعدما تحجز القضية للنطق بالحكم الأسبوع القادم، في غيبة ٢٠ متهما أمرت المحكمة بمواصلة محاكمتهم غيابيا ومنعهم من حضور الجلسات المتبقية. بعد مشادة بينهم وبين هيئة المحكمة ردودا خلالها الهتافات ضد رئيس الجلسة اللواء حمزة، ووصفوه فيها «بالطاغوت» و«الكافر» فأخرجتهم قوات الشرطة العسكرية، وأمر اللواء حمزة بإعادة ١٢ متهما إلى سيارات السجن، وكان قد استبعد ٨ منهم في الجلسة السابقة ولم يبق أمام هيئة المحكمة سوى ٨ متهمين بينهم ٢ سبق أن أخلت نيابة أمن الدولة سبيلهم (راضى السيد، جمال حسن) و٤ هاربين. وفي ضوء المناقشات عقب الأحداث والصدامات الأخيرة ترجع المصادر أن ترتفع نسبة المحكوم بأعدامهم من ١٢ إلى ١٤ متهما في الحكم الذي يتم النطق به الأسبوع القادم!



الأمرام

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والهملو مات

التاريخ :

١٩٩٢

قرار الاتهام في قضية تنظيم « طلائع الفتح » ينتصف أنشطته الحالية

كتب - حسين فتح الله واحمد فؤاد :

متهما في قضية الانتماء إلى تنظيم الجهاد عام ٨١ . وأنه كان يتلقى تكليفات تكوين التنظيم وأوامره من أيمن الظواهري المتهم رقم ١١٢ في قضية تنظيم الجهاد الذي ارتكب اعضاءه أحداث أسير عام ١٩٨١ كما كشفت التحقيقات عن ان التنظيم تم تشكيله من ٧ مجموعات عنقودية لكل منها قائد . وكل منها يعمل في محافظة مختلفة . وهو من حيث الشكل يختلف عن تنظيم الجهاد القديم الذي يأخذ الشكل الهرمي . ففي الاسكندرية يقود التنظيم فؤاد ضيف الله . وفي البحيرة . احمد فؤاد عشوش . والشرقية رضا بيومي وهشام عباد الله . وفي القليوبية عبدالفتاح كمال . والجيزة عبدالمنعم جمال الدين . وكفر الشيخ سيد دراز .

اما القضية الثانية فتضم باقي المتهمين وعددهم ٢٢٠ متهما وهي خاصة بالانتماء للتنظيم . وكانوا يحضرون الندوات التي تنظمها قيادات التنظيم ويتلقون افكارهم الخاصة باعدادهم وتجهيزاتهم تمهيدا للدخول الفعلي والعمل بالتنظيم .

الظواهري الموجود في باكستان . ومجدي محمد سالم المحبوس على ذمة القضية . وقد تم استبعاد الدكتور ثناء محمد احمد التي ضبط بعيادتها في البساتين أسلحة ومكسرات حيث تبين انها تخص زوجها المهندس اسماعيل سليمان نصر الدين عضو التنظيم . وان الزوجة لا يلزمها القانون بالإبلاغ عن زوجها . كما أكدت التحريات والتحقيقات انها لم تشارك في أي نشاط خاص بالتنظيم .

وان قرار الاتهام سيتضمن تهم تأسيس وإدارة جماعة غير مشروعة أسست على خلاف القانون . والاتفاق الجنائي على ارتكاب جنائيات قتل والشروع والاعداد لاغتيال شخصيات عامة . وحيازة أسلحة ومنشورات تدعو إلى قلب نظام الحكم . وحيازة كتاب « الحصاد المر » الذي ألفه أيمن الظواهري .

وكشفت تحقيقات النيابة عن ان أمير التنظيم الجديد مجدي محمد سالم كان

تواصل النيابة العسكرية حاليا اعداد واستكمال التحقيقات المتعلقة بقضية تنظيم « طلائع الفتح » تمهيدا لعرضها على اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكري لإعلان قرار الاتهام فيها خلال النصف الثاني من أغسطس الحالي .

وتشير اتجاهات القضاء العسكري إلى ان القضية المتهم فيها نحو ٢٤٠ اهربا سيتم تقسيمها تبعاً لجسامة الجرم الذي ارتكبه المتهمون حيث سيفصل قرار الاتهام بين العناصر القيادية في التنظيم وأدواته المنفذة وبعض العناصر الأخرى التي ساعدت أو ساندت المتهمين الذين قاموا بتنفيذ العمليات الإرهابية .

وأكدت تحقيقات النيابة ان بعض المتهمين قد عادوا من الخارج بتكليفات للقيام بعمليات إرهابية . واعدوا الأسلحة والمفرقات لاستخدامها في هذا الغرض ويأتى على قائمة قيادات التنظيم : أيمن



الأخبار

المصدر :

للنشر والتوزيع والاعلامات

التاريخ :

٥ أغسطس ١٩٩٢

قرار الاتهام اليوم في قضية تنظيم الطلائع

يعلن اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكري اليوم ، قرار الاتهام في قضية تنظيم طلائع الفتح .. وتمش الجزء الأول من تنظيم « اعاده تشكين تنظيم الجهاد » .. يشمل قرار الاتهام ٥٢ متهما الأول عبدالحميد محمد عبدالحميد حب الله وباقي المتهمين ومنهم : محمد حسام احمد الشريف وربيع احمد ركابي احمد واحمد محمد احمد يوسف ومدحت عبداللاه محمد السيد وعبدالمنعم جمال الدين وعادل

عل عثمان وطارق عبدالفتاح احمد محمد ابراهيم العطار وياسر محمد المأمون عثمان وسيد محمد علي جراره وخليفة عبدالعظيم عبدالعزيز ومحسن علي موسى شحاته ومحمد احمد خيري مأمون وفتحى امام عبدالمجيد وخويلد محمد بركات ومحمد علي ومجدي سالم . تبدأ المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء وجدي الليثي وغضوية العقيد محمد كامل والمقدم مصطفى بكري نظر القضية الاسبوع القادم .



الأشغال الشاقة ه سنوات لمضو بتنظيم الجهاد

الاسماعيلية - خالد لطفى:

قضت المحكمة العسكرية العليا بمنطقة القناة برئاسة العقيد عاطف راشد طه وعضوية المقدمين احمد بدوى ومصطفى الشريف وامانة سر علاء فؤاد ، بحبس متطرف خمس سنوات مع الأشغال الشاقة.

وكان رجال مباحث الاسماعيلية قد عثروا مع على عبد المجيد (٢٧ سنة) مزارع على صندوق خشبي يحتوي على ١٦٥٠ طلقة حية لحظة استقلاله القطار المتجه من الاسماعيلية الى سوهاج ويتضيق الخناق عليه حاول القيام برشوة ضباط المباحث ، وباحالته للنيابة اعترف أنه عضو بتنظيم الجهاد وأنه كان في طريقه لتسليمها الى زملائه بمدينة ديروط بأسبوط كما اعترف بالتهمة الموجهة له بمحاولة رشوة ضباط المباحث. امر المستشار محمد شيرين فهمى الخامس العام لنيابات الاسماعيلية باحالته للمحكمة التي اصدرت حكمها السابق.



الأمير

المصدر :

٥ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

اعترافات مثيرة لإرهابي الشراعية : أسرتي رفضت الاختلاط بي .. وزوجتي طلبت الطلاق

كتبت - سناء عبدالعاطي :

بعد أن تحسنت حالته وهو يرقد الآن بمستشفى قصر العيني حيث أجريت له الاستعمالات اللازمة روى - إرهابي الشراعية محمد شوقي عبداللطيف والذي أطلق الرصاص بصورة عشوائية على جيرانه - قصته مع الجماعة المتطرفة فقال : إنه انضم إلى هذه الجماعة منذ فترة طويلة وكان بدوره ملصقاً على أداء الشعائر الدينية بطريقة صحيحة من وجهة نظره وكان يستقبلهم في منزله بالشراعية لعقد لقاءات معهم ، إلا أنه تم اعتقاله عدة مرات يشكر « بالارهابي » خاصة بعد أن طلق زوجته منها ٧ مرات فقط كان آخرها عام ١٩٩١ بناء على رغبتها منذ شهرين وأطلق عليها في أعقاب حادث السطو على محل اسم « كافر عشيق » وهو مصطلح اتفق لجمهورات بعين شمس ولكن أهل سبيله بعد التأكد من عدم اشتراكه في الحادث .

ويضيف إرهابي الشراعية كما كان يطلق عليه جيرانه أنه بعد هذه الفترة اعتكف بمسكنه وأمتنع عن لقاء أعضاء جماعته ، إلا أنهم أرغموه على العودة لمزاولة نشاطه معهم لعاد لمشاركتهم اللقاءات وبيع الكتب الدينية .

ومن سبب إطلاقه الرصاص على جيرانه قال أنهم كانوا يستقربونه بصفة دائمة - لاستقباله أعضاء الجماعة بمسكنه والقتال « كلب وليف » أيضاً مما أثار استيائهم منه ، بل كانوا حسب تعبيره يجهزون اليه الفاظاً قاسية ويثادونه

كما تحدث إرهابي الشراعية عن أسرته « الكونية من والديه وأشقائه » وهو يطلق عليها لقب « عشيقته » فقال أنهم يقيمون بالشوارع الهالدة لمسكنه - وهو يتبرد عليهم أحياناً ولكنه لاحظ أنهم بدأوا في التفرجس والغول من الاختلاط به خاصة

بعد اعتقاله عدة مرات حتى أنهم ابتعدوا عنه تماماً .

ويؤاخذونه بواقعة إطلاقه الرصاص على جيرانه ولوات الشرطة حاول الإنكار ولكنه عاد وقال أن عمال الصرف الصغر كانوا يقومون بالقضاء على القذورات أمام مسكنه ولكنه نفهم مما أثار غضب الأهل من جيرانه وأنهال عليه بعضهم بالسباب بعدما فقد صوابه تماماً وأطلق الرصاص عليهم لإرهابهم وعندما حضرت قوات الشرطة لمسيحه أطلق كلبه « الغولف » عليهم إلا أن



أحدى الرصاصات أصابت الكلب .. ومات فخرج من الاستطلاع الأمر إلا أن رصاصاً استقرت في صدره .

لم يذكر المتهم أثناء حديثه أنه كان مسكناً ببندقية آلية وأطلق الرصاص على قوات الشرطة التي حاصرت مسكنه ..

وقضيت لديه كمية من الذخيرة حتى أنه قال أنه فوجئ بقرار النيابة بحبس حبيسا مطلقاً بعد أن وجهت اليه تهم أضرار سلاح وذخيرة ومقاومة السلطات والشروع في القتل .



المصدر :



١٩٩٢

التاريخ :

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

رئيس المحكمة العسكرية في قضية الشوقيين :

قواعد الإطام راسخة منذ ظهوره ولا تحتاج إلى تأويل

كتب - عبدالحميد شعير :

واصلت المحكمة العسكرية العليا لليوم الثالث على التوالي الاستماع لمرافعة الدفاع في قضية تنظيم الشوقيين وقد استمعت المحكمة أمس إلى مرافعة الدفاع عن ٧ متهمين .

بالرقم من ان قواعد راسخة لا تحتاج إلى تأويل أو اجتهادات وأنه لن يستمع إلى فكره فكل واحد يطرح فكره بينه وبين نفسه أو بين أسرته فقط لا يتجاوز ذلك . ثم اشد رئيس المحكمة بدور الصحافة في تقويد الرأي العام وانها حرة في كتابة ما يظن الواقع وسأل رئيس المحكمة الدفاع هل يعيننا كمصريين تكريم هؤلاء الشهداء الذين تظهر صورهم في الجرائد ؟ أم يريد الدفاع ان نقوم باحراق جثثهم ونسجد الارهابيين ونطوف بهم في الشوارع ؟

ومن ناحية أخرى قام المتهم مصطفى عراقي المتهم (٢٤) والذي كان يعمل محاميا بالدفاع عن نفسه من داخل القفص حيث قرر ان الاتهامات الموجهة اليه ليس لها أسس من الصحة وطالب ببراءته وقد أمر رئيس المحكمة بتأجيل نظر الدعوى ليوم الاحد المقبل .

وعملت المحكمة العسكرية جالستها أمس برئاسة اللواء علي كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمود سلطان ومثل الادعاء المقدم دكتور أحمد ناصف وامانة سر عيد عبدالعزيز علما حيث بدأت الجلسة بالدفاع عن المتهمين الرابع والعشرين والسادس والخامس والعشرين حيث تمسك الدفاع ببطلان القبض على المتهمين وكذلك التفتيش والاجراءات والاعترافات لوقوعها تحت إكراه بالاضافة إلى تضارب اقوال الشهود .

وحاول الدفاع الخروج في دفاعه عن أصل الدعوى ورد عليه رئيس المحكمة وقاطعه معتبرا بأنه يدين أي مساس بالاسلام سواء أكان من مفكرين أو من دول معادية أو حتى من المتهمين وأنه لا يمكن بعد ١٤٠٠ سنة على وجود الاسلام نجد اناسا تأتي لتفتي في الاسلام



الأمر

المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

■ في قضية فرج فودة :

استكمال اليوم مرافعة الدفاع

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ أمس تأجيل قضية اغتيال الدكتور فودة إلى جلسة اليوم لاستكمال استماع مرافعة الدفاع عن المتهمين في القضية ونفى الدفاع عن المتهمين ما هو منسوب اليهم من ارتكاب عملية اغتيال الدكتور فودة ، كما نفى عن صفوت عبدالغني أن يكون قد خطط لتنفيذ عملية الاغتيال خاصة وأنه كان موجودا بداخل سجنه المحبوس فيه على ذمة قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق كما نفى عن المتهمين اشرف سيد ابراهيم وجمال العزازی تهمة سرقة الموتيوسيكل المستخدم في الحادث وأوضح انه لا يوجد اتفاق جنائي في سرقة هذا الموتيوسيكل



الأمم المتحدة

المصدر :

٥ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الدفاع في قضية «الشوقيون» يصف اعترافات المتهمين أمام النيابة بأنها باطلة!!

رد على أعضاء الدفاع بقوله ان ما فعلته الصحافة هو الصحيح وانه من المعقول ان تقوم الصحافة بالدفاع عن الضحايا والابرياء لكنها لا يمكن ان تدافع عن عناصر الارهاب. واعرب رئيس المحكمة عن اسفه لان بعض الاشخاص أصبحوا يفسرون بعض امور الدين وفقا لهوائهم. وفي نهاية الجلسة قررت هيئة المحكمة تأجيل استكمال الدفاع الى جلسة الاحد القادم.

استمعت المحكمة العسكرية العليا امس الى الدفاع عن ٧ متهمين في تنظيم «الشوقيون» المتطرف وطالب الدفاع في مرافعته ببطلان اجراءات القبض على المتهمين وبطلان اعترافاتهم امام النيابة. وادعى الدفاع في نفس الوقت ان الصحافة وجهت الاتهامات ضد المتهمين ووصفت الضحايا بانهم شهداء وابطال. لكن اللواء على كمال حمزة رئيس المحكمة



المصدر : **اليوم**

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : **٥ أغسطس ١٩٩٢**

المحكمة العسكرية تؤكد ادانتها للمساس بالدين الاسلامي مشادة قانونية بين هيئة المحكمة ودفاع المتهمين في قضية الذهب

كتب : احمد راضي :

وأصل الدفاع أمس مرافعت في قضية المسطو المسلح على محلات الذهب. وقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة الأحد القادم. نشبت مشادة قانونية بين الدفاع والمحكمة. طلبت المحكمة من الدفاع الالتزام بالقانون. عند المرافعة وعدم الخوض في آراء وأفكار بعض الكتاب والفكرين. أكد رئيس المحكمة أن المحكمة لا تناقش أفكاره وأنه يحترم رأي وفكر كل شخص يطبق فكره على نفسه، طالما أن فكره لا يتعارض مع صحيح القانون. وأعلن أدانة المحكمة لأي مساس بالدين الاسلامي سواء من الفكرين أو الأبناء أو حتى رجال الدين. وأكد أن الاسلام في الفترة الأخيرة أصبح «ملطشة» لكل من هب وبه. وأوضح أن عصر الفتاوى انتهى منذ عهد الخلفاء الراشدين. ولأنه في العصر الحديث كثرت الاجتهادات والفتاوى. أنهى رئيس المحكمة حديثه بقوله «حسبى الله ونعم الوكيل في كل من يسوء إلى الاسلام». وطلب الدفاع بالتمفرقة بين القضاء والمحكمة

. فالقاضي عندما يحكم فإنه يعيش بمعزل عن المؤثرات الخارجية وأن الاحكام لله يجريها على لسان القاضي. اتهم دفاع المتهمين الصحافة المصرية بأنها تساعد بشكل مباشر على انكفاء الفتن الطائفية. وتقوم بنشر صور جثث المسلمين الأبرياء وتصورهم على أنهم اراهابيون. كما أنها تبالغ في تكريم القتل من رجال الشرطة والمواطنين وتصرفهم بأنهم شهداء قاطعه رئيس المحكمة، نعم هؤلاء المواطنون شهداء وتساهل ما نذب المواطن الذي يسعى لأطعام أطفاله أن يطلق عليه الرصاص. هل مطلوب من الصحافة والحكومة احراق جثث هؤلاء المواطنين وتكريم الارهابيين.. ونفع ببطلان القبض على المتهمين وتفتيش منازلهم بطلان الاعترافات.. بطلان شهادة الشهود تنقض الدليل القولي مع الدليل الفني عقدت المحكمة جلساتها برئاسة اللواء علي كمال حمزة وعضوية القضاة اشرف عمارة ومحمود سلطان وامانة سر عيد عبد العزيز.



المصدر : **اليوم**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٢

الدفع يطلان الاتفاق الجنائي في قضية «فودة»

كتبت - نجوي عبدالعزیز :
تواصل اليوم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ نظراً لقضية المتهمين بالاعتقال الدكتور فرج فودة وتستكمل مرافعة الدفاع عن المتهمين له ١٢ في القضية. كانت المحكمة قد علقت جلساتها أمس برئاسة المستشار محمد البحر، وعضوية المستشارين حسني البطرودي

والسيد الجوهري بحضرة شريف عبدالنبي رئيس نيابة أمن الدولة العليا. دفع الدكتور عبدالحميد مدكور الحامي بطلان تهمة الاتفاق الجنائي للسندة إلى الحامي علي حسن في القضية ووصفها بأنها تمثيلية أو مسرحية. وأشار الدفاع إلى أن صفوت الشريف لم يشرح أحد في قتله ولها تمثيلية أخرى والتليل على ذلك

عدم أصابته ودفع بعدم جدية التحريات التي أجريت في السلاح المستخدم في حادث فودة هو نفس السلاح الذي استخدم في اغتيال الحبوب، ومحاولات اغتيال صفوت الشريف. وفي تهمة أن يكون صفوت عبدالغني قد حرض علي اغتيال فودة مستشهدين بأن صفوت كان داخل السجن أثناء وقوع الحادث.



المصدر : **الرسند**

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٦ شهر ١٩٩٢

تأجيل نظر قضية «فودة» لجلسة «الثلاثاء» المحكمة ترفض طلب الدفاع بإعلان «عمارة»

كتبت - نجوى عبدالعزيز

قررت أمس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ»، تأجيل نظر قضية المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة لجلسة «الثلاثاء» القادم لاستكمال مرافعة الدفاع في القضية. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح أمس برئاسة المستشار محمد البحر، وعضوية المستشارين حسيب البطاروي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيس نيابة أمن الدولة العليا بامانة سر ماهر حسنين. واصر الدكتور عبدالحليم مندور رئيس هيئة الدفاع على حضور الدكتور محمد عمارة ومحمود حملة لمناقشتها في الكتب التي قدمتها نيابة أمن الدولة العليا اثناء مرافعاتها. ورفضت المحكمة هذا الطلب مؤكدة ان هذه الكتب ليست ضمن قائمة الثبوت ولا تعتبر دليلا في الدعوى ولا تتعلق بموضوع الدعوى. وطلب الدفاع ردا على ذلك ان تقوم نيابة أمن الدولة بسحب هذه الكتب جميعا من ملف القضية. ورفض شريف عبدالنبي رئيس النيابة سحب اي طلب او كتب تقدمها النيابة في القضية. ودفع المحامي ببطلان اذن النيابة الخاصة بضبط وتفتيش المحامي المتهم منصور احمد منصور وشكك في شهادة ضابط الواقعة، لانه رفضا لافصاح عن مصادره السرية. التي استقى منها المعلومات. كما شكك الدفاع في اقوال محمد لثروق سائق فرج فودة واكد انه كان غير موجود وقت وقوع الحادث

وعاد مرة اخرى لمناقشة موقف المحامي المتهم من حيث الاتهام المنسوب اليه وهو نقل التكاليفات من صفوت عبدالغنى الى المتهمين الاول والثاني. ونفى تماما اشتراكه في التحريض مؤكدا ان الحادث وقع في ٨ يونيو وضبط منصور في مكتبه يوم ١٥ من نفس الشهر ودلل الدفاع على براءته بانه لو كان شريكا في الجريمة لم يتردد على مكتبه ونفى التهمة الثانية المنسوبة اليه وهي ايواء المحامي المتهم الثاني على حسن مؤكدا انه القى القبض عليه يوم ١٦ يونيو اي بعد القبض على منصور بيوم واحد.



الدفاع يفجر مفاجآت في قضية فرج فودة

كتب خالد يونس:

عجرت هيئة الدفاع في قضية مقتل فرج فودة في جلسة أول أمس والأربعاء عدة مفاجآت.. أكد د. عبد الحليم مندور أن السلاح الذي قدمته النيابة - وزعمت أنه المستخدم في الجريمة، وضبط مع أشرف السيد إبراهيم في محاولة اغتيال وزير الإعلام - يتبع القوات المسلحة وأن الرقم ١٩٧٢ هو تاريخ صنعه وليس رقم السلاح نفسه.

وأضاف: إن هذا السلاح نفسه قد قدم في قضية رفعت المحجوب ومحاولة اغتيال حسن أبو باشا وقضية صفوت الشريف، ولا يستبعد أن يقدم في قضايا قادمة.

وتسائل الدفاع: كيف لم يبلغ الجيش عن سرقة هذا السلاح أو فقده؟ ومن ذا الذي أخرجه من مخازن الجيش؟ ونفى د. مندور وجود اتفاق جنائي بين أشرف إبراهيم - الذي حكم عليه بالإعدام في قضية صفوت الشريف -

وجلال العزازي لسرقة الموتوسيكل الذي استخدم في الجريمة، وقال إن الموتوسيكل الذي قدمته أجهزة الأمن ليس هو الذي بلغ عن سرقة المواطن المسيحي صبحي مرسيس.

وأضاف د. مندور: إن ما صدر من تصريحات وأقوال لسائق فرج فودة من أنه وقف يحاول الاستمالة بأية سيارة لنقل فودة للمستشفى.. يؤكد أن السائق لم يكن موجوداً بمصرح الحادث ولا استخدم سيارة المجنى عليه. وتندد د. عبد الحليم مندور بتعريف مرافعة في الخبر الذي نشرته إحدى الصحف اليومية، وزعمت فيه أنه طالب بمحاكمة الشيخ محمد الغزالي ود. محمود مزرعة لأنهما افتيا بأن فرج فودة مرتد.

وقال د. مندور إنه قصد أن إيذاء إنسان لراي أو حكم في إنسان آخر لا يعني التحريض على قتله، ولا تجب محاكمة صفوت عبد الغني بهذه التهمة ولا تطور الأمر إلى محاكمة علماء الأزهر الذين حكموا على فودة بأنه مرتد.

وأعلن د. مندور أنه اتصل بالشيخ الغزالي ود. مزرعة عقب نشر الخبر، وعرضاً عليه رفع دعوى قضائية ضد الصحيفة التي كتبت الخبر.



الأخبار

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٢

اعلان المتهمين في قضية اعادة تنظيم الجهاد توجيه ٨ نظم لانضواء التنظيم

كتب فاروق الشاذلي :

تم اس إعلان المتهمين في قضية تنظيم طلائع الفتح والمعروفة باسم اعادة تنظيم الجهاد ، والتي شملت تحقيقاتها ٢٤٨ متهم ، تم تقسيمها الى ٥ اجزاء يتضمن الجزء الاول ٥٣ متهم منهم ٦ هاربين .. ورات النيابة العسكرية الامراج عن ١٤ متهم وتم ابلاغ مصلحة السجون بذلك للافراج عنهم .

وقد تقدم ان تبدأ يوم الاثنين القادم المحكمة العسكرية برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي وعضوية العقيد محمد كامل والمقدم مصطفى بكرى ، ويصل الادعاء المقدم عز الدين عبدالعزیز .

وقد بلغت التهم التي وجهتها النيابة العسكرية الى المتهمين ٨ تهمة تصل عقوبة بعضها الى الاعدام طبقا للقانون ٩٧ لسنة ٩٢ وقانون الأسلحة والذخيرة الجديد .



لواء محمد وجدي الليثي



المصدر : الجمهورية

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٦٢ / ٨ / ٦

المعمل الجنائي : سلاح الإرهابي (عوني) سبق استخداه في حوادث زينهم وأسيوط

كتب : جمال عبد الرحيم

أكد تقرير المعمل الجنائي ان السلاح المضبوط بحوزة الارهابي مصطفى عوني زكى الذى لقي القبض عليه مساء الاثنين الماضى بمنطقة الاميرية استخدم فى حوادث ارهابية أخرى بمنطقة زينهم وأسيوط ..

وجاء بالتقرير ان الرصاصة التى استقرت فى صدر الشهيد محمد السيد ابراهيم وانت الى مصرعه من نفس رصاص المسنن المضبوط بحوزة الارهابي .

قامت مصلحة الالة الجنائية بتحليل قوارغ الطلقات التى عثر عليها بموقع الحادث والطلقات المحرزة بالمصلحة من الحوادث الارهابية الاخرى .. كما عثر على بعض القوارغ من سلاح مجهول يرجح ان يكون سلاح الارهابي الهارب ياسر زكى . ومن جهة أخرى تواصل أجهزة الامن جهودها المكثفة لضبط الارهابيين الهاربين الذين اعترف عليهم الارهابي عوني خاصة الارهابيين ياسر زكى وايمان عودة وطنعت ياسين همام المحكوم عليه بالاعدام فى قضية العائدين من افغانستان بالاستكندرية ..



□ مسئول بالقضاء العسكري :

إعلان المتهمين في قضية طلائع الفتح بقرار الاتهام الأسبوع القادم

كتب . عبد الحميد شعير :

اعلن مصدر مسئول بالقضاء العسكري أن إدارة المدعى العام العسكري لم تعلن حتى الآن المتهمين في قضية طلائع الفتح المتهم فيها نحو ٢٤٠ متهما تم تقسيمهم الى مجموعات تتضمن المجموعة الاولى منها ٥٣ متهما، منهم ٦ هاريون وسيتم اعلان المتهمين بقرار الاتهام بعد صدوره واضاف انه لأصححة مطلقا لما تردد عن اعلان قرار الاتهام في هذه القضية غدا ، الاثنين، كما أن إدارة المحاكم العسكرية لم تحدد حتى الآن الدائرة التي ستنتظر فيها هذه القضية، كما لم تعلن عن تشكيل هيئة المحكمة التي ستتولى النظر في القضية .
وقال ان النيابة العسكرية وإدارة المدعى العام تقوم حاليا باعداد قرار الاتهام الذي سيصدر خلال النصف الاول من الشهر الحالي ، كما تقوم بتقسيم باقي المتهمين الى مجموعات بحيث تضم كل مجموعة المتهمين الذين اشتركوا في وقائع محددة وواحدة، وينتظر أن تنظر القضية ٤ دوائر بإدارة المحاكم العسكرية على أن يتم منظر قضيتين معا في وقت واحد او منظر كل قضية على حدة .



غدا استئناف مرافعة

الدفاع في قضية د. فودة

تستأنف غدا محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» سماع مرافعة الدفاع في قضية اغتيال د. فرج فودة .. كان د. عبدالحليم مندور انتهى من الدفاع عن المتهم الأول عبد الشافي رمضان والمتهم الرابع صفوت عبدالغنى .. ويبدأ غدا الدفاع عن باقي المتهمين .. تعقد الجلسات برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسب البطاوى والسيد الجوهري بحضور مشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيس نيابة أمن الدولة العليا بأمانة مرماهر حسنين وحسن موسى .



الأمرام

المصدر :

٩ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات

فدا .. الانتهااء من براافة الدفاع فى قضية « الشوقين »

كتب - عبد الحميد شعير :

واصلت المحكمة العسكرية العليا فى جلساتها أمس الاستماع لرافعة الدفاع عن المتهمين فى قضية تنظيم الشوقين المتهم بالسوط المسلح على محلات الذهب بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ومحاولة اغتيال مأمور سجن طرة وقتل ٤ مواطنين عمداً والشروع فى قتل ٩ آخرين وحباسة وأحرار أسلحة اليد ، واستمعت المحكمة للدفاع عن ٥ متهمين وقررت التاجيل لجلسة غد للاستماع لبقية مرافعات الدفاع وبعدها تقرر المحكمة حجز القضية للحكم .

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلساتها برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمود سلطان وممثل الادعاء المقدم عباس عطية النجدي وامانة سر عيد عبد العزيز عامر وقد دفع المحامون ببطلان الاعترافات الصادرة من المتهمين لوقوعها على اثر اكراه مادي او معنوي كذلك تمسك الدفاع بعدم توافر تهمة الاتفاق الجنائي قبل المتهمين لعدم توافر اركانها المادية والمعنوية بالإضافة الى تمسك الدفاع بأن جريمة القتل جريمة شائعة اذ لم يبين قرار الاتهام شخصية القاتل على وجه التحديد وبالتالي دفع المحامي بشيوع الجريمة على المتهمين جميعا وقد شهدت الجلسة اعتذار احد المحامين عن الدفاع عن بعض المتهمين نظرا لكثرة التهم الموجهة اليهم ولدورهم الرئيسي في التنظيم . ومن ناحية اخرى لم يتبقى من نود الدفاع سوى المرافعة عن المتهم الاول رمضان مصطفى حسن والمتهم الثاني على فايد ميهوب والذي من المنتظر ان تنتهي المحكمة من سماع مرافعة الدفاع عنهما فى جلسة غد الثلاثاء ثم تحجز القضية للنطق بالحكم



الإخبار

المصدر :

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

الدفاع يطعن في اجراءات الضبط واعتراقات المتهمين الشوقيين المنشق

كتب طاهر قابيل :
تنتهي المحكمة العسكرية العليا غدا من سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين الأول والثاني في تنظيم الشوقيين المنشق . استمعت المحكمة أمس الى اربعة محامين دفاعا عن ٦ متهمين طعن الدفاع في اوامر الاعتقال واجراءات الضبط والتفتيش

وعدم تطبيق تعديلات قانون مكانة الارهاب على المتهمين بالاضافة لعدم الاخذ باعتراقاتهم ضد متهم آخر . عذرت الجلسة برئاسة اللواء علي كمال حمزة وعضوية المستشارين اشرف عماره ومحمد محمود سلطان بحضور المقدم عباس النجدي ممثل النيابة بأمانة سر مساعد أول عبد العزيز

قبل بداية الجلسة طلب الحرس من طبيب القاعة الكشف على المتهم الثامن والمشرين جمال الدين حسن (مخرج منه) لاصابته بالأم في الكلى .. وقام الطبيب بالكشف عليه واعطاء الدواء . في الحادية عشرة والنصف بدأت وقائع الجلسة بحضور ١٠ متهمين .. ترافع سيف مطاوع (محام) عن المتهم الثامن جمال احمد فرغل ودفع بعدم شرعية تطبيق تعديلات قانون الارهاب

قرارات الاعتقال طبقا للقانون لاجب ان تقتضين تفتيش محل الاقامة او العمل .. ولم تصدر النيابة او جهة تحقيق امرا بالقبض عليه وطالب ايضا ببطاقتين اعتراقات المتهم لوقوعه تحت تأثير المدر نتيجة اجراء اكثر من جراحة له بعد القبض عليه . وقال ان لديه شاهدين مسيحين يقران بان المتهم كان حسن المعاملة معهما ومع غيرهما . بالاضافة الى عدم العثور على اسلحة وذخائر او مسطرات في منزله . وبعد الاستراحة التي استمرت ساعة ترافع ابراهيم زين (محام) دفاعا عن المتهم الثالث احمد صلاح القرش وقال ان اوراق الدعوى تنفي عن المتهم تهمة سرقة سيارة اجرة بالاكراه والاشتراك في محاولة اغتيال نائب مأمور سجون طره .

على وقائع الدعوى . وقال ان جرائم الاتفاق الجنائي والقتل العمد وحياسة الاسلحة والذخائر غير متوافرة الاركان وان المتهم كان وقت الوقائع في الثامنة عشرة من عمره بالاضافة الى خلو مذكرة امن الدولة من اسم المتهم وبناء الاتهام على اعترافات منهم على اخر وطالب بتعديل وصف جريمة القتل الى الاصلية الخطأ والتعدي بالضرب . وقال على اسماعيل (محام) بانه يعتذر عن الدفاع عن المتهمين الثالث والثاني والثلاثين ويدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش للمتهم الحادي عشر مدني ابراهيم ادم لان قرار الاعتقال صدر بدون رقم وان

وترافع احمد عمار (محام) عن المتهمين السادس عشر خالد علي سعيد (هارب) والسابع عشر عماد عبد الله عبد الحكيم والثاني والثلاثين الدسوقي نصر سيد وطالب ببرأتهم لعدم وجوه دليل بالاوراق ضدتهم وببطلان تحقیقات النيابة وعدم ضبط اسلحة وذخائر لدى التفتيش

وترافع احمد عمار (محام) عن المتهمين السادس عشر خالد علي سعيد (هارب) والسابع عشر عماد عبد الله عبد الحكيم والثاني والثلاثين الدسوقي نصر سيد وطالب ببرأتهم لعدم وجوه دليل بالاوراق ضدتهم وببطلان تحقیقات النيابة وعدم ضبط اسلحة وذخائر لدى التفتيش



حبس قاتل اللواء الشيمي بأسويوط

أسويوط - سعد زغلول سراج :
أمر عبدالرحيم الفيل رئيس نيابة
جنوب أسويوط الكلية أمس بحبس
٠ زهابين سعيد العزب محمد (٢٠
سنة) وشحاته محمد حمدون (٢٨
سنة) ١٥ يوما على ذمة التحقيق
لاتهامهما بالاشتراك في اغتيال اللواء
محمد الشيمي مساعد مدير أمن
أسويوط وحارسه وسائقه في أبرتيج .
والمقدم مهران عبدالرحيم وابنه الطفل
محمد في صندا .



المصدر : **الوفد**

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ ابريل ١٩٩٢

النيابة تواصل التحقيق في اغتيال مساعد مدير أمن قنا

نجح حمادى - عبداللاه محمد :
تواصل النيابة العامة برئاسة المستشار محروس
محمد على الحامى العام، التحقيق في حادث اغتيال
اللواء عبدالحميد فودة مساعد مدير أمن قنا وحارسة
وسائقه.
استمع عبدالله عبدالكريم رئيس النيابة الكلية، إلى
أقوال رشدى مهنى خليف من لقان سكة حديد مجدى
الانجويوم.
أكد الشاهد تواجده بمقر عمله داخل كشك، المزلقان
لحظة وقوع الحادث. وقرر أنه سمع أصوات الطلقات
النارية، وشاهد الجناة أثناء ارتكابهم الحادث. ألقى
الخبير بأوصاف أحد الجناة.
وشاهد الآخر يستقل دراجة بخارية عقب الحادث.
وأوضح الشاهد، أنه لم يتمكن من تحديد أوصاف باقي

الجناة لضعف الأضواء بالمنطقة، وتواصل أجهزة
الأمن جهودها لإحضار صاحب اللطيس المجاور لمكان
الحادث والذي توجد أثناء إطلاق النار، وشاهد
التهمة.
كما أكد معاون الشرطة الذى تلقى البلاغ بالحادث،
أنه انتقل على الفور لمكان وقوع الجريمة، ووجد
السيارة وبداخلها الجثث الثلاثة.
وبجرى ملتقى وزارة الداخلية بمديرية أمن قنا
تحقيقات موسعة حول ظروف الحادث، وتحديد
المسؤولية الإدارية والأشرفية، تبين وجود قصور
أمني في تأمين حياة مساعد مدير الأمن وكشفت
التحقيقات عن عدم تعيين سيارة أجرة برفقة أجهزة
بظام حراسة التأمين حياة مساعد مدير الأمن أثناء
انتقاله.



الدفاع في قضية فرج فوده يدفع ببطلان الاجراءات واعترافات المتهمين كتبت جيهان فهم:

استأنفت أمس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ نظر قضية اغتيال د فرج فودة. واستمعت الى الدفاع عن المتهم الثالث صفوت عبدالغنى طلب الدفاع براءة المتهم لبطلان اعتراف المتهم الاول عبدالشافي رمضان على المتهم الذى ذكر في احد مواضع التحقيقات ان عمر عبدالرحمن هو الذى اُقتل بقتل فودة. وفي موضع اخر ذكر ان صفوت هو الذى فاترى ببراءة دم المجنى عليه. كذلك لبطلان التحريات وتنالض اقوال الشهود. وقررت المحكمة التاجيل لجلسة اليوم لوامطة سماع الدفاع عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطاروى والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيس نيابة امن الدولة العليا بامانة سر ماهر حسنين وحسين موسى.



الأخبار

المصدر :

١١ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

✓ الحكم في قضية تنظيم الشوقيون المنشق ٢١ أغسطس الحالي الحكمة تسب للمتهم الأول بالحديث لأكثر من ساعة الدفاع القانوني المصري يتطابق مع الشريعة الإسلامية

بشريعة الله ودفع الدفاع ببطلان
اعترافات المتهمين أمام نيابة أمن
الدولة العليا لوقوعها تحت الضغط
يشمل التنظيم ٢٢ متهما يحاكم
أربعة منهم غيابيا وحضر جلسة
الامس ١ متهمين بالإضافة إلى المتهم
الأول

أقام المتهم الأول رمضان مصطفى
حسن بإلقاء خطبة لأكثر من ساعة من
داخل قفص الاتهام. انكر فيها
التهامات الموجهة إليه وقال أن كل
جريمته وباتى المتهمين المطالبة

تصدر المحكمة العسكرية العليا
يوم السبت ٢١ أغسطس الحالي الحكم
في قضية تنظيم الشوقيون المنشق
استمعت المحكمة أمس إلى مراقبة
الدفاع عن المتهمين الأول والثاني

عقدت الجلسة برئاسة اللواء على
كمال حمزة وعضوية المدعين اشرف
عمارة ومحمد محمود سلطان وحضور
عباس النجدي ممثل النيابة بأمانة سر
عبد العزيز عامر.
بدأت الجلسة في الحادية عشرة و
١٢ دقيقة وطلب رئيس المحكمة
ادخال المتهم الأول رمضان إلى قفص
الاتهام إذا رغب في سماع المرافعة
وحضر المتهم بناء على طلبه
وقال على حلاوة (محام) مدافعا
عن المتهم الأول أن الدعوى جنائية
تنظر في ظروف غير عادية وإن موجة
الارهاب نتيجة ظروف سياسية
 واجتماعية ودينية واقتصادية وطالب
على حلاوة بتحويل التحقيق في قضايا
الارهاب إلى النيابة العسكرية إذا
صدر قرار بإحالتها إلى القضاء
العسكري وقال أن الدليل المنسوب إلى
المتهم اعتمد على اعترافه واعترافات
عدد من المتهمين الذي لا يرقى إلى
الدليل أو الاستدلال. وأن أركان
جريمة القتل العمد في حادث مقرو
الاتفاق غير متوافرة وطالب بتعديل
الاتهام إلى ضرب أفضى إلى موت..
وبعد الاستراحة ترافع محامي
عبد الستار (محام) عن المتهم الثاني
على فايد ميهوب وقال أن دور الدفاع
هو وضع حقائق الأمور بين يدي
القضاء الحاكم وأضاف أن الاسلام
يرفض الارهاب وأن القانون المصري
يتطابق مع الشريعة الإسلامية وأن
كان يختلف في العقاب.. ودفع بعدم
قبول الدعوى..



✓ في قضية اغتيال فرج فودة،

الدفاع: صفوت عبد الغنى ليس أهلاً للفتوى

كتب - جمال عبد الرحيم :

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ استكمال مرافعة الدفاع عن المتهم صفوت عبد الغنى في قضية اغتيال د. فرج فودة في جلسة اليوم .

المصنف عبد سميع رمضان اعترف في التحقيقات باتمناه هو وزميله اشرف السيد ابراهيم الى تنظيم الجهاد وانهما نفذوا عملية الاغتيال بناء على فتوى من الدكتور عمر عبد الرحمن أمير تنظيم الجهاد .

وقال الدفاع انه اذا كان قد صبح قيام المحامي منصور احمد منصور بتكليف المتهم عبد الشافي بتنفيذ عملية الاغتيال فانه يكون قد استخدم اسم صفوت على غير سند من الحقيقة الواقعة .

استمعت المحكمة امس الى مرافعة الدفاع عن المتهم حيث قرر ان المتهم ليس أهلاً للفتوى لانه لا يزال طالباً بكلية الاداب .

عقدت الجلسة امس برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر وعضوية المستشارين حبيب البطرأوى والسيد الجوهري بحضور هشام حموده وشريف عبد النير رئيسا النيابة .

قال الدفاع ان المتهم الاول في

الوفد

المصدر :



١١ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الدفاع يستعرض شهادة

✓ محررة الوفد، في قضية «فودة»

استعرض امس الدفاع في قضية المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة شهادة الزميلة نجوى عبدالعزیز المحررة بالوفد، من خلال أوراق نيابة امن الدولة العليا تناقش الدفاع المحررة على مدى ثلاث ساعات حول الحوار الصحفي الذي أجراه الزميل ثروت شلبي المحرر بجريدة الاهال. أشار الدفاع إلى أن الحوار الذي أجرته المحررة بالوفد، متضارب مع الحوار الذي أجراه محرر الاهال وأكد الدفاع أن محرر الاهال لو كان يملك شريط تسجيل لقدمه لهيئة المحكمة ولأن الدفاع أن الاحاديث الصحفية لاتعد دليلا للدعوى.



٨ اتهامات لـ ٥٣ متهمًا في قضية المجموعة الأولى لتنظيم «طلائع الفتح» النيابة تطالب من الجيوبون الأفراج عن ٢٤ متهمًا في قضية المجموعة الثانية للتنظيم

كتب فاروق الشاذلي

يذيع اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكري اليوم نص قرار الاتهام في قضية تنظيم طلائع الفتح المجموعة الأولى المعروفة باسم قضية إعادة تشكيل تنظيم الجهاد. تم قيد القضية في إدارة المدعي العسكري تحت رقم ١٨ جنابات عسكرية يضم قرار الاتهام ٥٣ متهمًا منهم ٦ هاربين. وقد وجهت لهم النيابة العسكرية ٨ اتهامات كما قررت النيابة العسكرية بعد مراجعة مرقف المجموعة الثانية بالتنظيم والتي قيدت تحت رقم ٢١ جنابات عسكرية أنه لا وجه لاقامة الدعوى ضد ٢٤ من المتهمين منهم الدكتور شاة احمد عبدالله زوجة المتهم المهندس اسماعيل عبدالفتاح وتضم هذه القضية ايضا ٥٣ متهمًا أولهم يحيى مصطفى امام شعرد ومن المنتظر أن يعلن قرار الاتهام في هذه القضية خلال أيام.

كانت النيابة العسكرية قد قررت تقسيم القضية ١٢٣ حصص من دولة عليا طلائع الفتح والتي شملت ٣٠ متهم إلى ٥ قضايا طبقا للوقائع التي شارك فيها المتهمون.

يتضمن قرار الاتهام في قضية المجموعة الأولى للتنظيم رقم ١٨ جنابات عسكرية توجه الاتهامات التالية:

- المتهمون من الأول الى السادس وهم عبد الحميد محمد عبد الحميد جب الله، فتحي امام عبد الحميد خويك محمد بركات محمد عبد اللاه محمد السيد، ياسر كامل على هارب رافقت محمود محمد عثمان، اتهمتهم النيابة بسرقة سيارة نقل الموبيليا بمنطقة القطم وقتل السائق والتباج اضافة الى حيازة وأحراز أسلحة نارية وذخائر ومفرقات.
- المتهمون الأول عبد الحميد جب الله والسابع محمد حسام احمد الشريف والثامن محمد سمير السيد عبيد والتاسع محمد زين هارب والثاني عشر خالد شعفات عبد الحميد والثاني والخمسون السيد احمد حسن.
- اتهمتهم النيابة بالمشاركة في محاولة قتل الجندي المكلف بحراسة القنصلية السودانية بجاردن سبتى بطغفه بخنجر كما اتهمتهم بحيازة ٢ قنبلة حبلوها لمواجهة أية محاولة للقبط عليهم.
- المتهمون الأول عبد الحميد جب الله والسابع محمد حسام الشريف والثامن محمد زين والعاشر طارق عبد الفتاح احمد والحادي عشر محمد محمد فزاد عبد القادر والثاني والخمسون السيد احمد حسن.
- اتهمتهم النيابة بالمشاركة في محاولة قتل جنديين من جنود الشرطة في شارع بالمعادي لسرقة سلاحيهما كما اتهمتهم بالشروع في السرقة والشروع
- المتهمون من الأول الى السادس وهم عبد الحميد محمد عبد الحميد جب الله، فتحي امام عبد الحميد خويك محمد بركات محمد عبد اللاه محمد السيد، ياسر كامل على هارب رافقت محمود محمد عثمان، اتهمتهم النيابة بسرقة سيارة نقل الموبيليا بمنطقة القطم وقتل السائق والتباج اضافة الى حيازة وأحراز أسلحة نارية وذخائر ومفرقات.
- المتهمون الأول عبد الحميد جب الله والسابع محمد حسام احمد الشريف والثامن محمد سمير السيد عبيد والتاسع محمد زين هارب والثاني عشر خالد شعفات عبد الحميد والثاني والخمسون السيد احمد حسن.
- اتهمتهم النيابة بالمشاركة في محاولة قتل الجندي المكلف بحراسة القنصلية السودانية بجاردن سبتى بطغفه بخنجر كما اتهمتهم بحيازة ٢ قنبلة حبلوها لمواجهة أية محاولة للقبط عليهم.
- المتهمون الأول عبد الحميد جب الله والسابع محمد حسام الشريف والثامن محمد زين والعاشر طارق عبد الفتاح احمد والحادي عشر محمد محمد فزاد عبد القادر والثاني والخمسون السيد احمد حسن.
- اتهمتهم النيابة بالمشاركة في محاولة قتل جنديين من جنود الشرطة في شارع بالمعادي لسرقة سلاحيهما كما اتهمتهم بالشروع في السرقة والشروع

الأخبار

المصدر :



١١ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ : للنشر والذخايات الصحفية والمعلومات

عبدالمعز صابر عبدالهادي جمال
خليلة مصطفى سالم محمد محمد
علاء عبدالمتعال، ايهاب محمود محمد
ابراهيم عفيفي، حسن الشحري،
اشرف الخصري، شعبان عبدالنظر،
مجدى عبدالعزيز مراد، محمد ابورية،
عبدالنصر محمود، ومن بين هؤلاء ٧
هاريين



المصدر : الشرق الأوسط

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٣

الإفراج عن 24 متهماً من تنظيم «طلائع الفتح» ومقتل مساعد شرطة أمام منزله في أسوان

القاهرة: «الشرق الأوسط»

قتل مساعد شرطة أمام منزله في أسوان عندما أطلق عليه مجهولون النار وقرروا هاربين. ونكرت الداخلية المصرية في بيان لها أن مجهولين أطلقوا النيران على المساعد عبد الحميد جاد الرب أمام مسكنه بمنطقة السيل الريفي في أسوان حيث قتل في الحال متأثراً بإصابته. وانتقلت إلى مكان الحادث قيادات الداخلية المصرية ومصلحة الأمن العام والمعمل الجنائي وأخطرت النيابة العامة. أكد مسؤول أممي أن اغتيال المساعد جاء في إطار الخطة التي أعدها تنظيم «الجهاد» المتطرف حديثاً لاغتيال رجال الشرطة انتقاماً لزملائهم الذين اعدموا خلال الفترة الأخيرة. وقررت النيابة العسكرية أمس الإفراج عن 24 متهماً منهم سبعة هاربون من المتهمين في قضية تنظيم «الجهاد». صرح بذلك مصدر قضائي

عسكري وقال إن قرار الإفراج عن المتهمين جاء بعد التأكد من عدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية ضدهم، وأضاف أن المتهمين المحبوسين اعلّموا أمس بقرار الإفراج عنهم وبدأت على الفور إجراءات إخلاء سبيلهم. وقال المصدر إن النيابة العسكرية كانت قد قررت من قبل الإفراج عن 14 متهماً منهم اثنان هاربان في القضية نفسها بعد التأكد أيضاً من عدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية ضدهم. وكانت النيابة العسكرية قد بدأت تحقيقاتها حديثاً في تلك القضية والخاصة بإعادة تنظيم «الجهاد» والمعروفة بتنظيم الطلائع والمتهم فيها حوالي 243 متهماً بعد أن وجهت إليهم تهم تأسيس جماعة على أساس مخالف للقانون وحيازة أسلحة ونخائر ومفرقات والقيام بأعمال إرهابية تخل بالأمن العام والاستقرار. على صعيد آخر أقر مجلس الوزراء المصري استراتيجيته

قومية لمواجهة الإرهاب وطلب من وزارة الداخلية مراجعة نظم الأمن المتبعة في الجهات التي تستخدم المواد الناسفة والديناميت، بما يضمن نظاماً أمنياً مشدداً لمنع تسرب هذه المواد إلى الجماعات المتطرفة خاصة بعد حادثة اقتحام مخزني المتفجرات في الخانكة والوادي الجديد. ووافق المجلس على مساواة ضحايا العمليات الإرهابية من المدنيين في صرف التعويض لنزويهم بذات الأسس والمفاهيم التي تصرف للضحايا العسكريين دون أي تمييز، وهو ما كان الرئيس مبارك قد أصدر توجيهاته لتطبيقه بالفعل على ضحايا العمليات الإرهابية الأخيرة التي شهدتها القاهرة. وقال وزير الإعلام المصري صفوت الشريف إن مجلس الوزراء أقر نظام وقواعد رعاية مصابي العمليات الإرهابية بما يضمن لهم حق الرعاية الطبية المتكاملة في الداخل أو الخارج على نفقة الدولة سواء من المدنيين أو العسكريين وهو ما بدئ في

تطبيقه بالفعل إذ أن مواطنين مدنيين قد أوفدوا إلى مستشفيات في الخارج لتلقي الرعاية الطبية بعد إصابتهم.

وأشار وزير الإعلام إلى أنه في إطار تشجيع المواطنين على التصدي للمتطرفين ودعاة الهدم، قرر مجلس الوزراء بحث تخصيص أوسمة ونياشين لمنحها للمواطنين الذين يساهمون بإجباية في مطاردة قلوب المتطرفين ومواجهتهم ومعاونة أجهزة الأمن على إلقاء القبض عليهم، على أن يتولى الرئيس مبارك منح هذه الأوسمة للمواطنين.



المصدر : الحياة

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢ شهر ١٩٩٢

توقع الاعداد لثلاثة متهمين

محكمة أمن الدولة العليا تصدر احكامها في قضية المحجوب بعد غد

□ القاهرة - من عادل دسوقي:

نواره

وكشفت أيضاً عن اجنحة عسكرية جديدة لـ «الجماعة الاسلامية» تتولى تنفيذ عمليات الاغتيال السياسي.

وبلغ عدد اوراق القضية نحو ٥ الاف واستمعت النيابة الى اقوال ١٥٨ شاهداً وتضمنت قائمة المتهمين ٢٥ شخصاً الى جانب القتلى الثلاثة. وقدمت النيابة الى المحكمة ٦٢ شاهد اثبات. وتمكن صفوت عبدالغني، وهو الثاني في قرار الاتهام، من الفرار قبل اعلان قرار احالته على المحكمة، واعتقل بعد ٧٩ يوماً في منطقة الهرم.

وانبثق عن القضية ثلاث قضايا:

- اتهام صفوت عبدالغني بالتورط في اغتيال الكاتب المصري للدكتور فرج فودة.

- اتهام مجموعة من اعضاء «الجماعة الاسلامية» باخفاء صفوت عبدالغني في اثناء فترة فراره.

- فرار بعض الجناة المتهمين في القضية ومنهم ياسر عبدالحكيم الذي قتل خلال عملية توقيفه.

وكشفت القضية دور زعيم «الجماعة الاسلامية» الشيخ عمر عبدالرحمن الذي «سارع وأجرى اتصالاتاً هاتفياً لتهنئتهم واصدار تعليمات بالفرار الى الخارج». وكشف الحادث ايضاً هوية المتهمين بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها اللواء زكي بنر وزير الداخلية السابق، اذ اعترف الجناة بالجريمة التي نفذت في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ وبقيت غامضة حتى ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠.

وطوال ثلاث سنوات استفرقتها فترة المحاكمة ثار جدل قضائي وأمني من جانب اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين، ودفع المحامون ببطالان التحقيقات التي اجرتها النيابة وعدم اختصاص المحكمة في نظر

■ تصدر محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) في مصر بعد غد السبت احكامها في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب (البرلمان)، وهو الحادث الذي وقع في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠ وقتل فيه ستة اشخاص وجرح اكثر من عشرين آخرين.

وأعتبر الحادث اخطر قضايا الاغتيال السياسي في مصر بعد اغتيال الرئيس انور السادات، وذلك للاعتبارات الآتية:

- ان الحادث راح ضحيته رئيس البرلمان الذي يعد الرجل الثاني في الدولة وفقاً للدستور.

- ان تحقيقات نيابة امن الدولة العليا اثبتت ان المتهمين كانوا يقصدون اغتيال وزير الداخلية في ذلك الوقت السيد عبدالحليم موسى، لكنهم اخطأوا التقدير وهاجموا سيارة المحجوب.

- وجود علاقة سببية بين الحادث وغزو العراق الكويت اذ ثار جدل واسع حول شخصية الجناة واتهام وزير الداخلية جنسيات غير مصرية بارتكاب الحادث، واستمر الجدل حتى اعتقال الجناة في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ امام مبنى جامعة القاهرة.

وكان ثلاثة من الجناة قتلوا في اثناء عملية نفذتها للمرة الاولى وحدات مكافحة الارهاب التابعة لوزارة الداخلية المصرية. والقتلى الثلاثة هم ياسر عبدالحكيم خطاب ومحمد محمد عبدالفتاح ومحمد صلاح محمد احمد.

وكشفت التحقيقات ان بين منفذي الحادث عناصر عادت من أفغانستان هي صفوت عبدالغني وممدوح علي يوسف وعلي ابو النصر طنطاوي واحمد مصطفى



الحياة

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

للقضية، ويطلق كل الاعترافات التي ادلى بها
المتهمون امام نيابة امن الدولة العليا بحجة انها جاءت
«وليلة تعذيب واكرام بدني ونفسي». وطلب الدفاع
ايضاً اعادة فتح ملف قضية مقتل الدكتور علاء محيي
الدين عاشور الناطق باسم «الجماعة الاسلامية» وذلك
في ظروف غامضة في شارع الهرم في ٢ ايلول
(سبتمبر) ١٩٩٠. واستند المحامون الى بعض
الصحف التي نشرت تصريحات اللواء عبد الحليم
موسى اكد فيها ان الجناة هم من دول اخرى. واتهم
المحامون «الموساد» الاسرائيلي بارتكاب الحادث للنيل
من استقرار مصر.

واستمعت المحكمة الى شهادة المفتي الدكتور
محمد سيد طنطاوي، وسمحت للمتهمين صفوت
عبد الغني ومحمد عزت السلاموني وممدوح علي
يوسف بالتراجع عن انفسهم.

مصادر قانونية رجحت ان تشمل الاحكام:

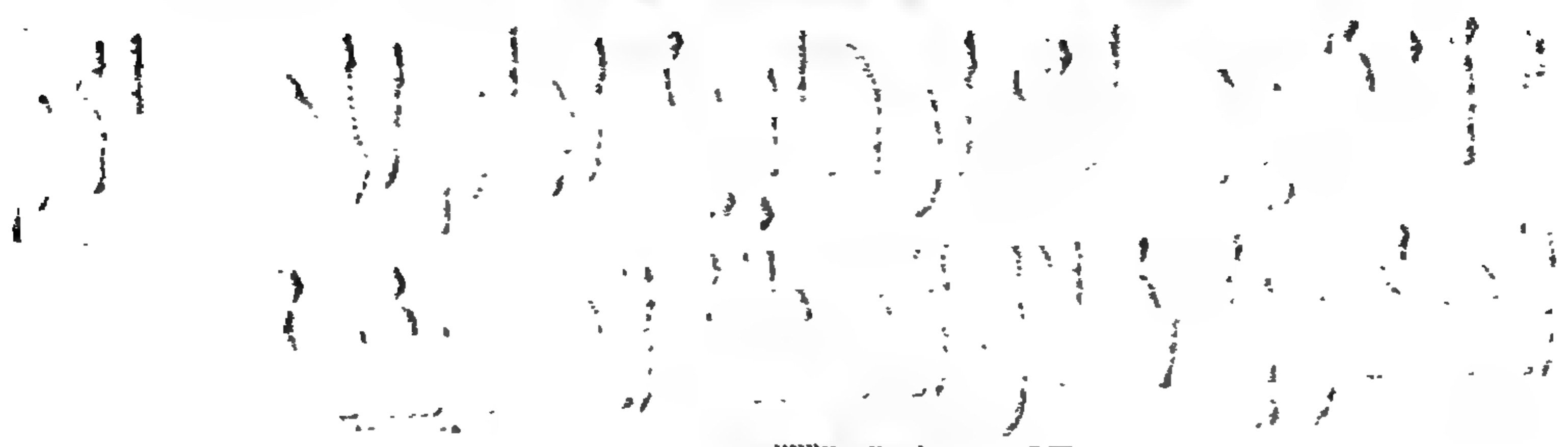
- الاعدام لمجموعة التنفيذ التي تضم حامد احمد
عبد العال احمد ومحمد احمد علي وشهرته محمد
النجار، وعلاء محمد ابو النصر طنطاوي
- السجن المؤبد لمجموعة الاعداد والتخطيط التي
تضم صفوت عبد الغني وممدوح علي يوسف وعزت
محمد حسين وشهرته عزت السلاموني.
- السجن ٢ سنوات للمجموعة المتهمه بالتستر
على المتورطين في اغتيال المحجوب، وتضم جمال
اسماعيل شمرويل وابراهيم محمود ربيع ومحمد
مصطفى زكي طه وأحمد مصطفى زكي.
وعلمت «الحياة» ان اجراءات امنية مشددة اتخذت
في بعض المناطق العشوائية والشعبية عشية صدور
الاحكام. ووضعت أجهزة الامن خطة لتكثيف الحراسة
على الشخصيات المهمة تحسباً لردود فعل من جانب
المتطرفين.



المصدر : أخبار الحوادث

للتنشر والتأخذ من الصحف والمجلات : التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

أغسطس ساخن في القضاء العسكري



أغسطس ساخن يشهده القضاء العسكري .. ثلاث من قضايا الإرهاب لبقايا تنظيم الجهاد الذي قضت المحكمة بعدم شرعيته عام ١٩٨١ .. مع فلول العائدين من أفغانستان .. القضاء العسكري الذي امتاز بالسرعة في البت في القضايا مع كفالة كافة الحقوق القانونية لكل المتهمين .. حتى ان كثيرين من الدفاع أصبحوا يثقون بالسماحة والكفالات القانونية في المحاكم العسكرية .

تنظيم طلائع الفتح .. قضية شغلت الرأي العام لضخامة العدد الذي شملته تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا .. وهي القضية المعروفة باسم إعادة تنظيم الجهاد .. التحقيقات شملت ٧٥٠ متهما .. في القضيتين ١٢٢ و ١٩٢ حصر أمن دولة عليا .. القضية الاولى صدر قرار بتحويلها للقضاء العسكري وشملت ٢٤٨ متهما .. قامت النيابة العسكرية بمراجعة مواقف المتهمين .. وقسمت القضايا الى ٥ قضايا فرعية طبقا للوقائع ومواقف المتهمين .. كانت القضية الاولى التي ضمت ٥٢ متهما .. هم الذين ارتكبوا وقائع مادية من قتل وشروع في قتل وسرقة سيارات .



● الإرهابى الذى ضبطه أهالى الأميرية ..!

محمود واحمد شوقي ثابت وياسر محمود فهمى وعلى هاشم محمد وشريف محمود شعبان واحمد محمد عبد الحفيظ ومحمد احمد خيرى مأمون وياسر محمد المأمون واحمد مختار (هارب) ومجدى محمد سالم ومحمد على محمد ثابت وحازم محمد نور الدين ومحسن على مرسى وعبد الرحيم عبدالغفار مرسى وعبد المنعم جمال الدين ونزار محمود عبدالصمد ولؤى محمود عبدالصمد ومحمد مصطفى سيد (هارب) ونزيه نصحي راشد (هارب) وعادل عوض (هارب) وابوالفتوح عبداللطيف وعادل على عثمان ومرجان مصطفى سالم (هارب) ومحمد جلال احمد السيد احمد حسن وعبدالرازق مصطفى عبدالرازق .

النيابة العسكرية وجهت للمتهم رقم ٥٢ (عبدالرازق مصطفى عبدالرازق) تهمة الايواء لمتهمين هاربين من جرائم . وهؤلاء المتهمون يمثلون المجموعة الاولى من بين قائمة المتهمين الذين تم تحويلهم الى القضاء العسكرى من تنظيم طلائع الفتح .. بعد ان تم تقسيم المجموعة الى ٥ قضايا طبقا لمواقف كل منهم .

مجموعة الطواهرى

المجموعة القادمة تضم ١٩ متهما منهم الهارب د . ايمن الطواهرى زعيم التنظيم الهارب الى السودان . وكان ايمن قد انفصل عن باقي مجموعات التنظيم ورفض زعامة عيود الزمر الى السجن . ولما خرج من السجن سافر الى افغانستان وهناك التقى مع مجموعة من قيادات الارهاب فطلبوا منه ان ينضم للجماعة الاسلامية بزعامة شيخهم عمر عبدالرحمن .. وفشلت محاولات شوقي الاسلامبولى من ان يكون "ايمن" الطواهرى معهم .. لكنه تركهم ونهب للسودان وبدأ اتصالاته مع قلوب العائدين من

الوقائع التى ارتكبها المتهمون ٨ وقائع .. وصلت العقوبات لبعضهم الى الاعدام .

● الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون وضمت ٥١ من الذين شملهم قرار الاتهام .

● الاتفاق الجنائى . وشمل ٢١ من الذين شملهم قرار الاتهام .

● حيازة اسلحة ونماذج ومفرقات وسلاح ابيض يفرض الاضرار بالاستقرار القومى للبلاد .

● قتل سائق وتباع عربة بمنطقة المقطم وانهم فيها من الاول الى السادس .

● الشروع فى قتل جنديين من جنود الشرطة المدنية بمنطقة المعادى لسرقة سلاحهما .

● حادث الشروع فى قتل فرد الشرطة المدنية الحارس على مقر القنصلية السعودية بجاردن سبتي .

● تزوير مستندات ومحروقات رسمية واستعمالها .

● ايواء متهمين هاربين من جرائم ارتكبوها .

● النيابة العسكرية بعد مراجعتها ملف القضية الذى شمل حوالى ٦٥٠٠ ورقة ومراجعة لمواقف المتهمين .. والاعتماد على الادلة والقرائن المادية .. لم

تعتمد على التحريات او المعلومات الجبلية . فقررت استبعاد ١٤ متهما من الذين شملتهم التحقيقات الاولى لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى القضائية ..

وفور احالة القضية الى ادارة المحاكم العسكرية لاحالتها الى احدى الدوائر لنظرها .. تم ايلاع مصلحة السجون باسماء الـ ١٤ المستجدين للافراج عنهم وهم مختار محمد يبرى وابراهيم اليماني الحسينى وسيد كقرائى حسن احمد وشريف عطية سيد عطية وعبدالرحمن مصطفى محمود وهشام رشاد محمد ومحمد عيد محمد عوض ومعتقل مصطفى محمد وهشام محمود عبدالعزيز ومحمد عبدالحسن عبدالرازق وايمن صلاح الدين على صالح ومحمد على سليمان وعلى رجب عبيد واشرف صابر .

٥٢ متهما

اما قائمة من شملهم قرار الاحالة لهم حسب الترتيب عبدالحميد محمد عبدالحميد حسب الله وفتحي امام عبدالحميد وخويلد محمد بركت ومحمد عبدالله محمد السيد وياسر كامل على (هارب) ورافت محمود محمد عثمان ومحمد حسام احمد الشريف ومحمد سمير السيد عبيد ومحمد زين

(هارب) وطارق عبدالفتاح احمد ومحمد محمد فؤاد عبدالقادر وخالد شحاتة عبداللطيف وعصاف على محمد محمود وحسن محمد ابراهيم وخالد عبدالفتاح حسن مصطفى ومحمد على محمد متولى وحسين طه عمر وخليفة عبدالعظيم عبدالعزيز ويحيى خلف الله محمد واحمد محمود قنارى ومدحت عبداللاه محمد السيد وسيد محمد على محمد وشريف محمود حسن وريبع

لجيد ركابى وعمر مصطفى محمود وعاصم محمد يوسف ورائد عبدالسميع على وابراهيم زين العابدين



تقرير يكتبه

فاروق الشاذلي

افغانستان وبقياء تنظيم الجهاد حتى استطاع ان يلتقي مع زميله السابق في تنظيم الجهاد مجدى سالم وشقيقه عبدالله سالم فكلهما بالعمل على اعادة التنظيم .. وبدأت الاتصالات وعمليات جمع الاعضاء ولكن عين الامن كانت لهم بالمرصاد .. رغم ان بعضهم كان قد نجح في ارتكاب بعض الوقائع .. وقامت النيابة العسكرية بالتحقيق ولما توصلت للادلة الدامغة كان قرار التحويل للمحكمة .. وكانت مجموعة امين الطواغرى او مجموعة القيادات والتي وصلت الى ١٩ متهم .. اما يلقى المجموعات فمازالت مراقبتهم تحت الدراسة وسيتم احالة كل مجموعة للمحكمة العسكرية بعد اعداد قرار الاتهام ..

القضية الثانية كانت تلك القضية التي شملت الانتباه .. قضية الملحة الشعبية التي تجسدت بين ابناء الحي الشعبي في مقاومة الارهاب .. هذه المجموعة التي حاولت اثارة الذعر في منطقة زينهم الشعبية .. اثناء توجه الناس الى اعمالهم .. ولكن البعض تناولها باكثر من دواية .. اشاعوا انهم اقارب بعض المتهمين الذين تم اعدامهم وكانوا قدامين لاستلام الجثث وتشابكوا مع الشرطة .. اخرون اكذبا انهم كانوا يحاولون وضع عبوة ناسفة قرب مستشفى ابوالريش للاطفال فلما انكشف امرهم حاولوا الهرب .. فاطلقوا الرصاص عشوائيا .. مجموعة ثالثة قالت انهم كانوا يتربصون باحد الضباط .. ويريدوا ذلك بوجود احدى دوريات الشرطة العسكرية ولكنهم نصوا انه كان هناك دورية اخرى للشرطة المدنية في سيارة اخرى .. اختاروا المكان بعد دراسة .. عرفوا انهم قريبون من منطقة المقابر ذات الدروب والاماكن التي يمكن ان يهربوا منها .. ولكن البطولة الشعبية التي رفضت الارهاب جعلت المطاردة .. والتي سقط فيها احد الارهابيين .. وكان يحمل بطاقة مزورة كالعادة .. واصيب اخرون ثم نقله للمستشفى .. وبعد العلاج كان المثل امام النيابة التي فرضت حظر نشر عن القضية او متابعة أى شيء عن هذا الارهابى او حتى زميله الذى مات في مسرح الحادث الارهابى .. وشاء القدر ان يزيد من كشف المؤامرة الارهابية تحت كوبرى الاميرية .. مصالحة .. يشتهى ٢ من ابناء الشعب في الارهابيين .. ينكشف امرهما وتبدأ ملحمة شعبية جديدة حتى يسقط احدهم ويتضح انه كان شريك في احداث زينهم .. ويفتح الملف هذه المرة بعد ان انتقل من نيابة امن الدولة الى النيابة العسكرية والتي مازالت ملتزمة بحظر النشر عن أية تفاصيل لهذه القضية .. التي يعتبرها المقربون الباب الملقى للعبور الى قلب الارهاب .. خاصة انه بعدما بدأ سقوط بقلباه .. مثل ضبط كمية الذخيرة على محطة سكة حديد قطار الصعيد بالجيزة .. وفي نفس الوقت كنية اخرى على محطة الاتوبيس المتجه ايضا الى الصعيد .. ضبط كمية من الذخائر تخلص منها

احدهم بمنطقة قضاء بمصر الجديدة .. وغيرها وقائع كثيرة تؤكد ان حلقات الخناق قد ضاقت على قلوب الارهاب وانته بدلاوا يتخلصون مما معهم .. سواء في الضربات العشوائية التي قاموا بها مؤخرا وبعد البطولة الشعبية .. بدلاوا يلقون بما في جيبتهم ويهربون ..

القضية ٢٢١ حصر امن دولة عليا كانت اخر القضايا التي احيلت للقضاء العسكري هذه الايام .. القضية تضم ٢١ متهم .. زعيمهم محمد احمد محمد حمودة مدرس بشبرا سيق اعتقاله عدة مرات لنشاطه الارهابى .. احد قلوب تنظيم الجهاد الذي انتهى عام ١٩٨١ .. بعض اعضائه تلقوا تدريبات في الخارج .. رسموا كروكيات لبعض الوقائع الحيوية .. اعدوا للقيام ببعض العمليات الارهابية .. ثم تسجيل بعض المكالمات التليفونية لاجزاء التنظيم خلال اتصالاتهم الارهابية .. هذه التسجيلات التي تمت باذن من النيابة .. وعرضت على الخبراء وتم مواجهة المتهمين بها ..

قائمة الاتهام تضم خير محمود محمد واحمد احمد عطية وعبد السلام شوقي عبدالسلام وسامى الشناوى صالح (موظف بالنقل العام) ومحمد على على الخرسيسى وهانى عبدالفتاح محمد وصالح محمد عبدالفتاح وهشام طه سليمان وعلى عبدالسلام وراقت محمد حرب وزكى محمد زكى واسامة محمد زكى ومحمد مصطفى ..

التهمة الموجهة اليهم ..

- الاتفاق الجنائى ..
- الاشتراك في ارتكاب جرائم مخلة بالامن والنظام العام ..
- حيازة اسلحة مشخشة وذخائرها مما يهدد الاستقرار ..
- التزوير في اوراق رسمية واستخدام محررات مزورة ..
- الاعداد للقيام ببعض العمليات الارهابية التي تهز الاستقرار داخل البلاد ..
- ومن بين المضبوطات كمية من الاوراق المزورة اكثر من رسم كروكى لبعض المواقع الحيوية الهامة التي كانوا يستعدون لهاجمتها .. وايضا بعض الرسائل بين اعضاء التنظيم .. وقد قامت النيابة باستكتاب بعض المتهمين للتعرف على من قاموا باعداد الرسومات الكروكية للمواقع .. وكذا اصحاب الاوامر والتكليفات التي وردت في الرسائل ..
- وقد قامت قوات الامن بتفتيش عدد كبير من الشقق المفروشة التي كان يختبئ فيها اعضاء التنظيم ويهربون من مراقبات الشرطة ..
- وقد قررت لادارة القضاء العسكري ان تقوم الدوائر القضائية العسكرية بنظر هذه القضايا خلال شهر أغسطس .. في اطار الشعار الذي رفعت منذ البداية وهو ان العدل السريع هو افضل الضمانات ..

الأخبار

المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

٥٢ متهمين في قضية طلائع الفتح أمام المحكمة .. الأحد

النيابة توجه اتهامات لأعضاء
التنظيم تصل عقوبتها الى الاعدام



القاهرة - أحمد مختار - هارب -
مجدى محمد محمد سالم سن ٢٧
حاصل على بكالوريوس تجارة يعمل
مدير مبيعات - محمد على محمد ثابت
سن ٢٩ - حصل على ثانوية عامة -
ويعمل رساما حرا - حازم محمد نور
الدين حافظ وهذان سن ٢٤ - حاصل
على ليسانس حقوق / ويعمل رساما
حرا - محسن على مرسى شحاته سن
٢٢ - حاصل على دبلوم اعداد قسرين /
ويعمل فني الكترونيات بالمركز القومي
للبحوث وتكنولوجيا الاشعاع بهيئة
الطاقة الذرية - عبدالرحيم عبدالغفار
مرسى عبدالبارى سن ٢٧ - حاصل
على ثانوية عامة - صاحب محل
لتصليح السيارات - عبدالمنعم جمال
الدين عبدالمنعم - سن ٢٨ - حاصل على
ليسانس ادب / قسم تاريخ / جامعة
القاهرة - ويعمل صحفيا بالقطة -
نزار محمود عبدالحميد غراب سن
٢٧ - حاصل على ليسانس حقوق -
ويعمل محاميا حرا - لؤي محمود
عبدالحميد غراب سن ٢٧ طالب -
بالفرقة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية (مفرج عنه) - محمد
مصطفى سيد أحمد - هارب - نزيه
نصحي راشد - هارب - عادل عوض
- هارب - ابو الفتوح عبدالباست أبو
الفتوح سن ٢١ - سائق بالهيئة
العربية للتصنيع - عادل على عثمان
عبدالهادى سن ٢٠ - تاجر قطع غيار
سيارات - مرجان مصطفى سالم
- هارب - محمد جلال أحمد سن
٢٨ - سائق - سيد أحمد حسن
عبدالحميد سن ٢٦ - حاصل على
بكالوريوس علوم - عبدالرازق
مصطفى عبدالرازق سيد سن ٢٨ -

محام حر -
وجهت النيابة لـ ٥١ متهما بانهم
خلال عام ٩٠ انضموا لجماعة اسست
على خلاف احكام القانون نولى الاول
والثاني والسابع والثلاثون قيادتها
كما قام الاول بامدادها بالمفرقات
والاسلحة والذخائر، وكان الغرض
منها الدعوة الى تعطيل احكام
الدستور والقوانين والاعتداء على
الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار
بالسلام الاجتماعى بان دعوا لتغيير

عبدالستار - سن ٢٥ طالب بالسنة
الثالثة بكلية الهندسة / جامعة
القاهرة - محمد محمود فزاد
عبدالقادر سن ٢١ طالب بالسنة الاولى
بالمعهد الفنى الصناعى بالمطرية -
خالد شحاته عبدالحليم أبوالمجد سن
٢٨ - حاصل على دبلوم تجارة - عماد
على محمد محمود سن ١٩ طالب
بالسنة الاولى بكلية العلوم / قسم
كيمياء - حسن محمد ابراهيم حسن -
سن ٢٥ - حاصل على بكالوريوس تربية
رياضية - محبوس - خالد
عبدالفتاح حسن مصطفى - سن ٢٥
حاصل على بكالوريوس تجارة / تاجر
ملابس - محمد على محمد متولى سن
٢١ - نقاش - حسين طه عمر عفيفي
سن ٢٥ - صاحب محل بيع اشربة
كاسيت -

وخليفة عبدالعظيم عبدالعزيز
ويحيى خلف الله محمد واحمد محمود
قناوى ومدحت عبدالله محمد السيد
وسيد محمد على محمد وشريف محمود
حسن وربيع أحمد ركابى وعمرو
مصطفى محمود (نقاش) واحمد
محمد محمد يوسف سن ١٨ - بدون
عمل ورائد عبدالسميع على عمارة سن
١٨ - بدون عمل - ابراهيم زين
العابدين محمود طلحان سن ٢٢
حاصل على دبلوم فنى صناعى من
معهد التليفزيون - احمد شوقى ثابت
عبدالخال سن ٢١ - حاصل على دبلوم
تجارة / وحاليا بدون عمل - ياسر
محمود فهمى احمد خير الدين سن
١٩ - طالب بالسنة الاولى بمعهد
التعاون الزراعى بشبرا - على هاشم
محمد عمارة سن ٢٢ - طالب بالمعهد
الفنى التجارى بشبرا - شريف محمود
شعبان محمود سن ٢٦ - ويعمل
مدرس رياضيات بمدرسة حسام الدين
الخاصة بالهرم - احمد محمد
عبدالحميد عبدالسميع سن ١٩ -
طالب بكلية الاقتصاد المنزلى - جامعة
حلوان - محمد احمد خيرى مأمون
المرصفى سن ١٩ - طالب بالسنة
الثانية بكلية الآثار - ياسر محمد
المأمون عثمان - سن ٢٢ طالب بالسنة
الثانية بكلية الطب البيطرى جامعة

تبدأ الاحد القادم المحكمة
العسكرية العليا في نظر الجزء الاول
من قضية تنظيم طلائع
الفتح اعلى اللواء
محمد عبدالله المدعى العزم العسكري
امس قرار الاتهام في القضية التي
تحمل رقم ١٨ لسنة ٩٢ جنابات
عسكرية تضم الدعوى ٥٢ متهما -
منهم ٧ هاربين ويواجه المتهمون تهما
تصل عقوبتها الى الاعدام وتشمل
القتل والسرقة في القتل والسرقة
بالاكراه وحيازة واحراز اسلحة
ومفرقات وذخائر بدون ترخيص وتزوير
محررات رسمية -

كما يواجه ٥١ متهما تهمة
الانضمام لجماعة غير شرعية تدعو
لتغيير نظام الحكم بوسائل ارامية
والاتفاق الجنائى على ارتكاب تلك
الجرائم -

تتعد جلسات المحاكمة بقاعة
المحاكمات العسكرية بالهايكستب
برئاسة اللواء محمد وجدى الليثى
وعضوية العقيد محمد كامل والمقدم
مدحت البكرى ويمثل الادعاء المقدم
عز الدين عبدالعزيز -

والمتهمون هم
عبدالحميد محمد عبدالحميد حسب
الله سن ٢٧ طالب بالسنة النهائية
بكلية الطب وكنيته حسن - ابراهيم -
سمير عمران - جامعة القاهرة -
فتحى امام عبدالحميد حزين سن ٢٢
طالب بالسنة الثالثة بكلية الهندسة
جامعة القاهرة - خويلد محمد بركات
عبدالعليم سن ٢٢ نقاش - محمد
عبدالسلام محمد السيد سن ٢٤
طالب بالمعهد الفنى التجارى
بالمطرية - ياسر كامل على هارب -
رافقت محمود محمد عثمان سن ٢٠
سائق - محمد حسام احمد الشريف
وكنيته ابوطلحة سن ٢٤ - حاصل على
شهادة محاسبة من الجامعة
الامريكية - محمد سمير السيد عيد
- رويش سن ٢٢ بكالوريوس تجارة /
جامعة القاهرة - خفير بمستشفى
القصر العيسى - محمد زين
- هارب - طارق عبدالفتاح احمد
محمد ابراهيم - وشهرته طارق



نظام الحكم وأشاعة جو من عدم الاستقرار بأحداث اضطرابات أمنية باقتراح بعض الجرائم وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الأغراض وذلك بحيازة واستعمال المفرقات والأسلحة النارية والبيضاء.

والاشتراك في اتفاق جنائي حرص عليه وتدخل في إدارة حركته المتهم الأول بغرض ارتكاب جنائيات القتل والعمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقات والأسلحة النارية والبيضاء والذخائر بدون ترخيص .. وذلك بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام والأمن العام وتلاقت ارادتهم على ذلك ووزعوا الأدوار فيما بينهم لتنفيذ العمليات العدائية لتحقيق أهدافهم .

اتهمت النيابة المتهم الأول بأنه اشترك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس في سرقة السيارة رقم ٥٥٨٤٠ نقل القاهرة بطريق الاكراه بأن ساعدهم بالتخطيط واتفق معهم وحرصهم على السرقة وساعدهم بأن امددهم بسلاح ناري - طينجتي وبندقية آلية وقنبلة يدوية - فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة - واشترك بطريق الاتفاق والتحريض

والمساعدة مع المتهمين في قتل كل من صبحي علي السيد ، وقاسم محمد عبد المنعم عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن ساعدهم بأن قام بالتخطيط للقتل وادهم بسلاح ناري - طينجتي وبندقية آلية وقنبلة يدوية - واتفق معهم وحرصهم على انقل فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة .

وقام المتهمون من الثاني الى السادس بسرقة السيارة بالاكراه بأن توجه المتهمان الثاني والرابع الى شركة العهد الجديد لنقل الموبيليا بالمعينة وتظاهرا باحتياجهما لسيارة لنقل موبيليا من المقطم الى مدينة نصر وتمكنا بذلك من استقلال السيارة وبصحبتهما - السائق والتباع - وتبعتهما سيارة اجرة قيادة المتهم السادس ومعه باقي المتهمين وبحوزتهم طينجتان وبندقية آلية وقنبلة يدوية حتى وصلوا الى منطقة الهضبة الوسطى بالمقطم وتظاهروا المتهم الثاني برغبته في التفتيش لا يمكن توقف السيارة في ذات المكان المتفق عليه فيما بينهم وعقب توقفها توجه المتهمان الثالث والخامس الى المجنى عليهما وامرهما بالنزول من كابية السيارة ثم اطلق الثالث عيارا ناريا على المجنى عليه الاول من الطنجة

التي كانت بحوزته ثم قام باعطاء سلاحه الى المتهم الخامس فاطلق منه عيارين ناريين على المجنى عليه الثاني واستولوا على السيارة . حازوا واحزوا اسلحة نارية عبارة عن مسدس ماركة برتا ٩ مم قصير يحمل رقم ٤٧٢٩ بماسورة مشخنة . مسدس ٩ مم قصير بماسورة غير مشخنة ، بندقية آلية وذخائر ومفرقات .

المتهمون الثاني عشر والثاني والخمسون اشتركوا بطريق المساعدة مع المتهمين الاول والسابع والثامن والتاسع في الشروع في قتل وسرقة التسلح الشخصي للجندى سعد عبد الهادي مطاوع - المعين خدمة على سور القنصلية السعودية بجاردن سيتي - بطريق الاكراه بان قاما بناء على تخطيط المتهم الاول بمراقبة مكان وجود الجندى وادوا باقي المتهمين معطومات مسبقة عنه .

وقام المتهم التاسع بشل حركته بان طوق عنقه بذراعه اليسرى وكتم فاه بيده اليمنى لمنع من الاستغاثة وعاجله المتهم السابع يطعنات في صدره وظهره وذراعه اليسرى مستخدما في ذلك سلاحه الابيض والذي كان يخفيه بين طيات ملابسه بينما قام المتهمان الاول والثامن بمراقبة الطريق وبحوزة كل منهما عبوة عبارة عن مخلوط بمب وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو مقاومة المجنى عليه وملاحقته بالعلاج حازوا واحزوا سلاحا ابيض - خنجر - ومفرقات بدون ترخيص - عبوتين من مخلوط الميب - بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام .

وقد وجهت النيابة العسكرية للمتهمين الاول والسابع والتاسع والعاشر والحادي عشر : الشروع في سرقة التسلح الشخصي - السلاح الناري - الذي كان بحوزة الجنديين بخيت محمد همام ، عبد الرحمن عبد الك رضوان والمعينين حراسة على منفذ (٢٠) بالمعادي بطريق الاكراه بان استقلوا السيارة رقم ٢٠٥٢٨١ ملاكي القاهرة قيادة المتهم العاشر وبحوزتهم سلاح ناري (عدد ٢ طينجة) وما ان ظفروا بالمجنى عليهما في المكان الذي ايقنوا وجودهما فيه حتى تقدم نحوهما المتهمان الاول والسابع واطلقا عليهما ثلاثة اعمرة نارية من سلاح ناري ثم تقدم المتهمان التاسع ، والحادي عشر للاستيلاء على اسلحتهم .

كما شرعوا في قتل الجنديين سالفين الذكر عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان بيتروا التية وعقدوا العزم على قتلهم واعادوا لهذا الغرض سلاحا ناريا - ٢ طينجة - وحازوا واحزوا

بغير ترخيص سلاحا ناريا مشخنا - ٢ طينجة وذخائر - عدد ثلاث طلقات - مما يستعمل في السلاح الناري دون ان يكون مرخصا لهم بحيازة واحراز سلاح ويقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام .. والى المتهم الثاني والخمسين الاشتراك بطريق المساعدة مع باقي المتهمين برصد تحركات المجنى عليهما .

كما وجهت النيابة للمتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر تهمة خيازة واحرازه عبوات مفرقة و ٢٦ مفجرا ومواد شديدة الانفجار بقصد استخدامه في نشاط يخل بالأمن والنظام العام .

ووجهت للمتهم السادس عشر تهمة حيازة واحراز مفرقات زجاجة لنفس القصد . وللمتهم السابع عشر تهمة حيازة ٢ فرد صناعة محلية بدون ترخيص بقصد استعماله في نشاط يخل بالأمن والنظام العام .

ووجهت الى المتهم الثامن عشر : وهو ليس من ارباب الوظائف العمومية ، أنه ارتكب تزويرا ماديا في بطاقة تحقيق الشخصية رقم ٢٨٤١٥ الصادرة من سجل مدني بولاية خاصة

تسليم الجزء الثاني

من قضية طلائع الفتح

علمت الاخبار ان النيابة العسكرية قد سلمت الجزء الثاني من قضية تنظيم طلائع الفتح .. وهو الذي يحمل رقم ٢١ جنائيات عسكرية ادارة المدعي العسكري الى المحكمة العسكرية العليا ..

بالمواطن / محمود علي موسى سليمان . واستعملها في استئجار شقة بمنطقة حدائق القبة وحاز واحرز بغير ترخيص مفرقات - ٤ اجسام معدنية تحتوي على مادة الدناميت

ووجهت للمتهم التاسع عشر تهمة تزوير بطاقة تحقيق الشخصية رقم ٦٦٧٢٥ الصادرة من سجل مدني الحسينية / محافظة الشرقية باسم / يحيى محمود احمد عبدالعزيز وكان ذلك بطريق وضع صور بان قام بنزع صورة صاحبها من عليها ووضع صورته بدلا منها .

كما قام بتزوير رخصة القيادة رقم ٤٩٧٥٦ الصادرة من قسم مرور الشرقية / فاقوس باسم يحيى محمود احمد عبدالعزيز وكان ذلك بطريق وضع صور بان قام بنزع صورة صاحبها من عليها ووضع صورته

وحاز واحرز بغير ترخيص ذخائر - ٤ طلقة عيار ٩ مم

ووجهت النيابة الى المتهمين السابع والثلاثين والثامن والثلاثين ، والتاسع والثلاثين تهمة حيازة واحراز بغير



مرحىص مفرقات - ٢٢ قنبلة يدوية ،
٥١ عبوة يدوية ، ٢ قنبلة صناعية
محلية ، ٢٧ مفجر عادى ، ٩ مفجر
عادى مثبت عليهما قطع حديدية
اسطوانية ، ٩ مفجر عادى بصامولة
سوستة مثبتة عليها ، ١١ مجموعة
راس قنبلة ، ١١ مفجر كهربائى
بسلك ، ٢٢ مفجر عادى مثبت عليه
قطعة صغيرة من قنبلة الامان ، ١
كيس بلاستيك بداخله ٥ لفافات من
قنبلة الامان ، ١ كيس بداخله كمية من
البمب ، ١ جسم معدنى يشبه مقدمة
الصاروخ ، ٢ أمبول بداخله سائل ،
كيس به كمية من اليايات المستخدمة
فى تصنيع راس القنبلة ، كيس
بلاستيك بداخله ٩ علب صغيرة بيضاء
اللون بداخل كل منها قنبلة من النوع
المستخدم فى تثبيت مجموعة الراس
المستخدمة فى تصنيع القنبلة المحلية ،
كيس كبير بلاستيك به اجزاء معدنية
مخروطة بأشكال مختلفة ، كيس به
كمية من المسامير بأحجام مختلفة ،
كيس به ١٨ كيسا صغير الحجم به
بولمان بل ..

وايضا حيازة واحراز بفتح
ترخيص - عدد ١٠ عشرة طلقات
أطرف خرطوش عيار ١٦ ، ٧ أطرف
خرطوش عيار ١٢ ، ٢ طلقة كاملة
العبوة احدهما عيار ٩ مم قصير
والأخرى عيار ٩ مم طويل ، ١٠
طلقات خرطوش عيار ١٦ .

كما اتهمت المتهم السابع
والثلاثين وهو ليس من ارباب
الوظائف العمومية بأن ارتكب تزويرا
ماديا فى محرر رسمى واشترك بطريق
المساعدة مع موظف عمومى حسن
النية هو محرر جواز السفر رقم
٨٦/٢٦٠٩٧٦ فى ارتكاب تزوير
معنوى فى محرر رسمى .

ووجهت النيابة للمتهمين الخامس
والاربعين والتاسم والاربعين تهمة
حيازة واحراز اسلحة نارية وحيازة
واحراز ذخائر - عدد عشر طلقات -
مما تستعمل فى السلاح النارى كما
حازا واحزرا بفتح ترخيص مفرقات
عدد ١٠ قنبلة يدوية مثبت بكل منها
قنبلة امان .

واتهمت النيابة المتهم الثالث
والخمسين بأنه علم بوقوع جريمة
وأعان الجريمة على الفرار من وجه
القضاء بايوائهم .. وذلك بأن قام
باخفاء المتهم / خولد محمد مركات
مم علمه بأنه مطلوب القبض عليه .



الأمرام

المصدر :

١٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

المدعى العام العسكرى يصدر قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح
٥٣ متهمها استفادوا وبائل إرهابية للأضرار بالسلام الاجتماعى وتعطيل الدستور
وارتكبوا جنائيات عقوبتها الأعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة

كتب - حسين فتح الله وعبد الحميد شعير :

امصر اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى قرار الاتهام فى القضية رقم ٩٣/١٨ جنائيات عسكرية المعروفة باسم قضية
اعادة تشكيل تنظيم الجهاد والتي تشكل جزءا من قضية تنظيم « طلائع الفتح » ولتهم فيها ٢٤٥ متهم تم تسميتهم إلى
قضية



المصدر :

١٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

عبد السميع علي عمارة (١٨ سنة) بدون عمل ، ٢٨ - ابراهيم زين العابدين محمود طلحان (٢٢ سنة) دبلوم صناعي ، ٢٩ - احمد شوقي ثابت عبدالعال (٢١ سنة) دبلوم تجارة ، ٣٠ - ياسر محمود فهمي احمد خير الدين (١٩ سنة) طالب بمعهد التعاون ، ٣١ - علي هاشم محمد عمارة (٢٢ سنة) طالب بالمعهد الفني التجاري بشبرا ، ٣٢ - شريف محمود شعبان محمود (٢٦ سنة) مدرس ، ٣٣ - احمد محمد عبد الحفيظ (١٩ سنة) طالب بكلية الاقتصاد المنزلي ، ٣٤ - محمد احمد خيرى مأمون المرصفي (١٩ سنة) طالب بكلية الآثار ، ٣٥ - ياسر محمد المأمون عثمان ، (٢٢ سنة) طالب بكلية الطب البيطري ، ٣٦ - احمد مختار (هارب) ٣٧ - مجدى محمد محمد سالم (٢٧ سنة) بكالوريوس تجارة ، ٣٨ - محمد علي محمد ثابت (٢٩ سنة) رسام ، ٣٩ - هازم محمد نور الدين حافظ وهذان (٢٤ سنة) ليسانس حقوق ، ٤٠ - محسن علي مرسى شحاتة (٢٣ سنة) فني اليكترونيات ، ٤١ - عبد الرحيم عبدالغفار مرسى (٢٧ سنة) صاحب محل ، ٤٢ - عبد المنعم جمال الدين (٢٨ سنة) ليسانس آداب ، ٤٣ - نزار محمود عبد الحميد (٢٧ سنة) محامي ، ٤٤ - لؤي محمود عبد الحميد غراب (٢٧ سنة) كلية الاقتصاد ، ٤٥ - محمد مصطفى سيد احمد (هارب) ٤٦ - نزيه نصحي راشد (هارب) ٤٧ - عادل عوض (هارب) ٤٨ - ابو الفتوح عبد الباسط ابو الفتوح (٣١ سنة) سائق ، ٤٩ - عادل علي عثمان عبد الهادي (٣٠ سنة) تاجر ، ٥٠ - مرجان مصطفى سالم (هارب) ٥١ - محمد جلال احمد (٢٨ سنة) سائق ، ٥٢ - سيد احمد حسن عبد الحميد (٢٦ سنة) بكالوريوس علوم ، ٥٣ - عبدالرازق مصطفى عبدالرازق سيد (٢٨ سنة) محامي .

(٢١ سنة) نقاش ، ١٧ - حسين طه عمر عفيفي (٣٥ سنة) صاحب محل بيع شرائط ، ١٨ - خليفة عبدالعظيم عبدالعزيز (٢٣ سنة) موظف بمصر للطيران ، ١٩ - يحيى خلف الله محمد علي (٢٠ سنة) صاحب محل ملابس ، ٢٠ - احمد محمود محمد قناوى (٢٢ سنة) معيد بكلية العلوم ، ٢١ - مدحت عبداللاه محمد السيد (٢٨ سنة) طالب بالمعهد الفني التجاري ، ٢٢ - سيد محمد علي محمد (٢٤ سنة) بقال ، ٢٣ - شريف محمود حسن حمودة (٢٦ سنة) بكالوريوس علوم ، ٢٤ - ربيع احمد ركابي احمد (٢٢ سنة) مدرس ، ٢٥ - عمرو مصطفى محمود احمد (١٩ سنة) نقاش ، ٢٦ - احمد محمد محمد يوسف (١٨ سنة) لا يعمل ، ٢٧ - راشد

وشملت القضية ٥٣ متهما منهم ٧ هاربين . وقد تضمن قرار الاتهام تهمة الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف احكام القانون تولى المتهم الاول والثاني والسابع والثلاثين القيادة فيها وكان الغرض منها الدعوة إلى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعى بان دعوا إلى تغيير نظام الحكم واشاعوا جوا من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات أمنية باقتراف بعض الجرائم على النحو الوارد بقرار الاتهام تفصيلا ، وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الاغراض وذلك بعبارة واستعمال المفرقات والأسلحة النارية والبيضاء ، كما وجه قرار الاتهام للمتهمين جميعا تهمة الاشتراك في اتفاق جنائى حرض عليه وتدخل في ادارة حركته المتهم الاول الغرض منه ارتكاب جنائيات القتل العمد والسرفقات بالاكراه وعبارة واحراز المفرقات والأسلحة النارية والبيضاء والذخائر بدون ترخيص ، وذلك بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام والامن العام ، بان اتفقوا فيما بينهم على الانضمام للجماعة والعمل معا ، وتلاقى ارادتهم على ذلك ووزعوا الادوار فيما بينهم لتنفيذ العمليات العدائية لتحقيق اهدافهم .

والمتهمون هم حسب ترتيبهم في قرار الاتهام : ١ - عبد الحميد محمد عبد الحميد (٢٧ سنة) طالب بالسنة النهائية بكلية الطب ، ٢ - فتحي امام عبد المجيد حزين (٢٣ سنة) طالب بالسنة الثالثة بكلية الهندسة ، ٣ - فويلد محمد مركات عبد الحليم (٢٣ سنة) نقاش ، ٤ - محمد عبداللاه محمد السيد (٢٤ سنة) طالب بالمعهد الفني التجاري بالطرية ، ٥ - ياسر كامل علي (هارب) ٦ - رافت محمود محمد عثمان (٣٠ سنة) سائق ، ٧ - محمد حسام احمد الشريف (٢٤ سنة) محاسب ، ٨ - محمد سمير السيد عيد درويش (٢٢ سنة) بكالوريوس تجارة ، ٩ - محمد زين (هارب) ١٠ - طارق عبدالفتاح احمد ابراهيم (٢٥ سنة) طالب بالسنة الثالثة بكلية الهندسة ، ١١ - محمد محمود فؤاد عبدالقادر (٢١ سنة) طالب بالسنة الاولى بالمعهد الفني الصناعى بالطرية ، ١٢ - خالد شحاتة عبد الحليم (٢٨ سنة) دبلوم تجارة ، ١٣ - عماد علي محمد محمود (١٩ سنة) طالب بكلية العلوم ، ١٤ - حسن محمد ابراهيم حسن (٢٥ سنة) بكالوريوس تربية رياضية ، ١٥ - خالد عبدالفتاح حسن مصطفى (٢٥ سنة) بكالوريوس تجارة ، ١٦ - محمد علي محمد متولى



الحكم في قضية

المحتجوب.. غداً

تصدر محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) غداً السبت أحكامها في قضية اغتيال د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق. والمتهم فيها مجموعة من أعضاء الجماعة الإسلامية. استمرت تحقيقات النيابة وجلسات المحاكمة ثلاث سنوات، استمعت فيها هيئة المحكمة لشهود الإثبات وشهود النفي ومرافعات النيابة والدفاع عن المتهمين. أكد الدفاع تورط جهة أجنبية في واقعة الاغتيال. وأشاروا إلى أن الاعترافات التي أدلى بها بعض المتهمين تمت تحت التعذيب.



الأهرام المسائي

المصدر :

للنشر والتذات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ شهر ١٩٩٢

إغلاق ملف أشهر قضايا الاغتيال السياسي اليوم.. الحكم في قضية المحجوب بعد ثلاث سنوات من المداولة

تصدر اليوم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، حكمها في أخطر قضايا الاغتيال السياسي بعد حادث اغتيال الرئيس السابق محمد أنور السادات وهي قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ومقام حراسته، وذلك بعد أكثر من مرور ثلاث سنوات استغرقتها فترة المحاكمة وثار جدل كبير من جانب أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين إذ لمجوا بطلان التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبطلان الاعتراضات التي أدلى بها المتهمون أمام النيابة.

واستمعت المحكمة إلى شهادة عدد من الشخصيات الهامة من بينها اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق واللواء مصطفى كامل مدير مباحث أمن الدولة السابق وحافظ الدقهلية سابقاً كما استمعت هيئة المحكمة إلى شهادة عدد من علماء الدين ورؤساء تحرير بعض بالصحف المصرية كما قدمت نيابة أمن الدولة العليا ٦٣ شاهداً استخلصتهم من ١٥٨ شاهداً في القضية وبلغ عدد صفحات ملف القضية نحو ٥ آلاف صفحة وقد وصلها



بعض رجال الامن والقضاء بانها اشهر قضايا الاغتيال السياسي. وترجع احداث القضية الى عام ١٩٩٠، وبالتحديد يوم الجمعة ١٢ أكتوبر عندما أعترض ملثمون سيارة الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وافراد الحراسة واطلقوا وابلا من نيران مدافعهم الرشاشة عليهم مما أسفر عن استشهاده الدكتور المحجوب وعدد من رجال الشرطة المعينين على حراسته. وبعد مرور ١٥ يوما على عملية الاغتيال وبعد جهد مكثف بذلته أجهزة الامن طوال هذه الفترة، توصلت مباحث امن الدولة الى مرتكبي الحادث وأمكن الكشف عن التنظيم الذي ينتمون اليه وهو تنظيم الجهاد المتطرف ذات التنظيم الذي اغتال اعضاؤه الرئيس السابق محمد أنور السادات وعددا كبيرا من رجال الشرطة في محافظة أسيوط وقد القي القبض على ١٢ من اعضاء التنظيم والذي كان يتزعمه الدكتور علاء محيى الدين «طبيب بيطرى» والذي عثر على جثته فى منطقة الطالبة بالهرم فى اغسطس ١٩٩٠ وقد اعترف اربعة من الذين القي القبض عليهم باشتراكهم فى عملية الاغتيال

الدكتور المحجوب ورفاقه، واكدت اعترافاتهم أنهم كانوا يقصدون على وجه التحديد اغتيال «لواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية انتقاما لمقتل زميلهم الدكتور علاء محيى الدين. ومن خلال اعترافات بعض العناصر المشاركة فى الحادث تبين ان بعض الاعضاء سيلتقون امام سور كلية الهندسة جامعة القاهرة فتم اعداد كمين واثناء توجه الكمين للقبض عليهم بادروهم باطلاق الرصاص، وقد اسفر الاشتباك معهم عن مصرع المتهمين محمد صلاح ومحمد عبد الفتاح كما اصيب بعض ابناء الشرطة واحد الضباط وتنج عن ذلك بقدر اذاعة.

وكان الخيط الاول الذى امسكت به أجهزة الامن وقادها الى التعرف على الجناة واماكن اختبائهم عندما تعرف احد الضباط على شخصية احدهم واصر ان صاحب الصورة هو من ضمن المشاركين فى الحادث وكانت هذه الصورة للمتهم صفوت عبد الغنى احد اعضاء الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد والذي يزخر ملفه فى مباحث امن الدولة بمعلومات وفيرة عن نشاطه الارهابى... وقد امسكت أجهزة البحث بهذا الخيط المهم وبدأت بحلها الشاق عن المتهم حيث افادت المعلومات انه يتنقل مع مجموعة من رفاقه فى عدة مناطق، وتم رصد تحركاته الى ان وصلت معلومات اكدت تفيد انه سيقضى ليلته فى إحدى الشقق المفروشة بمنطقة «كعبيش» خلف ملهى باريزيانا بالهرم، فتم اعداد مجموعة اقتحام من فرقة مكافحة

الارهاب الدولي هاجمت الشقة وتمكنت من القبض عليه ومعه زملاؤه: عزت السلامونى وعبد الناصر توح وعاصم محمد احمد وقد عثر بداخل الشقة على بنقبة آلية ومسندس ماركة سميت وبعض المتفجرات.

ولم تمض ايام على عملية القبض على اخطر عناصر التنظيم وفى الوقت الذى تزدبت فيه الاتباء عن اعتزام النائب العام اعلان قرار الاتهام فى القضية حتى جاءت الاتباء لتؤكد ان المتهم الاول فى القضية صفوت عبد الغنى قد تمكن من الهرب اثناء ترحيله من ليمان طرة الى سجن المنيا لاداء امتحان كلية الدراسات الاسلامية بالمنيا، وعلى ضوء ذلك قرر وزير الداخلية ايقاف ٣ ضباط عن العمل واحالتهم للنيابة للتحقيق معهم لتحديد مسئوليتهم عن هروب المتهم كما تقرر احالة ١٠ من صف وجنود الحراسة الى المحاكمة العسكرية.

وفى ١٠ يونيو ١٩٩١ تولت الدائرة ٢٥ نظر القضية برئاسة المستشار وحيد محمود ابراهيم وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازى ومحمد عبد اللطيف، وذلك بعد ان أعلن المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام فى ذلك الوقت قرار الاتهام وشمل ٢٥ متبهما و٦٣ شاهدا من شهود الاثبات.

وبدا نظر القضية ومثل النيابة المستشار رجاء العربى النائب العام والمستشار عبد المجيد محمود المحامى العام الاول وباسر رفاعى واسامة قنديل رئيسا النيابة.

واليوم تسدل محكمة أمن الدولة العليا طوارئ الستار على القضية.



المصدر : **الواسط**

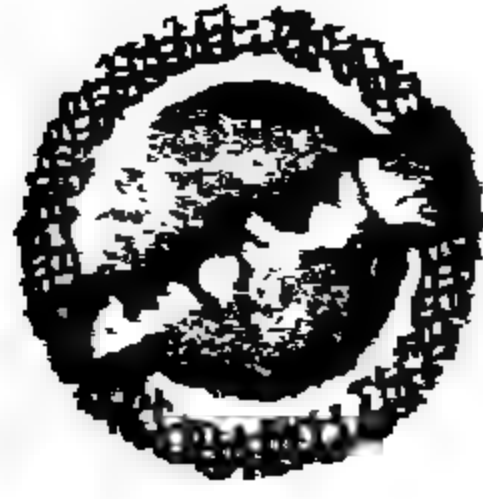
المصدر :

التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

بإراءة المتهمين من قتل
«الاستيواب» وموافقيه
السجن ل ١١ متهمها لحياتهم
أسلحة ومنتفجرات وبراعة ٦
المحكمة تؤكد عدم توفر أدلة الاعدام
والنيابية تدرس الطعن في الحكم



كتبت - نحوي عبدالعزیز :
تدرس النيابة العامة الطعن في الحكم الصادر في قضية اغتيال الدكتور رفعت
الحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ومرافقيه. أكد مصدر قضائي مسئول ان
النيابة العامة ستطالب بإلغاء الحكم بإعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام لجنة

أخرى إذا تبين ان الحكم اشتمل على اخطاء قانونية. وكانت محكمة امن الدولة
العليا طواريء قد حكمت بالإشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على المتهم محمد احمد علي
وشهرته محمد النجار والإشغال الشاقة ١٠ سنوات للمتهم محمد سيد عبدالجواد
والإشغال الشاقة ٧ سنوات للمتهمين مملوح علي يوسف وعثمان جابر محمود.
كما قضت المحكمة بالإشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات للمتهمين عادل سيد شعيبان
وصفوت عبدالغني والسجن ٥ سنوات للمتهمين اسماعيل عبدالجيد وضياء
الدين فاروق خلف و٣ سنوات للمتهمين حامد عبدالعال وهاني يوسف
الشانلي. وقضت المحكمة ببراءة ١٦ متهما آخرين. وقرأ المستشار وحيد
محمود رئيس محكمة امن الدولة العليا - طواريء - بيانا
في الجلسة، أكد فيه انه لم تتوافر لركان العقوبة المقررة لجريمة القتل
للقترن على مرتكبها وهي الاعلام. كما أكد انه لم تتوافر الالة لليقينية التي
يرتاج ويضمن إليها وجنان المحكمة حتى يوصلها إلى الحقيقة القضائية.
وأشارت المحكمة إلى عدم وجود شاهد عيان واحد في القضية حتى من افراد
الحراسة انفسهم رغم وقوع حادث الاغتيال في وضوح النهار وفي وسط المدينة
وملتقى طرق ثلاثة تحيط بها أكثر من جهة امنية. وقالت المحكمة ان جميع
المتهمين وقعوا فريسة للتعذيب ووجهت المحكمة إلى الأجهزة الامنية كلمة
قالت فيها: ان الضمير القضائي يأمر ان يتسلح رجال السلطة بهذه الوسائل
للبشعة في مواجهة مواطن اعزل، وان ما صدر من الجهات الامنية بهذه
الصورة انما لتدارك قصورها وتسخر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة،
باصطناع الالة تقديمها لسلطات التحقيق.
وأكدت المحكمة ان الاعترافات الصادرة من المتهمين جاءت تحت وطأة التعذيب
والاستجواب الكرهق. وتوقع مصدر قضائي ان يرفض الحاكم العسكري
التصديق على الحكم بموجب الصلاحيات التي يمنحها قانون الطواريء واعادة
محاكمة المتهمين امام لجنة أخرى.



الأخبار

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعل.

١٥ مارس ١٩٩٢

اليوم تبدأ محاكمة ٥٢ متعلما في قضية اعادة تنظيم الجهاد فنية زينهم والتفببيرات والجزء الثاني من طلائع الفتى

٢ قضايا ارهابية أمام المحاكم العسكرية



خليفة طه ونضال سلام مصطفى
أبو عوف والمهندس اسماعيل سليمان
نصر الدين الذي قام بتصنيع
مسدس .. إضافة الى استخدامه
عبادة زوجته كمخزن للأسلحة
والذخائر الخاصة بالتنظيم .
وتبدأ المحكمة العسكرية بالجبل

٥٢ متهما .. وجهت لهم النيابة
العسكرية تهمة الانضمام لجماعة
أسست على خلاف القانون بهدف
ارتكاب جرائم مخلة بالأمن والنظام
العام ويرأس هذه المجموعة يحيى
مصطفى امام شحور ومعه شقيقه
صبيح عبد السلام شحور وطه

كتب فاروق الشاذلي :

انتهت النيابة العسكرية من
التحقيق في قضية أحداث زينهم .. وتم
إحالتها الى إدارة المحاكم العسكرية
لتحديد الدائرة التي ستقضي القضية
تحت رقم ١٩ جنائيات عسكرية لسنة
١٩٩٢ .

القضية تضم ٨ متهمين منهم ٤
ماريين .. من بين المتهمين محمد
صلاح الدين الذي تم القبض عليه في
منطقة زينهم .. والثاني مصطفى
عوني الذي تم ضبطه في الأميرة وكان
وراء القبض عليهما ملحة شعبية من
الأهالي الذين أعلنوا رفضهم
ومقاومتهم للارهاب .. واعترف المتهم
محمد صلاح جاد على باقي المتهمين
الذين شاركوا معه في الأحداث .
وعلمت « الأخبار » انه تم إحالة
القضية رقم ٢٠ جنائيات عسكرية على
إدارة المدعي العسكري وهي القضية
التي تضم ١٩ متهما منهم محمد
أحمد حمودة ومحمد علي الخرسيس
وهشام طه أحمد سليم .. الى إدارة
المحاكم العسكرية .. حيث ستبدأ
الدائرة الرابعة برئاسة اللواء حامد
سيد حسن وعضوية المقدم عصام
بهجت والمقدم صلاح عدوي في نظر
القضية خلال هذا الأسبوع .. ومن
المنتظر ان تعقد الجلسات سرية نظرا
لقيام المتهمين بعمل رسومات كروكية
لبعض المواقع الاستراتيجية الهامة .
كما تم إحالة الجزء الثاني من
قضية تنظيم طلائع الفتح الى إدارة
المحاكم وهو يحمل رقم ٢١ جنائيات
عسكرية إدارة المدعي .. وهو يشمل



الأخبار

المصدر :

للنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات

١٥ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

الأحمر في صباح بعد غد الثلاثاء برئاسة العقيد محمد شامل رمزي وعضوية المقدم حسام سليمان والمقدم حسنين عبد المحسن .
من جهة أخرى تبدأ المحكمة العسكرية العليا اليوم في نظر القضية رقم ١٨ جنائيات عسكرية إدارة المدعي العسكري . وهي تضم ٥٢ متهما منهم ٦ هاربين .. المتهم الأول في القضية عبد الحميد حب الله .. وجهت لهم النيابة العسكرية ٨ تهم .. منها الاتفاق الجنائي وتكوين جماعة أسست على خلاف القانون بغرض تعطيل أحكام الدستور والقوانين والدعوة لتغيير نظام الحكم وتشمل ٥١ متهما من الذين شملهم قرار الاتهام ..
يتزعم التنظيم الكيلاني عبد الحميد حب الله ومجدي سالم ونسفي أمام عبد المجيد .. كما وجهت أيضا للمتهمين الـ ٦ الأوائل تهمة قتل سابق وتباع السيارة النقل رقم ٥٥٨٤٠ نقل القاهرة وسرقتها وحبازة واحراز أسلحة نارية وذخائر .. ولـ ٧ آخرين من المتهمين تهمة محاولة اغتيال جندي الحراسة على القنصلية السعودية بجاردن سيتي في القضية رقم ٢٢٦٢ لسنة ١٩٩٠ جنائيات قصر النيل .. وأيضا ارتكاب جريمة الشروع في القتل لـ ٢ من جنود الشرطة المدنية الحراسة على المنفذ ٢٠ بشارع ٧٧ بالمعادي ومحاولة سرقة تسليحهما الشخصي في القضية رقم ٤٨٠٨ لسنة ١٩٩١ جنائيات المعادي .. إضافة إلى تزويد محررات رسمية واستعمالها ..
تتعد الجلسات برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي وعضوية العقيد محمد كامل والمقدم مدحت البكري .. ويمثل الادعاء العميد علي بيبرس نائب المدعي العام العسكري والمقدم عز الدين عبد العزيز وأمانة سر المساعد أول عيد عبد العزيز عامر .
وذلك في قاعة المحاكمات بهايكسب .



الأمر

المصدر :

١٥ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

□ الحكم في قضية اغتيال المحجوب:

الأطفال الشابة والسجناء ١٠ متهمين لحياسة متفجرات والتزوير وبراءة جميع المتهمين من تهمة الاغتيال لعدم توافر الأدلة

لكل من ابراهيم اسماعيل عبدالمجيد وضياء الدين فاروق خلف، والسجن ثلاث سنوات لحامد عبدالعال وهانى يوسف الشاذلى.

كما تضمن حكم محكمة امن الدولة العليا براءة ١٧ متهما آخرين في القضية.

وقبل النطق بالحكم القى المستشار وحيد محمود رئيس المحكمة كلمة تناول فيها مراحل نظر القضية وتعطل المحكمة خلالها أكثر من مرة، نظرا لانسحاب الدفاع وحلول موعد معرض القاهرة الدولي. كما أشار رئيس المحكمة لبعض أسباب الحكم ببراءة المتهمين من حادث اغتيال المحجوب.

وعلمت وكالة انباء الشرق الاوسط من مصدر قضائى مسئول ان النيابة العامة تعكف على دراسة الحكم، فإذا اشتمل على أخطاء قانونية فسوف تطلب الغاء وإعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام دائرة أخرى.

اصدرت امس محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» حكما في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق والتي تضم ٢٧ متهما، منهم ثمانية هاربون.

قضت المحكمة ببراءة جميع المتهمين من حادث اغتيال المحجوب لعدم توافر الأدلة، بينما عاقبت ١٠ منهم بعقوبات تتراوح ما بين الأشغال الشاقة لمدة تصل إلى ١٥ سنة والسجن ٢٠ سنوات، بتهمة حيازة أسلحة نارية ونخيرة ومتفجرات والتزوير في محركات رسمية.

تضمنت العقوبات الأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما للمتهم محمد أحمد على وشهرته «محمد النجار» والأشغال الشاقة ١٠ سنوات للمتهم محمد سيد عبد الجواد والأشغال الشاقة ٧ سنوات لكل من المتهمين ممدوح على يوسف وعثمان جابر محمود.

كما قضت المحكمة برئاسة المستشار وحيد محمود بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات لاثنتين من المتهمين هما عادل سيد شعبان وصفوت عبدالغنى، والسجن ٥ سنوات



المصدر : الحياة

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ ١ ١٩٩٢

مصر : تبرئة المتهمين باغتيال المحجوب وعبدالرحمن يريد اللجوء الى بريطانيا

□ القاهرة - «الحياة»

■ بعد أكثر من عامين من المداولات برأت محكمة أمن الدولة العليا - طوارئ المصرية امس ٢٧ من أعضاء الجماعة الإسلامية، من تهمة المشاركة في عملية اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب وامرت بسجن عشرة منهم - لحيازتهم اسلحة ومتفجرات من دون ترخيص، واعتبرت مصادر قضائية وأخرى في النيابة العامة الاحكام «مفاجأة» وتوقعت إعادة محاكمة المتهمين امام هيئة أخرى.

وأعلن السيد منتصر الزيات محامي عمر عبدالرحمن الذي يعتبر زعيم الجماعة الإسلامية، ان موافقة الحكومة البريطانية على منح حق اللجوء السياسي للسيد راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية، المخطورة في تونس، يعزز موقف عبدالرحمن ويزيد من فرصه في الحصول على الحق نفسه في حال ابعاده من الولايات المتحدة، لكن مصادر مصرية مسؤولة اشارت الى ان «عبدالرحمن ليس الغنوشي» اذ ان الاول متهم في قضية تجري حالياً محاكمته فيها امام محكمة أمن الدولة العليا في القيوم بتهمة الاعتداء على مواطنين ورجال أمن وحيازة اسلحة من دون ترخيص مع ٤٨ آخرين من اتباعه. ومعروف ان عبدالرحمن معتقل حالياً في

سجن اميركي.

واضافت هذه المصادر ان القاهرة تنتظر انتهاء السلطات الاميركية من التحقيق مع عبدالرحمن قبل البدء في تحرك يهدف الى استلامه. ووضحت ان الطلب الذي تقدمت به مصر لتسلم عبدالرحمن «جاء استناداً الى دوافع قانونية، وان الاتصالات المصرية - الاميركية ترجح الموافقة على تسليم عبدالرحمن، ولكن بعد ان يصدر القضاء الاميركي قراراً نهائياً في شأن شرعية اقامته هناك».

وقال الزيات لـ «الحياة» ان زعيم الجماعة الإسلامية، يفضل الذهاب الى بريطانيا في حال ابعاده من الولايات المتحدة، وان الموافقة على منح الغنوشي حق اللجوء السياسي في بريطانيا سيدفع عبدالرحمن الى سلوك الطريق نفسه.

واعرب الزيات عن اعتقاده بان عبدالرحمن «سيحصل على البراءة في القضية التي يحاكم فيها وتنتظرها محكمة القيوم» مشيراً الى انه سبق ان حصل على البراءة في التهم الموجهة اليه ذاتها.

واشار الزيات بالقضاء المصري مشيراً الى الاحكام التي اصدرتها محكمة امن الدولة العليا امس في قضية المحجوب وقال ان تلك الاحكام «ثبتت ان هناك قضاء عادلاً في مصر».

وعن اعلان رئيس الوزراء الاقفاقي قلب الدين حكمتيار استعداد بلاده لاستقبال عبدالرحمن قال الزيات ان زعيم الجماعة الإسلامية «رجل بين وداعية



المصدر : الحياة

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٢

اسلامي سترحب باستضافته اكثر من دولة الا انه ما زال يامل بان يسبح القضاء الاميركي الشرعية على اقامته في الولايات المتحدة. وفي حال ابعاده يفضل الذهاب الى بريطانيا او فرنسا.

واضاف انه يستبعد ان تستجيب الحكومة الاميركية الى الطلب المصري بتسليم عبدالرحمن نظراً الى عدم وجود اتفاق لتسليم المتهمين بين البلدين، وراى ان عبدالرحمن سيحصل على البراءة من محكمة القيوم، وبالتالي سيسقط الطلب المصري من تلقاء نفسه.

وتضمنت احكام محكمة امن الدولة العليا امس السجن لمدة ١٥ عاماً مع الاشغال الشاقة للمتهم محمد احمد علي المعروف بـ «محمد النجار»، والاشغال الشاقة عشر سنوات لمحمد سيد عبدالجواد، وسبع سنوات لكل من معدوح علي يوسف وعثمان جابر محمود، وخمس سنوات لعادل سيد شعبان وصفوت عبدالغني، والسجن لمدة خمس سنوات لابراهيم اسماعيل عبدالمجيد وضياء الدين فاروق، والسجن ثلاث سنوات لحامد عبدالعال وهاني يوسف الشاذلي. وقضت المحكمة ببراءة ١٧ متهماً آخرين في القضية هم عصام احمد عبدالجواد وعلاء محمد ابو النصر وعبدالناصر نوح احمد وعزت حسين محمد حسين المعروف بـ «السلاموني»، وعاصم علي السيد عثمان واحمد مصطفى نواره وعادل حماد فرج عبدالمحسن عباس ومحمد مصطفى زكي واحمد مصطفى زكي وحسني محمد حسين وعادل عبيد شريف وجمال اسماعيل وابراهيم ياسين محمود ربيع وعلي محمد البحيري ومحمد منتصر عبد الحميد ونمير نصر عبدالموجود.

وعلمت «الحياة» ان جهات قضائية واخرى في النيابة تعكف على دراسة حيثيات الحكم تمهيداً لرفع مذكرة الى الحاكم العسكري الذي يملك سلطة التصديق على الاحكام التي تصدرها محاكم امن الدولة العليا لاعادة محاكمة المتهمين امام دائرة اخرى استناداً الى وجود اخطاء قانونية في الحكم.

وتعاني المتهمون وعلت صيحاتهم مهللين عقب صدور الاحكام وانطلقت الزغاريد والقي المستشار وحيد الدين ابراهيم رئيس المحكمة بياناً عرض فيه اسباب الحكم. وقال: «على رغم ان الحادث وقع في وضع النهار وفي مكان قريب من مقر شرطة المسطحات المائية فانه لم يثبت وجود شاهد واحد في القضية شاهد احد المتهمين وهو يقتل شخصاً بعينه بما في ذلك بعض رجال الشرطة الذين كانوا يتقدمون موكب الدكتور المحجوب الذين اكذبوا انهم لم يشاهدوا متهماً محدداً وان المتنفذين قروا».

واكد ان القاضي يضع في حسبانته كل الظروف والملايسات في الحادث، مشيراً الى ان المحكمة «لم تأخذ باعترافات المتهم محمد النجار على بقية المتهمين ذلك لانه من الثابت ان هذا المتهم كان اصيب بطلق ناري في رقبته وقتل اثنان من زملائه امام عينيه في اثناء عملية اعتقالهم امام كلية الهندسة في جامعة القاهرة. ومن ثم فان هذا المتهم عندما ادلى باقواله كان تحت تاثير الخوف والهلع، واعتقد ان رجال الامن رثوا اليه حياته عندما باثروا الى معالجته واصبح تحت قبضتهم واصبح يردد ما يملأ عليه من اقوال حتى ان المتهم ذكر بعد ذلك انه ادلى بهذه الاقوال بناء على وعد بمساعدته على السفر الى الخارج».

واضاف ان الاقوال التي ادلى بها النجار «تتناقض مع ملفات القضية برمتها الى جانب ان هذا المتهم ثبت من تقارير الطب الشرعي تعرضه للتعذيب». وقال ان «ما صدر من الجهات الامنية من تجاوزات جاء بسبب تقصيرها وعجزها وفشلها في كشف الحقيقة».

واشار الى ان اعترافات المتهم معدوح علي يوسف في القضية كانت «وليدة تعذيب تعرض له بعد القبض عليه حتى انه من الثابت انه لم يكن في مقدوره الوقوف امام المحقق».

واعترف ان اقوال زوجة معدوح التي ذكرت في التحقيقات ان زوجها اعترف لها بانه سيتوجه لاغتتيال المحجوب قبل الحادث بيوم واحد «لا يعتد بها لان الزوجة ملزمة عدم افشاء سر بيتها والليل المستمد من هذه الاقوال يعد عملاً غير مشروع».

ونكر ان المحكمة استبعدت شهادة بعض الضباط لانهم ادلوا باقوالهم امام النيابة بعدما انتهت اقوال المتهمين والشهود ولذلك فان هذه الاقوال لا يعول عليها لانها يمكن ان تكون منقولة عن اقوال بعض المتهمين واعترافاتهم.

ولاحظ وجود تناقض في بعض الادلة الفنية في شأن السلاح المضبوط في الحادث بين تقارير العمل الجنائي والطب الشرعي. ووضح ان احد التقارير ذكر ان السلاح المضبوط هو الذي استخدم في الحادث في حين افاد تقرير اخر ان هذا السلاح من المرجح ان يكون هو الذي استخدم «ثم ليس هناك يقين من انه السلاح نفسه».



المسيرة

المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ أغسطس ١٩٩٢

واضاف: «بالنسبة الى جريمة حيازة المتهمين مطبوعات تقاوم السلطات، فان القضاء يحاكم افعالا وسلوكا وان الديموقراطية لن تؤتي ثمارها الا في ظل الراي والراي الآخر ولم تشهد عصر مناضا للحرية مثل الذي تشهده الان من نقد للحكومة من جانب الصحف القومية والحزبية، موضحا ان ما ضبط مع المتهمين من منشورات تتفق مع الدستور الذي يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية». ووجه كلامه الى المتهمين «اذا كنتم ارتكبتم هذه الجرائم وافلتم من العقاب فان ايديكم وارجلكم ستشهد عليكم يوم القيامة وسيكون عذابكم عند الله شديدا».

وكان المتهمون الذين لا يزال تسعة منهم فارين وصلوا الى قاعة المحاكمة في ارض المعارض في مدينة نصر في ثلاث سيارات تتقدمها دراجات نارية، وسيارات حراسة. واحاط بقاعة المحكمة نحو ٥٠٠ جندي من الامن المركزي وعدد من السيارات المصفحة.

وردد المتهمون هتافات عالية في بداية الجلسة مثل «في سبيل الله قمنا نبتغي رفع اللواء لا لحرب قد عملنا نحن للدين فداء» وان السجن او الاعدام لن

يثنينا عن الاسلام، كما وجه المتهم «السلاموني» نداء الى عمر عبدالرحمن ربه خلفه المتهمون قائلا «وان سجنوك يا عمر فنصر الله يا شيخني قريب».

والقى المتهم صفوت عبدالغني كلمة امام مراسلي الصحف ووكالات الانباء قال فيها ان ما اعلنه وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر من انه لا يعادي الاسلام وانما يعادي الجماعات الاسلامية «قول كاذب ومضل لان عداء اميركا هو للاسلام بصفة عامة ويتمثل في موقفها من مسلمي البوسنة - الهرسك ومن الشعب العراقي ومن شعب الجزائر عندما اعاقت الاسلاميين من تولي مقاليد الحكم بصورة شرعية وكذلك مساندتها لاسرائيل في ضرب جنوب لبنان».

وقال «سنقف ضد اميركا» وان الشعوب الاسلامية «ستدافع عن الاسلام في كل مكان». واعتبر ان واشنطن «تساعد الانظمة التيمولية في العالم الاسلامي وبهذا تجعل نفسها في حال مواجهة مع هذه الشعوب».

وحمل عبدالغني «تنظيما ارهابيا قبطيا» مسؤولية عمليات التفجير التي راح ضحيتها عشرين مواطنا اخيرا. وقال لمراسل وكالة «فرانس برس» ان اربعة من اعضاء هذا التنظيم معتقلون حاليا في سجن طره في جنوب القاهرة وان اسمه «الجهاد المقدس». وأوضح ان احد المعتقلين اسمه خالد بولس وان الاربعة معزولون عن الاسلاميين المحبوسين في السجن نفسه.

والقى المتهم الاول في القضية مدوح علي يوسف كلمة قال فيها «حزبنا النظام من ان رفضه لوساطة العلماء سيسفر عن مزيد من عمليات سقن الدماء وهو ما حدث بالفعل». و اضاف «كنا نريد بهذه الوساطة الافراج عن خمسة الاف معتقل ووقف نزيف دماء رجال الشرطة».

وكانت محكمة امن الدولة العليا بدأت في نظر قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٩١ بعدما اعلن النائب العام المصري قرار الاتهام الذي شمل ٢٥ متهما و٦٣ شاهدا من شهود الاثبات. واستمعت المحكمة الى شهادة عدد من الشخصيات المهمة من بينها اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق واللواء مصطفى كامل مدير مباحث امن الدولة السابق وعدد من علماء الدين ورؤساء تحرير بعض الصحف المصرية. وبلغ عدد صفحات ملف القضية نحو خمسة آلاف صفحة ووصفها رجال الامن والقضاء بانها من اشهر قضايا الاغتيال السياسي في مصر.

وترجع أحداث القضية الى يوم الجمعة ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) للعام ١٩٩٠ عندما اعترض ملثمون سيارة الدكتور المحجوب وحراسه واطلقوا النار من رشاشات مما اسفر عن مقتل المحجوب وعدد من رجال الشرطة.



الأمير

المصدر :

١٥ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

الحكم في قضية المحجوب :

وعاقبة ١٠ متهمين بالأطفال الشاقة والسجن

لده لتراواح بين ١٥ سنة و ٣ سنوات

لماذا قضت المحكمة ببراءة المتهمين من تهمة اغتيال المحجوب ؟

المحكمة : لو تو افرت الأدلة اليقينية للإدانة لأصدرنا أحكاما بالإعدام



بعد عامين من نظر قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وفي جلسة علنية يسودها الهدوء استمرت ٤٠ دقيقة اصدرت امس محكمة امن الدولة العليا «طواري» حكمها في القضية وقضت ببراءة المتهمين من تهمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب و ٣ آخرين من رجال الامن المخصصين لحراسته وسائقى سيارته وسيارة الحراسة الخاصة به .

كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة ١٥ سنة على المتهم الثالث محمد احمد على وشهرته (محمد النجار) لاتهامه بحيازة مفرقات وبالاشراف الشاقة ١٠ سنوات على المتهم محمد سيد عبد الجواد لحيازته سلاحا ناريا، وبالاشراف الشاقة ٧ سنوات لكل من المتهم الاول ممدوح على يوسف والمتهم السادس عشر عثمان جابر محمود الظواهري لحيازتهما اسلحة نارية وتزوير في محررات رسمية . وبالاشراف الشاقة ٥ سنوات لكل من المتهم الثانى صفوت عبد الغنى لحيازته طلقات نارية والتزوير في محررات رسمية والمتهم التاسع عشر عادل سيد قاسم لحيازته اسلحة نارية والتزوير في محررات رسمية والسجن ٥ سنوات للمتهم الثانى عشر ضياء الدين فاروق خلف والمتهم السابع عشر ابراهيم اسماعيل عبد الحميد « هارب » لتزوير محررات رسمية واستعمالها . كما قضت المحكمة بالسجن ٣ سنوات لكل من المتهم الرابع حامد احمد عبد العال والمتهم السابع عشر هانى يوسف الشاذلى لاتهامهما بالتزوير في محررات رسمية . كما قضت المحكمة ببراءة باقى المتهمين من التهم المنسوبة اليهم . وقضت المحكمة ببراءة المتهمين الثلاثة: على محمد على البحدري ومحمد منتصر عبد

الحميد ونمير نصر عبد الموجود من تهمة التستر على المتهمين فى القضية . وكانت محكمة امن الدولة العليا (طواري) قد عقدت جلستها فى الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح امس برئاسة المستشار وحيد محمود ابراهيم رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازى ومحمد عبد اللطيف

تابع الجلسة :

عصام مليجي
عبد الغفار رشدى

بحضور المستشار عبد المجيد محمود المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا ورؤساء النيابة ياسر رفاعى واسامة قنديل وعبد المنعم الحلوانى وهشام بدوى بامانة سر عصام عبد الفتاح . وفى بداية الجلسة ابلى رئيس المحكمة بكلمة شرح فيها مراحل نظر القضية وقال : انها بدأت جلساتها من ١٠/٦/١٩٩١ تخللها ٤ شهور تعطلت فيها المحكمة عن نظر القضية بسبب طلب الدفاع رد هيئة المحكمة و ٦ شهور اخرى تعطلت المحكمة خلالها بسبب انعقاد المعرض الصناعى الدولى، ومعرض الكتاب بارض المعارض «موقع المحكمة»، وكذلك انسحاب الدفاع عن المتهمين وتنب محامين من قبل نقابة المحامين . وبعد الاستماع الى ١٠٠ شاهدا لاضافة لشغل مقر المحكمة من قبل دوائر اخرى لنظر بعض القضايا . ووضح رئيس المحكمة ان المحكمة لم تنظر القضية الا على مدى سنة واحدة و اضاف ان المحكمة قد افسحت

صدرها للجميع، وان المتهمين قد ابدوا ارتياحهم لهيئة المحكمة . وقال رئيس المحكمة ان هيئة المحكمة لم تكن لتتوانى امام بشاعة هذه الجريمة لو توافرت لها الادلة اليقينية للادانة، وكانت ستصل الى اقصى عقوبة وهى الاعدام لو ثبت لها ذلك وانه فى اطار الادلة واستخلاص

واستنباط الوصول الى رحلة اليقين التام يكون بطريق الشرعية الاجرائية فالعبرة ليست بتوافر الادلة وحدها . وان الشرعية الاجرائية تقف بجانب الشرعية الموضوعية فلا ادانة بغير دليل مشروع بومابنى على باطل فهو باطل .. وقال رئيس المحكمة ان

المحكمة لم تطعن لاقوال شاهدى الثبات هما حسين اسماعيل ومحمد مازن لانهما كانا فى دائرة الاتهام بوصدر قرار باعتقالهما مما يثير الشك فى اقوالهما ضد المتهمين . تعارض الطب الشرعى والادلة الجنائية :

واوضح رئيس المحكمة تعارض اجهزة مصلحة الطب الشرعى مع تقرير الادلة الجنائية حيث جاء فى تقرير الطب الشرعى ان السلاح المستخدم فى الحادث واحد، بينما اكد تقرير الادلة الجنائية ان الطلقات التى اطلقت على السيارة المرسيديس الخاصة بالدكتور المحجوب من بنقيتين اثنتين هذه هى الحقائق التى استخلصتها المحكمة، والتى لم تصل منها الى يقينها الجزم بالادانة، وان الشك يفسر لمصلحة المتهم .

وفى نهاية كلمته قال رئيس المحكمة للمتهمين : انكم اذا كنتم فعلتم هذه الجريمة واقتلتم من عقاب القانون الوضعى فان الله الذى تدعون اليه لن يترككم فسوف تقفون يوما امام الله . يوم تشهد ايديكم وارجلكم عنكم تقول لكم انطقنا الله الذى انطق كل شيء ..



الأميرة

المصدر :

١٥ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

وقائع القضية

وقعت أحداث القضية في يوم الجمعة ١٢ من أكتوبر ١٩٩٠ عندما كان الدكتور رفعت المحجوب في طريقه لمقابلة رئيس مجلس الشعب السوري بفندق الميريديان، فامطر مجهولون سيارته وسيارة الحراسة الخاصة به بوابل من الرصاص أسفر عن اغتيال الدكتور رفعت المحجوب والمقدم عمرو الشريبي الذي كان يجلس إلى جواره وحارسة الذي كان يجلس في المقعد الأمامي بالسيارة وسائق سيارته، كنا لقي سائق سيارة الحراسة مصرعه.

وعندما حاول العميد عادل سليم وكيل مباحث القاهرة اللحاق بسيارة أجرة ركبها أحد الإرهابيين تحت تهديد قائلها بالسلح، قتله الإرهابي ولاذ بالهرب متجها إلى منطقة بولاق أبو العلاء.

١٧ حصلوا على البراءة

قضت المحكمة ببراءة ١٧ متهما وهم: عصام محمد عبد الجواد، وعلاء محمد أبو النصر، وعبد الناصر نوح أحمد، وعزت حسين محمد وشهرته عزت السلاموني، وعاصم علي السيد عثمان، وأحمد مصطفى نواوة، وعبد المحسن عباس شلش، ومحمد مصطفى زكي طه، وأحمد مصطفى زكي طه، وحسن محمد محمود حسنين، وعادل عبيد شريف، وجمال اسماعيل شمري، وإبراهيم ياسين محمود ربيع، وعلي محمد علي البحيري، ومحمد منتصر عبد الحميد، ونمير نصر عبد الموجود محمد، وعادل فرج.



المصدر: **العرى**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ: ١٦ أغسطس ١٩٩٢

سيارات.. ومشروعات وصفقات «الشبح» وحديث لم ينشر لرفعت المحجوب

في حياض السجون

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا أخيراً حكماً بالغ الخطورة والدلالة ببراءة المتهمين من قتل الشهيد المرحوم الدكتور رفعت المحجوب وهو ما كنت أتوقعه كمحام من متابعتي لجريات التحقيق وما تتبع في شأن جمع الأدلة من أساليب قال عنها الحكم أن الضمير القضائي يلبي أن يتسلع رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة أعزل يرسف في الأغلال والقيود ومضروب العنين في محاولة لعمله على أن تصدر منه عبارات يلقى بها ضد غيره أو ضد نفسه ليفر بها من الهلاك وإن ما صدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما لتدارك قصورها واسترق عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع أدلة تلقيها إلى سلطات التحقيق..

وهكذا جاء الحكم قاطعاً في تبرئة المتهمين من تهمة القتل وبفضحه وإدانتهم للأساليب المهذرة لقيم الحرية وكرامة الإنسان والتي من شأنها أن تهدر الدليل حتى لو طابق الواقع وهي مبادئ تعتبر من قديم من أنبل ما توصل إليه القضاء المصري وأعظمه في مجال الحريات. وبهذا عاد التساؤل عن قتل المحجوب بعدما أفلتت الإجراءات العسيرة والتي ندد بها الحكم - المتهمون للتحقيق عانوا مجهولين. وقد ارتبطت بمناسية هذا الحكم عدة وقائع في ذهنى واستدعت من ذاكرتى أحاديث ومواقف خالدة للدكتور رفعت.

لقد نشرت الصحف نياً عن بدء الدراسة في الجامعة الأهلية. ذلك المشروع الشيع الذي يظهر ليخفى ويختفى ليظهر دون طرح لتفاصيله ليس عرف الرأي العام من وراء هذا المشروع ومن يموله. ومن يقف وراءه وما هي أهدافه. لمن يتوجه هذا المشروع من أبناء الشعب وماذا يمس من الحقوق الدستورية والاجتماعية والانسانية. ولقد ارتبط المشروع الشيع في ذهن المواطن في عصر الخصخصة التي من ثمراتها سيادة الشيع والمشروعات الشيع والصفقات الشيع.

وما زالت تساؤلات كثيرة مطروحة بلاجواب مقنع: هل هو مشروع استثماري يهدف للربح أو مشروع خدمي؟ هل تتحقق في ظله المساواة وتكافؤ الفرص أم سيفرق بين الناس بحسب الغنى والفقر.

هل سيقبل في تلك الجامعة أصحاب الجامعات العالية أم أبناء الأثرياء وعصر الافتتاح من نوى الجامعات الأبنى فيحرم الفقراء ويتميز الأثرياء بأموالهم. هل يعنى وجود جامعة أهلية لأبناء الأثرياء من نوى الجامعات المتنفذة على المدى المتوسط وجود خريجين غير أكفاء يميزهم فقط الثراء ليستولوا على مواقع المسئولية وما يذكرون بقصة رئيس وزراء إحدى الدول الذي شك رئيس دولته في علاقاته بمخابرات إحدى الدول الكبرى ولكنه لم يعثر على دليل وعند ترك رئيس الوزراء لموقعه وأراد السفر للخارج سأل رئيس الدولة أن يصدق القول وسوف يسمح له بالسفر فلخبره أنه اتصل بتلك المخابرات مرة واحدة حيث طلبت منه طلباً واحداً للترؤف بتنفيذ طوال عشر سنوات وهو أنه في كل مرة يطرح عليه بدائل ليختار منها من يشغل موقع مسئولية هام فيختار أبنى المستويات، فهل هذه إحدى أهداف الجامعة الأهلية؟



المصدر : العرب

للنشر والتوزيع : التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

وفي هذه الأيام صدرت قرارات فتح الاسواق المصرية للبضائع
الأجنبية بلا قيود مما يعرض الانتاج المصري للبوار والدمار وما افزع
المستثمرين في القطاع الخاص بالذات وبما يضع الانتاج المصري في
ظروف حرجية وغير متكافئة حيث تتحيز حماية الدولة المقترضة فيها
حماية الانتاج المحلي فضربه في الصميم وعادت بذلك سياسة
الانتاج السداح مداح حسبما وصفها الأستاذ أحمد بهاء الدين عافاه
الله وشفاه.
لقد استعرضت ذلك في نفسي فبرز من الذاكرة حديث جرى بيني
وبين المرحوم الدكتور رفعت.
حيث كنت قد استشرعت أن في الاتفاق لعددا واستعدادا لطرح
تشريعات تعد لبيع للقطاع العام وضرب الامتياز الزراعي والفلاح
وتحسم ظهري وضرب الانتاج المحلي في القطاع الخاص باعانة فتح
الاستيراد السداح مداح ثم باقامة جامعة أهلية وتبديد التعليم المجاني.
وقلت له هل يستطيع رئيسا لمجلس الشعب ويتحمل على تبعته
وخصميك الوطني وتاريخك صدور تشريعات تسوق كل ذلك؟
فتحسم قائلا إزاء كلماتي الاستفزازية: «يا صليبي لن يمر تشريع
من ذلك إلا على جثتي طالما أنا رئيس لهذا المجلس».
وصعد للرجل. وهذه شهادة وكان الولي لعزيمه ومات غدا قبل أن
يصدر اجراء أو تشريع واحد في تلك المجالات ثم صدرت من بعد
وعلى جثته كل القوانين التي تخوف منها، رحم الله رفعت المحبوب
وحسن الله الكفارة.



مذكرة لمكتب التصديقات للطعن في أحكام قضية المحجوب

صرح مصدر قضائي بأن الجهات القضائية سوف تقوم فور إيداع أسباب الحكم في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب بدراسة الحيليات لاتخاذ الإجراءات التي حثها القانون للطعن في الحكم وقال إن الجهة القضائية المعنية ستقوم برفع مذكرة إلى مكتب شؤون أمن الدولة المختص بالتصديقات على الأحكام توضح فيها ملاحظاتها عقب دراسة أسباب الحكم التي سيتم إيداعها خلال ٢٠ يوماً، وسوف تشمل المذكرة أوجه الطعن في الحكم إذا كان هناك ما يقتضي نكس ذلك ومن حق مكتب التصديقات إلغاء الحكم الصادر أو تأييده. وستتخذ إجراءات الإفراج عن المتهمين الـ ١٧ الذين صدرت أحكام ببراءتهم عقب التصديق على الأحكام بمعرفة الحاكم العسكري ولم تتسلم مصلحة السجون صورة منطوق الحكم حتى مساء أمس.



فكرة!

الحكم في قضية الدكتور رفعت المحجوب ببراءة المتهمين من قتله هو حكم خطير. وقالت المحكمة في حكمها أنه لم تتوافر أركان العقوبة المقررة لجريمة القتل المقترب على مرتكبها وهي عقوبة الإعدام. كما أنه لم تتوافر الأدلة اليقينية التي يبرئها ويضمن إليها وجدان المحكمة حتى يوصلها إلى الحقيقة القضائية.

وبررت المحكمة عدم الحكم بالإعدام أن القضية لا يوجد فيها شاهد عيان واحد حتى أفراد الحراسة أنفسهم. رغم وقوع حادث الاغتيال في وضوح النهار وفي وسط المدينة. وملتقى ثلاث طرق تحيط بها أكثر من جهة أمنية - وأخطر ما ذكرته المحكمة في حكمها

أن جميع المتهمين وقعوا فريسة للتعذيب. وقالت المحكمة أن الضمير القضائي يابس أن يتسلح رجل السلطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة مواطن أعزل. وأن ماصدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما لتدارك قصورها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع أدلة تقدمها لسلطات التحقيق.

وأكدت المحكمة أن الاعترافات الصادرة من المتهمين جاءت تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرقق. وإذا حكمت محكمة النقض بتأييد هذا الحكم الخطير فيجب أن تتألف لجنة تحقيق لمعرفة كل المسؤولين عن هذه التصرفات.

الحكم البراءة لا يكفي في مسفل خطيرة كالمسائل المنسوبة إلى رجال الشرطة. أننا نريد أن نستفيد من هذا الحكم للمطالبة بوضع ضمانات للمواطن المصري تكفل له أن يحاكم محاكمة عادلة والا تصطنع الأدلة التي تقدمها باصطناع الأدلة لسلطات التحقيق أو يتسلح رجل السلطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة مواطن أعزل كما قالت المحكمة في حكمها.

ليس مهما أن يغفل مجرم واحد من العقاب. ولا عشرة مجرمين. وإنما المهم ألا يظلم بريء وتلفق ضده الاتهامات. ومن أخطر ما ذكرته المحكمة أن المحققين اثبتوا عند استجوابهم أصابع بالمتهمين كما أكدت التقارير الطبية تعرضهم للضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن الحق منهم. وتعليقهم وهم معصوبو العينين بقصد انتزاع الاعترافات منهم. وتكرارها بعد كل استجواب. وأكدت المحكمة أن بعضهم أصيب بمرض الشلل في أطرافه العلوية. يلهول. لهذا نطالب بحقوق الإنسان ... كل حقوق الإنسان!

مصطفى أمين



المصدر : الجمهورية

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٩٩٢

أحكام .. قضيت المبرر ..

حتى الإلغاء .. وقراءة للبيان ..

بسم من الأمن

حديث اليوم شأنك ..

الخوض فيه .. كالدخول في حقل ألغام .. لا تكفى البراعة ، أو المعرفة الفنية والعلمية ، لتجنب الارتطام والانفجار .. بل يحتاج إلى جانب ذلك ، توفيقاً إلهياً ، يعصم من الزلل ، ويساعد في العبور إلى خط الأمان ..

الحديث موضوعه .. أحكام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ، برئاسة المستشار وحيد محمود .. بشأن اغتيال الدكتور رفعت المحجوب .. رئيس مجلس الشعب السابق ..

وحديثنا يتعرض لقضيتين أساسيتين إرتباطهما بالحكم مباشر ووثيق :-

■ القضية الأولى :- هي هذا الجزء الخاص ، بحق الطعن .. أو إعادة المحاكمة وإلغاء الأحكام ..

وسلطة « الحاكم العسكري .. » ، أو من يلوضه في الإلغاء .. وهل هذا الحق في الإلغاء ، وإعادة المحاكمة .. حق قانوني يتولاه قضاء ورجال عدالة وقانون ..؟! أم هو حق إستثنائي تفرضه حالة الطوارئ والإستثناء ، من أجل الأمن ودواعيه ..؟! ..

■ القضية الثانية .. أو الجانب الآخر .. :- هو محاولة متواضعة

...

لمناقشة هائلة ، لبيان السيد المستشار رئيس المحكمة - الذي إستهل به الحكم .. أو غلب به حكمه وقراره ، قبل أن يعلن به المتهمين ، ويذيعه على الكافة ..

●●●●●●●●

وقبل المضي والتوغل بعيداً في أعماق القضيتين ..

نبدأ بالقول والتأكيد على عدد من الحقائق .. :-

● أننا نحترم للقضاء ونقدس أحكامه ، ولا تعقيب لنا على حكم صدر .. يمثل في عرف العدالة وفي تقاليد القضاء « عنوان الحقيقة .. »

● أننا لا نشك في نية .. ولا نطعن في كفاءة .. ولا نهز بلبثنا في النزاهة ..

● أننا مع القاعدة الإسلامية والقانونية ، القائمة .. « إدعوا الحدود بالشبهات .. » .. بمعنى أن تبرئه عدد من المذنبين ، خير ألف مرة من إدانة بريء واحد ..

● أننا بهذا الذي قلناه .. وقبله وبعده ، مع القانون ، مع الحق والعدل .. وهذا لا يتحقق إلا من خلال الكيل بمكيال واحد .. والاحتكام إلى معيار واحد .. والإستناد إلى قاعدة واحدة ..

بعد ذلك .. تبدأ مع الجانب الأول .. أو القضية الأولى ..

● إلغاء الأحكام .. :-

السؤال الذي يمكن أن يكون بداية لمناقشة حق الإلغاء أو عدمه .. هو .. :-

- هل حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ، حكم نهائي .. أم هو حكم قابل للطعن والمراجعة ؟

● الجواب .. ليس حكماً نهائياً ..

- السؤال التالي .. من له إذن حق المراجعة أو الطعن ..

وهل هذا الحق .. بالقانون ، أم باعتبارات الأمن ، وظروف حالة الإستثناء أو للطوارئ ؟

● الجواب .. :- الذي يحكم موضوع الطعن أو المراجعة أو الإلغاء هو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ..

ولما كانت حالة الطوارئ .. هي حالة إستثناء بطبيعتها .. تفرضها ظروف معينة .. فالحالة ليست دائمة ..

ومنذ مقتل الرئيس السادات في أكتوبر عام ١٩٨١ .. تطلب الوضع فرض حالة الطوارئ .. وحدد القانون الجرائم المحالة إلى محاكم الطوارئ .. والتي بملئها نظرت دائرة المستشار وحيد محمود قضية مقتل الدكتور المحجوب ، التي نحن بصدد ..

من هذه الجرائم .. إحرار الأسلحة والمفرقات ، والمرتبطة بها .. والقضية التي تناقش بعض جوانبها الآن - قضية مقتل الدكتور

المحجوب - مجمع جرائم .. فيها الاتفاق الجنائي ، على ارتكاب القتل للعمد مع سبق الإصرار والترصد .. وحرارة أسلحة ،

ومفرقات بدون ترخيص .. واستعمال هذا كله بما يخل بالأمن العام .. إضافة إلى جرائم مكملة تشمل المراقبة والتزوير ، وحرارة المنشورات ..



المقدمة

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ أفرس ١٩٩٢

**وطبقاً لنصوص القانون .. كما أسلفنا .. يختص بنظر هذا النوع ،
محاكم جنابات أمن الدولة العليا طوارئ ..**

وَأحكام هذه المحاكم :-

□ لا تخضع للطعن ..

□ لكنها تخضع للتصديق وقواعده ..

وقد نظم اللاتون موضوع التصديق ، وحدد قواعده ..

إذ لا يجوز تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العليا طوارئ إلا بعد عرضه على رئيس الجمهورية ، أو من يلوّضه .. وهو رئيس الوزراء حالياً ..

والعرض على الرئيس أو من يوليه ، للتصديق على الحكم قبل تنفيذه ..

● ● ● ● ● ● ●

وحكمة القانون في عرض الأحكام على رئيس الجمهورية أو من يفوضه ، للتصديق قبل التنفيذ ..

● نابعة من حرص المشرع على العدالة ..

العدالة للمتهم .. والمجتمع ..

● ونابعة من التأكيد على أن نصوص القانون وروحه ، كانت هي الأصل والقاعدة في الحكم وحيثياته ..

● تابعة أيضاً ، من الواقع والظروف التي فرضت حالة الطوارئ أو الاستثناء ، والتي تستوجب اندراكاً وحساً خاصاً تعمله مصلحة الجماعة وأمن الوطن ..

ولهذا ترك القانون الباب مفتوحاً ، أمام صاحب الحق أو من يفوضه ، ليقرر ، أو يختار واحداً من الخيارات التي يجيز له التشريع الأخذ بها :-

- فله حق التصديق على الحكم بحالته ، كما جاء من المحكمة ..

- وله حق تخفيف العقوبة المحكوم بها ..

- له كذلك أن يستبدل العقوبة ، بعقوبة أخف ..

- من حذره أيضاً .. أن يوقف تنفيذ العقوبة ..

وهذا كله .. في مجال التخفيف ..

• • • • •

**إذا كانت الخيارات السابقة جميعها تفسر وتطبق لصالح المتهم ..
ماذا عن صحة الحكم .. وماذا عن حق المجتمع ؟!**

لم يهمل المشرع هذا الجانب ..

أعطى الحق لرئيس الجمهورية ، أو لمن يلوّضه الحق ، في إلغاء الحكم ، مع حفظ للدعوى .. والأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى ..

لكن هذا الحق الذي كفله المشرع .. ليس على إطلاقه ..

إتباعاً لوضع له شرطاً ملزماً .. وهو .. أن يكون قرار الإلغاء والإحالة مسبباً .. أي له أسبابه المكتوبة ..

● والسؤال الذي يطرح على ذهن القارئ أو المتابع ..

هل رئيس الجمهورية ، أو من يلوّضه ، متخصص وعلى دراية وعلم كامل ، بالقوانين ، ونصوصها وينودها ، يمكنه ، من اتخاذ



للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

قراراته ، بكل الحيدة والعدل ، الذي يمثلته ويرعاه ..
 - سواء في حالة تخفيف العقوبة أو وقفها ..
 - في حالة الإلغاء وإعادة المحاكمة ، أمام دائرة أخرى ..؟
 - الإجابة من صلب التشريع وأحكامه ..
 فقد نص القانون على تشكيل مكتب قانوني فني .. يتدب إليه
 عدد من المستشارين والقضاة ، من أهل الكفاءة والخبرة ،
 ومن بينهم رؤساء محاكم استئناف ..
 تعرض على هذا المكتب القضايا التي نظرتها محاكم
 الطوارئ والأحكام الصادرة فيها .. ومهمة هذا المكتب دراسة
 القضايا والأحكام .. من أجل التثبت من ..:-
 - صحة الأحكام ..
 - وصحة الإجراءات ..
 - ثم إبداء الرأي بعد هذه الدراسة ، والتثبت .. في الأحكام التي
 صدرت ..
 بعد هذه العملية .. من الدراسة للقضية .. وللحكم .. ولحيثياته ..

وللإجراءات .. وبعد هذه المراجعة القانونية الشاملة ، وعلى أيدي
 كبار القانونيين من المستشارين والقضاة - وفي إطار لجنة ، تتعدد
 داخلها ، الشروح والمهام للنصوص ، وتطبيقاتها ..-
 بعد هذه المراجعة يرفعون الحكم ، مشفوعاً بما انتهوا إليه من
 رأي ، إلى من له حق التصديق ..
 سواء انتهوا في دراستهم إلى ..
 • تنفيذ الحكم
 • أو التخفيف .. أو بالإلغاء الكامل للحكم ..
 • أو بالإلغاء وإعادة المحاكمة ، أمام دائرة أخرى ..
 وفي الحالة الأخيرة ، يكون السبب ، هو أن الحكم شابه أية أخطاء ،
 أدت إلى صدوره على نحو مخالف للقانون .. أو وفقاً لفهم خاطئ
 للوقائع .. أو لفساد في الاستدلال ، أدى إلى صدور الحكم على النحو
 الذي صدر عليه ..

□ بيان القاضي ..-

النقطة ، أو القضية الثانية .. هي منطقة الألفام !!!
 فإذا كنا نسلم ، بأنه ليس من حقنا ، الخوض في الأحكام ، أو
 التعرض للقضاة ، ودوريتهم ، لأن أحكامهم ، كما تقول القاعدة
 والتقليد .. « هي عناوين الحقيقة .. »
 وإذا كنا نؤمن بأن هذه الحصانة الممنوحة للقضاة ، هي حصانة
 للمجتمع ، بأفراده ، وجماعاته ، ننبعد بهؤلاء .. حملة القانون ..
 رجال العدالة .. ضمير الوطن ، وحلظة شرانعه ، عن أي ضغط ، أو
 تدخل أو إكراه ..
 إذا كنا نسلم بهذا وندافع عنه ..
 إلا أن السيد المستشار لوحي محمود ، منحنا مشكوراً « طاقة »
 واسعة .. نتدخل من خلالها .. أو نتحدث معه عبر « هاتليزها » ..
 وهي كثيرة ..



هذه «الطاقة ..» أو الفتحة ، أو المعبر . هي هذا البيان ، الذي استهل به حكمه .. البيان الذي أراد أن يلف به قراره وكلمة دائرته ، في قضية قتل ، في وضع النهار ، وعلى قارعة طريق يتولحس ثلاث - كما اشار المستشار في بيانه - .. قتل رئيس السلطة التشريعية ، وحارسه وسائقه .. وكل من حاول التعرض للفتنة ، أو الإمساك بهم ..

من هذا البيان ومعبره ، سأحاول الحديث مع السيد المستشار .. لانتخلا في الحكم .. ولكن اجتهادا ، بوجهة نظر .. كما فعل القاضي نفسه ..

لست فقيها في علم التشريع والاجراءات والتقاضى .. ولست جهابذة للقانون ..

لكننى اجتهد بالقراءة والمتابعة ، من اجل فهم مايجرى ..

وبهدف تنوير الناس وإعلامهم ، بقدر ما أفهم ..

● في حدود علمى ومعرفتى وفهمى .. للقانون واحكامه .. وللتقاضى ، واصوله وقواعده ..

يوجد فى التقاضى .. احكام يصدرها القاضى بعد نظرة للقضية المطروحة امامه ، سواء احتاجت هذه القضية «مئة جلسة ..» كما فعل المستشار وحيد مع قضيته .. أو اكثر من هذا أو أقل ..

توجد حيثيات ، أو مسببات ، استند عليها القاضى وضمنها قراره ملحقا ، وجزء لا يتجزأ من الحكم ..

هذا ما يتضمنه قانون الاجراءات الجنائية .. وما يتضمنه قانون المرافعات ..

● ولا يوجد فى نظام التقاضى ، ما يسمى «بالبيان ..»

سواء كان «بيانا سياسيا !!..» أو «بيانا تبريريا !!..»

أو «بيانا شعبيا جماهيريا !!..»

فالقاضى ليس فى حاجة إلى تبرير حكمه .. تبرير قراره .. تبرير ما قرأ فى ضميره يقينا .. أو «حقيقة قضائية ..» كما اسماها واطلق عليها المستشار ..

لهذا تتضمنه الحثيات .. تعبر عنه وتشرحه الأسباب التى بنى عليها حكمه .. وليس أبدا فى «بيان للناس ..»

وليسمح لى السيد الاستاذ المستشار/وحيد محمود ، ان اقرب أكثر من البيان ..

مع التأكيد على فناعى الدائمة بحقه المستقل والذي لا تنازعه فيه ، ولا ينازعه احد فى ان يصدر الحكم الذى ارتضاه ، وارتأه ..

ليسمح لى السيد المستشار أن أسأل ..

ماهى حاجته ، لأن يقول فى بيانه .. ان بعض المتهمين قد ابدوا عدم ارتياح لدائرته اكثر من مرة .. «.. والسبب كما نكر .. انه حدد عدد اسئلتهم للشهود !!..»

وبالمناسبة كنت واحدا من هؤلاء الذين استدعوهم للدلاء بالشهادة !!..

ما حاجته للقول بأن الصحافة ، انتقلت لبطء عملية التقاضى وعدم سرعة الفصل فى الدعوى !!..

وماهى الحكمة فى اهتمام «البيان ..» بمسألة «الشرعية الاجرائية» فى حين ان العقدة التى اصاب المجتمع المصرى والتى

إلى جواره .. وتقتل المسائل وتقتل الجندي الجالس إلى جوار السائق ..
في نفس اللحظة .. كان الموت على موعد مع سيارة الحراسة
التابعة المرافقة .. أزهق أرواح من بداخلها ، وتدخلت جثثهم في
الشارع ، النصف معلق على المقاعد ، والنصف الآخر ، ساقط على
رصيف الشارع ..
يومها ذهبت كصحفي ، أعطى الحدث وأتبعه ، وبقيت على رصيف
الجريمة ساعات ..
البيان يستنكر على أمني الشرطة ، الخوف ، ويلومهما على الهرب
والخوف ، وعدم تبين ما يجري .. ويستشهد بأنهما لم يتعرفا على أحد
من المتهمين ..
في حين نجد البيان وصاحبه .. وفي موقع آخر منه .. يقدم صورة
مناقضة تماما ..
في الصورة الثانية .. كان البيان ، إنسانيا ، بشريا ..
يقدر ضعف الإنسان في الشدة ..
ويراعي حرص النفس البشرية على الروح وحب البقاء ..
هذه الصورة « الإنسانية » .. عرضها البيان ، في حديثه عن
المتهم محمد النجار ..
هذا المتهم هو الذي أنلى بالاعترافات ، التي كشفت أطراف
الجريمة .. المدبرين .. والمنفذين .. والأوكار ..
أوكار الكمون .. ومخازن الأسلحة ..
البيان يقول كان المتهم محمد النجار ، مهيبا للخوف وللهلج .. بعد
أن رأى زميله - المسلحين - وقد سقطا صرعى رصاص رجال
البوليس .. وبعد أن أصابته هو الآخر بعض الطلقات ..
ظن المتهم - كما يقول البيان - أن هذه الأجهزة يمكنها الإجهاز
عليه ، كما أجهزت على زميله ..
فبدأ بناء على هذا الخوف والهلج ، بدلى بإعترافاته ..

والسؤال .. ما هو الفرق بين مسلحين مدربين خرجوا للقتل ..
واعترفوا به .. ليس من خلال تحقيقات البوليس والنيابة .. ولكن من
خلال بيانات صادرة عنهم عند كل حادثة أو عملية ، يقتلون فيها شخصا
أو جماعة .. ويعنون صراحة أنهم المسؤولون عن هذا الحادث أو
ذاك ..؟

ما هو الفرق بين هؤلاء وبين جنديين ، رغم حملهما للسلاح -
مسلحين - إلا أنهما مثل محمد النجار بشر ، أربعهما هذا الكم الهائل من
النيران .. وافزعهما سقوط هذا الكم من الرجال .. من قوى الحيثية ،
ومن حملة الرتب العسكرية ..

● ● ●

نقطة .. أخرى .. احسبني سوف اتوقف عندها ، بسبب الوقت
والمساحة ..

وهي المتعلقة .. « بانتزاع الاعتراف واقتناصه » .. والتي
وصفها البيان بأنها خروج على الشرعية ..
نحن مع البيان وصاحبه ، أن انتزاع الاعترافات أو اقتناصها ، أو
الإكراه عليها خروج على الشرعية ..



سور المحجوب

ولكن ماهو قولك فى القتل العمد .. ماقولك فى الاتفاق الجنائى ..
ماقولك فى ترويع الناس ..
أما القول .. فى تنظيم جماعات ، ومجموعات ، وخلايا وتنظيمات ،
مهمتها فرض قانونها وشرعها على الأرض وعلى العباد ..
تختار « ضحاياها .. » .. تحاكمهم غيابياً .. وتفصل فى أمرهم ..
تكفرهم ، وتجرمهم .. ثم تعين جلايهم ، وتعطيهم أوامر التنفيذ ..
كنت أظن - وهذا أضعف الإيمان - أن بيان السيد المستشار
ودانرته ، كان سيجعل على هذا النوع من العمل - من
الممارسات .. من الإرهاب ..
كنت أظنه ، معبراً عن رأيه ووجهة نظره فى هذه الظاهرة
التي هزت مصر .. وضربت استقرارها ، ودمرت مواردها ،
وأشاعت الذعر والفرع فى نفوس بنينا ..
بنفس القدر ، الذى أدان به تجاوزات الشرعية !!
والانتهاكات الإنسانية !!
واستغلال الضعف البشرى ..
خاصة وأن هذه الأعمال ، وهذه الحوادث ليست عملاً سرياً غير
معروف أو غير معاش ..
خاصة وأن الأحكام التي أصدرها المستشار ودانرته صاحبة البيان ،
قد حكمت فى القضية ، من منظورين .. :-
- التبرئة من قتل المحجوب ..
- والادانة لحيازة الأسلحة ..
ولا أظن أن الحيازة عند هذه الجماعات إلا لغرض واحد
محدد .. أظنه تحقق ضد المحجوب وصحبه .. وتحقق ضد من
أتوا بعده .. والمشوار لم ينته بعد .. والعمليات مستمرة ..
مرة أخرى نحن لا نتدخل فى القضاء ولا فى استقلاله وحقى القاضى
فى « إعلان الحقيقة .. » خلال حكمه ..
نحن مع قاعدة « تبرئة المذنب خير من إدانة بريء .. » ..
ولكننا نؤمن أن إحقاق الحق ، وإقامة العدل بضمنها المكبال
الواحد .. والمعيار الواحد ..
ويضمنها النظرة الأوسع لمجمل أوضاع المجتمع ..
فلم يحمل المتهمون السلاح « للزينة .. » ..
ولم يكن اجتماعهم على حق وخير ..
ولم تبدأ حياتنا بعد من عمليات واغتيالات ، نتابع دوى نيرانها
ونودع شهداءها .. الواحد بعد الآخر ..
وهذه فى النهاية مجرد قراءة برينة لبيان .. وليست أبداً تكلفاً فى
شئون سلطة نحن الأحرص على حيدتها واستقلالها .



0304962